




بازدید شد  
۱۳۸۲

بازرسی شد  
۳۶ - ۳۶

کتابخانه مجلس شورای ملی		 شماره ثبت کتاب ۹۷۰۱۶ ۹۴۳۱
کتاب	مستقل	
مؤلف	تغییر زبانی	
موضوع	شماره قفسه ۹۸۹۰	
۸۱۸۹		

خطی - فهرست شده  
۸۱۸۹







خطی، فهرست  
۸۱۸۹

قد خرب  
او منقطع







الشيء كالتعريف

هذا الشئ الجازم المتضمن بالشيء اللازم وهذا المعنى قد علم ان الجازم لم يرد من غير معانده لان  
المعنى الحقيقي ومنه معانده التي معانده ذلك ولا يصح ان يكون الجازم بدون اللازم وهذا  
بحسب وصول الفكر اليهم من التعريف المذكور ان المراد ان الكتابية هي لازم المعنى او  
المعنى جازم لا وحيد وهذا يتبع قوله في المشايخ ان الكتابية لا تنافي في المراد الحقيقي ولا  
ينبغي في قولنا ان طول السجادة ان يرا طول السجادة مع المراد قوله فانه وهذا هو الحق  
لان الكتابية كغيرها من المعاني الحقيقية وان كانت حادثة في قطع حقيقة قولنا فانه  
طول السجادة وان لم يكن له سجادة فقط وقد ايجاب ان الكتابية هي لازم المعنى وان لم يكن  
كتاب ولا فصل وفي موضع اخر في المشايخ تصرح بان المراد ان الكتابية هي المعنى في ذاته  
حيث لا ينفي ان المراد بالكتاب المستعمل اما معناه وجد او غير معناه وجد او معناه  
ومعنى معناه هو الاول الحقيقي والثاني الجازم لان الكتابية الحقيقية والكتابية  
في كنه الحقيقة من غير ان يكون في التصريح وعدم التصريح وهذا يتبع قول الحق انها  
تختلف الجازم من جهة المراد المعنى مع المراد اللازم وان كان ميسرا الى ان المراد اللازم  
المراد المعنى مع كونه من قولنا جازم مع غيره ولهذا قال الجاهلان مع الاخير في قولنا  
الاخير مع غيره التوضيح من كلامي المعنى ان معنى قوله من جهة المراد المعنى من جهة  
المراد المعنى بغيره سابق من التعريف واما قوله في الايضاح والعرف يساهل في الجازم  
مع هذا التوضيح من جهة المراد المعنى مع جهة المراد اللازم ولا يصح ان يكون الجازم  
معنى باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له ولا يلزم المعنى معناه الموضوع له بغيره فانه  
اي فرق السكاكي وغيره بين الكتابية الجازمة والاشغال فيها اي في الكتابية اللازم  
اللازم كما لا اشكال من طول السجادة الذي هو لازم لطول القائمة اليه وفي اي من الجاهلان  
الى اللازم كما لا اشكال من الغيت الذي هو ملزم من الغيت الذي لا يرد ولا يرد الذي هو  
ملزم من السجادة الى السجادة وورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لغيره

وهذا الكتاب  
هو السجادة

المعروف

الشيء كالتعريف

المراد من اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون لازم من اللازم ولا دلالة للعلم على الخاص بل ما يكون  
ذلك على تقدير ان لا يكون له ما يشترطه فان قيل يجوز ان يكون له ما يشترطه القدر الذي  
لا يتبعه اعم ولا يلزم فيكون الجازم ايضا كذلك واما ان كان اللازم ملزوما لغيره الاستدلال بالمراد  
الى اللازم كما في الجازم فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما لغيره  
الاستدلال عندنا ان معنى كتابية على الاستدلال من اللازم الى اللازم وهذا يتبع قوله في  
اللازم لللازم واما ان يكونان متساويين فيصير الاستدلال من اللازم الى اللازم من غير الاستدلال  
من اللازم الى اللازم فان قيل ان اللازم يقع الطرفين من خواص الكتابية دون الجازم فان قيل  
لها دون ذلك الاستدلال وذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوبه  
على سبيل التبيين كطول السجادة كطول القائمة ولهذا جازم ان يكون اللازم احصا كالصالح كمال  
للانسان وان كانا يذكرون من المتكلمين من ما هو تابع ورويف ويلاديه ما هو متتابع  
مردوف والجواب بالعكس وقوله نظر لان الجازم قد يكون من الطرفين كسبيل الاستدلال في  
واستدلال النصف من الغيت وفي اي الكتابية ثلثا او اقل او في اي السجادة الاولى والثانية  
كونه جازم عن كتابية فعلا لا من كتابية المطر بباغض منه ولا يستبعد ما اي من الاول  
ما في معنى واحد وهذا يتفق في صفات الصفات احصا من صفات صفات  
فذلك كذا الصفات ليس على ما في ذلك الموصوف كقوله العارفين بكل ايضا متخذه  
والطامنين جميع الاصناف اللازم القاطع والصفين القدر وجميع الاصناف معنى في احد  
كتابيتين القلوب ومنها ملزم مجموع معان وهو ان يوجد صفته فمضم الى لازم اخر في  
حيلتها متخذه بوصف يتفق على بذكرها اليه كقوله كتابية عن الانسان حتى يستوفى القدر  
عن بعض الاطفال ويسمى هذا خاصه مركبة وترها اي شرطها اي ان كتابية لا يختص  
بالكتابية بل يحصل الاشغال من العارفين الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما في معنى  
قديسه والثانية اعني ما في معنى معان بعيدة وقاله المعصية في نظر واحد وجه النظر

واحد

التي



فان لم يكن في التسمية الثاني ما يكون الاشتغال بلا واسطة والبعيد ما يكون الاشتغال بلا واسطة انما هو متصلة  
واكتفاء ما لا يتصل به في واحد والآخر في مجموع معان كلاهما احاطة من العاقل لغير ان ليس الاشتغال في  
العاقل من غير الاشتغال بل في شيء من الاشياء والواجب ان العاقل هو ما يتاخر به وهو هو لم لا يخلو  
لباطنها واستغناءها عن غيرها لا يتم من تلقاها وكلف في الشاوي والاعتقاد هو البعد بخلاف ذلك  
الاشياء من اقسامها ككفاية الكفاية المطلوب بها صفة من الصفات كالجودة وانكره والشاوي هو العاقل  
فقد ذكرنا في صفة كفاية كفاية الكفاية لا يشترط ان يكون الاشتغال من الكفاية الى المطلوب بل هو شرط في العاقل  
فكان وانما يحصل الاشتغال منها ليس له كفاية من طول العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
الى الفرق بين الكفاية وبين كفاية الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
من كفاية الكفاية ومن كفاية الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
فيمكن ان يقع في كفاية الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
وان لم يكن طول الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
فان الاشتغال من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
ويخرج العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
هنا من السبب في اشتغال الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
والله اعلم بالصواب في هذه المسئلة كما تشاهد في هذه المسئلة كما تشاهد في هذه المسئلة  
او كانت غيرهما من غير اشتغال الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
شأنه فانه يتم من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
فلم يثبت ان كفاية الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
من العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
من كفاية الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
هو هو والمطلوب هو اشتغال الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل

احتاجها

ما ان يثبت الاشتغال منها على ما هو عليه من كفاية الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
الاشياء بالاشتغال من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
من كفاية الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
كفاية الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
لا يشترط ان يكون اشتغال الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
المطلوب من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
صاحب اشتغال الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
كفاية الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
فيمكن ان يقع في كفاية الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
ومما لا يشترط في اشتغال الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
الاكثر من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
ويجب على الواسطة ولكن ما يشترط في اشتغال الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
فانما كفاية الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
وهذا معنى قول صاحب اشتغال الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
اذ لا يشترط في اشتغال الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
صاحب اشتغال الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
له سبب في اشتغال الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
محط في اشتغال الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
ان يقول ان اشتغال الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
الاشياء من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل  
او جعل السبب في اشتغال الكفاية بل هو شرط في العاقل من طول الكفاية بل هو شرط في العاقل







اخبر جميعا ان كتابنا لا يردت باللفظ المعنى الاصط و غير معا والمجاز بما اراده المعنى الاصط  
 ولا بد منها ايضا المعنى من قريته فاللفظ هو المراد في النص والاصط هو الانسان الذي  
 الخطاب وحده ليكون مجازا في الثانية ولا يحددها يكون كتابه ومما يجب وهو ان الكتاب  
 في المتعار ليس هو ان التعريف قد يكون مجازا وقد يكون على سبيل التفسير واللفظ الخارج العلة  
 منها هو عبارة التعريف قد يكون متاخر للمجاز كانه الصورة الاولى فانها تشبه للمجاز من جهة  
 استعمال اللفظ والمجاز في غير ذلك من غير ان يكون مجازا ولا يتصور في استعماله من غير ان يكون  
 يكون متاخر للمجاز كانه الصورة الثانية فانها تشبه الكتاب من جهة استعمال اللفظ فيكون  
 له من اوجه غير اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ  
 الاخر وهو ان هذا هو الذي لا يذهب اليه احد بل هو لا يتقبل على انه لا يرد الى ان  
 يكون كلامه بدلا على معنى ولا تشبه من غير ان يكون حقيقة ذلك المعنى في المجاز كانه  
 باللفظ الاول المجاز واللفظ الثاني كانه بلفظ وهو الذي قد السكاك وتحقيقه  
 قولنا انني فسر في كلامه الى على معنى من كلامه بل هو على سبيل اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ  
 من صدر منها لا بد فان استعملت ما روي به بتدليل المجاز وغيره من الموروث كان كتابه  
 وان اردت به بتدليل المجاز بسبب اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ  
 من شأنه وقد سلكنا ما سلكه **فصل** اطلق اللفظ على ان المجاز في الكتاب المبلغ  
 من الحقيقة والصريح لان الاشتغال به من الملامح الى اللزوم وهو كونه على معنى الذي يشبهه وان  
 اللزوم من معنى جبر اللزوم لا يمنع استكمال اللزوم من اللزوم وهذا ظاهر وانما السكاك  
 في بيان اللزوم من سائر انواع اللزوم المجاز واللفظ انما هو ان الاستعارة الحقيقية في  
 ابلغ من التشبيه لاسما من سائر المجاز وقد علم ان المجاز يطلع من الحقيقة وانما في الاستعارة الحقيقية  
 لا ان الحقيقة واللفظ هما لسان المجاز في اللفظ على ان السبيل في كون المجاز في  
 الاستعارة وانما كثر ان اللفظ وان كان من هذه الامور فيكون في غير المعنى لا ينفك عنها

بل

بل لا ينبغي تأكيد الاثبات المعنى لا ينفك عن حقيقة نيلت من قولنا رأت اسدا على قولنا رأت  
 رجلا هو الاسد سلكه المجاز الاول اما في قوله قساوته للاسد في التجاهل فيكون  
 الذي في قولنا رأت اسدا ان الاول اما في تأكيد الاثبات فيكون له من اوجه غير اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ  
 قولنا كثر اللفظ قولنا كثر المعنى ان الاول اما في قوله رأت اسدا على قولنا رأت رجلا هو الاسد  
 ان الاول اما في تأكيد الاثبات فيكون له من اوجه غير اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ  
 اسدا على التشبيه والاصط فيكون له من اوجه غير اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ  
 رأت اسدا على التشبيه للمجاز فيكون له من اوجه غير اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ  
 تتجاءل الاسد والثاني في قوله تتجاءل الاسد فيكون له من اوجه غير اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ  
 هذه الامور فيكون له من اوجه غير اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ  
 في كل صفة ليس هو ذلك وليس الملاذ ان ذلك ليس بسبب في معنى الصورة بل هو في  
 قولنا رأت اسدا على التشبيه للمجاز فيكون له من اوجه غير اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ  
 للاسد ان لا يعلية في التشابه لا يتحقق الصفة كثر اللفظ وكثير المعنى فيكون له من اوجه غير اللفظ  
 من المصنف بل هو في كلامه السجدة ان شيئا من هذه العبارات لا يجب ان يحصل  
 في الواقع رأت اسدا على التشبيه للمجاز فيكون له من اوجه غير اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ  
 الواقع من رأت اسدا على التشبيه للمجاز فيكون له من اوجه غير اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ  
 لا بد على شئت المعنى او تشبه مع انهم قاطعون بان المصنف من الجوزان هذا المصنف ثابت  
 انني وقد سلكنا ذلك في الاستعارة في الدليل على ما ذكرناه انفق ان فان فيكون له من اوجه غير اللفظ  
 قولنا رأت اسدا على التشبيه للمجاز فيكون له من اوجه غير اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ  
 فلفظ المعنى في الثاني من طريق اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ  
 يتبين معنى كثر المعنى بان يكون من كثر اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ  
 اسدا وهذا الصريح في ان رأت اسدا على التشبيه للمجاز فيكون له من اوجه غير اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ  
 انما سلكنا في هذا الامر على السبيل فيكون له من اوجه غير اللفظ فيكون له من اوجه غير اللفظ

وم

رها



# الفصل الثالث علم البدع

التي هي الكلام في نفس وجوبها ويبلغ اعدادها مائة اربعة مائة الطائفة من جنس الكفر  
اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله ويستنبها وجوه اخرى في الكلام حسن في  
بعد علم المطالع ان يطابق كلامه في الحال او غيره ومنه جرح الدلائل والحدود من التعبد  
المعنى للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تتخذ للكلام بعد عاين الامر ولا كان كعلق  
الصدر على اساق الضمير في له بعد اتفاق المصدر من تعبد الكلام ولا يجوز ان يكون المراد  
بمعنى التعبد من هذه الامور السائل للطائفة في الحال والطلب عن التعبد في ذلك ما  
يعدت الكلام حسنا سواء كان واختلافه في البلاغة او غير اصل ويكون قوله بعد علم المطالع في  
الدلائل احسن مما يكون واختلافه في البلاغة ما ينبغي في علم المعاني والبيان واللغة والوجوه  
لا بد من دخول فيها بعض اليس من الكلمات التابعة بلغة الكلام كالحق من الشافعي مثلا  
مع ان ليس من علم البدع وهو اي وجوه بحسب الكلام من ان معنى اي ارجع الى التعبد  
بحسب العارفة والاصالة وان كان بعضه لا يحل من بحسب اللفظ والحق اي ارجع الى اللفظ  
كذلك وبدا يا معني لاهل المقصد ارجع الى الفرض الاوسط هو المعاني والالفاظ تلخيص  
لها قال السمعاني في المذكر من هذه الكتاب تسعة وعشرون في هذه المطالع في كلامه  
والنصا ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهو الجمع بين مضامين اي معنيين متماثلين  
اجله معني للمراد بالمضامين ههنا الامر من الوجوه من المقارن من علم عمل واحد  
عامة الخلق كالسنة في البيان من بل هو من ذلك وهو ما يكون سببا في انسابه  
اجله في بعض الاحوال سواء كان انسابا حقيقيا او اعتباريا ويسمى ان يقال انسابا وان  
تقابل اليجاب والسلب او مقابل العدم والمثبات او مقابل النقصان او ما يشبهه في ذلك  
على ما هي من الاشكال ويكون ذلك في الجمع بين مضامين من نوع واحد من انواع الكلام المتضمن  
مما يقتضيه من اساطيرهم في قوله او فطرت من جنس بيت او من جنس نحو ههنا كسب ههنا ما لا  
فائدة الا من معنى لا سماع في علم معنى الصبر اي ههنا كسب ههنا من علمها ما لا تنسب

لا تنسب

لا تنسب ههنا او لتفهم معصية ما غيرها وتقتصر على هذا بالكسب والرضا بالكتاب لان الكتب ههنا مال  
والرضا بتبعية النفس وتوجب اليه فكانت اجتهاد في تحصيله واعماله من نوعين عطف على قوله من  
والشهر لم يتحقق ان يكون هذه لغة اقسام اسم مع فعل راس مع حرف وتعليل حرفي لكن الوجه هو  
فقط بخلافه من كان مينا لاجلينا ههنا المعنى وان احياها اي بقاء بلان في الجملة وقد يكون ذلك الا في اللفظ  
والثاني بالفعل وهو اي الطباقي من ان طباق الاحباب لا موطاق السلب وهو ان يحل من علم  
واحد لحد من حيث والامر من مئة اول حدها امره الا من في قاله من ولكن اكثر الناس لا يعلمون  
يعلمون ظاهر من الجود الربا في الثاني نحو استثنوا الناس ولا يحسن في من الطباقي عاينه بعضه  
من فخرج الا من المظهر بينهما وقوله بان يذكر معنى من المخرج او غيره وان لم يقدح الكتاب او السوء  
والارادة بالاولى ما في الجدل هذا كان هذا واختلاف تفسير الطباقي لما بين الذين من الضال الجرح  
ما بين اقسام الطباقي وليس تمام من المعنى بل سببه فتدبر في كتابه في قوله او قوله في ما هو في شئ في مثل  
مهلكين يجرى من استشهد من في ثياب للشرع في ان لها اي لملك الكتاب الدليل الا من من سببه  
اي امر في ثياب الملحق بالدم فله مقتضى وقوله ولم يحل في ليلته لا وقد صارت الثياب من  
خضرة من ثياب الخضر قد ذكر في البرق والخضر وقصد من الاول الكتاب ليعرف القتل ومن الثاني كتابه  
وقوله الجدة وما في هذا البيت من الكتاب قد علم من العوضح التي يستحق من البيان والبيان  
من لا يعرف معنى كتابه وما تدبر في كتابه المورثه فتقول امر في ثياب الخضر في قوله في ثياب  
الاخضر في قوله في الاخضر واسم في قوله في الاخضر حتى ياتي في قوله في الاخضر في قوله في الاخضر  
الامر بالمعنى الذي للمعرب الاخضر هو الانسان الذي له صفة والبعد هو الذهب وهو لا يفسد  
تغيره ولحق به اي بالطباقي شيان احدهما الغم اي معنيين يتعلق احدهما بما يتعلل في الآخر  
تعلق مثل السبيبه والزم في استدلال الكبار رجاء بينهم وان الزم ان لم يكن متاخر في الشئ  
مسببه عن الذين الذي هو صفة الشدة في قوله تعالى ومن رجاء جعل لكم الدليل والامر بالكتاب  
وليتبين من قوله فان ابتنا الفضل وان لم يكن معناه بلا لستكون لكنه سئل من الحركة المضاعفة وهو  
وشد قوله تعالى في قوله او فطرت من جنس بيت او من جنس نحو ههنا كسب ههنا ما لا تنسب

انما قاله لان العلم في حقيقته ما  
هو من الموت وحيث ان العلم  
والاحسان من الموت والاحسان











[illegible]

مستطاب

لها مائة الف نسمة  
او مائة الف نسمة

*(Marginal note in Arabic script)*







الهدوء في العاصفة  
شوق قالت

الجيد صاحبها في تلك النسخة على يد السيد الرئيس على بن وهب الغزي لا يتصور صحة الترتيب وعدم  
 وجهاً في حق أحد من الطبقات المذكورة وهو ان تذكره في مقدمة الفصل ثم تذكرها في موضع آخر  
 وكما تقدم على الاحوال المذكورة او قد رافق في السنين الفقهية احدنا من مفصل ولا في موضع آخر  
 الطبقة المذكورة وكذلك انقلها صواباً من اهلنا في علمنا وحقنا وحب من كنا ولنا وحب من كان  
 الفقه فعلت ذلك وعليه قد علمت ان في شدة من الترتيب عليه من كان منكم من بعدنا على بعض  
 من اهلنا من بعدنا منكم البصر ولا يبدل في العلم ولا يكون في العلم ولا في العلم ولا في العلم  
 قال صاحبنا في كتابه الفقه المجلد المذكور من قبله عليه باسبغ تقديره في كل العلم والعدول  
 اسير على ما هداهم ولعلكم تشكرون في شيء وذلك في حقه تارة في حقنا او في حقنا بعد الترتيب على الترتيب  
 في اعادة تدريسنا في فقهنا من الترتيب في فقهنا في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم  
 على ما علم من كيفية الفقه في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم  
 في التفسير بعد ان يقع من اللفظ عليه في المسألة كما هو مستند الى اتساع المقاب والمحدث من علماء الفقه  
 هذا كلامه وهو في كل حال من فقهنا في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم  
 شيئاً من العدل في افعالنا في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم  
 بما ذكره في بيان تطبيق الفقه في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم  
 امرنا في بعد الترتيب في فصل الفقهات ليس لانها مستقلة في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم  
 في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم  
 او في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم  
 بعد الترتيب في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم  
 واهم في تعليم كيفية الفقه في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم  
 العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم  
 في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم والعدول في كل العلم

قالوا يا رسول الله انما نرى  
الاشباح في المنام ونرى في  
منامك سائر الامور فكيف  
والفؤاد الذي يجيب في قلبه  
كل ما حدث في الامور  
فجيب

عقود

بإعادة العدة شاملة المباح بصحة الشرع بآحادنا إعادة هو الشرع في المشاهدة بعد الإزالة أو غير  
والمحقق له وفيه نظر في معنى التعليل أو المشاهدة بصحة الشرع بآحادنا إعادة أو غير المشاهدة بآحادنا  
فإن الأمر إعادة العدة قوله بأكمل العدة على الأمر إعادة العدة الشارة إلى المذكور قبله وهو أن  
للمراجعة عند ما أفترق منه ومن العدة أي جمع من مسقط منه أو ذلك المقدار  
فد يكون استين كونه في المال والميزون في الطبيعة الدنيا وقد يكون أكثر من ذلك في المال والميزون  
علت بالجامع بين مسقط أن الباب والدرج والمجد أي الاستعداد كان بعد في المال والميزون  
وذلك وجد أي استقوى عند ذلك أي مسقط ما يقع صاحبه إلى العدة من ذلك والميزون  
المزني وهو يقع بآحاد من مخرج من مخرج المباح أو غير ذلك أي قوله في قوله  
فإن المال العام وقت مخرج كمال الأمر بعد جواز فعل الأمرين من غير عنة الإقرار وقد قال  
الظاهر فقلنا ما وجد أي من المسقط التميم وهذا كونه في مسقط ما كمل إليه على التقييد في  
بهذا المستدعي من عند الله والشرع وهذا السكاك يكون في المسقط على ما علم من الله والشرع  
أن يقول أن ذكر إحصائه من هذا العدة أو لوجه الله والشرع فإنه مأكلا إليه بل ذكره في كل  
حق فيصنفه الساج إليه ويرده عليه فليست له ما يرفع أي قوله المتبلى لا يهتم على ما علم من الله  
العزيز راجع إلى المسقط منه العدة العامة لا يهتم أحد على علم بآحاد ذلك العلم بآحاد الإقرار  
بهذا استناد مخرج وهذا استناد إليه الفعل لا يهتم في الظاهر فإن كانه الحقيقة مسند إلى العلم  
بما في العدة العامة حتى لا يهتم وهو المناسب هنا والتمسك هذا أي على المسقط في العلم  
مربوط برتبته في قوله جل بالإيراد أي لو لم يهتم أي يدق ويشق راسه في مخرج أي لا يهتم  
له أحد فإن قلت هذا قد أمنا وإنه في الإشارة إلى القرب فكل من يهتم أن يكون إشارة إلى  
العلم إلى الولد فلا يتحقق التقييد من وجه يكون البيت من قبيل الله والشرع فليست له التمسك  
بلية حرم التمسك إما إلى القرب منه أو إلى بانه يسهل في التمسك ما ذكر في إشارة إلى العلم في قوله  
إلى العدة ولعل من سبق أصبلت هذا إشارة إلى العلم في قوله إلى الذي فصل النفس منه بالآحاد

مجلسه ششم از فصل الضعيف  
مجلسه ششم از فصل الضعيف



والعن ابن الدبرقند الذي كان  
 بك بعض الخلفاء المومنين  
 السنيين فيكون كذا على  
 فيستكمل من وادهم  
 كذا في الامت  
 واربع  
 من  
 ا

مجموعه کتب و اسناد و تصاویر و فیلم و صوت و ...  
 در کتابخانه و موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی  
 تهران - ایران











Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

Handwritten text in a cursive script, likely Arabic or Persian, written vertically on a narrow strip of paper. The text is dense and appears to be a continuous passage, possibly a fragment from a larger document. The script is highly stylized and difficult to decipher without specialized knowledge.

تولید







[illegible]



















صاعداً ويصير ما بينهما الاستعاقق وما يكون الملقى الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله  
 اي قول اني تبار من ورتبه فلهذا فصل حين استقر له في الذي من كما يحكي به الوتر  
 ويغز في الدهر ناطق الورق قد كانت البهيم الملقى انصب اي السويح القواطع في الغزير  
 اي قول المحرر استعملها ماها في الاذن من بعد بتر جمع ابتز اي لم يبق بعد من يستعملها  
 استعماله فيغز الغز فاصحها الاستعاقق وكذا البعوت والبرق اعاد الاصله للملح  
 اهلها المص فقال ما يقع احد الملقى من اللزيم مجزها حاسبه الاستعاقق والى السبب في  
 الاخر في صدر المصراع الاول قول المحرر في ولا يلقى على جري العنان الى ملحق فضاله  
 لا يلقى لا يلقى ولا يلقى طبع والاخر اسم ما على ملحقه ومثال ما وقع الملقى الاخر في  
 اخر المصراع الاول قوله ومصلح المصطلح المعاني ومطلع المصطلح معاني فالاول من  
 عن يعني والآخر من معنى يعني ومثال ما وقع الملقى الاخر في صدر المصراع الثاني قوله لا يلقى  
 لم يلقى كان الزمان كان ثرا في فضلي لا يلقى في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان  
 ياتي ومنه اي من اللغز السبع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخرى من الفقر  
 كونهما قد كلفا الاخر من فقر الاخرى كما سيجي وقد يطلق على فقرها الى  
 هذا انما يقول وهو قيل وهو توافق الفاصلين من الزمان على حرف واحد في  
 الاخر وهو معنى قول السكاكي هو في الجمع في النسخ كالتافية في الشعر وفيه بحث  
 لان التافية هو لفظ في اخر البيت اما الكبار فيهما او الحرف الاخرى منها او غير ذلك  
 تفصيل الذاهب ولا يطلق التافية على قواطع الكلم من او اخر البيت طبع  
 واحد ولا يماز السكاكي بالاجماع حيث قال انما في النسخ كالتافية في الشعر  
 المتقاطعة عليها في او اخر الفقر وهو التي يقال لها القواطع ولذا ذكرها في لفظ  
 الجمع والحاصل انه لم يرد بالاجماع معنى المصدر كما ابراه الله الله في قوله  
 معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومقصود به ان  
 القواطع هي اللفاظ المتوافقة في او اخر الايات كذلك الاجماع هي اللفاظ

للراجح

المتوافقة في او اخر الفقر كما ان التقيد قد قرا فيها فكذلك الجمع بمعنى المصدر ههنا يوافقها  
 وهو اي الجمع ثلثة اصناف بطرف ان اختلفا اي الفاصلان في الذين نحو ما كان  
 ترجون منه وقاموا وقد جعلكم اطوارا فالقار والاطار مختلفان وزنا طار اي وان  
 لم يختلف الفاصلان وزنا وان كان ما في احدي الرئيسين من الالفاظ او كان اكثر  
 اي اكثر من احدي الرئيسين مثل ما يقابل ما في احدي الرئيسين من الاخرى  
 في الذين والتقيد اي التوافق على الحرف الاخرى فمن جميع نحو ففقط يطبع الاجماع  
 لفظه ومنع الاجماع بنوعه وعظه جميع ما في الرئيس الثاني يوافق ما يقابلها من الاول  
 في الذين والتقيد وما لفظه فهو فلا يقابلها من الرئيسين ولولا ذلك بدل الاجماع  
 الا ان كان اكثر من الرئيس الثاني معناه ما يقابلها من الاول والآخر في وان  
 لم يكن ما في احدي الرئيسين ولا مما اكثر مثل ما يقابلها من الاخرى فهو الجمع للجمع  
 وذلك بان يكون ما في احدي الرئيسين اكثر من ما يقابلها من الاخرى في الذين  
 والتقيد جميعا نحو ما سمر من زنه واكواب موضوعه او في الذين فقط نحو ما سمر  
 عرا والفاصلان عضة او في التقيد فقط كقولنا حصل الناطق والفاصلان عضة  
 الحاسد والفاصلان او لا يكون كل كلمة من احدي الرئيسين مقابل من الاخرى نحو  
 انا اعطيتك الكوكب فحصل لكوكب واخر في الاين الاثير الجمع مختلف الى اربع شرائط احبها  
 مقدمات اللفاظ واختيار التاليف وكوفا اللفظا ناعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد  
 من الرئيسين دالة على معنى احسن ولا كما ان نظوا يلقون الصابي اجمل من الذي  
 لا تدركه الاعين بها طها ولا تجد الاسن بالفاظها ولا تخلط العصير من زهرها ولا  
 تندم الدهور بكونها فالصلح على من لم ير الكفر انزال الالطه ومجاه ولا ربا الا  
 انزاله ومعناه اذا فرق بين من هو العصور ومن هو الدهور ولا بين معنى الاش وعنا  
 الرسم فبطل واجمع الجمع ما سافر في بئر من سد منضود وطبع منضود  
 هو وقد اري بعد ان لم ساخر منده ما حسن ما طالت في بئر الثانية نحو والجمع

الفقر



اذا هي ماضل صاحبكم وما هدي او من شئت ان لا تخرج من هذه ثم للجم صلو وخرج ان  
 يوتي قريته من يد اخي اقص منها فصر كقول قال ابن الاثير الجمع ثلثة اقسام اول  
 ان يكون الفاعل من مساويين كقوله فاما التيم فلا تقهر واما السائل فلا تهر واما  
 ان يكون الثاني اطول من الاول فلو لا يخرج من الاعتدال كقول ولا تكمان فيما كقول  
 وقالوا الحمد الرحمن والحمد لله جميع شيا اذا تكاد السموات ينفطرن منه وسحق الارض  
 وتجر الجبال هذا فان الاول في ثمان لفظاته والثاني في تسع وله في القرآن غير قليل  
 منه ما كان على ثلث فتر فان الاول من حيسان في هذه واحدة ثم اني اذا لفظت بربك  
 طولا ويجوز ان يخرج من اية لها كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في يد  
 مختص ووطئ مقتود وظل مدود هذه الالف كلها من لفظين ولو جعلت الالف  
 منها حرف لفظات او ساكنا حسنا وانما ان يكون اقصا من الاول وهو عدي  
 عيب فاحسن لان الجمع قد استوفى في امده في الاول الطول في اذاجاء الثاني تفصيل  
 الانسان عند سماعه كن يزيد الالف اليه فيعشر ومنها الجمع اما قصر واما طول  
 والقصر هو الاخر اطول للفواصل المجزئة من سبع السبع وايضا هو من صلا  
 المعنى فاصنع بالفاظ قليلة عشر مطا والجمع فيه طحق القصر ما كان من لفظين ومنه  
 كان من ثلثة العشر وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصر بان يكون  
 ثمانية من احدى عشر الى احدى عشر واكثر حتى عشرة لفظه كقوله تعالى واذا ارادنا  
 من امر لايه فان الاولى احدى عشر والثانية ثلث عشرة والاصح مبيد على سكون  
 الاصحاح اي اواخر فواصل العزاس لان الغرض من الجمع ان يزاوج بين الفواصل  
 ولا يتم ذلك في صورة الابا لفرقت طلبة على السكون كقولهم ما بعد اوقات واما  
 ما هو ات فانه لو اعتبر الحركات لكانت الجمع لان التام من ثلث ومن ات مكسور مفتوح  
 وهذا غير جارح للفقاهي ولا واف بالفرق اعني تراويع الفواصل وادار اربهم  
 الكلام عن اوضاعها الادراج معقولون ان يكون الفواصل في الفواصلات وهذا في

و...

وما في واحد ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع ان فيه اربا بالماخالت للفتحة  
 بهم في ذلك فيقال في القرآن اصباح لان الجمع في الاصل هو من الفاعل وخرج ما بل  
 فواصل من هذا شعرا بان الجمع هو لكل الاخر من الفعر في الاصل الفواصل الاله  
 فيل الجمع من فخر النش بل يجر في النظم الا ايضا ومثاله من النظم قوله اني عام تجلي  
 وارتت به يدي وماض به ندي هو الما ل العليل واصله في الما واري به ندي اي  
 ذا وري وهذا عيان عن الظرف المطلوب واما ان يعضم الفعر وكسر الهمزة على انه معيان  
 منكم من اريت الزند اخرجت فان فاعله وضمير في يد يعود الى مضارع  
 في البيت السابق وهو قوله ما جرد ما حيت واني لا اعلم ان قد جعل ضمير في  
 ومن الجمع على هذا القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنش ما يسمى الشطرين وهو  
 جعل كل شطر البيت سجعة مخالفة لآخرها اي للجمعة التي في الشطر الاخر وقوله سجعة  
 ان نصب على السند اي يجعل كلا من شطري البيت مجزعا سجعة مخالفة للجمعة التي  
 في الشطر الاخر لا على انها المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس بسجعة وحين بان يسمى كل من  
 سجعتين سجعة تسمية لكل باسم خبر كقوله للبري لما صوب غارت الجواب وباراني  
 المدة من الاثاب سجعة وقوله طوح حبي طويح الرمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله  
 اي قول اي عام عرج المعصم باسمه حين عرج وية تدب معصم باسمه مشق منه من  
 في اسرى راعب فيما تدب من رضوانه من عجب اي مستطير ثوابه وحاته عماره بالمر  
 الاول مسند على الميم والثاني على الباء وقوله تدب من مستطير حبي في البيت الثالث  
 وهو قوله لمريم فوما ولم يند الى بلد الاند من حبي من الرغب ومن الجمع  
 القول بمراد في النظم ما يسمى التراج وهو جعل الودع معناه تعقيد الضرب والفرق  
 وهو احسن المصراع الاول من البيت والضرب هو اخر المصراع الثاني منه قال  
 الاثير الضرب تسمي الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مسند لا منفرد في جميع  
 ويحوي الضرب الكامل كقول امرؤ القيس انا لم يله بعد هذا الدليل وان كنت قد رعت

غمود ورسد دي  
 من بلاد ادم  
 مور

فاعلم



الثاني ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاز ان يتطابق به كقولنا ايضا  
 وقابلين ذكرى حبيب ومثل بسقط اللوى بين الدخول فمثل ان الثاني ان يكون  
 مطلقا عن بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر كقول الحاج البغدادي من شرط الصيغ  
 في المجرى ان حقه الرب مع خلقها المكان الرابع ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني وفي  
 النص مع الثاني قال ابو الطيب معاني الشرطية في المعاني بين الاربعة من الزمان  
 الخامسة ان يكون النصيب لقطعة واحدة في المصراعين ويسمي مخرج المكون وهو  
 لان اللفظ اما متحد المعنى في المصراعين كقول عبد بن الابرص مكل في غيبه ثوب  
 وما بالملق لا يوب وهذا اثر له درجة ولما اختلفت كونهما مجازا كقول ابي تمام  
 في كان شرا للفتات ورفقا فاصبح للصدور البصير مرقعا السادسة ان يكون المصراع  
 الاول مستقلا على صفة ياتي ذكرها في اول الثاني ويسمي التعليق كقول ابي العباس  
 الاياما الليل الطويل الا يجلي بصبح وما الاصبح منك يا مثل لان الاول مستقل  
 بصبح وهذا معيب جدا السابع ان يكون المصراع في البيت محالفا لقافية ويسمي  
 المصراع المشطوب كقول ابي نواس اقلني فقد ندمت من الفتى والاولى من  
 وضع بالباء مرقعا بالالف اشئ كلامه ولا يجوز ان السابعة خارجة ما يخرج منه  
 اي من اللغز المطردة وهو ساوي الفاصلين اي الكلمتين المصراعين في اول البيت  
 في العزلة وقد التقية عن نازق مصغفة ونزاري مستورة ولفظا مصغفة  
 ومستورة متساويان في العزلة لا في التقية لان الاول على الف والثاني على الالف لا  
 عبرت بآ التانيات على ما بين في علم القواني ومثل قوله هذا الشمس قدرا والمثل قوله  
 هذا الجرجور داوا تكرام جواول والظاهر من قوله دون التقية انه يجب في المصراع  
 ان لا تساوي الفاصلان في التقية البسود وكون سنها وبين الجمع بينهما  
 ان سريلا شرط فيها الساري في العزلة ولا يشرط تساوي في التقية وحسب  
 يكون سنها وبين الجمع عموم وحسب من وجب لصداقهما في مثل سرير من فمهم

موزون

مصغفة مصدق الموزون بدون الجمع في مثل وما بق مصغفة ونزاري مستورة والمثل  
 في مثل ما تكلم لا تجوز سرور وقار وقد خلتكم اطوارا وما ساد كرم ابن الاثير في المثل  
 السامر من ان الموزون هو ساوي فواصل النش وصدر الفتى ومخرج لما في اللزج ايضا  
 كما في المصحح مكل موزون وليس كل موزون صحيحا فبني على ان بشرط في الجمع ساوي  
 الفاصلين في العزلة ولا يشرط في الموزون ساوي معاني اللزج الا في كسر يد ووزن  
 كذلك وان كان اي ثم اذا ساوي الفاصلان في العزلة دون التقية فان كان ساوي  
 القيسين من الالفاظ او اكثر اي اكثر ما في احدي القيسين مثل ما يغالبه من الالف  
 من القيسين الاخرى سواء كان متساوي التقية او لم يكن فحضر هذا النوع من الموزون  
 اما ان يفي من الموزون باسم المماثل في المصراعين من الجمع ولما كان في كلام البعض ما  
 يستعملان الموزون المصراعين باسم المماثل في المصراعين من الجمع ولا يشترط ان يكون  
 الترتيبا على ما يخرج في النظم والنش جميعا ولا يجوز النظم على ما هو في بعض  
 على ان المماثل لا يختص بالنش على ما سبق الى العلم من قوله هو ساوي الفاصلين فقال  
 وابساها الكتاب المستبين وهذا بيانها الصراط المسقيم وقوله اي ونحو قول ابي تمام  
 منها الدجى اي نقره الدجى لان هاتان الواو اي هاتان السا قانسك ونحو قوله  
 ومنها الدجى نوا من فذا الخط الا ان تلك الفاء دليل على ما ظاهرا لا في الالف  
 ان الالف والبيت ما يكون اكثر مما في القيسين مثل ما يغالبه من الالف في المصراعين  
 يتحقق تماثل الالف في اسياها وهذا بيانها وكذا في هاتان الفاء ومثل الجمع قوله  
 ما نجم لما لم يجد نيك مطعا واندم لما لم يجد عند مبرا ومنه اي من اللغز العذب هو  
 ان يكون الكلام بحيث اذا قلته وابداك من جزية الاخير الى اللزج الاول  
 كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النش  
 اما النظم فقد يكون كل من المصراعين قديما لا محذور كقوله اربا الاله هلا لا اله الا الله  
 وقد يكون كذلك اي قول الفاضل الاجمالي مودته تدوم وهل كل مودته تدوم



واما في التعريف اشياء ليدل المعنى بقوله وفي الترتيل كل في فلكه ويذكر في الحرف المتدري في  
حكم المحقق لان المعنى هو الحرف المكتوب ومنه اي من اللفظي الترتيل وبسبب الترتيل  
فقد القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين فيجوز المعنى عند الترتيل وعلى كل منها  
فانما يجب في الترتيل ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقعت لانه قد يبان  
سبب الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحر من اوصاف من بحر واحد  
فعلى اي القافيتين وقعت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مستقيم  
بذلك فليسا كل لفظ له اي قول للحريزي واجاطب الدين انما من خطب الماده الذي  
او الخبيثه اما شركه الذي اي صبا له لهداك وقوله الاكل راى يحل الكدر راى  
طامع ما اصبحت في يومها انكثت عنابا لها من وارغارها لا تنقضي وايضا  
لا يندري بحلال العطار وكذا سائر الامثال كلها من الكمال الا انها على القافيه  
الثانيه من ضربه الثاني وعلى القافيه الاولى من ضربه الثاني والقافيه عند الخليل  
من اخر حروف في البيت الى اول ساكن عليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن وهو في  
عنده ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافيه والقافيه الاولى في البيت  
ياحاطب الدنيا هي من حركتها ككاف من شركه الذي الى اخرها ومجموع قوله  
شركه الذي والقافيه الثانيه من فتحه الدال من الاكل الى اخره ولعله واربعة  
ههنا اقوال احسن من هذه في علم القوافي ولوقال هو بناء البيت على قافيتين  
او اكثر كان احسن ليس على قول الحريزي فاذا المبكى المستكر القليل السجى  
ثم السجى من حاله لا تظلم فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد  
وجد البناء على قافيتين فقلت الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين  
انه يكون مبنيًا عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لانه ما لم يلزم وقال له الاول  
والقصص والتكديد والاعتاب ايضا وهو ربحي قبل حروف الروي وهو الحرف  
الذي تنفي عليه القصيده ونسب اليه ويقال قصيده لاميه ونحوه مثله سجي بذلك

لا

لا يجمع بين الايات من حيث اللفظ اذا قلنا وهذا لان الفعل يجمع بين قولي الخليل او من روي  
على البعد اذا سدرت عليه الدنيا وهو الخليل الذي يجمع به الاحمال او من الذي كان البيت  
عنه فيقطع كما ان عند الاقوا يقطع الشرب او مله معناه اي قبل الحرف الذي هو في الروي  
من الفاصله بين الحرف الذي في معنى وقوله فواصل الفصح مع حرف الروي في قوله  
الايات ما ليس بالارزق في الجمع مثل الترتيل حرف او حركه يحصل الجمع بدونه فقولنا من  
الفاصله حال مله معناه وقوله ما ليس بالارزق فاعلم اني والمراد اني بينت ان  
او من شئ او اكثر لا يوافق كما استبح قبل حرف الروي ما ليس بالارزق في الجمع مثله قوله  
فما بينك من ذكرى محبيب ومنزل يسقط الذي بين النحول فالحق مل قد جاء قبل  
ميم منتوح وهو ليس بالارزق في الجمع فاما يتحقق لزم ما لا يلزم لزم في البيت ايضا  
ميم منتوح وقوله ما ليس بالارزق في الجمع معناه انه يوافق قبل حرف الروي من قافية  
البيت او قبل مله معناه من فاصله الفصح بشي لا يلزم الايتان في مذهب السجى  
لجعل هاتان القافيتان الفاصلة سجدتين لم يجمع الى الايتان بذلك الشئ ويصح  
الجمع بدونه وبهذا يظهر فساد ما قيل انه كان شقي ان يقول ما ليس بالارزق في  
الجمع او القافيه ليوافق قوله قبل حرف الروي او مله معناه لم يجمع ما ليس بالارزق  
في الجمع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصله نحو فاما السجى فلا تفرق اما السجى  
فلا تفرق بالاعتبار حرفه الذي وقد جي قبله في الفاصلة بين القافيتين بالها وهو ليس بالارزق  
في الجمع لمحقق الجمع بدون ذلك مثل فلا تفرق ولا تفرق ولا تفرق في قوله ذلك وكذلك  
فتحة الها لمحقق الجمع في نحو لا تفرق ولا تفرق ولا تفرق كما ذكر في قوله تعالى اقتربت  
الساعة واشق الشرا وان يروا ابراهيم ضارا ويقولوا سحر مستمر ومعينه قبل حرف الروي  
نحو قوله سانشكر عما ان تراحت سني اياي لم يفرق في قوله سانشكر اي لم  
تقطع او لم يخط بينه وان عطلت في الاساس سكوت اسره فقهه واسكر لي وقد قيل  
شكرت فلا تفرق بدونه نعمته فاما ان اراد سانشكر لم يفرق في الجار او جعل اياي

ي  
معنى







وقول ابي نواس صفلي لا تترك الاخران ساحتها لومها لحيث سرتا ومثل التقدير ويجوز  
 الاعتداء وهو ابتداء السهم على ساق واحد ومثل شقيق الصفات وهو لغتيت موصوف  
 بصفات متواليه وما بعده العاده في ذكره كونه داخلها فمما ذكرنا مثل اسماء بعض المتكلمين  
 الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء ولا تفتاني بكلام كهين المراد ويوضحه فانه دخل  
 في الاطناب ومثل التفتيح المذكر في باب الاطناب وقد مر في هذه المعاني ان يكون  
 على ضليط مثل اسماء حسن البيان وهو كفت المعنى وايضا الى المشرق فانه قد يخرج مع الاعمال  
 وقد يخرج مع الاطناب ومع المسأله ايضا التسميه في ما لا يبرز له اسماء على فاعل مع عدم  
 فمما سبق مثل القول في السروات السويه وما سبق بها ومثل القول في الاستدلال والخلص  
 الاثنا والخص قد خرج الفاعل الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها حاشية وفصل وعلم بذلك  
 الحاشية انما هي حاشية الفاعل الثالث وليست حاشية الكتاب حاشية عن العنون الثلاثة كالمعنى  
 على ما تقدمه بعضهم **في السرفات التورية وما يوصل بها الى بالمرات مثل الاتصاف**  
 والتعريف والعقد والخل والتلخيص وغير ذلك مثل القول في الاستدلال والخلص والاثنا والاعمال  
 ان كان في الغرض على المعنى والوصف بالتجاءر والحقا وحسن الوجه والجهاد ونحو ذلك  
 بعد رفته ولا استغناء ولا احتذاء ونحو ذلك فانه في هذا المعنى المعنى اي لم يترك هذا الغرض  
 العاشر في العقول والاعادات بترك منه النقص والاعوجاج والشاعر والخلج وان كان اتفاق اللفظ  
 في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يتبدل به على اثبات وصف من التجامد في  
 وعنه ذلك كالتسمية والمجاز والتكبير وكذا تدل على الصفة لاختصاصها به لانه اي لاختصاص  
 تلك الهيئات حين تبيت تلك الصفة له كوصف الجواد بالهتل عند مدوه العفاء الى السائر  
 وكوصف الجبل باليبس مع سعة ذات اليد فان استدل الناس في معرفة احوالهم  
 الدلالة على الغرض لا يستغناء عنها في العقول والاعادات كتنسيب التجاع بالمد والجراد بالجر  
 لخص كالأول اي في اتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام  
 فانه لا يعد شرا ولا احتذاء فوق له هذا ولا دخل في قوله فان استدل الناس وهذه الحاشية

المر

التورية جمل القول وان كان في وجه الدلالة ولا اي وان لم يستدل الناس في معرفة ولم يصل اليه كل  
 كونه ما لا يتناول الا بذكر جازان يدعي فيه اوتى في هذا النوع من وجه الدلالة سبق والزيادة بان  
 بين القائلين فيه بالتفاضل وان كان احدهما احدا كمال من الاخر لان الثاني زاع على الاول ان  
 عنه وهو اي ما لا يشترك في معرفة من وجه الدلالة على الغرض فانه ان احدهما اخص في  
 نفسه فرب لا يتناول الا بذكر ولا يفرع على ما انصرف فيه بما اخرج من الاستدلال الى الغرض كما في  
 باب التسمية والاستغناء من تسميتها الى الغرض الخاص والمبتدأ العامي امامع الاستدلال  
 على الاستدلال او مع التصرف منه بما يخرج من الاستدلال الى الغرض كما في الاستدلال المذكور في  
 تقصير هذا والاخذ والبرهان في ما يسمى بذكر الاسمين نزعان ظاهر وعينه ظاهر اما الظاهر  
 فهو ان يوجز المعنى كله امامع اللفظ كله او بعضها او بعض على قوله امامع اللفظ اي او  
 يوجد المعنى وحده من غير اداة اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار في  
 احدهما ان يوجد اللفظ للمعنى وحده ولا ضرب الاول فانه لان المتأخر مع المعنى ان كل اللفظ  
 او بعضه امامع المعنى في نظم او بدونه فانه عند اقسام اشياء ما يعقله فان اخذ اللفظ كله  
 من غير تعيين لظهور اي كسفية الترتيب والتأليف الواقع بين المقدمات هذه ومنه لا ينبغي  
 ويسمى شيئا وانما لا كما حكى عن عبد الله بن الزبير لم يقل يقول معنى برناوس اذا انتدلت  
 احكام يعني اذ لم يقط صاحبها الصفة ولم ينفذ حقيقة متوجها للعدل ولم يوجب له ملك  
 مثل ما تعجب لنفسك عليه ومنه على طرف الجوان ان كان يعقل اي وجوده خارجا عن كونه  
 بك ويعمل حاكك ان كان به مشكوك ولم يعقل ومعرفة ومركب هذا السيف ارا وركب هذا  
 تحتل احد منقطع تقطيع السوف وتفرقا بمره او ارا وانصب على الحرب والموت من ان  
 اي بدلا من ان تهيئ اذ المراد من شعرة السيف اي من مركب هذا السيف من رجل الى  
 يعني لسانه ان مركب من الامور ما يورث فيه تأثر السيف بها فان يدخل عليه صميم او يقطع  
 وانضم حتى لم يعد من ركوبه مبعود او عدلا فعد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على  
 معاوية بن قيس فاستد هذا السيف فقال له معاوية لقد شرب بعددي وابا بكر فقال معاوية له



جاء  
الذي

بقا بقا عبد الله الجليل حتى دخل معن بن اوس المزي فاستل قصيده التي ان لها الموكما اوردت في  
على انما عند المصنف اول حتى لمها وفيها هذان البيتان فاقبل معن على عبد الله بن ابي  
البرقي في انما كان فقال اللفظ له والمعنى في وعبد لله حتى من الرضا عن انا الحق يستعمل  
وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه اللفظ ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما اراد بها  
يعني انما ايضا من غير وجه محض كالبدالة في قول الخطيب ومع المكاره لا تسجل اليغيرها  
واقعد فاما كانت الطائفة الكاسية في الما تشا تذهب لمطلبها فاحس فان كانت الاكل الذي  
وكقول امرئ القيس وقولها صاحبي على مطيهم يقولون لا تنكسني وتقبل فاعرف من  
في البيت الا انه اقام على مقامه حتى قال ابن عباس بن المطلب وما نال الناس الا الناس  
ولا الدار بالدار التي كنت تعلم فامره في الفرقة في شعره الا انه اقام يعرف مقامه يعلم  
وفرب من هذا ان تبدل ما لا لفاظا ما يجادها في المعنى مع مقامه النظم وان تريب كما  
يقال في قول احسان بن علي العجوني كرمه احبابهم ثم الامتوت من الطائر الاول سود  
ليعلم احبابهم فليس الامتوت من الطائر الاخر وان كان اخذ اللفظ كل مع تغيير لفظه  
نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمى هذا الترخا من وسما وهو بدله اقام لا  
الذي اما ان يكون اللفظ من الاول او بدله او مشددا فان كان الثاني ابلغ من الاول في الخصا  
بفضيلة لا تجد في الاول حتى السبك او الاختصار او ارجح او ازيد في معنى فمذوح  
اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار بن رجب الناس اي حاذرهم في الاساس من  
ومراقبه حاذره لان الخائف يربح العقاب ويتوقع له نطقه عاجله فافاز الطما القام  
اي للتحا القنا الذي له وللع في العقل في سلم الحاسر بالي المعجى في ذلك فخلت في حجاب  
في الاساس سمى سلم الحاسر لا تبايع مصنفه ورثه واستر في بئنه عود البصر من راقب الناس  
ما تها اي حذا انتصب على انه مغلول له او غنير في فازها الذين الجور اي الشد بدله  
بنيت سلم اجرد سبكا واحضر لفظا روي عن ابي معاذ روى بشار انه قال استغفل  
قول سلم فقال الغيب فقال لذهب واسر سبي فهو الحق منه واعطف واسر لا اكلت البعير

كره

شرح وتقول الاخر خلقا لهم في كل حين وحاجب سمر القما واليسق عينا وحاجبا وتقول  
ابن بياتة بعد خلقنا بالهات الغنا في كل حين وهو الها وقع السوف حواجب فثبت  
بياتة ابلغ لاختصاصه ببيان معنى وهو الاشارة الى انما من حيث وقع الضرب في  
على ظهورهم وان كان الثاني دون الاول في البلاغة لغوات فضيلة تجد  
الاولى هي الاشارة الثانية مدحهم من ذلك قول ابي تمام في سرية محمد بن حميد وكان قد استشهد  
في تعين عز واثرة هبات اي بعد ان ياتي الزمان بمثله بدليل ما بعد او بعد سنة  
له نداء ما قبله وهو قول له اسما في انضمت اذن يدري في من حيث يصير الذي في شيل  
لا ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله الجليل قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المسئلة  
هذا البيت تقصير لان الفرقة في هذا المعنى هو المثل وان يقال انه يعرف ما يكون  
ما فاحصل سبب قد شدة على الزمان فقد اخذ بالدرج في وجود المثل ولم يفسد  
من حيث هو بل من حيث على الزمان بان يحوي مثله وقول ابي الطيب اعزى حيلة  
فخبره واقعد يكون بدلا من مجيلا فالمصراع الثاني ما حذر من المصراع الثاني لا في  
ككن مصراع تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب وقد يكون بلفظ المصراع لم يصب  
محم اذا المعنى على الماضي والمرا قد كان عاين قلت هنا مضاف مخدوع في العقل  
على معناه اي يكون الزمان مجيلا بدلا منه اعني لا يسمع بهلا كما ابدل لعل بانه سبكا  
الدنيا ومقام العالم قلت السخا بالتي هو بدله للغير فالزمان اذا سجي به فقد بدله  
نصفه حتى يسمع بهلا كما او يتخيل به كذا ذكره المصم واعترض عليه بانها سبكا ان ابحا  
له يبق في نصفه كونه بتحصيل الحاصل واما اهدامه واقاوع فباق بعد في نصفه بلان  
يسمع بهلا كما وان يتخيل في السخا كذا والحاصل ان اهدامه واعلمه كان سيد الزمان  
مخبر اهدامه لكن لا يسمي باعدله فقط كونه سبكا لاصلاحه قلت وعلى تقدير صحة  
هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لا سبكا من تقدير المصراع الثاني  
فيظهر من ذلك عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد من فرائد البيت والاس



حتى اى تعلم الزمان من سخاها فخره ولا يخرج من العدم الى الوجود ولا سقاء الزمان  
 انما ومنه الخلق به على الدنيا واستبقاها لنفسه قال ابن قريجه هذا انا وبلى قال  
 وغيره بعيد لان سخاها غير موجود لا يوصف بالحدوث وانما المراد سخاها على  
 وكان بخلافه على ما اعدى سخاها اسعدني بمعنى اليه وهذا هو على النفا سير  
 الشك في المصراع الملقود من مصراع الى تمام لا معناه جعل الزمان بهلاكه وبقاؤه  
 با بصل الى الساعه ان معنى مصراع الى تمام بخلافه مثل المرقى ولو استرط في المجلد  
 اتحادهم في المعنى بحيث لا يكون بينهما نقاوت كما سبق الى بعض احوالها كما كان  
 منه على واحد من النفا سير لان ابا تمام قد علق الجمل بمثله صريحا ولهذا قال الامام  
 القاسمي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن قريجه ان المصراع الثاني من قول  
 تمام هيمايت الببت وان كان الثاني بمثله اي مثل الاول فامد اي الثاني بعد  
 الذم والاعتدال الاول كقول ابن قريجه لو جاز من ناد المنية لم يجد الا العراق على الحق  
 الارتياد الطلب واصفا المراد الى المنية للبيان اي المنية الظاهر للنفس من لغز  
 في الطريق الى هلاكها ولم يكن لها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول  
 ابن الطيب لو لا مقارفة الاحباب ما وجدت لها المنايا المار واحنا سبلا العزم في لها  
 للمنايا ويرى يد المنايا فقد اخذ المعنى كل مع بعض لا اغاظ كل منية والفراق والوجد  
 وبذلك بالتقوى الامراج وكذا قول القاسمي الامراج ان لم يكن الاحداث فراقكم  
 لما اسير الى مودعي هذه كذا الدرر الذي اودعتم في مسمى العيشة في مد معي  
 وقول جابر اسير من غير استاده وقوله ما هذه الدرر التي ساقطها عينك في سمطين  
 سمطين فقلت التي قد حسنها اجوز اذ في ساقط من عيني وقوله من بعد  
 الدرر اعراض على مدرك لان لا يكون الثاني ولا على الرقة بل على العز والبقاء  
 واللا ينفرد مدرك جدا كقول ابن قريجه مقيم الظن عندك والاماني وان لم يكن في  
 ولا سافرت في الافاق الا ومن جد والكل لخلق وراوى وقول ابن الطيب

وان منك بعد لغاوي راقلي من فداك من عادي فحكمت كلما احببت ركا بي ومنعوك  
 كنت من البلاد ولما افزع من العرب الاول من النفع الظاهر من لاخذ والرقعة شرح  
 العرب الثاني منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال فان اخذ المعنى وحده وهو عطف  
 قوله وان اخذ اللفظ معنى اخذ المعنى لما من الملة اذا وقده واسلم من الملة انما اذا نزل  
 وسلحا وهو كسط الجملد عن الشاه ونحوها واللفظ المعنى بقرينة الجملد فكان كسط معنى المعنى  
 جملدا واللبه جملدا احسن وهو لثما قاهر كذا اي مثل ما يسمي اياه وسليما يعني ان الفا  
 اما اللفظ من الاول اردت من مثله او لها اي اول الاقمار وهو ان يكون الثاني اللفظ من  
 الاول كقول ابن قريجه هو الصخر لثان الصنع اي الحصان جبر الجملد الشريعة عن قول ابن  
 قريجه جبر ما ن تربت اي سقطوا تربت في بعض المواضع انفع وقول ابن الطيب  
 ومن الحزن بطوسيك عني اي تاخر عطاك عني اسرع الصوت في المسير لجهام الى الجباب  
 الذي لا مآذ فيه يقول لعل تاخر عطاك عني يدل على كثرتها كما الجباب انما يصح منها  
 ساكن بها مآذ فيه وما فيها لما يكون تقيل المشي فثبت ابن الطيب ابلغ في الشاه على  
 زايه بيان المعنى حيث ضرب المثل للجباب وثا منها اي ثا في الاقمار او يكون الثاني  
 دون الاول كقول الجبري اذا نالوا في ملح في الندى اية المجلس العاص باشر او المنايا  
 كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من حضية اي من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه  
 وقول ابن الطيب كان السهم في النطق او جعلت على امرها حزم في الطعن حرضا نا  
 حرضا ان التجزئتها بها حرضا ان النطق استنها واحدها حرضا بالصبر والكثرة  
 لفظ ايضا استمرها حزم ويقادها كان السهم عند النطق جعلت اسنه على امرها حزم  
 عند الطعن تضاربت الاسنة في النقا وكما السهم منبت اي الطيب دون بيت الجبري  
 لا يزد فانه ما افاوه العبري بلغني قال في المصقول من الاستفارة التيسيرية حيث  
 استت القاتل والصفاء للكلام كما شات الاطفا من المنية والبر من هذا نسبه كلامه في  
 الف وهو استفارة بانكنا من ثا منها اي ثالث الاقمار وهو ان يكون الثاني في مثل الاول  
 كقول الاعرابي اى راد ولم يذكر كذا العتيان مالا وروى ان كان اكثر من سوا ما







ظلالها عليها فان ابا عامر لم يعلم شي من معنى قول الاقوي عيين ومن مع قوله بعد ان  
 يقع ان ابا عامر اغا اخذ معنى بيت الاقوي لا كله لان الاقوي افاد بقوله راى عيين من  
 الطير من البعش لا هنا او المذهب كانت تخيلة لا قبيح راى عيين وفن بها ان يكون لا اجل  
 فنفع العريضة وهذا اي كذا المعنى المتصور اعني ومنهم بالشجاعة والافتكار على قتل  
 الاعداء ثم قال نعم ان سمار جعل الطير ذاقه بالمعراج لا يتبادر لها بذلك وهذا ايضا  
 المتصور واما ابو تمام فلم يلم بشي ما افاده قوله الاقوي راى عيين وقوله نعم عيين ان سمار  
 لا نال ان قول ابي تمام ظلمت المام بمعنى قوله راى عيين لان وقع الظل على الرأية  
 يتعجب بها من البعش لا ما سئل هذا منقح اذ قد يقع ظلال الطير على الارض وهو في حوض  
 بحيث لا يرى اصلا لكن لا وابو تمام عليه راى على الاقوي راى عيين بحسب بعض المعنى الذي  
 اخذ من الاقوي وهو سمار الطير على انارهم بقوله الاقوي انما لم تقابل وبقوله في الدنيا  
 فواهل وبها قاتلها مع الرأية حتى كانهما من البعش وبها اي باقامتها مع الرأية حتى  
 من البعش يتم حسن الاول اعني قوله الاقوي انما لم تقابل لانه لو تقابلت الرأية بعمسان  
 الطير الا انها لم تقابل له عيين هذا الاستعانة المنقطع وكذا الحسن لان اقامتها مع الرأية  
 حتى كانهما من البعش مظنة انها ايضا تقابل كل مثل البعش فمضى الاستدراك الذي هو في  
 القول الثاني من الكلام السابق بخلاف وقع ظلالها على الرأية ويحتمل ان يكون معنى  
 قوله وبها يتم حسن الاول ان هذه الزيادة تبرز معنى البيت الاول اعني مناس الطير  
 على انارهم وما ذكرناه اولا هو المعاني الملائمة للفتاح وعليه القول بل واكثر هذه الاشياء  
 المذكورة لغز الظاهر وبها مقوله بل منها اي هذه الاشياء ما هي جبر حسن التصرف من  
 فصل الابحار الى حين الابحار وكل ما كان في كل فرع من هذه الاشياء يكون انشد  
 بحيث لا يعرف ان الثاني ما حذر الا بعد الاول لا بعد الثاني وهو قد نال ما كان  
 اقرب الى القول لكن بعد من الاخذ بالرقعة واخذت في الابحار والمقصود هذا الذي  
 ذكرته الظاهر ويخرج من ادق سابق احدها وانك لا تعلم الثاني وهو من معنى او ورد في التفسير

ساهي المذكورة ويخرج بك ما سبق كله ان يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان  
 يعلم انه كان يحفظ قوله الاول حين نظم ارباب يعبر عن نفسه انه اخذ منه والاول يحكم  
 بسبق احدها واتباع الاخر فلا يتبع عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق  
 اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا في المعنى وحده من قبيل قوله للفن ابي  
 محبها على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكي عن ابي ميادة انه انشد نفسه  
 معبد ومثلاث اذا ما انتبه فلهل واهل اهله لم يند فليل له ابن يذهب بك هذا  
 للخطية فقال الان علمت اني شاعر واقتضت على شعري قوله ولم اسمع وكما يحكي ان  
 سليمان بن عبد الملك اني لما سألته عن محمد وكان الغزير قد حاضرا فامره سليمان بن  
 عتيق واحدهم وانصفه فاعفوه قد اشير الى سيف غير صالح للغرب لسيفه فقال  
 الغزير قد بل ضرب بسيف ابي رعيان سيف مجاشع يعني سيفه وكانه قال لا يستقبل  
 ذلك السيف الا طاهرا وامن ظاهرا ضرب بسيفه الرومي واتفق ان يبا السيف فضحك  
 سليمان بن حوله فقال الغزير قد اعجب الناس ان اصحكت سيدهم خليفة اسد بن  
 لؤي بن سيف من رعب ولا دهش عن ذلك الامر لكن اخذ القدر وان يجدهم قسا قبل  
 جمع اليمين ولا الصراحة المذكور ثم اخذ سيفه وهو يقول ما ان يواسي ردا  
 ولا يعاب صامرا اذا بنا ولا يعاب شاعرا اذا كنا ثم جلس يقول كافي بابين الى الله  
 قد هجاني فقال سيف ابي رعيان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف  
 فقاموا لضرب محضر جري مجاشع الجيز ولم يشد الشعر فانتا يقول  
 بسيف ابي رعيان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن طاهر ما عجب  
 ما شاهدته قال جري ما امر بالمؤمنين كافي بابين اليقين يعني الغزير وقد لاحظ  
 فقال ولا تقتل الاسرى ولكن تقتلهم اذا انتقل الاعناق حمل الفاعل من اجز الفرج في  
 بالهجوم ومن ماعده فقال مجاشع كذاك سيف الهند يفتن فلانها ويقطع لحيانها  
 الناهية ولا تقتل الاسرى ولكن تقتلهم اذا انتقل الاعناق حمل الفاعل وهو كذاك سيف

منها



جاءه لكر ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاداه لم يعلم ان الثاني احد الاول  
 فلان كذا وقد سبقه فلان فقال كذا لم نعلم بذلك نصيلة الصنف وميل من دعوى العلم  
 بالغيب ومن شبه العيون بالقبض وما يفضل بهذا اي بالقول بالرفق الشعر  
 القول بالاقبال والنظير والعند والحل والبلح بقدر اللام على الميم من جهة  
 اذا انصرف ووجه الاتصال القول فيها بالقول بالرفق الشعر بان كل سنا أخذت  
 شي من الاخر ما لا يتناسب معقوان يفهم الكلام من كل كان او نظا شي من القرآن والحديث  
 لا على انه منه اي لا على طرقة ان ذلك الذي من القرآن والحديث منه يعني على وجه  
 لا يكون فيه اشعار بان من القرآن والحديث وهذا اختلافا لما في اننا الكلام  
 قال اسد بقا كذا او قال النبي عليه السلام كذا او في الحديث كذا ونحو ذلك ومثل وكذا  
 باربعه امثلة لان الاتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى القدرين فالكلام  
 اما مشورا ومنظورا ولا كقول الحريري فلم يكن الا كقول الجرا او ان من جهة  
 انشد واعرب والثاني مثل قول الاخر ان كذا انشدت اعربت على هجرنا  
 من غير ما جزم وصلح جميل وان تبدلت ببا غيرنا فحسنا اسد ونعم الوكيل  
 والثالث مثل قول الحريري شأهت العجوة وفتح اللكم ومن يرجو فان قيل له  
 شأهت العجوة بلغة الحديث على ما روي انما استند الخرب يوم حين احد النبي  
 كفامن العضا فريها وجوم المركبي يقال شأهت العجوة اي فحمت بالعم  
 من القبح يقتض الحسن وقول الحريري وفتح الملك اي لعن الليم وعمل البعد من حجر  
 اسد بفتح العين اي بعد عن الخبز والراج مثل قول ابي عباد قال الخشب  
 ان ربي سبي لائق تداره من المداراة في الجاهل والملاطمة وغيره المفضل للرفيق قلت  
 وهي وجه كذا الخشب حفت بالمكارة انما ساس قول عليه السلام حفت الخشب بالمكارة في حفت  
 بالشوات نقلا عن حفته كذا جعله يحفظ فالحاظ اعني ان وجه كذا فلا بد من كل كذا  
 الرقيب كالا بدلا لالب الخشب من مثاق الكاليف وهو اي الاتباس فزان احد هجرنا

الحصبا

سند

سئل فيه المتقرب عن معناه الاصل كقول ابي قول ابن الرومي لا خطافات في حكاها خطا  
 في سعي لعدا ازلت حاجاتي بواو غير ذي ربح فقوله بواو غير ذي ربح متقرب من قول  
 تعالى حكاها رب اني كنت من ذريته بواو غير ذي ربح عند بيتك المحمي لم يكن معناه  
 في القرآن ما وادى ما ولا يات فيه وقد قلنا ان الرومي عن هذا المعنى الخشب  
 لا خير فيه ولا تمنع ومن لطيف هذا الصنف قول بعضهم في صبيح العجوة دخل الحمار خلق  
 ملاسه بجرد الحمار عن قمر اللؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملها وقد جرد اللؤلؤ  
 لترين ملاسه فقلت لقد اوتيت سوكا من يميني ولا باس بغيره مني في العظة  
 المتقرب للذين او غيره كالتمثيل كقول ابي قول بعض المغاربة عند وفات بعض  
 اصحابه قد ادي وقع ما خفت ان يكونا انا الى اسد ما جبرنا في القرآن انا اسد وانا اليم  
 والجور واما المتقربين لغيره ان بعض الشعر شي من شعر العن سنا كان او ما فيه  
 او مصرعا او في جمع النسيه على اي طرقة من شعر العن ان لم يكن وكذا مشهور في اللغة  
 وان كان مشهورا فلا احتياج الى التفسير وبهذا شعر عن الاخذ والرمح ولم يقل كما  
 قوله من شعر العن من شعر اخر كان احسن لشيئا ولم ما اذا ضل الشاعر شعره شيئا  
 من فضيله الاخرى لكن لم يلق اليه لندم في اشعار العرب اما نصير البيت مع  
 التفسير على انه من شعر العن كقول عبد القاهر بن الطاهر القبيح اذا ضا صدره  
 وحفت العدى نملكت بيتا بحالي يلقي ضائبا بلع ما ارمى في باس ارفع ما لا  
 ويدون التبيد كقول بعضهم كانت بلهسية انفسه سكرة ففحمت واستبدلت  
 وفحمت انظر القفا كركب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني للم  
 بن الوليد الاضاري وما فيه من شعر العن مع كون مشهورا لا حاجة اليه  
 في ابن العميد كانه كان مطورا على اخن ولم يكن في فذكر الدهر انشد في  
 ان الكرام اي اما اسهلوا ذكرنا من كان بالهم في المنزل العن البيت الثالث  
 لا في تمامه ومضمون المصراع مع التفسير على انه من شعر اخر كقول ابي قول الحريري

مجل







بقوله انما الاعمال بالنيات واما الفعل فهذان ينشأ من شرط كونه مقصودا ان يكون سببا مقصودا لا  
 شيئا صريحا سببا للفعل وان يكون حسن الموضع مستقرا في محله غير متحرك كقول بعض الفقهاء لما  
 فحيت فعلاته وحفظت غلاته اي صادرت غلاته فحفظت غلاته في المحل الذي لم يزل سببا للفعل  
 بقا هذه اي غلاته في المحلات فاسد وفواتها باطله ويصدق هو في هذا الذي يعقده اي  
 ويلجوه فيقول على منقضى نعمه حل قوله اي الطبيب اذا ساء فعل المرء ساء ظنونه وصدق ما  
 يعقده من قوله يتكلم سيف الدولة واستأمر لثقله اذ اخرج فعل الانسان فحيت ظنونه  
 ظنه بالبيان وصدق ما يحيط به بكليته من التواهم على اصاغره واما التلميح بتقديم الامر على الميم  
 اذا اصبحت وتقل اليه ويكبر ما سمعهم يبقوا في تقييد الايات في هذا البيت تلميح الى قوله فلان  
 وتدل على هذا البيت فلان الى غير ذلك من الاعتبارات واما التلميح بتقديم الميم على الامر فهو  
 على الشاعر الذي يتي لميلج وقد ذكرنا في باب التشبيه وهو هذا حقا نحن نؤمن بتبديل  
 العلامة حيث سوى بين التلميح والتلميح وفيها اية يشار الى قصدا وشعره صابر الفلظ ستم ارجو  
 من هذا الشعر التوبيخ فان يشار في مخزى الكلام الى قصدا او مثل سار من غير ذكره اي ذكر  
 تلك القصيدة او الشعر والمثل والنص اولا من القصيدة والتلميح في كلام التلميح منه لان ما  
 ان يكون في النظم وفي الشعر وعلى النقد من امان ان يكون اشار الى قصيدة او شعرا او مثل  
 اما في النظم والتلميح الى القصيدة كقوله اي قول اني تمام لغنا باخراهم وقد جوه الهوى  
 قلوبنا بعد ما ظن بها وهي وقع فزنت عليها التمس والليل راغم بتمس لهر من جانب الجند  
 نصا نصها صبيغ العجوة وانطوى لم يصبها نوب السلك المخرج فواسه ما ادري احلام  
 الميت ما امر كان في الركب يوشع الصخرة اخراهم ولهم للاجند للرحلين وان لم يجر لهم  
 ذكر في اللفظ وحماه الطين على الماء ارجوه غير نصا فجب به وانزله العزة من  
 ويصحبها التمس الطاهر من الجند النجدة الظلم انطوى انتم المخرج د ولونين وقوله  
 ناي اسقطا ما راى واستقراب اشار الى قصيدة يوشع بن قنن في موسى واستقامه النص  
 اي طلبته وقوف الشمس فانه روي انه قال لليارين لعمري لعمري فاما اذ رثت الشمس خاف ان

نطلع

لعمري

نيت قبل ان يفتح منهم ويدخل البيت فلا يجبل له قتالهم فيه فدمى اسر فزله الشمس حتى وقع من  
 قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمري مع الرضا ارض الرضا اي حارة بين حق فيها العبد اي  
 يجترق سقا شغلنا ووق من رق له اذا رجمه واخر من حق عليه اذا نطق وتشتق منك في  
 ساعد الكرب الاله لا تبدأ وعمر مبتدأ جرح ارق ومع الرضا كحال من العزة ارق والنا  
 عطف على الرضا وتتلط على حال من النا وشارا الى البيت المشهور المسحوق اي المستغيت  
 عندكم تبدا الصبر لا وصول اي الذي يستغيت بكثرة يبري كالمسحوق من الرضا باننا  
 وعمر حاس بن برع ولهذا البيت قصه وهي ان البوس زارت اخنوخا الصلبة وهي ام  
 حباس بن جهمان جهمان راي له ناقة وكلب قد حمى رصان العالين فلم يكن عاها  
 الا ابل حباس لمصاهر منها فخرجت في ابل حباس ناقة الجرمي نزعته حتى كلب فوامها  
 فاحتل ضي عما فقلت حتى بركت بقنا وصاحبها وضربها بتيخ دموا ولينا فضاحت  
 البوس واذاه واغرتاه فقال حباس ايها اللغو اهندي فواسه لا عقر نخله هو  
 على اهله منها فلم يزل حباس ينفق غفلة كلب حتى خرج وباعه من الذي فليح بها  
 حتى وجد فخرج على فرسه وانبعث في صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمر واعتق ابن  
 فاحضر عليه صليل المسحوق عمر البيت ونسب الشراي تغلب وبكر ولهذا قيل اشأ  
 من البوس لبوس والتلميح الى النسل كقول عمر بن كلثوم ومن دون ذلك حط الفنا  
 وشارا الى النسل السارود وبن عليان القارة والحزب ودون حط القنا ونصب  
 انما في قوله كلب اذ سمع قول حباس لا عقر نخل لا تظن انه يبري من يجل له سعي عليا  
 والحزب ان امر على يدك على القادة من اعلاها الى سفلا حتى يشر شوكها ولما في الشعر  
 قال التلميح الى القصيدة او الشعر كقوله لعمري فبت بلبلة بافقيه ولحزان يعقوب  
 الى قول النابغة فبت كما في سادني صليله من الرنس في اناها السم نامة والى قصيدة  
 عليه السلم والتلميح الى النسل كقول اللاحق صاهان من نفق اولادها اشار الى النسل  
 اعق من الهرة تاكل اولادها من التلميح ضرب تشبيه للهرة كما روي ان قال لشريرك

عنه



الغيري ما في الجراح احب اليه من قبال الغيري وخاصة اذا كان يصيد لفظا اشار الغيري الى  
 حرس انا البازي المظلل على غيس انيخ من السماء ايضا با وشار شرك الى قول الطرماح  
 قبحه بطرق اللوم اصدى من القفا ولو سكنت طر والماره ضلت وروى ان رجلا  
 بنى محارب دخل على عبد الله بن زيد الهذلي فقال لعبد الله ما ذا لقينا البارح من شئ  
 محارب ما تركنا ثامرا وراود قول الاخطل بكس بلا شئ سوي محارب وما خلتا كانت  
 ولا تقي ضناوع في ظلمة ليل محارب فدله عليها صوته لحيمة البحر فقال لعلكم  
 اضلوا البارح برقا وكانوا في طلبه اراد قول القابل لكل هلال من الدهر من قبح  
 ولا بن زيد برقع وخلال من الخاتمة في حسن الاستدلال والتمثيل والاشارة  
 ينبغي للتكلم شامرا كان او مابا ان يتاخر اي يفعل فعل المتأخر في الرافض من تتبع الاثني  
 ولا احسن ان يقال ان في الرافض اذا وقع فيما يستبعد لما يوفقه اي يجبه في تلكه بل صاع من  
 كلامه حتى يكون تلك المعاصم المنة لعذب لفظا بان يكون في غايه البعد من التناقض  
 التقليل والحسن سبكا بان يكون في غايه البعد عن التعبد والتعذر والتأخير واللبس ان  
 يكون الالفاظ متقاربة في المعنوية والمثابة والرفق والسلاسة ويكون المعاني متشابهة  
 الالفاظ من غير ان يكس للفظ الرمت المعنى الضخيف او على العكس بان يصاغان صياغة  
 تناسب ولا يضر واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع والتعذر والعرف ولا يند  
 ويخفى ذلك وما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق وما يجب  
 ايام العباد وفي استخلاف المودات وملاينات الاستغفاف ويجوز كذلك احداهما الا  
 لا تاول ما يفرح السمع فان كان عند بلحن السبك صحيح للمعنى السامع على الكلام في  
 جميعه ولا اعرض عنه ورفعه وان كان ايا في غايه الحسن فالاعتدال الحسن في تكرار اللفظ  
 والمناظر لفظا اي قول امر الغيس قفا سبك من ذكرى صبي ومنه في بلفظ اللوى بين  
 النقط منقطع الرمل حيث بدق واللوى من المعنى ملغوى والرجل من المعنى  
 فالعنى من اجل الرجل وغير الرجل كما سمع الجوع مثل الغمر والاله يصح الفا وحده

يلاحظ

في هذا البيت لما فيه من عدم التشاب لا نه وفن واستوقف وبكى واستبكي وذكر الغضب في  
 في نصف بيت عذب وللنظ سهل السبك في رر سق لند كدته النصف الثاني بل في رر  
 قلمية الفاظ عنده من ايا اول فاحسن من هذا قوله النابغة كلفني لعمري بالهجر يا صبي  
 وليل اقا صبي بطي الكواكب وقوله اي وحسن الاستدلال وصف الدمار قول الشيخ السبيعي  
 فصر عليه تحيته وسلامه خلعت عليه جماله الايام في الاساس خلعت اذ انزع قوله  
 فطرجه عليه في ذكر الفراق قوله اي الطيب فراق وما فارت عين مدح  
 واقرب من حيث عينهم وفي الشكاه قوله فواد ما سلبه الدمار وحسن ما سلب البيا  
 في الغزل قوله ايضا اريدك امراء الغمام صخر بنو يرد وهو في بكدي جسم  
 وينبغي ان يحسب في المديح ما سلب به كقوله اي قول اي مقاتل الضريرة مطلع  
 قصيدك استدها الداعي الغري موعدا لجا بك بالقر فزغند فقال له الداعي موعدا لجا  
 يا اعمى بك المثل السور وروى ايضا انه دخل على الداعي في يوم من ايامه وامتناع  
 لا تغل بغيري ولكن بشران غرم الداعي ويوم المهرجان فطس به الداعي وقال اعمى  
 بهذا يوم المهرجان وبكى بطرد اي الفاء على وجهه وضربه حديق عصا وقال المديح  
 اذ به حزن من تقاير واحسنه اي احسن الاستدلال ما سلب المقصود بان يكون فيه اساءة  
 الى ما سبق الكلام لا اجل ليكون للشبذ اشعر بالمقصود والانتها ناطل في الاستدلال  
 كقول الاستدلال مناسب المقصود بلغة الاستدلال من بيع الرجل بلغة اذا افاقا  
 في العلم ابيد كقولته في التهنئة اي قول ان محمد الحارث بن يحيى صاحب الدلائل  
 بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدك وكو كبا المجد في فوق السما صعدا وقوله في المراثي  
 اي الفرج السادي في من شير فخل لدوله في الدنيا يقول لمن عليها اخذ اراي احد من طغي  
 اي اخذ الشدين وشكى اي فني بغيره وكقول اي تماره من المعصم بانه في فتح عروة  
 وكان اهل النخيل زعموا انه لا يتغير في كد الوقت السيف اصدق اشياء من الكتب  
 في حجب البعد بين الجود واللعب سفير الصناجح لا يصح الصناجح في منقوش جلال الكرم







هذا الكتاب من كتب الفقه...  
الشيخ الفاضل...  
في شرح...  
كتاب...  
المجلد...

وقد قيل عليه تعالى والمبشر من صاحب الكشاف...  
قال الحجاز العظمى ان سيد العقل الى شي بليس بالذي هو...  
في قوله تعالى ما ربح تجارة مع وكذا ان جعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السند...  
كثيرا لما يطلق الحجاز العظمى على ما لا يتصل هذا الغريب من نحو قوله سقاها منها وتكر اليل...  
والنماء وقول الشاعر يا سارق الفيل اهل الدار وقولنا انما العجب انما الربيع وجى الى اهل...  
ونحو قوله تعالى ولا تقطعوا امر المؤمنين وقولنا انما السيرة ما جريت الهوى واشهر...  
من السبب الا ما فيه والادعاء غير الكذب ان الحجاز العظمى اهم من ان يكون في المشقة...  
او من هاهنا ان اسناد العقل الى من ما حقه ان سيد اليه مما في كذا القاعه في قوله...  
ان يقع عليه واذا فلهذا فينا الى صراحة ان ايضا في اليه مما في لانه جاز من قوله لا...  
ما في قوله في الكتاب اما ان يثبت للحجاز العظمى الاسناد خاصة او لطلعه باعتبار ان جعل...  
الاسناد المذكورة في التعريف لهم من يدل عليه الكلام من غير كماله ويكون مستلزما لكذا...  
هذه الامثلة فان جعل فيها اليقين شاقا والليل ما يمار ما كثر في والليله سره والامر...  
وكذا فيما جعل الفاعل الحجاز فيغير المقول تعالى او قلتم وما كانا فاصل سبلا الى التمسك...  
الاسهل واعلم ان من ما نعت نفي واعلم ان هذا الحجاز قد يدل عليه صريح الكلام...  
وقد يكون كناية كذا في قوله في علم من الحجاز العظمى حيث جعل الجمع في قوله...  
بقرينة صانعة السلب اليها ما في قوله في انما يتصل العقل على ما فيه من كلامه...  
فالمعنى وقوله في التعريف ساقول يخرج من ما من قول الحجاز انما است ارفع العقل...  
الانباء من الراجح في هذا الا ان كان الاسناد اليه ما هو له لكن لا ما في قوله...  
مراده ومقتضى وكما في الطبع المتضمن في قوله كذا ما في ان الاستعداد دون الفاعل...  
اصح الا ان كان الكاذب فانه لا اول فيها فان قيل انما هو في بيان فاذلة هذا الفيل...  
هنا من هذا الكتاب في قوله في التعريف لا يخرج من قول الحجاز في قوله في الاحوال الكاذب

هذا الكتاب من كتب الفقه...  
الشيخ الفاضل...  
في شرح...  
كتاب...  
المجلد...

المراد

هذا الكتاب من كتب الفقه...  
الشيخ الفاضل...  
في شرح...  
كتاب...  
المجلد...

خلاص ما عند الحكم من الحكم في بعض من التاويل اعاده للعقل لا بواسطة وضع وقولنا انما...  
خلاص ما عند الحكم من الحكم في بعض من التاويل اعاده للعقل لا بواسطة وضع وقولنا انما...  
وكذلك في قوله في التعريف الكيفية الكيفية في العقل اشاع ان يكون الحظيرة الكيفية...  
يعزب من التاويل لغيره من الكذب **واعلم** ان هذا المعنى انما لا يتصل بطلان طرده بما ذكره...  
لغيره من تعزبه من التاويل ولا بطلان كونه بما ذكره ان المراد بطلان ما عند العقل خلاص...  
على نفس الامر لان ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرفضه لا ما يقتضيه من وضع فيه...  
الخطية الكيفية خلاص على نفس الامر فاشارة الى ان التاويل لا يتصل باخراج الاصل...  
الكتاب كما يتصل من المتنازع بل يخرج من قول الحجاز ايضا فلا يتصل بطلان تعزبه...  
الحجاز **واعلم** ان في قوله ان من هو قولنا عند العقل له حصول عدو وثبت **وهذا**...  
الفتح ما في نفس الامر لا كما ان نفس الكواذب فلا يخرج من التعريف وحيث يتبع الامر...  
الاول ايضا اذا اشاع في ان يسمى التعريف على قيد من يتفر كل منها بما في صراحة...  
استلزامها في فائدة اخرى كما يكون حصولها من احد ما وعدا من اخر ضما ولا يكون...  
هذا انكر او يخرج من قول الحجاز يمكن ان سيد الى كل من قوله عند التعريف...  
من التاويل ولكن اساده الى الاول او الى السابق في الذكر والمقتضى بالتاويل...  
اخراج الكواذب في هذا المكان **الاسباب** ان يقول يخرج من قول الحجاز يمكن...  
قوله لا يتصل طرده لكنه المناقشة في العبارة بعد وضع المقصود وليست من ذات...  
المحصلين وان قلت ما ذكره من تعزبه كلام المقصود بانما هو لا غير ما هو له عند...  
وفي نفس الامر وحيث يدور عليه من قول الحجاز في قوله في التعريف لمن يدور في هذا...  
اسر البطل وخالق اسر افعال كذا فاصل اسر الكا في التاويل والعقد الى ان اسر...  
الى السبب لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر بالجله ان امره غير ما هو له في نفس الامر

هذا الكتاب من كتب الفقه...  
الشيخ الفاضل...  
في شرح...  
كتاب...  
المجلد...

هذا الكتاب من كتب الفقه...  
الشيخ الفاضل...  
في شرح...  
كتاب...  
المجلد...



عن مرقه امثال ما ذكره طائفة من اهل العلم في الظاهر بغيره ذكر في مناقب المعقولة وقد خرج عن قول  
 الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المسك في الظاهر وصار قوله بيا ولذا جاء في اسناد اخرج الجاهل  
 اليه فاسد قلت ارادوا اسنادا الى غير ما هو عليه من جهة ما اعني في الواقع وعند المسك في الحقيقة او في الظاهر  
 وحسنه بل جعل فيه ضعف في الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو عليه في الواقع  
 وقوله المعقولة تكوّن ان غير ما هو عليه عند المسك واجمع جميعها بغيره بيا ولذا في الترتيب بالجل  
 وجميعه ما لا قال فيه ويحل فيه عن قول الدهري وللغرض ان انت اسم البطل وحلقه  
 بالتأويل لكونه اسنادا الى غير ما هو عليه عند المسك وكذا عن قول الدهري انتبذ الروح البطل اسنادا  
 حين انه من جهة كونه اليه ما هو عليه في الواقع وكذا عن قول الواحد انتبذ اسم البطل بيا ولذا  
 عند لحاظ حاله من الدهري واطمأنانه عن معتقد لظاهر بل انما اسنده الى السبب لانه  
 الوجه ما هو عليه عند المسك في الظاهر لا يقال العاصم لا يحق الا في حق الجاهل وقد بينا  
 فكيف يمكن ان يراد غير ما هو عليه من ان يكون في الواقع وعند المسك في الحقيقة ان الظاهر  
 فلو لم يرد في عين اراده مفهوم العاصم من معتقده ولا يرد من عدم حقيقة الا في حق  
 الخاص عن مراده لانه لا يرد منه وقد بين ان العاصم انما يتبين ان اراد لخاص بخصوص  
 ولا خلاف في اراده العاصم بغيره فليقل فان هذا مقام يستبعد مقام ولهذا في ولا يقل قول  
 الجاهل خارج عن الجواز لاشتراط تناول فيه لم يخرج قوله اي الصدق العبدى اشاب الصغير  
 اقني الكبير لراعه وراعي العتي على الجاهل على ان اسناد اشاب العتيقة اخبر الي كراعه  
 مر العتي جاز ما دام لم يعلم او بين ان قايده لم ير في ظاهر عدم تناول بل جعل في الحقيقة  
 لكونه اسنادا الى ما هو عليه عند المسك في الظاهر فام من قوله الجاهل كما استدعي لم يعلم  
 مستدل بشي على كبره طامع مثل الاستدلال على ان اسنادا غير اني جديب الليالي في قوله  
 الفهم فذا صحت لم الفهم فذا صحت عليه بناكله لم اصنع فذا صحت رأت راسي كراس الاصغر فذا  
 فترعا عن فترع هو الشعر المحقق في نواحي الراس جديب الليالي اي معنيها واختلافها وفي

مرقوه الظاهر  
 اعني ما جعله عليه  
 انما اسنادا الى غير ما هو عليه

سما  
 اي بعد قوله

وكانت رأت راسي كراس الاصغر فذا صحت  
 فترعا عن فترع هو الشعر المحقق في نواحي الراس جديب الليالي اي معنيها واختلافها وفي

مرقوه الظاهر  
 اعني ما جعله عليه  
 انما اسنادا الى غير ما هو عليه

عقوب الشهرة حضرت عاتقة لعل او اسرعج السن الليالي على يدك في القول اي مقولا فيما ذكره  
 ان يكون منقطعاً من الاول اي اصغر ما شئت استأنا الليالي فلا يضاف الى الليالي جديب  
 ولا بالبحر جديب ان يقول متعلق بالشد لعقبي اي عقيب قوله من غير منتهى جديب  
 اي ابا اليهم او شعر ليسه قبل اسناد ارجح وانما في الشمس اطلق حتى اذا واراك افق وارجع يات  
 لا يلزم ولا يجبي فانه يدل على انه بعد ان الفعل من رانك الليالي والمليد ساوول يا علي انظر ان  
 واقفا امري الجاهل العظمى الرابعة حران في غيرهما المسند اليه والمسند الى الحقيقة وضعها  
 من حيث الريح البقل او الجازان وصفيان من جديب الارض شباب الزمان فان المراد به جديب  
 الارض تسمي القوي النامية فيها والحوادث نضار بها بالذات والابنات والاحياء في الحقيقة  
 اعطى الميعة في صفة تنفق الحس والحكمة الارادية وقفت في القيد والروح وكذا الملائكة  
 الرواق في النامية ومحنة المعقولة مما رده من كون الحس ان يكون حرة  
 الغريزة مشقوبه اي قديرة مشقولة ومختلفة انما انت البقل شباب الزمان فيا المسند  
 والمسند اليه محبان والحي الى الارض الربيع في عكسه وهذا النسيم للفرقة في اولها والذات ولا  
 ثانيا والبرص وفيه شبهة على ان الاسناد الجاهل لا يخرج طرفه ما هو عليه بل حاله كما  
 سار لا لفاظ المستقلة انما اما حقيقة او جازان وانما اليها من ان يستبعد من خارج محال  
 او حقيقة او محال في كلام واحد وان كانا مختلفين والحضارة لا خاصرة الاربعه  
 على مذهب المص لا نه استرط في المستعان يكون فعلا او معناه فيكون صفوا وكل  
 مستقل اما حقيقة او جازان والمحال في كلامه بيا رده صام لها هو اسنادا صام الى صبي  
 الهمار وكذا في قوله اللبيب لصاني ملاقاته الجاهل اسنادا جازي الى ملاقاته اسنادا  
 الواقعة جزا الى المستند واما على مذهب السكاكي فغير السكاكي هو جازي الجاهل العظمى في القول  
 كثير فاذ انليت عليه اية اية زادته فصدقا بوقوع الجاهل العظمى والقول  
 الا جباس وان المعنى او اليك عليه اية اية زادته فصدقا بوقوع الجاهل العظمى والقول

وكانت رأت راسي كراس الاصغر فذا صحت  
 فترعا عن فترع هو الشعر المحقق في نواحي الراس جديب الليالي اي معنيها واختلافها وفي







هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل ولا يدركه الحواس  
 بل هو الذي لا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول ولا يتبدل  
 ولا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول ولا يتبدل  
 ولا يتغير ولا يتبدل ولا يتحول ولا يتبدل

وقال الامام الرازي رحمه الله تعالى ان العقل لا يدرك ان يكون له فاعل حقيقة لا يتصور صدور  
 الفعل لا عن فاعل وان كان ما استيفى اليه الفعل فلا يجاز ولا يمكن تقديره وان لم يكن اي الجاز  
 العقل السكالي وقال الذي عند هو نظري في كذا الاستقارة بان كذا به عن الفاعل الحقيقي  
 الرابع استقارة بان كذا به عن الفاعل الحقيقي بواسطة المعاني في التسمية وجعل نسبة الالفاظ  
 اليه قريبه للاستقارة وهو غير متغير في الازمان ما من الالفاظ في الاستقارة باستقامتها بالكتابة  
 ووجودها اما تذكر النسبة وترد المسئلة به بواسطة فانه وان شئت اليه شيئا من الالفاظ  
 المساوية له لانه يشبهه بالنسبة بالسبب ثم قد ذكرنا في هذا الباب ان الالفاظ التي هي  
 السبع مقولها بالمشية نشئت ببلان بناء على ان المراد بالسبع الفاعل الحقيقي والالفاظ التي  
 المحركة بغيره تشبه الالفاظ الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه والاربع  
 وعلى هذا القياس من اي وفي هذا المثال يوافق المراد بالطبيب هو الثاني في الحقيقة فترد  
 استقامته وكذا المراد بالامر بالمعروف لا سباب المعروف هو الجسيع بغيره تشبهه لغيره اليه والفاعل  
 ان تشبهه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل في تعلق وجود الفعل به ثم قد ذكرنا بان ذكره في  
 شيئا من لفظ الفاعل الحقيقي ونسبه اي فينا ذهب اليه السكالي نظرا لانه يتصور ان يكون  
 المراد بعينه في قوله تعالى من في عتبه راضية صلاحها للمساواة في الكتاب بين غير الالفاظ  
 بان كذا به عن مذهب السكالي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك او لا يغير لقولنا هذه صواب  
 وكذا لا معنى لتعلقه بالخلق من شخص يد في قوله تعالى من في عتبه راضية صلاحها للمساواة في  
 يتصور ان الالفاظ الاضافة في تصنيف الفاعل المجازي الى الحقيقي في حق بناء صام لفظه  
 اضافة التي الى عتبه الالفاظ من كلامه لان المراد بها امر في فلان نفسه ولا شك في صحته  
 الاضافة ووجودها في امره تعالى واجبت بجازم وهي وليه في قوله تعالى في امره تعالى  
 او قوله في امره تعالى ويجعل هي كان اوقع للثبوت لان قوله هناك صام واما في قوله في امره  
 الاستقارة المعاني في صيغة المستقلة هناك كاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المساواة

الغنى

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل ولا يدركه الحواس

لكن

ليست من ادب المصطلح ويتكلم ان لا يكون الاسم انبساطا في قوله تعالى يا هانان ابن لي صراها هانان  
 لان المراد به حيشة هو العلة المستقيم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويتكلم به ان يتوقف  
 استقامته السكالي وشي الطيب المخرج من شئ من روثك ما يكون الفاعل الحقيقي هو امره تعالى  
 على السبع من الشارح لان الاسماء انما توقيفية لا يطلو عليها سحر حقيقة فلا يجاز بالمراد به دون  
 الشارح وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع في كلامهم مع من الشارح او لم يسبح  
 الدوام ثم كلها مستقيمة كما ذكرنا فينبغي ان يكون من باب الاستقارة بان كذا به لان استقامته الالفاظ  
 استقامته المعلوم وهو جوابه ان معنى هذه الالفاظ صاف على ان مذهب السكالي في الاستقارة بان كذا به  
 اما تذكر النسبة وترد المسئلة به حقيقة وهذا هو لفظه وان المراد بالمشية في قوله  
 محال بالمشية نشئت ببلان بناء على ان المراد بالسبع الفاعل الحقيقي والسبعة لمراد جعل لفظه  
 مراد في لفظ السبع اذ كان كذا وقد قال السكالي في حقيقة تدعى اسمها السبع مراد في قوله  
 تاديل وهو ان المشية تعلقه حبس السباع لاجل المعاني في التسمية وقال ايضا المراد بالمشية  
 السبع بارادها السبعية لها ما كان يكون شيئا من سبع وحسن يكون المراد بعينه في  
 صاحبها بارادها الصا حيشة لها وبها الصا صام بارادها الصا صام لا يمتنع عليه حتى بعيد المعنى  
 ينطلي الامانة واما يكون الامر بالبناء هانان كان النداء له لكونه بارادها ان كان  
 جعله من حبس العمل لفظا للباشر ولا يكون السبع مطلقا على امره تعالى في حقيقة  
 على السبع ان المراد به حقيقة هو السبع لكونه بارادها انه قادر على حبسها من اجل المعاني  
 التسمية وهو ظاهر في قوله تعالى في امره تعالى في قوله تعالى في امره تعالى في قوله تعالى في امره تعالى  
 في علم البيان ان الله تعالى في امره تعالى في امره تعالى في امره تعالى في امره تعالى في امره تعالى  
 وط التسمية ذكرنا ما استعمل في ذكر الفاعل الحقيقي استقامته على كذا في التسمية وهو ظاهر  
 من اجل الكلام على الاستقارة كما صرح به في كتابه وقال ان معنى طليت ببلان استقامته  
 ولعلني من اسد ما التسمية ذكرنا من باب التسمية الاستقارة وجوابه ان الاستقارة لا تسلم ان ذكر

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل ولا يدركه الحواس



٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠







بن افاضه روحه الوحي ملكا وديما تقوا عبد افغان ملكا وهو السلطان  
 الغازي الكائن في جبل ارمع من الجبل والدينا والديون غياث الاسلام ومفتي  
 المسلمين ابو الحسن محمد كوت لانه اقطار الارض مشرقه بانوار معرفته  
 ولغضان الخيرات موقرة بحجاب رفاه وهو الذي يرضعنا من الغاية نحو حما  
 الاسلام وميثاق الحداثة اتمنا ترفعا على النعمان واملا على العالمين  
 بحجاب الفضل والانعام وخصوص من يرضع العالمين بمزيد الامسال والكرم  
 اقامت في الوفاء له اباد هي الطواق والناس الميام ففرا من العبد لله الذي انزل  
 انهرها الخريف وتوسمت ببيان الاحبة والوطن وصوت بهي لطيف مدح  
 محطوطا وبعث عنانية ملحوظا محفوظا فند ذلك عهدي وهو من عظمي  
 حتى جعت اليمام جفت وثمرت الدنيا الشجرة وترتوت واستهضت الترحيل  
 الخيل في شقي وعندي واضعت البيضا سمع به في اثناء ذلك الفكر الفرح  
 وسبح يمعون الله تعالى للظوا الفاضل جاء بحسب الله كرامه فواما جوارحه  
 الغريب وعرا من حييا باناس الغراي فخلت تحفظ لحسنه والعلية وحسنه  
 السيد لانه ملكا الطوايف الانام وملاذهم من صوارف الايام وحسننا  
 حصينا للاسلام بالنسب والعلم والسم والمجود خلدني وخلني اخواني  
 ان يشعروا في جسط الدعاء ويكرهوا معاينة في هذا التالف من الكون  
 لعنا والي الله انشجع في ان يتفع به الحاصل الذي هو ملحوظ البود في  
 عن طوع العاضا يكون وعرفتهم تحصيل للفر اليه لانصوبوا بالخال  
 بصورة اليقين وهذا العزم هو موقوف على الام قليل الاقام فلفظ  
 على الطابع المرد والعناد وقت الجلال والحسن العاد وانفراد والدي  
 السائر الى العليل فحسبي ما ارجو من الخايب الخليل في الاجل وما توفيقي

نسخه و نسخه‌های فاضله  
در حوض انوار و النسخه  
و نسخه‌های فاضله  
و نسخه‌های فاضله  
و نسخه‌های فاضله

الانا لله عليه سركت واليه انب قال العنق حمة الله  
 الحمد لله افق كتابه بعد التتميم في جميع دين الله سبحانه اذ الحق في ما يجب عليه من  
 شكره فاسم الله الملقب بهذا الحق من اثارها والحق هو الله باللسان على  
 سواء انطقوا بالحق ام بالقول والشر يقول في حق تعظيم العلم بسبب الانفا  
 سواء كان قولا باللسان او عقدا وحب باللسان او عملا وصدق باللسان  
 شورا باللسان هو الله وحده ومنطقه بيم النعمة وغيره وسئل فيكون القوة  
 وحدها القول اعم باعتبار المعلق واخصا باعتبار المورد والشر بالعلم ومن هذا  
 حق يقال فيها في التسمية باللسان في مقابلة الاحسان ويقارن فيها في حق العلم  
 على الوجه في العلم والتجاء وصدق والشر فقط على التاء بالجمان في مقابلة الاحسان  
 واسماهم للثلاث الواجب الوجوب والحق لجميع الحامد ولذا لم يقل العبد الخالق او  
 البار او غيره مما هوهم اخصا من خفا في العبد يعرف دون وسئل اما  
 تعرض للاقسام بعد الدلالة على استحقاق الثلاث تبينها على حق الاستحقاق  
 فقدم الحق لاقتضاء المقام ومن اعلم ما به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان  
 صاحب التكاثر قد صرح بالافقية ايضا لانه على اختصاص الحق به والله خبير  
 وبعد يظهر ان ما ذهب اليه وان اللام في الحديث غير الحق دون الاستعراق كما  
 توجهت من الناموس في بيان ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة الله  
 ولا يكون جميع الحامد بها الحق اليه بل على معنى ان الحمد في العباد بالارادة  
 الافعال واصلا للعباد والعد ولي الى الرفع للدلالة على الدولم والنيات  
 والتعلل اما يدل على الحقيقة دون الاستعراق قد لا ياتوب ما هو فيه فلو  
 لان التائب مبالغ الفعل اما هو المصد للشر مثل سلام عليك وح لا  
 ما هو من ان يبحر في الدائم ويعتق بها الاستعراق والافق ان يكون الحق  
 في حق على انه المتبادر الفهم التابع في الاستعمال لا سيما في المصادر عند خفا في حق  
 في حق

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والنفس الطامع فضيلة والنفس العاصية  
فاسدة والمراد من النفس الطامعة المرمية  
الى الجنة فلا يتغير منه الى غيره  
فلا تتجلى عنه والعلم والنواصيح  
يتغير منه الى غيره  
كما عرفت

این استحقاق است که در آن  
 و استحقاق خداوند را در آن  
 و استحقاق خداوند را در آن  
 و استحقاق خداوند را در آن  
 و استحقاق خداوند را در آن  
 و استحقاق خداوند را در آن

على اختصاصه من الحق وقائه في حق  
 الحق من الحق وقائه في حق  
 ان الحق من الحق وقائه في حق  
 في الحق من الحق وقائه في حق  
 في الحق من الحق وقائه في حق  
 في الحق من الحق وقائه في حق  
 في الحق من الحق وقائه في حق  
 في الحق من الحق وقائه في حق







ويظم القرآن مستأرها فكون معاجل العلوم وقد ان المراد بكشف الاستار معرفة  
تكون في اعلم مراتب البلاغة لاسم المصطفى الذي فاق والاسرار والخوارق خارجة عن  
المرور وهذه وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه واله في جميع ما جاء به ليخفي  
فيما به السعادات والديور والآخرية فيكون من اجل العلوم تكون معلومة من اجل  
المعلومات وغاية من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة العلوم وغاية فان قيل  
كيف يمكن التوفيق بين ما ذكرناه وبين ما ذكر في الفتح من ان مدرك الاعجاز هو  
الذوق ليس الاذني وجعل الاعجاز لا يمكن كشف الفتح عنها قلت امعوا كلامي  
ان مدرك الذوق لا يمكن وصفه كاللحم وقد صرح بذلك وما ذكرناه الا  
مدرك علمي انه يمكن وصفه بل يدرك على انه انما يدرك بهذا العلم والولايين والكتب  
لا يفيق من العلوم وليس الحصر المستفاد وقوله وبه كيف جفت حتى يورد الاعجاز  
عليه وان العرب تعرف ذلك بحسب السليقة وقد استوى الى هذا في موضع من الفتح  
كقولهم في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس المساعدة والبلاغة لا طريق اليه  
الاذوق استخدمه هذا من العليم وفي موضع اخر لا علم بعد علم الاموال استوفى الفتح  
من وجه الاعجاز من هذا من العليم نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادرك الحقيقة  
لاستماع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فذلكم كنه بلاغة القرآن الا  
تحت حكم السامع كما ذكر في الفتح ونسبه وجه الاعجاز في القصة والاساطير  
تحت الاستار استعاره بالكناية واثبات الاستعارات مستعار تحصيله وذكر الوجه  
ان يعلم او تشبيه الاعجاز بالصور الخفية استعاره بالكناية واثبات الوجوه استعاره  
تخييله وذكر الاستار تشريح وقد جرى بنا في هذا على احوال المصنف والعلم  
فان معنى المصنف جعل اسم الكلام المترادف على الشيء على اسم علم ونظمه  
تأليف كلامه مترادفا في مناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا  
نوالها في النطق وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق بخلاف نظم العروف فانه

نوالها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه لولا ان كان ضروب من نوالها في النطق  
وليس الاعجاز يخرج الا لفظا والا لكان للطائفة العليم من خواصها لا بما لا يتعلق بنفس  
الالفاظ فلهذا اشار النظم على اللفظ ولان في استعاره لطيفه واسارة الالفاظ  
كلما انكسر وكان القسم الثالث من فتلح العلوم الذي يصفه المفاضل العلماء  
الذين يعجبون بربهم في الحكمة التي تقبله الله بغير انما اعظم ما مضى من كان قلوبهم  
علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما استعان به من اعظم تلك الكتب  
توثيقا او لتكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة وجهه التوثيق وهو وضع كل  
شيء في مرتبة فكل من سلك مثالا مراتب بعضها التي هي من بعض فترتبه احسن وان  
ثبت ان ترتيبه من هذا القول فعليه ان يكتب النسخ عند الفاضل تراها كما ينبغي  
قد انعمت فاقول لاني وتكون ما فيها عز وجل وهو يدب الكلام وتكون  
للاصول حجوا والقواعد هو متعلق بحجده ويغيره في جميعها لان معلوم الصدا  
لا يقدم عليه لانه مع العمل ما وليان مع النقل وهو موصول ومعلوم النقل  
لا يقدم على الموصول كونه كقدم جزء من الشيء المربط الاجزاء عليه هذا  
الاظهر انما يبرز اذا كان العمل لطيفا او شديدا انما يقال انما يقال فلما بلغ مع المعنى  
تأخذكم بما رغبتموه من هذا في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما اوله  
حكمه الماوراء مع ان الطرف مما يكتفي به راجع من النقل لان له سائلا ليس  
ليس له التي من قوله بوقته فيه وعلم انفا كما عنه ولهذا استع في الطر  
كما لا يتسع في غيره وان كان غير مصنوع او محفوظ عن التلف وهو الزايد  
الستغنى عنه ومن المظنون وهو الزايد على اصل المراد بل فانه في سحر الذي  
يذهب ما في باب الاخطاب وعز التفتيد وهو كون الكلام مقلدا متوعدا على  
الذهن تحصيل معناه وانما هو يوعداي كان قابلا للاختصاص بالاضيق الطويل  
من غير ان يراي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التفتيد والى التوفيق لما فيه من

كتوبه

حبس



التي جواب لما اي كان ما تقدم سياقاتها في بعض النسخ ما في اي في القسم الثالث  
 من القواعد جمع قاعده وهي حكم كل مفعول على جميع جزياته ليقاد احكامها من قبلها  
 كل حكم القية على متكرره فانه ينطبق على ان زيد قائم وادمل ركب وقمر  
 ميا بل الى ذلك تزيان يقال هذا كلام مع المتكر وكل كلام مع المتكر فيعلم ان  
مما في اي في القسم الثالث يقال هذا كلام مع المتكر وكل كلام مع المتكر فيعلم ان  
 هو الجزيات التي لا تكون لا يتاح القواعد واصالتا الى هم المستفيد والمساوي  
 وهي الجزيات التي يستفيد بها في ابان الذي بعد كونها من المتكرر او كلام العرب  
 المعترف بغيرهم في اخذ الامثلة ولم الفرز الاول وهو المفصوح حيث بالضم  
 هو الاجتهاد ومن الغراء الذي بالضم لظافة والبلغ المشقة قد استعمل الاول  
 قولهم لا انك جئت سقيا الى مفعولي والضم لا سقيا جئت وحذف هذا  
 المفعول الاول لانه غير مفعول في اسم اجتهاد في حقيقة اي العوض يعني في  
 ما ذكره الوجود في هذا نية اي تنقذ في نية اي العوض وبتيا او ب ساراي  
 اخذ في الاصل من السب الى الذي لم يولد من غيره اي عويب السكاكي في  
 القائل الثالث اما في المصدر الى العاقل في المفعول ولم يبالع في اختصار  
 اي في المختص بغير مفعول لانه لا ينفذ معنى لما بالتم كان قال في التالفة  
 الاختصار بغير مفعول اي تاولة وسهلا للامر على طائفة ولولها ول الفعل  
 المتبقي للنتب على ما ذكره كان المعنى ان النسخ في الاختصار لم تكن للمعرب  
 التسهيل بل الامر اخر وهذا مبني على اصل ذكر في الفتح في دليل الامور  
 ان حكم النسخ اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يوجه الى ذلك  
 التقييد وان يقع له خصوصيا مثلا اذا لم يكن الميم اجموت كان نفي الاختصار  
 وهذا امس سبل الى التكم فيه ولم يترك افظ المصنف في وصف القسم الثاني  
 ان فيه حشوا وتكون بلا وتعين انصوحا اول وتكون عا ثانيا على ما ذكرنا ونظرا

التا حيت وصف اولها بان مختص ومفصل سهل الاخذ اي لا تكون له ولا تفتقد  
 سما في القسم الثالث واصفها الى ذلك المذكور من القواعد وهو ما في اي في القسم الثالث  
 في بعض النسخ القوم عليها اي على القوابين وزوايا لم اظهر اي لم افر في كلام احد من  
 القوم بالتحريج بما في تلك الزوايا ولا بالاشارة اليها بان تكون كلامهم على وجه  
 يمكن تحصيلها منه التعميم وان لم يقصد بها انهم لم يفرضوا لها لاف ولا اثباتا  
 كغيره انما صارت على المفتح وعويب في حجب في جعله لقطات كت الامثلة  
 في اي في حشوات خاطوم ووايد وسميت لمحبو المفتح وانا اسأل الله لان  
 لتقديم الشد اليه ههنا وجه ههنا حوا اذ لا مفسر للمصنف ولا للمفسر  
 وكان قد جعل الواو والحال في الجملة الاسمية وما يقال له لقصدا لاسم الفاعل  
 نظر لمصنوعه والفاعل نفسه كما هي في قوله لو يطيعكم من فضله كما في قوله  
 اي بهذا المعنى كما يقع باصطدوه ولفتح او القسم الثالث مما في اي في  
 ولي ذلك النفع وهو حي اي يحيي وكما في لاسال غيره نعلي هذا كان لا  
 ان هي ل و اسال تقدم المفعول وهو الوكيل عطف اما على جمله هو  
 والمفعول محذوف وفي قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف المفعول النعيل  
 الانتباه على الاسمية الاحادية واما على حيي اي وهو هم الوكيل وحيد  
 هو الصبر المتقدم كما صرح به صاحب الفتح وعويب في قوله لاسال غيره  
 الرجل ثم عطف الجملة على العبد وان فتح باعتبار تضمن المفعول مع الفعل كما في  
 قال الاصباح وجعل الليل سكا على اي تلك في الحقيقة من عطف لاشياء  
 على الاخبار وهذا وان الترفع في المقصود وقوله في المختص على مقلد  
 وتلك قرون لان المذكور في اما ان يكون مرسلا المقاصد في هذه القرون  
 التي في المقدمة والاول ان كان العزوم من الاحراز عن الخطا في ياد  
 المراد هو الفن الاول والا فان كان العزوم من الاحراز عن التقييد للمفعول

هذا من قبيل التسمية التي كان واداب  
 وانما انما لم يتم شيئا











مکتبہ اسلامیہ  
لاہور

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



[illegible]



وكذلك خطا في الكلام نحو جبه دواء ثلاثية والوصال من الفرج والرهم بجوده العين فان  
الاستعمال من جوده العين الى جملتها بالمرجع حال ارادة انكبا وجوه الزلزلة على مقدارها لا جبه  
المرجع من السهم والفاصل على قاء الاصدقا وهو اصله لا جبه والحد لا يصح ان يقال  
في المراد انزلت عندك جاده كما يقال لا انكبي ليدعيك ويقال منه جاده مطمئنا فانه  
جاده ليس لها ما يمتد بها بخلاف بالمراد العين واللبس قال الفلاس الا ان عينه بعد يوم واسطر  
عندك جاده ومعها جوده فان قيل استعمل الجوده في مطلق مظهر العين من الدم فما جوده  
استعمل في العين في المطلق فكيف به في المجرى فكيف لا في المجرى فانه جوده عينه انما يكون في  
والاستعمال في المجرى عن التقيد المعنى في الظهور ان الزهر لا يثبت في هذا السهم بل في الكلام  
لغا في عين المعنى كما يكون الاستعمال فيه من معناه الاول الى الثاني في ظاهره حتى يحل  
الى السهم انه من جوده من حاق اللفظ ولما الكلام الذي ليس له معنى ثاني فهو بمنزلة السهم  
درجته الاستعمال عند البلوغ المستقر في جبه بل لا في الكلام ومعنى السهم ان جاده المراد بالاجز  
الانسان بغيره المطلوب فان كان على عكس المقصود ان المالا ان كتبت اطلب العرق والرهم  
فان يحصل الاخرى والفرق بعد هذا اطلب البعد والفرق يحصل العرق من في الوصال  
واطلب السهم والاكابر يحصل الفرج والرهم وهذا ان تقبيل تكسب بغير ان مقطعا  
بعد الفهم وان رفعة كما هو الصواب فالعنى انك وان كان لا يحصل في السهم بل في  
والفرج بالفرق والوصال في لا يدخل سكب الدعوى تحت الطلب كتبت عليه والرهم  
ملازمة الاصل المطلوب لظن الدهر انه مطلوب في في بعض هذا المعنى المشهور في باب العين  
ولا يخفى ما فيه من السكوت والتقص وتساو على التقوى والمعاين وكلمة السهم في الكلام في  
والعين انما يراد بطلب الفرق طيبا مسويا وتعلمها عليه كما انما هو المطلوب والمعاين  
السهم اطلب تقابلا بعد والفرق لا وعلما على مقاساة الاخرى ولا سواها في جبه  
واحتل الاحكام في التقوى الدعوى من معنى لا تسمى بذلك في واصل الدعوى ومن لا يرى ان  
العصر من الفرج ومع كل من يرى في كل دليله بانه هذا هو المقصود من كل الاجزاء وعلى هذا

قال

هذا هو المقصود من كل الاجزاء وعلى هذا

قال من في طلب الحق المالك على ما ذكر صاحب الكشاف في قوله سكتت ما قاله في ذلك  
فيلخص الكلام على وجه ما ذكر من كثر النكرات وهو كذا الشيء من بعد اخرى وكثيرا  
يكون ذلك في اللفظ وتنازع الاصناف فكثرة النكرات كقولنا في الطيب وسود في جبه  
بعد عن سجع ونقول جبه واللفظ من الجبه وهو شدة عدو الفرس في قوله المذكر والمؤنث  
اراد بها في سجنه في لاي نفع راكبا كما بنا جري على الماء حاصد سجع منها حاله من التعليل  
على ما مضى في بيان شواهد اصل الظرف لغيرها لاعتناءه على لا صوت والصبر كما استمر  
يعبر ان لها من مقبها لامتات منها هذه على جانبها وتنازع الاصناف مثل قوله اي ابي انك  
جمله جبه جوده من الجمل لا يجي فقيه اصنافه جاده جري وهو من ذات رجل مستقر لا  
شيئا تانيه اجمع قصرها للضرورة وانما جري الى ضرورة وهي معقبة التي واصلت جريه  
الجمل لا في ارض ذات حجارة والجمع هدي الجاهل ونحوه ونماه فانه من جاده وسجع  
اي جبه نزل كسعد وتسرع صركه قال فلان يرى مني وسجع او تحت ارضه واسمع قوله كثر  
في الصحاح وفيه قول ان كثر النكرات وتنازع الاصناف ان نقل اللفظ سبعة على  
فقد حصل الاختلاف في التنازع في اللفظ في المعاصره ففقدنا الى السهم على اسه عليه كثر النكرات  
الكر من النكرات يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد الله قال اصحابنا  
ما اصناف المتنازع ما بنا لا نحن وذكرنا هنا سجع في الجبه كثره ما من من جاده  
است وانه جبه حيان في السهم لا سكتة فلا ذكره الا كثره ففقدنا من الاستكراه سجع في  
كقوله فظلت قدس الكاس ابي جاده ورماني وما يتر العجوة ملاج ومسا ليهو لاد الكثر  
في على السهم كقوله يعقوب بن اسحق بن ابراهيم بن شهاب ما ادرجه المصنف في الاصطلاح من كثر  
الشيخ شعرا بانه جعل تنازع الاصناف اعرف من ان يكون سجع لا يقع بين المتضادين في معنى  
كله البيت اعرف من سجع كثر الحديث وانما ادرجه الحديث مثلا كثر النكرات وتنازع الاصناف  
جميعا وانما لا يتنازع الاصناف ما فوق الواحد ليقال ان من اسطره وكثر النكرات وتنازع الاصناف  
المؤنث وكثر النكرات البشيرة لا واحد كما في التبيين والحديث سجع من هذا لاننا نقله في  
سجع هذا انما هو الذي يكرهه ادرجه واددوه صكوه

هذا هو المقصود من كل الاجزاء وعلى هذا

هذا هو المقصود من كل الاجزاء وعلى هذا

هذا هو المقصود من كل الاجزاء وعلى هذا

هذا هو المقصود من كل الاجزاء وعلى هذا

هذا هو المقصود من كل الاجزاء وعلى هذا

هذا هو المقصود من كل الاجزاء وعلى هذا

هذا هو المقصود من كل الاجزاء وعلى هذا

هذا هو المقصود من كل الاجزاء وعلى هذا



ان اوجبت استلزاما او اضافة فذلك لا يخلو من اختلافها ايضا حركتها كيف وقد جعلنا التثنية على ان  
تعالى مثل ذلك فذكر في قوله ذكر محمد بن عبد الله وقوله وسواء ما اوجبه الجواب  
واقرب بها والمصنف في التثنية على ذلك في قوله في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
وان لا يقتضي قسمة ولا نسبة لانه في قوله وسواء ما اوجبه الجواب ان العرفين يقال باعينا  
عنه وفيه والقيس باعينا حصوله والاداء بالثانية انما هي في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
والفعل ولا يقال وبالثاني انكم وبالثانية بل في الاوضاع التسمية وقوله لانه في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
المستقيمة القسمة او السند بين اسطرهما فكلما ذكر والاحسن ما ذكر في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
لا يثبت في قوله وسواء ما اوجبه الجواب ولا يقتضي التسمية والاداء في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
ان اخذت بالاشارة في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
استمر بان النفا حتم الفيات الراسية حتى لو جاز من المقصود بل في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
فلا يقتضي تخصيصا في الاصطلاح وقوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
سواء في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
او لا يخلو من قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
هكذا يجب ان نعلم هذا الكلام وقوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
المقصود ولا يستلزم ان كل ما وقع عليه وقد المتكلم ما رادته فلو مثل الكلام في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
المتكلم ان يثبت في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
لا يثبت في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
فمنه في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
والركب من قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
يتوقف على لا يقتضي التثنية في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
الوقت لا يقتضي التثنية في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
معاينة يقتضي الحال المراد بالمال الاموال الداعية الى التكلم في وجه موضع مما هي الى

انما هو في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
انما هو في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
انما هو في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
انما هو في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب

يعبر مع الكلام الذي يردى به اصل الحقيقة حضوره بما وجد مقتضى الحال مثلا كون الحرف  
متكررا في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
سواء ان الكلام متكررا وان مقتضى التثنية كان عاريا من التأكيد وهكذا ان اخذت حرف السند  
حذف وان اقتضى ذكره ذكر الحرف في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
ايضا في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
تختلف فان مقتضات الكلام متساوية في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
وان لا يلزم في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
باعتبار كونه عاريا له وايضا في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
ولا يلاحظ في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
ذلك ففقد تفاوت المقامات في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
المعاصر على الاعتبار الا في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
سواء في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
بأنه في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
نفس الاستدراك في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
او كذا في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
يتوقف على قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
المستند كما ذكر في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
مقتضى في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
الملك في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
يفضل على المعاني اذا ثبت له هذا فحقول من التثنية في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
التي في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب

انما هو في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
انما هو في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
انما هو في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب  
انما هو في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب في قوله وسواء ما اوجبه الجواب



















17

الحمد لله الذي جعلنا من  
العلماء







وكل جملة قد انت باخرى اما معطوف عليها او غير معطوفة والكلام بالبلغ اما زائد  
على اصل المسألة فائدة اخرى من هذا الشكل على ما يحى ولا حاجة اليه بعد تفصيل  
الكلام بالبلغ لان ما لا يرد فيه لا يكون مستقيا للحال وان زاد لا  
لغاية لا يكون بليغا او غير زائد فائدة فلا حرج لو طال تحت لا جمع  
ما ذكر من المقرر والفصل والوصول ولا حرج من اعتبار بليغ اما من احوال الجمل او  
المسند اليه والمسند اليه فيكون ان يبين سبب افتراضه او جعله في السابق  
وجعل كلامها بابا لاسم ولا يفتقر كل من المسند اليه والمسند مقدم او متاخر  
او متكرر في ذلك من الاحوال فيجعل كل فرع من الاحوال بابا على جهة معرفة  
هذا بالترتيب في اللفظ والاشارة في المسند اليه كما يظهر لا يفتقر ان يقال اللفظ  
حكما في معرفة احوال الجمل في الباب الاول من الفروع اما في معرفة المسند اليه  
فما كان من هذه الاحوال زيد عن بعض وكثرة اجابات وتعدد طرق وهذا صواب في  
بابا خاصا وكثرت احوال الجمل ما لم زيد شرف ولم ينزاد اهتمام وهو  
يخجل باناسا والاهم من احوال الجمل ولذا لم يتكلم في احوال القصر واهوال الفصل  
والفصل ولما كان من الاحوال الجمل لا يتخصص معرفة ولا الجمل بل يتخصص في  
وتتخصص في معرفة جعل بابا لاسم هذه كلها احوال يشترك فيها القصر والاشارة  
ولما كان هذا اجابات ما حجه الى الانتباه خاصة جعل الانتباه

**تقديم**

هذا هو المقصود من هذا الباب  
في بيان احوال الجمل  
والاشارة في المسند اليه  
كما يظهر لا يفتقر ان يقال  
اللفظ حكما في معرفة احوال  
الجمل في الباب الاول من  
الفروع اما في معرفة المسند  
اليه فما كان من هذه الاحوال  
زيد عن بعض وكثرة اجابات  
وتعدد طرق وهذا صواب في  
بابا خاصا وكثرت احوال  
الجمل ما لم زيد شرف ولم  
ينزاد اهتمام وهو يخجل باناسا  
والاهم من احوال الجمل ولذا لم  
يتكلم في احوال القصر واهوال  
الفصل والفصل ولما كان من  
الاحوال الجمل لا يتخصص معرفة  
ولا الجمل بل يتخصص في  
وتتخصص في معرفة جعل بابا  
ل اسم هذه كلها احوال يشترك  
فيها القصر والاشارة ولما كان  
هذا اجابات ما حجه الى الانتباه  
خاصة جعل الانتباه

هذا هو المقصود من هذا الباب  
في بيان احوال الجمل  
والاشارة في المسند اليه  
كما يظهر لا يفتقر ان يقال  
اللفظ حكما في معرفة احوال  
الجمل في الباب الاول من  
الفروع اما في معرفة المسند  
اليه فما كان من هذه الاحوال  
زيد عن بعض وكثرة اجابات  
وتعدد طرق وهذا صواب في  
بابا خاصا وكثرت احوال  
الجمل ما لم زيد شرف ولم  
ينزاد اهتمام وهو يخجل باناسا  
والاهم من احوال الجمل ولذا لم  
يتكلم في احوال القصر واهوال  
الفصل والفصل ولما كان من  
الاحوال الجمل لا يتخصص معرفة  
ولا الجمل بل يتخصص في  
وتتخصص في معرفة جعل بابا  
ل اسم هذه كلها احوال يشترك  
فيها القصر والاشارة ولما كان  
هذا اجابات ما حجه الى الانتباه  
خاصة جعل الانتباه

تقديم وهذا البيت بالنسبة لانه قد سبق منه كذا في قوله فائدة ولا حرج لو طال تحت لا جمع  
كلام يكون بالنسبة خارج في احد الانتم نظاما او لا نظاما فانه على هذا المعنى الكلام  
به كانه قد وقع من الجمل الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاحتمال  
الصدق هو المخرج من الشيء على ما هو به بدليل قد يبين فلا دور وايضا الصدق والكذب  
فيها الكلام والمنكسر والمذكورة تعريف الجمل منه الكلام بمعنى مطابقة نسبة للمخرج وعدمها  
من الشيء بانه كذا تعريف لما هو منه المنكسر فلا دور وايضا على اصطلاح الجمل الصادق والهاد  
خلاف لما حطت قد اختلف القاطعون بالاختصاص في تفسيره ذهب الجمهور الى ما ذكره في  
بقا صدق الجمل مطابقة في مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم والاشارة  
والى الجمل بانها وبالسطر للواقع وهو الخارج الذي يكون نسبة الكلام الجمل وكذا  
اي عدم مطابقة الواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين الشئين  
بالاشارة بانها في ذلك انما بالاشارة وان حوالا في ذلك قطع النظر عما في ذهن من السند  
وان يكون بينا نسبة بين شئين او سلبية لانه ان يكون هذا في اوله يكون نظاما فانه  
الحاصلة في ذهن من معرفة من الكلام لثبات النسبة لاداة الخارج به بان يكون بين شئين  
سلبية من صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في  
ما ذكره من اقلست ابع وارادت به الاحتمال العالي فلا بد من ومنه يتبع خارج حاصل  
اللفظ بغير مطابقة لثبات في الخارج بخلاف بعد الاشارة فانه لا حرج له بمقتضى  
مطابقة بل السبع يحصل في الحال بهذا اللفظ من اجله ولا يفتقر في ذلك ان النسبة  
الاختصاص بين من الخارجية لاضرب الظاهر بين قولنا القيام حاصل الذي وجوب  
القيام لانه يتحقق في الخارج فانما هو قطعا فائدة من ادراك الذهن وحكمه في  
حاصل له وهذا معنى في النسبة الى حجه وقيل فانه النظام بغير حجه في  
لاعتقاد المنزول كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذا هو معنى  
في النسبة الى حجه وقيل فانه النظام بغير حجه في

هذا هو المقصود من هذا الباب  
في بيان احوال الجمل  
والاشارة في المسند اليه  
كما يظهر لا يفتقر ان يقال  
اللفظ حكما في معرفة احوال  
الجمل في الباب الاول من  
الفروع اما في معرفة المسند  
اليه فما كان من هذه الاحوال  
زيد عن بعض وكثرة اجابات  
وتعدد طرق وهذا صواب في  
بابا خاصا وكثرت احوال  
الجمل ما لم زيد شرف ولم  
ينزاد اهتمام وهو يخجل باناسا  
والاهم من احوال الجمل ولذا لم  
يتكلم في احوال القصر واهوال  
الفصل والفصل ولما كان من  
الاحوال الجمل لا يتخصص معرفة  
ولا الجمل بل يتخصص في  
وتتخصص في معرفة جعل بابا  
ل اسم هذه كلها احوال يشترك  
فيها القصر والاشارة ولما كان  
هذا اجابات ما حجه الى الانتباه  
خاصة جعل الانتباه







اوپر دیا گیا ہے

1850

مجلس القضاء

لا رفق له ولا راحة له  
فيم الكدوب

جل علیہم السلام  
کونه صادقاً

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة ليس بمصدق ولا كاذب فكل من الصدق والكذب  
يتضمن احدا بشيرا والآخر مريضا النظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامور اللذين اكتسقا بوليد منها  
فكثيرا ما يقع الخط في هذا المقام وفيه فتن كثيرة وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما ينبغي منه  
واستدل المحقق بآية قوله ان كذب على الله كذا ام به جنة لان الكفار جرحوا بعبارته في العلم  
بالحق والشرع الا في افعالهم الجور على سبيل منع القول لا شك ان المراد الثاني ان  
حالنا غير كاذب اذ المتيقن كذب ام اجبالا المجبور عليه التي يجب ان يكون عيان وغير القابل  
لانهم يعقدون اي الصدق فعند انظار التعبد لا يكون صدق بكماله الصدق الذي هو اصل الحق  
ولو كماله لانهم اعتقدوا عدمه كان اظهر وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على معناه امر جدي  
من العجز فلا يجوز ان يعتبر به عند مرادهم بكون كلامه حال الجبر غير الصدق وغير الكذب وهو  
عقلا من اهل اللسان عان فربما بالغة فيجب ان يكون من امر ما ليس بجوارف وكذا قد يكون  
هذا منه من عدمه وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الامر انما بان لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق  
عدم الصدق ليس بشي لانهم لم يحصل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا على ما هو  
والعراق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معناه امر به جنة امر لم يفرق بينه وبين امر به  
الا في الجنب لان الحق لا يلزم ان لا اقتراله لانه الكذب عن عمد من جهة عدم الحق بل هو  
ليس قسما للكذب مطلقا بل كما هو لخص منه اعني الا في ما يكون هذا حاصل الجبر والحد في  
اعني الكذب من عمد والكذب لا عن عمد ولعل من ان الاقترال بمعنى فالعنى اقصد الاقترال اي انك  
امره يصدر بل كذب لما قصد لما به من الجنة فان قلت الاقترال هو الكذب مطلقا والتفسير خلاف  
الاصل فلا يعبر بالبريد لا دليل على ان المعنى ان امر لم يفرق بينه وبين جوارف وكلام الحق بل هو  
لانه لا قصد له بتعديده ولا شعور فيكون مرادهم عجزه في كونه جوارفا او ليس بجوارف فثبت  
لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كيف دليل في التفسير نقل لغة الفرض واستعمال العرب والاسلام  
ان القصد والتعديده من خلافه جوارف الكلام فان قول المحقق ان التام والاسلم سريعا في

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

Handwritten notes in a cursive script, likely a list or index, written on a piece of paper with a grid pattern. The text is written in a dark ink and is somewhat difficult to read due to the cursive style and the angle of the writing.

كلام فان قوله المجهول او المألوف والساحي من انهما قد كانا ليس بانشاء يمكن خبر ضروري وانما لا يعرف  
 فاسطره وقد بحثنا على ان المشهور هما بين النعم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري  
 في عين من المركبات مثل الغلام الذي لم يولد ويا رب الفاضل ويخرد كد ما استعمل على نفسه وكن  
 بعضهم انه لا فرق بين المركب النسب في المركب الاجزائي وغيره الا بان ان خبرها يمكن ان لا يقرح  
 خبر او يفسد بقا كقولنا زيد انسان او فارس والاسمين كذا تعديدا بقصص كاذبة قولنا يا  
 زيد انسان او فارس واليا يمكن فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا  
 فيا رب انسان صادق ويا رب انسان كاذب ويا رب الفاضل محتمل وفيه نقل لوجوب  
 على المخاطب بالنسبة في المركب التعديدي دون الاعتباري حتى قالوا ان الاوصاف مثل  
 العلم بها اعتبارا كما ان الاعتبار بعد العلم بها اوصاف وظاهر ان النسبة للمعلوم من حيث  
 معلوم لا تتحمل الصدق والكذب وجعل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرج من حد  
 الاحتمال من حيث هو كما ان علمه به في بعض الاحتمالات لا يخرج من الاحتمال من حيث هو  
 وبالجمله الصدق والكذب كما ذكر الشيخ فاما سبق جهان الى فصل التكليم انا نداء وتغير النسبة  
 الرصيفة ليست كذلك ولم يعلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير الناطق بالعلم  
 في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اردت بهذا اصطلاح فلا مشاحة الباب الاول  
 الاستاد المحرمي وهو من كلامه وما جرى مجراه الى الاجزائي بحث يعيند للعلم بان منزه احد بما  
 لمعروفه الاخرى او متفق عليه وانما نريد بان العلم به من مضمون ثابت لم لا يمتنع عنه كما في  
 المفتاح فتعذر القطع بان المسند اليه والمسنود من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما اسد  
 باجبات الخبر يكون اعظم شأنا في العلم فانه هو الذي يتصور بالصورة اكثر من غيره في  
 العجيبة وهو متفق لما رأينا التي بها التفاضل وتكونه اصد في الكلام لان الاثر في التفاضل  
 كالامر والنهي او مثل كس منعم وبعث واسترته او زياده احواله كالاستقام والنهي في  
 اشبه ذلك ثم قدم جرح الاستاد على امر المسند اليه والمسنود من النسبة متجان

[illegible]

وهذا الوجه من  
التي هي من كرم النعمان والكرام  
من صفات العاليات  
والله اعلم  
غالباً



تقول العلامة علي بن عيسى الكوفي  
في تاريخ الخط في اللغة والادب ان

في الواقع

اول من حضر  
مستأصرون  
منهم  
اول من حضر  
مستأصرون  
منهم



حصل الاول وعلى الثاني يقول مع ان سماع الخبر من الخبر كافي في حصول الثاني منه وانما  
 ان لا يحصل الاول من الخبر بل يحصل عند حصول الثاني فلا يمكن حصول الاول لان حصول الاول  
 كالعلم يكون حافضا للثبوت بل هو صفة يكون فتيمة هذا العلم فانه الخبر يبا على انه في نفسه  
 ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما يقع خبران في خبرين بيا لئلا ان صدق هذا الحكم يحصل في خبر  
 الخبر الاول ايضا فاما سماع الخبر وحصل لما عند العلم يكون بخبره عالما به يحصل في ذهنا صدق  
 الخ سماعا قبل ولا فيكون الاول حاشا لها بية انه لا يكون علما جديدا والخبر على الاول  
 ان العلم يكون حصول الحكم حاصل في ذهن الخبر من خبره في حصوله وعلمه على سماع الخبر  
 اما من لم يعلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر يمكن ان يقال لانهم فانه الخبر هو  
 الخبر عالما بالحكم اعني حصول صدق الحكم في ذهنه وهذا امر يتحقق صدق سماع العلم السامع  
 الخبر على الحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف وعن الثاني ان الزمن اذا وقعت  
 ما هو من عند ما تحضر لا يقال انه علم ولو لم يوافق فيه بيا او كان محض الخبر  
 بخبره فانه يحصل العلم الثاني بعدون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لا بد ان  
 اقال الحكم اذ ان علمه بل هو ان يكون خبره مطلقا او مشكوكا او هو ما ارادنا  
 قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد بل الجانح المتأخر بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه  
 وهذا خبره في كل ما قل صدق في الاصل من قد قيل في الجواب العالم بيا في بقائه خبر  
 انه من خبره الجاهل خلق اليه الخبر كما يلحق الجاهل وان كان عالما بالانذار لعدم خبره  
 على وجه العلم فان لا يخفى على متحقق العلم فهو الجاهل كما قال العالم التام  
 للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل فانه جاحل بموجبه يحصل عليه العلم  
 والمسلم العارف بيا بين يدك ما هو مكتوب لان موجب العلم ان السوال وشك  
 على عصى في جواب ما تلك يمينك وتطالع كبره يجب كفى موجبات العلم  
 صاحب المتنازع وان ثبت فعلك بكلام رب العزى ولقد علموا ان سماعه ماله في الاول  
 انما هو العلم بالعلم

فخر لا بد من استزاجهم لكانوا يعلمون ان كذا كذا من تصف اهل الكتاب بالعلم على  
 سبيل التوكيد الفصي واخر بقية عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان سبيل  
 العالم الثاني اعلم من فائدة الخبر ومن هاتين الامور الجاهل لمساكنات خطايبه لان الامر  
 نزل على العالم بعد ذلك الخبر ولا ريب ان الجاهل ينبغي ان قوله لكانوا يعلمون معناه لكان  
 لهم علم بذلك الشر كما مشعوا منه ايسر لهم علم به فلا ينبغي ان هذا هو الخبر الملقى اليهم  
 هذا الكلام يلوح عليه اشرا الاهمال وعلى انهم لم يقدروا على ان لا يبين القى اليهم  
 عليهم به لان هذا الخطاب لوجه صلى الله عليه وسلم والجهان رضى عنهم ولا دليل على كونهم  
 عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجود لا يوافق ما في المتاح في اشار الى ان  
 التفهيم وان وجود الشيء هو العلم او عينه بغيره من عدمه فقال ونظير في  
 الاثبات والاشكالات اي في شي وثبائته ومارسيتها ومارسيتها ولذا كان قصد الخبر ما ذكر  
 فبين ان يقتصر من التركيب على فكر الجاهل عند ان اللحن وشار الى تفصيله بقوله وان كان  
 الجاهل جاهلا بالحق من الحكم والبره وفيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا يقر بها  
 مترددا في ان النسبة هل هي باقدا لا فعل ان ما سبق الى بعض الامور فانه لا  
 حاجة الى قوله والتردد وفيه لان الخلق من الحكم يستلزم الخا من التردد في الحكم  
 حصول الحكم في الذهن ليس بشي الا يرى انك تقول ان زيدا في العالمين متردد في  
 هو منها ام لا وتكفي في من الاشكالات بل الحكم الذهني والتردد متساويان لا يجمعان  
 فقط استغنى على لفظ للشيء المتعذر عن موكلات الحكم وهو ان واللام واسمه الحكم  
 تنكر بها ومن التاكيد وما اشرفه ورجع التبيين ورجع الصلة وان كان المتأخر  
 هو متردد في الحكم طالبا الحسن فهو في الحكم بمؤكد قال الشيخ رحمه الله في لسان النصارى  
 اكثر موافق ان حكم الاستعراض الجواب لكن شرطه ان يكون للسائل طوعا ولا  
 انما انت مجتهد به فاما ان يجعل الجواب اصلا فيجوز ان يكون في ان لا يستغنى  
 في الجواب مستثناة من الاستعراض الجواب  
 في الجواب مستثناة من الاستعراض الجواب

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

لا  
في قصده ان الراد



لنا ان نقول صلح في جواب كيف رزق وفي الدار في جواب اين رزق حتى نقول انه صلح في  
في الدار وهذا ما لا قابل به وان كان المحاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكله  
الحكم بحسب الانكار وقوة وضعفا فكلما في الانكار رزق في الدار كذا قال الله تعالى حكاه  
عن رسول الله عليه السلام اذ كذب في المرة الاولى فما انكره رسولون موكلون بان واجبه  
وفي المرة الثانية رزقنا يعلم اننا انكره لرسولون موكلون بالفتح قلت واللام واسمها لجهلها  
المحاطبين في الانكار حيث قالوا ما اتهم الا بغير مثلنا وما اتزل الرحمن من بني ادم الا بغير  
وكان الرسل وعدهم الى الاسلام على وجه خلقهم اصحاب وهمي برسالة من الله تعالى  
ان الرسالة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما هي ان يبعث الله رسولا في كل  
عزلة يخرج الى الكفاية التي هي العلم وقالوا ما اتهم الا بغير مثلنا وما اتزل الرحمن من بني ادم الا بغير  
والا لا يكون قاصدا لهم انما اتهم في الرسالة من الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ كذبوا في الرسل  
مبني على ان تكذيب الشبهين منهم تكذيب للاعتراف والمرسل به والافا ككذب  
المرء الاعول هما اثان بدليل قوله اذ ارسلا اليهم اثنين الى اصحاب الغيبة وهم  
انطاكيد اثنين وما شقوتين وبني فكذا هو ما فخرنا بآيات اي قيناها ببول ثالث وهو  
بولس او جيب القبار ويسمى الصرب الاول ابتدأ في الثاني طلبيا واثالث انكارنا  
ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجه المذكور وهو الخلق من انكيد في الاول في  
بعد كذا احتجنا في الثاني وجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اذ اجاب على  
الظاهر وهو اخص مطلقا من معصني الحال لان معناه معصني في الحال لكل معصني  
الظاهر معصني في الحال من غير عكس كانه صورة الاحراج ليعلى معصني الظاهر فان قيل  
اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكذب الكلام قلت ان زيد فلان يكون هذا  
وفى معصني الظاهر لانه معصني انكيد وليس على وفى معصني الحال لانه معصني  
انكيد لكن ترك هذا التسمي كونه غير بلع تحصيل يكون سببا لعدم فوجبه مطلقا

انكيد

هذا هو الذي هو في جواب كيف رزق وفي الدار في جواب اين رزق حتى نقول انه صلح في  
في الدار وهذا ما لا قابل به وان كان المحاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكله  
الحكم بحسب الانكار وقوة وضعفا فكلما في الانكار رزق في الدار كذا قال الله تعالى حكاه  
عن رسول الله عليه السلام اذ كذب في المرة الاولى فما انكره رسولون موكلون بان واجبه  
وفي المرة الثانية رزقنا يعلم اننا انكره لرسولون موكلون بالفتح قلت واللام واسمها لجهلها  
المحاطبين في الانكار حيث قالوا ما اتهم الا بغير مثلنا وما اتزل الرحمن من بني ادم الا بغير  
وكان الرسل وعدهم الى الاسلام على وجه خلقهم اصحاب وهمي برسالة من الله تعالى  
ان الرسالة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما هي ان يبعث الله رسولا في كل  
عزلة يخرج الى الكفاية التي هي العلم وقالوا ما اتهم الا بغير مثلنا وما اتزل الرحمن من بني ادم الا بغير  
والا لا يكون قاصدا لهم انما اتهم في الرسالة من الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ كذبوا في الرسل  
مبني على ان تكذيب الشبهين منهم تكذيب للاعتراف والمرسل به والافا ككذب  
المرء الاعول هما اثان بدليل قوله اذ ارسلا اليهم اثنين الى اصحاب الغيبة وهم  
انطاكيد اثنين وما شقوتين وبني فكذا هو ما فخرنا بآيات اي قيناها ببول ثالث وهو  
بولس او جيب القبار ويسمى الصرب الاول ابتدأ في الثاني طلبيا واثالث انكارنا  
ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجه المذكور وهو الخلق من انكيد في الاول في  
بعد كذا احتجنا في الثاني وجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اذ اجاب على  
الظاهر وهو اخص مطلقا من معصني الحال لان معناه معصني في الحال لكل معصني  
الظاهر معصني في الحال من غير عكس كانه صورة الاحراج ليعلى معصني الظاهر فان قيل  
اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكذب الكلام قلت ان زيد فلان يكون هذا  
وفى معصني الظاهر لانه معصني انكيد وليس على وفى معصني الحال لانه معصني  
انكيد لكن ترك هذا التسمي كونه غير بلع تحصيل يكون سببا لعدم فوجبه مطلقا

ما

قلت لانك لم تقم انكيد وليس على وفى معصني الحال لان المعصني ترك انكيد هو الحال  
بحسب غير الظاهر مطلقا للحال ولا يلزم من كونه على خلاف معصني الحال بحسب الظاهر  
كونه على خلافه مطلقا لان اسما الخاص لا يوجب اسما العام على انه لا معنى لجعل  
كلاما انكارا فكذا انكيد الكلام لا يوجب اعتبار الانكار وعدمه الا بالاكيد وتركه وترك  
ما يخرج على خلافه اي خلاف معصني الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه  
ما لا صفة في مقابلته حتى يكون الاخراج على معصني الظاهر مطلقا لا يجعل غير الاكيد  
اذا قدم اليه اي ان غير السائل ما يلزم له اي غير السائل بل ما يجزى اي يثير اليه فيستشعر  
اغني السائل له اي للجزء عن سائر البية يقال استشعر الشيء اذا فرغ من استدراكه  
كذلك فوق المحاجب كما مستطاع من التوصل استشفاف المردود والطالب يحسنه في المحاطب  
الذين يطلبون اي لا تدعى بانفع في شأن فذلك واستدفاع العدا بفتحهم متفاحا عندك  
تفادى الكلام في الجوز مع ما سبق من قوله واضع العلكة بفتحها فصار المقام مقام  
نريد والمحاطب في انهم هل صاروا ففعلوا ما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه من كونه في الظاهر  
وقيل انهم معروفون موكلون اي يحكمون عليهم بالاغراق ونحوه ان القول بكلام المتقدم  
اشارة الى جنس الخبر فوان النفس الباطنية والجمع المستمع يكاد يتردد فيه ويطلبه  
لانكيد في جنس الخبر فوان النفس الباطنية والجمع المستمع يكاد يتردد فيه ويطلبه  
وحصل عليهم انصلا تتركس في ولا انها الناسا ستوارك ان نزل له الساعدي  
عظيم وغيره كذا باق بعد الاكام والنهاهي وهو كثير في الدرس بل جدا وقال الشيخ  
عبد القاهر ان في هذه المقامات تصحح الكلام السابق ولا احتياج له وبان  
وجه القائل فيه يدعى غيا الفاعل عمل جزاء المنكر كما منكر او الام اي فله عليه  
غير المنكر شي من امارات الانكار نحو قد لا يحل بين فصل جاسق اسم رجل مارة  
رحمة واصفا على العرض من عرض العود على لانا والسيف على الفحلان لا ينكر ان

هذا هو الذي هو في جواب كيف رزق وفي الدار في جواب اين رزق حتى نقول انه صلح في  
في الدار وهذا ما لا قابل به وان كان المحاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكله  
الحكم بحسب الانكار وقوة وضعفا فكلما في الانكار رزق في الدار كذا قال الله تعالى حكاه  
عن رسول الله عليه السلام اذ كذب في المرة الاولى فما انكره رسولون موكلون بان واجبه  
وفي المرة الثانية رزقنا يعلم اننا انكره لرسولون موكلون بالفتح قلت واللام واسمها لجهلها  
المحاطبين في الانكار حيث قالوا ما اتهم الا بغير مثلنا وما اتزل الرحمن من بني ادم الا بغير  
وكان الرسل وعدهم الى الاسلام على وجه خلقهم اصحاب وهمي برسالة من الله تعالى  
ان الرسالة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما هي ان يبعث الله رسولا في كل  
عزلة يخرج الى الكفاية التي هي العلم وقالوا ما اتهم الا بغير مثلنا وما اتزل الرحمن من بني ادم الا بغير  
والا لا يكون قاصدا لهم انما اتهم في الرسالة من الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ كذبوا في الرسل  
مبني على ان تكذيب الشبهين منهم تكذيب للاعتراف والمرسل به والافا ككذب  
المرء الاعول هما اثان بدليل قوله اذ ارسلا اليهم اثنين الى اصحاب الغيبة وهم  
انطاكيد اثنين وما شقوتين وبني فكذا هو ما فخرنا بآيات اي قيناها ببول ثالث وهو  
بولس او جيب القبار ويسمى الصرب الاول ابتدأ في الثاني طلبيا واثالث انكارنا  
ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجه المذكور وهو الخلق من انكيد في الاول في  
بعد كذا احتجنا في الثاني وجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اذ اجاب على  
الظاهر وهو اخص مطلقا من معصني الحال لان معناه معصني في الحال لكل معصني  
الظاهر معصني في الحال من غير عكس كانه صورة الاحراج ليعلى معصني الظاهر فان قيل  
اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكذب الكلام قلت ان زيد فلان يكون هذا  
وفى معصني الظاهر لانه معصني انكيد وليس على وفى معصني الحال لانه معصني  
انكيد لكن ترك هذا التسمي كونه غير بلع تحصيل يكون سببا لعدم فوجبه مطلقا

هذا هو الذي هو في جواب كيف رزق وفي الدار في جواب اين رزق حتى نقول انه صلح في  
في الدار وهذا ما لا قابل به وان كان المحاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكله  
الحكم بحسب الانكار وقوة وضعفا فكلما في الانكار رزق في الدار كذا قال الله تعالى حكاه  
عن رسول الله عليه السلام اذ كذب في المرة الاولى فما انكره رسولون موكلون بان واجبه  
وفي المرة الثانية رزقنا يعلم اننا انكره لرسولون موكلون بالفتح قلت واللام واسمها لجهلها  
المحاطبين في الانكار حيث قالوا ما اتهم الا بغير مثلنا وما اتزل الرحمن من بني ادم الا بغير  
وكان الرسل وعدهم الى الاسلام على وجه خلقهم اصحاب وهمي برسالة من الله تعالى  
ان الرسالة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما هي ان يبعث الله رسولا في كل  
عزلة يخرج الى الكفاية التي هي العلم وقالوا ما اتهم الا بغير مثلنا وما اتزل الرحمن من بني ادم الا بغير  
والا لا يكون قاصدا لهم انما اتهم في الرسالة من الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ كذبوا في الرسل  
مبني على ان تكذيب الشبهين منهم تكذيب للاعتراف والمرسل به والافا ككذب  
المرء الاعول هما اثان بدليل قوله اذ ارسلا اليهم اثنين الى اصحاب الغيبة وهم  
انطاكيد اثنين وما شقوتين وبني فكذا هو ما فخرنا بآيات اي قيناها ببول ثالث وهو  
بولس او جيب القبار ويسمى الصرب الاول ابتدأ في الثاني طلبيا واثالث انكارنا  
ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجه المذكور وهو الخلق من انكيد في الاول في  
بعد كذا احتجنا في الثاني وجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اذ اجاب على  
الظاهر وهو اخص مطلقا من معصني الحال لان معناه معصني في الحال لكل معصني  
الظاهر معصني في الحال من غير عكس كانه صورة الاحراج ليعلى معصني الظاهر فان قيل  
اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكذب الكلام قلت ان زيد فلان يكون هذا  
وفى معصني الظاهر لانه معصني انكيد وليس على وفى معصني الحال لانه معصني  
انكيد لكن ترك هذا التسمي كونه غير بلع تحصيل يكون سببا لعدم فوجبه مطلقا

هذا هو الذي هو في جواب كيف رزق وفي الدار في جواب اين رزق حتى نقول انه صلح في  
في الدار وهذا ما لا قابل به وان كان المحاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكله  
الحكم بحسب الانكار وقوة وضعفا فكلما في الانكار رزق في الدار كذا قال الله تعالى حكاه  
عن رسول الله عليه السلام اذ كذب في المرة الاولى فما انكره رسولون موكلون بان واجبه  
وفي المرة الثانية رزقنا يعلم اننا انكره لرسولون موكلون بالفتح قلت واللام واسمها لجهلها  
المحاطبين في الانكار حيث قالوا ما اتهم الا بغير مثلنا وما اتزل الرحمن من بني ادم الا بغير  
وكان الرسل وعدهم الى الاسلام على وجه خلقهم اصحاب وهمي برسالة من الله تعالى  
ان الرسالة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما هي ان يبعث الله رسولا في كل  
عزلة يخرج الى الكفاية التي هي العلم وقالوا ما اتهم الا بغير مثلنا وما اتزل الرحمن من بني ادم الا بغير  
والا لا يكون قاصدا لهم انما اتهم في الرسالة من الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ كذبوا في الرسل  
مبني على ان تكذيب الشبهين منهم تكذيب للاعتراف والمرسل به والافا ككذب  
المرء الاعول هما اثان بدليل قوله اذ ارسلا اليهم اثنين الى اصحاب الغيبة وهم  
انطاكيد اثنين وما شقوتين وبني فكذا هو ما فخرنا بآيات اي قيناها ببول ثالث وهو  
بولس او جيب القبار ويسمى الصرب الاول ابتدأ في الثاني طلبيا واثالث انكارنا  
ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجه المذكور وهو الخلق من انكيد في الاول في  
بعد كذا احتجنا في الثاني وجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اذ اجاب على  
الظاهر وهو اخص مطلقا من معصني الحال لان معناه معصني في الحال لكل معصني  
الظاهر معصني في الحال من غير عكس كانه صورة الاحراج ليعلى معصني الظاهر فان قيل  
اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكذب الكلام قلت ان زيد فلان يكون هذا  
وفى معصني الظاهر لانه معصني انكيد وليس على وفى معصني الحال لانه معصني  
انكيد لكن ترك هذا التسمي كونه غير بلع تحصيل يكون سببا لعدم فوجبه مطلقا



فليس من كلامه في الاصح معهم فتدبر منزلة المنكر وحرب خطاب الثقات يقول ان بني مكهم مباح  
 معكدا وشك في انكم بعد ذلك كالميتون معكدا بان واللام وان كان ما لا يستلزم ان قادريهم والفضل  
 والاعراض من العلم بعد من اعادلت الامكار ويجعل المنكر كغير المنكر لو كان معاديا مع المنكر  
 ما ان ناهل اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء اربيع عن ان كان معاديا  
 مع المنكر ان يكون معاديا له انفسه معاديا كما تقول المنكر الاسلام الاسلام حق من غير ان يكون  
 معه من الدلائل الدالة على بطلان قوله العلم كنه لا يتامله البين مع عن الامكار وقد بين في  
 اعط الكتاب هناك جوع متعصفا لا في اي ارباها وحول في صلا رب فيه ظاهر في الغشيل  
 نحن بعدده فان قيل الغشيل لا يكاد يصح ان يجيب احد هذا ان هذا العلم اعني بني الرب كنه  
 ما لا يصح ان يحكم به لكثير المراتبين فضلا عن ان يكون الثاني انه فتدبر في تحت الفصل  
 ان قوله لا رب فيه تاكيد لقوله تعالى في ذلك الكتاب فيكون ما اكده لكلمة المنكر في  
 قائم زيد فانه يكون على منقضي الظاهر بل منقضي الظاهر انه قد جعل انكار المنكر لا انكار  
 تقول على ما ينسب في ذلك التاكيد لجعل الرب ساعيا على ما ينسب له كلام رب حتى يحل في الرب  
 مع كثير المراتبين فيكون نظير الشئ بل وجود الشئ في لم يرد في ما ينسب له بل في ما ينسب  
 من الاول انه ما في الرب على سبيل الاستفراق مع كثير المراتبين فتدبر انه ما في احد  
 ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الرب كلام رب تقول على ما ينسب له وحسبنا لا يكون  
 لما نحن فيه وثاني ما ذكر صاحب الكشاف وهو انه ما في الرب عند يعني ان احد  
 برباب فيه يعني انه ليس له لا لوقوع الارتباب فيه لانه من وضع الدلالة ورسطوخ  
 بحيث لا ينبغي لاحد ان يرباب فيه فانه قيل هو ما لا ينبغي ان يرباب في فانه من صفاته  
 هذا حكم صحيح لكن فنكر كثير من الاشياء ينبغي ان يكون ذلك ناكية لانهم جعلوا  
 المنكر لما هم من الدلائل المنيعة لهذا الانكار انما هو ما هو وانه كانه مجزى في رده

[illegible]

اشرب الشبث الى مدقة  
ليطرا اليه ٥ ص ١٤



هذا الكلام من كلامه عليه السلام في جواب من سأل عن التبديل عليه السلام لا يصح فانه ان في تأكيد له كما في تأكيد كماله وكونه لا يكون العرف من ربه

منه العيش والحق لله والهدى في قوله

هذا هو موضع

منحج الكلام هنا على خلاف مسبق الظاهر كما ذكرنا تقدم وحيثما اجبت لا بد من التبديل عليه السلام لا يصح فانه ان في تأكيد له كما في تأكيد كماله وكونه لا يكون العرف من ربه  
المكان بحق او منكر وكما هو من التاكيد قال سبحانه الظاهر قد يجعل ان الدلالة على ان الظاهر  
المشكك في الذي كان انه لا يكون كقولك شيء وهو مراد وحيثما اجبت لا بد من التبديل عليه السلام  
ولحسن الى مثله ان لا يكون فعل في ما ترك وعليه ارب ابي فصحتها التي ورب ان قومي كقول  
ونحنها صحتها ان لم يكن لسان معها احسن السير بد وهذا بل لا يصح بل هو ما يحسن من يتقون  
الا انه وان من يعمل من الالهة وان لا يسل انما هو من وعنها نعمة النكر لان يصح حيث يكون  
ان يترك او يترك وحيث الباعث انما هو ان كانت النكر من صفة ترها من احسن كقول  
ان هذا بل يتقون سبدي لزمان بهيجه بالاحسان وهذا احد وجهي محو ما لا يزل ولا  
وان زيدا وان هو افلو استغنت ان لم يكن الحزن اوله عز انبي كلاله وقد يترك تأكيد الحليم  
المشكك ان نفس المشكك لا تسمع على تأكيد لكن من يصدق قد لا اوله لا يرفع من غير والتبديل  
على لفظ التاكيد وتؤكد لفظ المسلم لصدق الرتبة فيه والواجب قال صلح الكشاف في قوله  
تعالى وما والعوا الذين امنوا قالوا انا واخلوا الى شيئا طيبهم قالوا انا معكم ليس طيبا اليقين  
المؤمنين جميع ايا قومي الكلامين واو كرها انهم في او حاصرون الايمان منهم لا في اذاعا  
او حاصرون في احوال ان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك والعاقل ولما انه لا يرفع  
عنهم لو قالوا على لفظ التاكيد والمبالغة واما محاطة حق انهم في الاحصاء عن انفسهم والمبالغة على  
اليهودية ثم فيه على صدق رتبة وفوق نشاط وهو لا يحسن من مستقبل منهم كان مطبق  
ومستحق للتاكيد وقد يترك لفظ المبالغة ان الماطب يترك كون المشكك عالمه معتقد ان  
تقول انك لا اتم كامل وعليه قوله تعالى قالوا انشدوا انزل رسول الله واذ اوردت ان نبينا محمدا  
على ان هذا المشكك كاذب في ادعاء ان هذا الحق على وفيه تضاد في قول المحكم وان لم يكن محمدا  
منكر السطوة ما ادعاء وعليه من ان المتنافيين كما دون وما قوله تعالى واسمع لعل انك

كسوة

هذا الكلام من كلامه عليه السلام في جواب من سأل عن التبديل عليه السلام لا يصح فانه ان في تأكيد له كما في تأكيد كماله وكونه لا يكون العرف من ربه

منحج الكلام هنا على خلاف مسبق الظاهر كما ذكرنا تقدم وحيثما اجبت لا بد من التبديل عليه السلام لا يصح فانه ان في تأكيد له كما في تأكيد كماله وكونه لا يكون العرف من ربه  
المكان بحق او منكر وكما هو من التاكيد قال سبحانه الظاهر قد يجعل ان الدلالة على ان الظاهر  
المشكك في الذي كان انه لا يكون كقولك شيء وهو مراد وحيثما اجبت لا بد من التبديل عليه السلام  
ولحسن الى مثله ان لا يكون فعل في ما ترك وعليه ارب ابي فصحتها التي ورب ان قومي كقول  
ونحنها صحتها ان لم يكن لسان معها احسن السير بد وهذا بل لا يصح بل هو ما يحسن من يتقون  
الا انه وان من يعمل من الالهة وان لا يسل انما هو من وعنها نعمة النكر لان يصح حيث يكون  
ان يترك او يترك وحيث الباعث انما هو ان كانت النكر من صفة ترها من احسن كقول  
ان هذا بل يتقون سبدي لزمان بهيجه بالاحسان وهذا احد وجهي محو ما لا يزل ولا  
وان زيدا وان هو افلو استغنت ان لم يكن الحزن اوله عز انبي كلاله وقد يترك تأكيد الحليم  
المشكك ان نفس المشكك لا تسمع على تأكيد لكن من يصدق قد لا اوله لا يرفع من غير والتبديل  
على لفظ التاكيد وتؤكد لفظ المسلم لصدق الرتبة فيه والواجب قال صلح الكشاف في قوله  
تعالى وما والعوا الذين امنوا قالوا انا واخلوا الى شيئا طيبهم قالوا انا معكم ليس طيبا اليقين  
المؤمنين جميع ايا قومي الكلامين واو كرها انهم في او حاصرون الايمان منهم لا في اذاعا  
او حاصرون في احوال ان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك والعاقل ولما انه لا يرفع  
عنهم لو قالوا على لفظ التاكيد والمبالغة واما محاطة حق انهم في الاحصاء عن انفسهم والمبالغة على  
اليهودية ثم فيه على صدق رتبة وفوق نشاط وهو لا يحسن من مستقبل منهم كان مطبق  
ومستحق للتاكيد وقد يترك لفظ المبالغة ان الماطب يترك كون المشكك عالمه معتقد ان  
تقول انك لا اتم كامل وعليه قوله تعالى قالوا انشدوا انزل رسول الله واذ اوردت ان نبينا محمدا  
على ان هذا المشكك كاذب في ادعاء ان هذا الحق على وفيه تضاد في قول المحكم وان لم يكن محمدا  
منكر السطوة ما ادعاء وعليه من ان المتنافيين كما دون وما قوله تعالى واسمع لعل انك

او صحتها كما سبق























الاسماء

13

102

والتاريخ المذكور في هذا الكتاب هو تاريخ سنة ١٢٠٠ هـ  
والتاريخ المذكور في هذا الكتاب هو تاريخ سنة ١٢٠٠ هـ

میں کوئی فرق نہ تھا اور ان کے پاس سے اقامت  
میں تھا۔ ان کے پاس سے اقامت میں تھا۔  
میں کوئی فرق نہ تھا اور ان کے پاس سے اقامت  
میں تھا۔ ان کے پاس سے اقامت میں تھا۔

۱۰۰

٢٤







مجموعه منقوشه الطغرى التي تسمى  
تلك المنقوشه ولها راجع  
مجموعه

[illegible]

علی احمد



البعث والبرزخ عليه وشك في انك قد قرأت في ان الانسان خلق على ما اذا منتهى الشجر وما اذا  
منه الخ فلو كان الطبع من غير الخلق عند من الممكن وشره الخلق عند من الخلق فان كان  
بالنحوين ما يقع بتبديل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند انحاء التوضيح على ما من تبديل الاشتراك  
في التكرار من رجل عالم وان كان يجب الضعف فكل من من انما والرجال فلما قلت ما لم  
قلدت ذلك الاشتراك والاحتمال وجنسه بغير من الايراد المقصود بالعلم والشيء خارج  
رفع الاحتمال للحاصل في المعارف حتى يرد التام عندنا او ان جعل التام كما كان عند التام  
وعنه فلما وصفته به رجعت الاحتمال او يكون الوصف سوها او زوا او غيرها حتى جاني  
من العالم او الجاهل او الغني حيث يتبين الموصوف اعني يرد قبل ذكره في ذكره ليس  
والنحوين اما بان لا يكون له شريك في ذلك لاسم او بان يكون التام طبعه بغيره فحينئذ  
الوصف واشترط هذا لئلا يصير الوصف توصفا او كائنا او كان الموصوف متصفا  
فكذلك الوصف من ان لا يكون له شريك في ذلك لاسم او بان يكون التام طبعه بغيره فحينئذ  
الوصف لبيان المقصود ومثله كاسياني ومنه قوله تعالى وما من دابة الا ارض ولا  
طائر يطير بجناحيه حية وجمية وابه وطائر ما من دابة الا ارض ولا  
منها الى الجبش والفرز وهذا الاعتبار اما هذا الوصف من ان لا يكون له شريك في ذلك لاسم او بان يكون  
الوصف وقد يكون جملة ومثله في شجرة الموصوف لان الجملة التي لها هي اكل  
حيث هو مجموع الموصوفات والمفرد الذي يسبكه في كل ذكره لانه انما يكون باعتبار الجملة  
باعتبار التكرار ويصنع ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة تكرر والافعال تكرر والتكرار  
حرف الالف ويجب في تلك الجملة ان يكون خبره كالصفة لان الصفة هي ان يصدق  
الجملة ان الجملة طبع عالم باضافات الموصوفات بعضها فكل ذكرها وانما هي بها لغير الجملة  
الموصوفات ويغير عندها كما ان يغير عندها من افعالها فيصير تلك الصفة هي كونها  
جملة متضمنة للحكم المعطوف الجملة طبع حصوله فكل ذكرها ولا نشأ به ليست كذلك فلو كان  
صفه او صفة اما ان يكون بمقتضى القول فان قيل ذكرها حيا كقاف في قوله تعالى ان  
سبح ليطول ان التكرار من افعاله بغيره والسمع وجوابه صفة من قبل المراه

لأنه  
وهذا التكرار التام

ان الصلة

ان الصلة هي الجواب المتكدي بالسمع وهو جملة خبره بمقتضى الصدق والكذب ولذا يقال في تأكيد الاخبار ان  
لنقلها نحو الانشا ما هو نفس الجملة نفسها مثل قولنا ما من دابة الا ارض ولا طائر يطير بجناحيه  
فلا تزل الشجر فان قيل في كلامه ايضا ما يشعربان وجوب العلم بالاهوية الصلة وفي الصلة  
تكرار قوله تعالى وما من دابة الا ارض ولا طائر يطير بجناحيه ان الصلة يجب ان تكون فصيحة  
للمخاطبة فيقول انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة النور فذا انك واحليكم نارا وقودها الناس  
والجواهر وقول وانما جاءت النار من سورة النور فذا انك واحليكم نارا وقودها الناس  
عند قوله انما نارا من سورة النور فذا انك واحليكم نارا وقودها الناس  
يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم لقول هذا المخاطبة في سورة النور لان من  
وهو قد علموا ذلك بهاء من النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون لما سمعوا الاية علموا ذلك فلهذا  
في سورة البقرة ولما تكلموا فلفظ نور في قوله نور المسند اليه اي يصدق به ومنه ومنه قوله عليه  
مسنداً بحقنا ثانياً بحيث لا يظن العلم به عينه من جازين من انما اذا قلنا المتكلم فلفظ السامع من  
سامع لفظ المسند اليه ارمي جملة على معناه ومثل هذا وان امكن جملة على دفع الخبر  
السوكن في فرق بين الصدق الى مجرد التكرار والصدق الى دفع التكرار على ما اشار اليه صاحب  
المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التكرار في بيان العقد الى مجرد التكرار كما يطلق عليه  
اعتبار التكرار والتأخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه ان المراد مجرد تكرر الحكم ولم  
ان اي موضع من بيت التكرار والتأخير يطلق عليه وهذا خلاف ما مر من قوله لا  
فكذلك انت من ان تأكيد المسند اليه انما يصدق بعد تكرر الحكم عليه دون الحكم فان قيل  
انه لم يرد التأكيد ايضا على بل مجرد التكرار في قوله وانت عرفت وانت عرفت فانه يصدق بعد تكرر الحكم  
وغيره فقلت لا نسلم ان التكرار يكرر الحكم هو التكرار بل التكرار في قوله وانت عرفت وانت عرفت فانه يصدق بعد تكرر الحكم  
ليس في قوله وانت عرفت انت تكرر الحكم وانما هو مجرد تكرر الحكم عليه على ان  
السكاك لم يرد وتحتقيق نفقوى الحكم في فصل التكرار والتأخير مع الفعل بل في قوله وانت عرفت  
المسند ما علم انما يرد ذلك فليكن قوله كما يطلق على التكرار انما يرد ذلك في قوله وانت عرفت  
من انه لم يرد تكرر الحكم عليه دون الحكم كما يحيل في قوله الايضاح كاسياني اشار الى هذا



فكان ينبغي ان يفرق بين الخصيص بالهواويل بالقرائن لانه الذي يميز بين المسند اليه وبين غيره اصله انما كان  
 شوقه الى الخصيص والافضل ان نقل السكاكي كما يطلع على انشائه الى ما ورد في فصل السكاكي في القدر الذي  
 مع الفصل من خصيصه من انما سميت في حاشيته وحدث او لا فري تاليد وتوفر للخصيص  
 من استدلاله في هذه المقام مثل كل رجل عارف وكل انسان حيوان في السكاكي الذي قد  
 تقع عدم الشمول مع انه ليس في شي من السكاكي لاصطلاحه ولهذا لا يفرق بين السكاكي والاشياء  
 كثيرة في كتابه ولا يحتاج الى جعل كلامه للمع على ذلك كعب وهو غير من على السكاكي في انشائه هذا المقام  
 وبهذا يظهر ان ما قيل من ان معنى كلامه ان يتركب المسند اليه يكون لغير الحكم من انما  
 اورد من الحكم على ما سميت في حاشيته وحدث او لا فري تاليد وتوفر للخصيص  
 ذكرنا من الدرجة العظمى او دفع نوع التميز في السكاكي بالبيان في قطع النص الاسرار في السكاكي  
 لا يستلزم ان الثاني هو ما ذكرنا من ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي  
 السكاكي في النقص على ما سميت في حاشيته وحدث او لا فري تاليد وتوفر للخصيص  
 الواقع من البعض كالواقع من السكاكي بناء على انه في كل شخص واحد كونه في السكاكي لا يستلزم ان السكاكي  
 تملك واحد منهم ويرى جميعهم من كل واحد من السكاكي لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي  
 كثره الملازمة واستعمالهم جميعهم مع فرقهم واستعمالهم جميعهم من كل واحد من السكاكي لا يستلزم ان السكاكي  
 على البين ولا لا لا يجوز على كل واحد من السكاكي لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي  
 عدم الشمول انما هو بناء على تفرقه والافتقار من قبيل دفع نوع التميز في السكاكي بالبيان في قطع النص  
 اذا كان المستوعب والا على الشمول ومختلفا لعدم الشمول على سبيل التميز والاشياء تاسيسا لهذا  
 قال الشيخ عبد القاهر ولا ينبغي بقولنا في عدم الشمول انه يرجع من اصله وان لا لانه لما  
 الشمول من النقط والاشياء تاسيسا لهذا  
 خلاصه مظهره ومميزه انه لا يفرق بين السكاكي والاشياء تاسيسا لهذا  
 نظرا لان المشي في مدلوله لا يطلع على الواحد اصلا فلا يستلزم فيه عدم الشمول بل لان  
 انه لدفع تقدم ان يكون للبيان واحدا منها ولا لاسناد البيان اياهم سواء اذ انهم السكاكي  
 ان للبيان من سواها او متساويا من سواها ولا لاسناد البيان اياهم سواء اذ انهم السكاكي

ابن ابي

على قولهم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي  
 في قوله لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي  
 في قوله لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي  
 في قوله لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي

واعينها

او عينها ولو كان ذلك لادانهم ان للبيان احد هما او لا هو شخص واحد ورايت من ذلك ما ينبغي ان يكون  
 المسند لان نوع التميز اياهم وقدم فيه واما بيانها في غريب المسند اليه بعطف البيان لان  
 باسم شخص به من تقدم بعد ذلك حاله فلا يلزم كون الثاني او مع لبيان ان يحصل الاضمار  
 من اجتماعها وانما عطف البيان لا يقتضيه الاضمار لما ذكر صاحب الكتاب ان السكاكي  
 في قوله لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي  
 كذلك وقد ذكر في قوله لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي  
 حاصله بعد هذا في قوله لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي  
 يدل على ان عطف البيان لا يلزم السكاكي ان يكون اسما مخصصا بغيره ما ذكر في قوله لا يستلزم ان السكاكي  
 العاديات الطرية هي ان العطف عطف بيان وكذلك صفة اخرى عليها المرصوف متجافا في السكاكي  
 الكمال من حيث لا يحسن ان المرصوف يند عطف بيان لما فيه ايضا في الصفة المهمة وفيه اشياء  
 يكون من على هذه الصفة وان تملك تدارك للصفت قوله تعالى لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي  
 هو الواحد في باب العصف وذكر ان للبيان والاشياء تاسيسا لهذا  
 مصرحا بان من هذا القبيل في قوله لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي  
 لبيان ان مراد انه من قبيل الاضمار والاشياء تاسيسا لهذا  
 مثل مراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في حاشيته ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي  
 معصوم انه وصف صانع على الاضمار والاشياء تاسيسا لهذا  
 كلامه انما هو في قوله لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي  
 مذكور وكذا العطف الراجح الى المعنى في قوله لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي  
 الاثني من الاضمار انما هو في قوله لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي  
 من صفات الصانع بانها من الاله بوجه هذا العطف والاشياء تاسيسا لهذا  
 الكشاف حيث قال الاسم الحاصل للمعنى الاول او العنيفة ان على شقين على العنيفة  
 المعصوم من الاله والاشياء تاسيسا لهذا  
 شق ما يذكر من هذا كلامه وقد يكون اذ يفرق بين المعصوم والمقصود انما هو في قوله لا يستلزم ان السكاكي لا يستلزم ان السكاكي

في ذكره

وعلى



















أوساط الفكر والسياسة

الفقر

الفاعل الملائمة في شريح الفاعل في قولنا ما انما لم يت احد الماكان عاما فمفعول في سياق الفعل  
ان يكون معتقدا لما طبع عاما كذلك وهذا ما لم يت احد الماكان لان لفظا في هذا الكلام انما يكون في  
الفاعل كما هو حكم الفرض في ان يكون ما في من الفعل الوقوع على المفعول على الرجل المذكور مستقلا من الكلام  
ولما طبع ان عاما فاما وان خاصا فاما وان او اشياء اخرى وجوزها الى مكر لفظا في الفاعل فب  
المعنى بخلافه **والع** نزل عليه بعض المحققين بان البلية بعد تبيين الفاعل هو السلب  
انهم عدم رتبة احد من الناس محبان ان يكون الما طبع معتقدا ان انما لم يت احد الماكان فاما وان او اشياء  
في ذلك كذا عطف في تعيينه فمعه ان غيرك اوانت بمثابة الغير فثبت وجه وصحت في نفسك هذا  
السلب ان مع عدم رتبة احد من الناس اذ لو اختلف الفعل ان يجابا بالسلب لم يكن لفظا في الفاعل  
مخبر هذا في الكلمات الدائرة في هذا المنع على النعم وهو مستقلا من رتبة اوها انهم لم يظنوا  
على حصول كلام الشيخ ولم يزلوا ينسب المسند اليه على الفعل وعرفوا جميعا وقد عرفت على  
الفعل دون حروف النفي فقد قصد التخصيص فيما هو التخصيص في نحو ما انا فعلت كذا فاشتمل على  
انا فعلت كذا فاشتمل على انما فاعلمه كذا وليس هذا اول ما ذكر في الاسلام بقول  
محمود كلامه انما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا في حكمه في السلب في تاريخ  
اللقوى وانما في التخصيص كما ينبغي ترتيب فاذا قدم واذا على الفعل دون حرف النفي  
للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيص في النفي وان قولنا ما انا سميت وما سميت  
عند قصد التخصيص لما قاله من المعتد سمي في حاشية واصاب لكنه انحط في فاعله الذي علم  
فمعه انه غيرك اوانت بمثابة الغير كما ان قولنا ما سميت في حاشية فاعله انما هو المعتد  
جوز سمي وما صاب فيه لكنه انحط في فاعله الذي سمي فمعه انه غيرك اوانت بمثابة الغير وما  
منه قولنا ما انا سميت في حاشية فاعله كذا في تاريخ العلامة انما لم يت احد الماكان وهو سمي  
واصاب لكنه انحط في فاعله فمعه انه انت وحدك اوانت بمثابة الغير كما هو من  
الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فاعله وله خاصا فاما **والن** في قوله  
ما انا فعلت هذا كذا فثبت ان يكون الفاعل لهذا الفعل وكانت المناط في تبيين ان  
ولما لم يكن ان يكون المنع عاما وكان خلفا من القول ان يقول ما انا فعلت شرا فاعلم انما







اصلها انما كانت او يكون لكن قد تم المسند اليه على الفعل جميعا وانما كانت قد  
 يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد ياتي اي التخصيص  
 على من يقع انما يفيد اي غير المسند اليه المذكور اي بالجزء الفعلي او في غير مشترك  
 الغير فيه اي في الجزء الفعلي انما سميت في حاجتك لمن نزع ان خبرك انما في الشيء في  
 حاجته او كان مشتركاً لك فيه فيكون على الاول نصرة قلب وعلى الثاني قصر اجزاء  
 وبوك على الاول معنى لا يفرق مثل لا يفرق ولا يفرق ولا من سوي وما يشبه ذلك  
 على الثاني معنى يصدى سكر صورا او متجدا او غير مشترك ومخفى ذلك لان القوم من  
 التاكيد دفع شبهه حاجب فليس السامع والشيء في الاول ان الفعل صدر من غير  
 وثالثا فانه صدر منك غير مشترك الغير بالصدرى ومطابقة على دفع الاول من غير  
 وعلى دفع الثاني من غير صدق دون العكس وقد ياتي في التقوي الحكم ونفس يرد في  
 السامع ووجه التخصيص من يعطى اليه بل صدقا الى ان يقتضيه في وجه السامع  
 انه يفعل اعطا الحيز لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقوية تكرار الاستاد  
 كما ذكر في باب كونه المسند اليه وكذا اذا كان الفعل مستقيا فقد ياتي في التخصيص  
 ثمانا ما سميت في حاجتك حتى قصدا الى ان تخصيصه بدمع السعي وقد  
 للمعقوي علم بمثل المصنف بالانه لم يفرغ عليه التفرقة بينه وبين  
 المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص ثمانا لا تكذب ما لم يرد  
 الكذب من لا تكذب است ولا كذا من لا تكذب مع ان فيه تأكيداً ولذا ذكرى بلفظ

كذا

كذا لا يرد كذا المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرر قولنا لا تكذب نفى الكذب عن  
 الصيغة المستند وانت موكد لم على معني ان المحكوم عليه بنفى الكذب هو  
 الصيغة لا غير ومعني لا غير انك لا تظن ان علم الكذب في هذا المعنى  
 انك فيها مسند الى غير الصيغة وانما اسند الى الصيغة على سبيل التحويل  
 السهو او النسيان وليس معناه ان نفى الكذب مستحص في قلنا بل  
 قولنا سميت في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يقصد صدق  
 من المتكلم نفسه من غير تحويل وسهو او نسيان وهذا الذي قيل  
 صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سميت في حاجتك في  
 سميت انما في حاجتك يجب ان يكون مسندا لسامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطأ  
 في ما علمه فقد انزل اللفظ بل اذا قلنا اي السامع الاحتمال انك سميت السامع في  
 سعي او حاجته منك غير متوجه او هو او نسيان اي في المعامل مع وما لم يفرغ من  
 التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص واما حق البيان فالثالث الاخر  
 هو محل الاشتباه والنازع فداور في هذا المقام على سبيل التحويل او السهو او النسيان  
 ما لا يرد في النظر فيه غير التخصيص ولا هو كذا انما قال الغرض انك اذا قلت انك اي فرغ  
 علم الخطاب بوجود سعي منك سميت في حاجتك او سميت انما في حاجتك لنفسه وهو  
 السعي منك وجود غير ان كتاب سعي او هو او نسيان كذا ما ان قلت في الاستاد انما هو في  
 في الاستاد انما سميت في حاجتك لانه لا يصح الا ان كتاب سعي او هو او نسيان انما لا  
 فلا يرد قولك انما سميت انما يسمي لرد اللفظ في المعامل الا انه وجود السعي نادرا  
 لا انه وجود السعي واما ان يكون باعتبار انه لا يفرغ معناه فتكون في محال او باعتبار  
 فتكون سهوا ان لم يفرغ من غير معناه لو نسيان ان عرفت ذلك ولما انما في ولا تكذب  
 قلت انما سميت في حاجتك لا في الاستاد بل في خطا الخطاب في المعامل بان لا يفرغ  
 العقل في العمل الا انك لم تذكر ان كان قد نسي ان في المعامل كان قد نسي ان كان سعي او نسي











[illegible]

சரிந்திருக்கிற  
நாளைக்குரிய  
புதிதானதொரு

فان ما حكم بينه

[illegible]

فِي

بما جعل قديما من هو قارئ القديس اما ان يهرى بان لم يجعل حله ولا عمل معاينه  
في الدنيا فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في ما روي من زعم القديس على شبهة في  
لوجيان الحكم بالافراد والاعراب فما اسند الى الظاهر حتى روي فانما يروى لانه  
بعضه ان الفعل لا يتاخر عند الاسناد الى الظاهر في ذلك جعل تابعاً للسند الى الضمير  
محل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في التتميع طبعه في حكم الافراد نحو زعمت  
اي جعل تابعاً للعارض السند الى الضمير عارض السند الى الظاهر في حكم بانه معنى  
وقال للصنف معناه ان عارض عارض في الافراد اذا اسند الى الظاهر موقود ان  
الظاهر هو ان شئ او مجموعا عليه هو اذا حصل في هذا الكلام ومما يروى  
على السند كالتأخير لفظ المشكك والغير اذا استعمل على سبيل الكناية مثل في نحو مثلك  
لا يجعل معنى لا يجوز بمعنى انت لا تجعل وانت تجرد في الاعراب نحو مثل الامر  
على الادعوى والاضيق وعني باكثر هذا الحكم في جميع ابي الامير كل واما لا اخذ  
في الاول كتابه من سورة الفعل او فيه عن الخطاب بل عن اصنيف اليه لفظ مشكك  
لانه اذا ثبت الفعل لمن يرد من وروى على حالي عن اوصافه او في منه واراد  
ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى التام في وجه العوض في الفعل  
كذا وان لا يفعل كذا في النسيب كذا في النسيب عندنا بالبرهان الاول والثاني كناية  
عن شوب الفعل لما اصنف اليه لفظ عني في النفي ومن سلبه عنه في الاعجاب لانه  
اذا نفي الوجود عن غير الخطاب مثلا ثبت للخطاب حتى يرد ان الوجود موجود و  
له من محل يقف به ولانه اذا ثبت الاختصاص للغير من غير العقد الى ان اساق  
المشكك بنفسه بالاختصاص ولا شك في ثبوت عدم الاختصاص لاحد في الجملة لزم سلب  
الاختصاص عن المشكك بما قد استعمل على سبيل الكناية لغير مقصد ثبوت الفعل في نفسه  
لانه ما اذا عارض من اصنف اليه كناية قولنا مثلك لا يجوز في قوله شعرا

من مکتبہ  
الطبیعیہ

یوحنا

الفصل الثاني في معرفة المشايخ الصالحين

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب  
منازل عارفاً لا بأسع عارف  
المستند إلى الظاهر والباطن  
الحقبة إلى الحقبة  
كما ذكره الشيخ

منه اخبر  
ان قالوا لاجلنا انزلنا  
فما اصابنا من عذاب الله  
الا ما كنا نكسب  
الذي كان لنا عاقبة  
نفسه كليل لم يكن  
عندنا الا ما كنا نكسب  
لا اله الا الله



غير يعني واما المضاف فيكم فكان في سببه المتشدد وان التمدد ليس كاللازم عند  
 هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ان يراه تدبر غير المتعاطف بان يراى ذلك  
 وعين ك انسان غير المتعاطف مما نزل امره وما نزل وقوله غير من معناه حال الكون في  
 القول او الكلام ناشيا من جهة ارادة المتعاطف او لهيئته ان يراه المتعاطف كالنفس  
 ضمني مع غيره في اي حاله من حيث كان ان قولك عيني فعل كذا معناه  
 انا لم افعله نفسا معا في فعله في فعله عيني على سبيل الكفاية ويظهر منه فليقنه  
 له لكونه اي يري نفسه كالا لزم لكونه التقدير اعون المراه بها اي بهذين  
 لانها من الكفاية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكفاية انما هي  
 والتقدير لكونه مفيدا للصدق في اعون على اثبات الحكم بطريق المباينة وقوله يري  
 قدومه كالا لزم معناه الشيخ قد لا يلزم الايجاز ومعناه ان مقتضى الضمان وجوب  
 العرف ان يجوز ان يتحقق ايضا لقول المتكلم بان الكفاية لكون التمدد في ما لا يراه  
 يقع الاستعمال على خلافه قطعاً قال الشيخ وانت اذا تصفيت الكلام وجدت عدمه لا  
 بعد ان ابا على الفعل اذا قصدت بها هذا المعنى ويرى هذا المعنى لا يستقيم فيها اذا  
 لم يقدر ان يقره فيكون كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مغلويا عن جهة ومعه ان يقر  
 ورايت النقط قد بنا من معناه فلهذا الطبع ما يري ان يقره فيقول وقد يقره المتكلم  
 اليه للسعد بكل على السند المرفوع بحرف النفي لان في التمدد والى هذا التوجه في  
 عن كل من مر اجاد ما اضعيف اليه لفظ كل نحو كلامه ان لم يقره فانه يصدق في التمدد  
 كل واحد من ان الانسان يخالف ما لم يقره في غير كل انسان وانه في كل جملة  
 الافراد لا عن كل فرد والتقدير يصدق في السلب ويشمل النفي والتاخير لا يصدق الا  
 سلب التوجه في كل فرد وقد كفا في افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير في  
 التي من جملة الافراد لا يقره في جميع الناس لكونه يكون لفظ كل نفس والمعنى

فيكون في سببه المتشدد وان التمدد ليس كاللازم عند هذا المعنى

اللفظ ان الغير المتشدد في سببه المتشدد وان التمدد ليس كاللازم عند هذا المعنى

قبله

قبله واقع في سببه التام ليس هو وان يكون لا فائدة معني ان لم يكن حاصله قبله يعني لانه  
 يكون التمدد في سببه التام وليس هو وان يكون لا فائدة معني ان لم يكن حاصله قبله يعني لانه  
 والا فاما باطل لان التام ليس يعني في التاكيد لان كل الكلام على الافراد حين من جملة في الا  
 فالله في مثله فان من يقره ان استعمال كل في التاكيد كفي في العلم عليه راجح قلنا منع في ان  
 سلبه في معارض ما ذكره لان في النفي وضع الكلام على الافراد وكان هذا العالم  
 يتكفي في اصل الدعوى بالاستعمال فيكون هذا الكلام لبيان السبب والمناجاة لا  
 فلا يتكفي في الاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقدير فليس في لسانه ان  
 لم يقره من جهة مهلة اهل بيانه في كفاية اقل الحكم عليه وعدله في القول لان حجة  
 قد جعل جزء في القول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقديره على سببه بعد ما ثبت في  
 صلا القول في السبب في الاجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة للاحكام  
 ولا فرق بينهما في وجود الموضوع كافي في هذه في هذا صحتها في قوة السلب  
 الجزئية والافان السالبة الجزئية اخرى منها تعدد ثنائها عند اشتغال الموضوع فاذ كان قول  
 الانسان لم يقره موجبة مهلة معدولة في القول يكون معناه نفي التمسك عن جملة الافراد  
 لا عن كل فرد لان الموجبة المهلة المعدولة في القول في قوة السالبة الجزئية عند  
 الموضوع نحو لم يقره بعض الانسان يعني انها متلازمان فيصدق لانه قد يكون  
 المهلة في التمسك عما صدق عليه الانسان فيكون صدق لغيره او سلبا عن ان يكون  
 جميع الافراد او بعضها وايضا ما كان يصدق في التمسك عن البعض وكذا صدق في  
 التمسك عن البعض صدق في نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وكما صدق ان  
 لم يقره بعض الانسان في التمسك ان التقدير وجود الموضوع في قوة السالبة  
 الجزئية المستلزمة لصدق الحكم في الجملة لان صدق السالبة الجزئية في الموضوع الموجبة  
 اما ان يكون في التمسك متفيا عن كل فرد من الافراد ان يكون متفيا عن بعض الافراد

فيكون في سببه المتشدد وان التمدد ليس كاللازم عند هذا المعنى

المادة

عليه

صدق في كل فرد

بان



الافراد ثانياً البعض اضع وعمل كل تقدير بل ربما في الحكم من جملة الافراد دون كل  
 فرد ولو ان يكون متفنياً عن البعض ثانياً البعض الاخر ولو اثبت ان انسان لم  
 يقدره وكن كل معناه في الفناء من جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد حصول  
 كل معناه ايضا كذا كان كل تأكيد لا تاسيساً فيلزم من ترجيح التأكيد على التأسيس  
 فيستدعي ان يكون معنى كل انسان لم يقدره بقى الحكم عن كل فرد فيكون  
 كل تاسيس مني اخص لا تأكيد المعنى الاول وما في صورة التأسيس فلا تأسيساً  
 لم يقدره انسان سائر جملة الافراد والابدية للمعنى في قوة التأسيس الى الابد الكلية  
 المتضمنة للشيء عن كل فرد بخلاف استمرارية الانسان بقاءه وانما قال في الاول المستلزم  
 وهو ان المتضمن لان الابدية في كل فرد في كل فرد وتحتل بغيره عن معنى  
 البعض وعمل كل تقدير يستلزم في الحكم من جملة الافراد فاشارة لفظ الاستلزام  
 بخلاف الابد الكلية فانه يقتضي معنى ما في الحكم عن كل فرد ولما كان المتضمن  
 ان الماهية نوع التأسيس وقد حكمه هنا ما ينافي قوة الكلية احتياج الى بيانها فاشارة  
 لوجوده معناه في الماهية كرمز للمهلة كرمز عن مصدره بلفظه كل في سياق التأسيس وكل  
 كرمز كذا كذا مصدر الشيء وانما قلنا في مصدره بلفظه كل لان ما في المصدر في  
 الشيء انما هو التكرار الى تبيين الوجه في الاشياء وما الى تفصيل الوجوه في الاشياء  
 كما مصدره بلفظه كل في مصدره في سياق التأسيس انما تفيد في الوجوه لا في  
 الشيء لان رفع الاحجاب الكل سلب محرم ولذا كل هذه الابدية للمهلة في قوة الابدية  
 الكلية يكون معنى لم يقدر انسان في الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا الجملة لفظ كل في  
 لم يقدر كل انسان فلو كان معناه ايضا في التأسيس عن كل فرد فيلزم ترجيح التأكيد على  
 التأسيس فيستدعي ان يكون معناه في التأسيس عن جملة الافراد ليكون كل تاسيساً  
 وانما اصل ان التأسيس في كل سلب الوجوه فيجب ان يكون بعد التأسيس

السادة والاعيان في هذا  
 ان الابدية في التأسيس  
 في التأسيس في التأسيس  
 في التأسيس في التأسيس  
 في التأسيس في التأسيس

الحكم

كل

التأسيس لا تأكيد والتأسيس بالتأسيس وذلك لان لفظ كل لا يتخلل عن اداة التأسيس  
 فتداسساً لوجه ما يثبت الاخر فينضم وقتها فلفظ لانه على يد ان يكون كل انسان لم يقدر  
 لا اداة التأسيس من الجملة ولم يقدر كل انسان لا اداة التأسيس عن كل فرد لانه انما يجب ان يكون  
 كل تأكيد في كل فرد ترجيح التأكيد على التأسيس لان جملة التأسيس عن الجملة في الصورة الاولى  
 اعني الوجوه للمهلة للوجوه في كل فرد وكل فرد في الصورة الثانية اعني الابدية المتضمنة  
 لم يقدر انسان فاشارة الاستدلال الى ما اضيف اليه كل وهو ان الانسان وقد رآه ذلك  
 الانسان المتضمن للمعنى بالاسناد اليها اي الى كل لانه انسانا صار مصافا اليه فيبقى  
 مستمدا اليه ويكون اي على تقدير ان يكون الانسان والى كل ايضا فيبقى المعنى الفاصل من  
 الاسناد الى انسان يكون كل تأكيد فاسياً لا تأكيد لان التأكيد لفظ يفيد تفريقاً ما يفيد  
 لفظاً من وجه التأسيس كذا لان التأسيس عن الجملة في كل انسان لم يقدره عن كل فرد في كل فرد  
 كل انسان انما اورد في فنون الاسناد الى كل شيء لا في آخر ليكون كل تفريقاً وما كان لفظاً  
 ان يقع هذا المنع بان ما ذكر من التأسيس هو ان كذا الاصطلاح في معنى تفريقاً  
 ههنا ان يكون كل لا اداة معنى كان حاصله ونحوه فلهذا في جملة هذه المنع اشار الى  
 منع آخر على تقدير ان يكون معنى التأسيس حذراً فقال ولان الصورة التأسيسية في  
 المهلة بخلاف تقدير انسان ان اداة التأسيس عن كل فرد وقتها اداة التأسيس عن الجملة فاذا كانت  
 كل على الثاني اعني اداة التأسيس عن جملة الافراد فيكون لم يقدر كل انسان في التأسيس  
 عن الجملة لانه كل فرد لا يكون كل تاسيساً بل تأكيداً على ما هو من التأسيس لان هذا المعنى كان  
 يدونه واذا لم يكن تاسيساً فلو جعلها التأسيس عن كل فرد وقتها لم يقدر كل انسان لم يقدر  
 السلب مثل عدم لم يقدر انسان لا دليل لم ترجح التأكيد على التأسيس او لا تاسيساً  
 لصلول بما لم يرد في جملة اسدالت كدب على الاخر والحاصل ان لم يقدر انسان لما كان  
 معني التأسيس عن كل فرد ولعل من المعنى ان الجملة ايضا في كل التأسيس في حاصل قبل كل فرد

عن جملة المجموع

اعني

معني











بالمرع والصب والارقال الابرار كلهم

والله اعلم  
بما كنا  
على  
الهدى

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]

۱۱



الظاهر

الامر بالغير موجه زيد عالم وان كان القياس متغير جوارره واما ان يتغير المصير فيكون موجه بالغير  
ويلاحظ فيه ويرى رجلا وقد لا يقال ففصل بين سبع سموات لا تدرى من المسند اليه لئلا ينفذ  
موضع المصير بعينه اي يعقب ذلك المصير اي على عقبيه ذهن السامع لانه اي السامع اذا  
يفهم من اي المصير معنى انظر اي انظر السامع ما يعقبه المصير ليعلم من معني ما حصل له  
الغرض من الترتيب اليه وهو ما قصد اليه من قبل المصير بعد في وجهه فضل على لان هذا  
بعد مقاساة الغيب ومعاياه الطلب له في القلب محل ومكانه لا يكون لما حصل به من  
استطرد ان يكون من جنس الجاهل شيئا فليأمن به فلا يقال هو الذي لا يعلم كذا وهذا  
مقصد الابهام في التفسير لول على الفهم والتمتع هذا السري التمرار بتقديم خبر انان وهو  
تاخير المصير في باب فهم لكنه قد جاء ديه كقول الاخطل ابو موسى في ذكره فجد ان  
الموجاه انهم خالا وهو دليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذ لم يفهم منه معنى انظر  
يعني خبر الثاني من الصيغة باب فهم ان السامع ما لم يصح الفهم يعلم ان خبره خبرا متقدما  
المصير مقام المصير في باب فهم اذ لم يوسد بين وقد يكون موضع المصير المقدر استهارة  
امر كقولنا انا اسئله اي التران اوله ان لا يعلم من تعظم شأنه الى ان صار مستعلا الا وهما ان  
هذا هي البانية اوله وان انذ من لا ينفذ اليه كقوله في العلم زارت عليه انظاره  
وقد يوكس اي موضع المصير فان كان المصير موضع موضع المصير اسئله ان شاء الله  
الغاية من اي غير المسند اليه لا حتما صرح به بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كذا  
هو وصف لنا قبل الاول يعني كامل العقل سنه فيه كذا ان ريت رجلا رجلا او كامل  
الرجولة اعيت اي اعيت يعني اعيت اعيت عليه وصعبت ذراعه طرقه معانيد  
جاهل جاهل ترفاه من رفا هذا الذي سئل الا وهما حارة وصير العلم الذي هو المصير  
من القاعف انتمار من رفا كذا انافيا الصانع قابل لو كان له وجود لما كان امره كذا  
فقد له هذا انان الرجل ساوكم بحس وهو كون العاقل هو صواب الى هذا

قاسم  
وهو العجز فلا بد من  
تفسيره في سائر  
الاصناف من العلوم  
التي لا بد من العلم  
بها في كل زمان  
والوقت  
الذي هو العلم  
الذي هو العلم  
الذي هو العلم

كلام

هذا هو العلم  
الذي هو العلم  
الذي هو العلم

فكان المقام مقام المصير لكنه لما اختص بكم بديع يجب انان وهو جعل الا وهما حارة العالم  
المصير من رفا جعلت عاتق المسكلم بغيره فان رفا في موضع المحسوس كانه شري السامع ان هذا  
الشيء المتعالي المنزه الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون  
موجوهما الجاهل رفا وقا فني اختصا بالمسند اليه بديع امره بان رفا معنى كون هذا الحكم بديع  
انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه التعسف او التعلم شطط على كمال العناية اي اولئك السامع  
التي هي كما اذا كان فاكرا ولا يكون فاكرا اليه اصلا اوله على كمال بلاهته بان لا يدركه كمال  
التي هي اصلا اوله على كمال بلاهته بان لا يدركه كمال فاكرا اليه اصلا اوله على كمال بلاهته بان لا يدركه كمال  
او رفا كماله اي ظن من المسند اليه وعليه اي على وضعه الاشارة موضع المصير رفا كمال  
من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن الدمينه تعالى اللطيف العليم والمخلص  
التي هي من شئ من شئ في علم يعلم ولما تجايبه من من رفا كماله على كماله هذا الامر  
التي هي من شئ من شئ في علم يعلم ولما تجايبه من من رفا كماله على كماله هذا الامر  
المحسوس بالسر الذي يتنازل اليه باسلا انان وان كان للعلم المصير موضع المصير اي خبر  
الاشارة وان كان المقدر للموضع موضع المصير اي خبر اسئله ان شاء الله ان شاء الله  
المسند اليه من السامع من قبل هو له الحد من حد اليه اذا قصد لانه الذي يجعل  
في الحوام ونظير من يظن اي نظير قل هو الله احد في وضع المقدر موضع المصير  
التي هي من غير باب المسند اليه قوله تعالى والحق نزل اي ما نزلنا القرآن الا بالحق  
لا نسأله على الهداية الى كل خير او اوحال الروع في خبر السامع ونزيبه للبهار او يعقود  
المسار من مكنون داعيا لمن امره بتي الى الاستئصال والاشارة بهر ما لها اي مثال الحق  
وارحال الروع مع التمرير قول الخافا امير المؤمنين يا مكرما كان اما امره على اي على  
وضع المقدر موضع المصير بديع واي الماهر من غير باب المسند اليه فاذا امره  
المسند اليه وهو موضع الراي فتوكل على الله حيث لم يقبل على الخافا لفظ امره بديع واي الماهر من غير باب المسند اليه فاذا امره

منه  
البصر

منه

تفسيره في سائر  
الاصناف من العلوم  
التي لا بد من العلم  
بها في كل زمان  
والوقت  
الذي هو العلم  
الذي هو العلم  
الذي هو العلم

كلام







هذا الكلام لا ينفك عن الكلام الذي قبله  
 من ان الكلام لا ينفك عن الكلام الذي قبله  
 من ان الكلام لا ينفك عن الكلام الذي قبله

فمن ما كان في هذا الكلام يكون التعبير ان في كلامه وهو غلط لان قوله تعالى باركوا له في كل  
 من اياها فيقول قد ليس بهيا الغيبة الى السكك مع ان قوله من اياها ليس بكلام او بل هو من سخط  
 ليس بهيا ومما ندر وهذا الحضي الى الانتفات ينشئ الجمهور بعض منه بشير السكاكي لان النقل  
 هذه الامور ان يكون قد عبر عن معنى بطل من انتم قد عبر عنه بطل من سخط فعل الى الامور  
 وهذا الجمهور من معنى الاول فكل النقات منكم في النقات منكم من غير محس كانه قوله نظا و  
 ليكن بالاشد ونام الخلفي والحر قد و باب و انت له ليله كليله ذي العا لاسر من و ذلك في  
 جاني و جزي من الى اسوة في المعالج العا من هذا العيين وفي الاساس في غيره فو كذا  
 اي فخصه بخص منها بانت له ليله من الاسا والمجاري كصام منها و فانه لا النقات في النقات  
 الاول من الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الايات الفكة النقات و قوله  
 انكشاف قد انفتحت امر القيسرات النقات في ثلثة الايات ظاهرة ان مذهب السكاكي  
 موافق لمذهب فان قيل ليس ان يكون احدها في باب والاخران في جاني احدهما باعتبار  
 في الخطاب في ليكن والاخر باعتبار الاسا من الغيبة في باب او يكون الثاني في ذلك  
 الثاني في جاني باعتبار الاسا من الخطاب الى السكك فيصح ان فيها ثلثة النقات على  
 مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال اما يكون من سخط حاصل واقع على السكك  
 الكلام وجعل الاسا من الخطاب في ليكن الى الغيبة في باب فذا حصل الخطاب و صا الى  
 اسلوب الغيبة فلا يكون الاسا الى السكك في جاني الامر الغيبة و جذا عن الثاني ان الاسا  
 ان التوافق في ذلك خطاب التقدي حتى يكون المجرى من واحد بل هو خطاب لمن سخط في  
 الكلام كانه قوله هل ترجع فيك رسالة رسول ام ليس ينفع في اوله كذا لو كانت لم فعل الو  
 وقوله بكن اصاحي قبل المجرى ان ذلك الجاح في التبع كنه ليرسل و كما سكاكي الانتفات من السكك  
 الى الخطاب وما الى لا بعد الذي فطرحه واليه ترجعون مكان ارجع و فقلت في جملة  
 ليس خطا لما انشأ حتى يكون المجرى من واحد فقلت نعم و كذا المراد بقوله وما الى لا بعد

فمن ما كان في هذا الكلام يكون التعبير ان في كلامه وهو غلط لان قوله تعالى باركوا له في كل  
 من اياها فيقول قد ليس بهيا الغيبة الى السكك مع ان قوله من اياها ليس بكلام او بل هو من سخط  
 ليس بهيا ومما ندر وهذا الحضي الى الانتفات ينشئ الجمهور بعض منه بشير السكاكي لان النقل  
 هذه الامور ان يكون قد عبر عن معنى بطل من انتم قد عبر عنه بطل من سخط فعل الى الامور  
 وهذا الجمهور من معنى الاول فكل النقات منكم في النقات منكم من غير محس كانه قوله نظا و  
 ليكن بالاشد ونام الخلفي والحر قد و باب و انت له ليله كليله ذي العا لاسر من و ذلك في  
 جاني و جزي من الى اسوة في المعالج العا من هذا العيين وفي الاساس في غيره فو كذا  
 اي فخصه بخص منها بانت له ليله من الاسا والمجاري كصام منها و فانه لا النقات في النقات  
 الاول من الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الايات الفكة النقات و قوله  
 انكشاف قد انفتحت امر القيسرات النقات في ثلثة الايات ظاهرة ان مذهب السكاكي  
 موافق لمذهب فان قيل ليس ان يكون احدها في باب والاخران في جاني احدهما باعتبار  
 في الخطاب في ليكن والاخر باعتبار الاسا من الغيبة في باب او يكون الثاني في ذلك  
 الثاني في جاني باعتبار الاسا من الخطاب الى السكك فيصح ان فيها ثلثة النقات على  
 مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال اما يكون من سخط حاصل واقع على السكك  
 الكلام وجعل الاسا من الخطاب في ليكن الى الغيبة في باب فذا حصل الخطاب و صا الى  
 اسلوب الغيبة فلا يكون الاسا الى السكك في جاني الامر الغيبة و جذا عن الثاني ان الاسا  
 ان التوافق في ذلك خطاب التقدي حتى يكون المجرى من واحد بل هو خطاب لمن سخط في  
 الكلام كانه قوله هل ترجع فيك رسالة رسول ام ليس ينفع في اوله كذا لو كانت لم فعل الو  
 وقوله بكن اصاحي قبل المجرى ان ذلك الجاح في التبع كنه ليرسل و كما سكاكي الانتفات من السكك  
 الى الخطاب وما الى لا بعد الذي فطرحه واليه ترجعون مكان ارجع و فقلت في جملة  
 ليس خطا لما انشأ حتى يكون المجرى من واحد فقلت نعم و كذا المراد بقوله وما الى لا بعد

بانت الى الانتقال الى الغيبة  
 بانت الى الخطاب الى النقات  
 في الخطاب

في خطاب السكك

له المجرى

والعني ما كان لا بعد من الذي فطر كذا سمي والمجرى في الجميع هو المجرى من فان قلت من يكون قوله  
 من جملة و ما على مقتضى الظاهر والانتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت  
 سكاكي قوله ترجعون في مقتضى الظاهر لان الظاهر مقتضى الا بغیر اسلوب الكلام لا يخرج  
 على سوا السابن وهذا الخطاب مثل السكك في قوله من بنا جاني وقد قطع المم بانه و ارد على  
 و ترجمان الانتفات عند السكاكي لا يجرى من خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشهور باختصاره غير  
 غير السكاكي وفيه نظرا من سخط معون وجاني في الية والبيت النقات عند السكاكي  
 فلو كان ذلك اعطى مقتضى الظاهر لما احضر الانتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي  
 ايضا فلا يتحقق الاختلاف بينه وبين غيره فترجح انه يحضر في خلاف مقتضى و ان سخط  
 وجاني من خلاف مقتضى على ما حققنا في الغيبة و اعطينا كما انكرت و وصل الى مكان لنا  
 وقد ذكر في الوجه من السكك لفظ الجمع فخطها له لعدم المعظم كالمجهر ولم يجر ذلك الغائب والجمهور  
 في الكلام القديم واما استعمال المولى من كونه باي قول من اجمعي و صا لكم علمية  
 وانتم لو لم كنتم من مقتضى الخطاب و قاصعنا السكك و مر لفظ جاني الى السكك قوله  
 برجعوه طما ذكر في ذهب بك قلب في الحان سخط بقوله طروب قال المزدوني في طروب في  
 الحان طروب في طلب الحان و شاطية مر و رها بعيد الشباب اي حين وفي الشباب و  
 كما ينصرف عصيان منيب اقران و رب المنيب و قباله على الجمهور يكلفني لي في النقات  
 من الخطاب في طما ذكر الى السكك حيث لم يقبل يكلفك و فاعل اليك في ضمير الغائب و لي مفعول له  
 الثاني اي يكلفني و كذا الغائب لي و يطا البني بوصفها و روي بالثا العرفا في غير على السكك  
 الى لي و المفعول محذوف اي شد اذ في ايتها ارجع الى الخطاب للقلب في غير النقات اخر من  
 الى الخطاب و قوله طما ذكر منه النقات اخر عند السكاكي لا عند الجمهور و قد سخط اي بعد  
 و لم ياي قررها و عادت عوا و يستأر خطوب قال المزدوني في عادت الجمهور ان يكون  
 فاعلم و المراد اذ كان الصواب في الخطوب صارت لغاير و يجوز ان يجعل مراد بعد

الظاهر

الكلام

هو  
 في خطاب السكك  
 في خطاب السكك  
 في خطاب السكك







[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

مجلسه اول  
در تاریخ ۱۳۰۲

لا بد من ان يكون  
فاما يقع في ذلك  
كما كان في الواقع  
فيما هو في الواقع  
بما هو في الواقع  
الظاهر

2

سقى نظام العبد وهو ابن جلال  
عبدان يكون الذي الى اعانه  
اللفظ  
عبدان يكون الذي الى اعانه  
اللفظ  
عبدان يكون الذي الى اعانه  
اللفظ



هذا هو الوجه الثاني في الاستدلال على ان القلب ليس من الاعضاء  
التي هي من اجزاء الجسم بل هي من اجزاء النفس  
والتي هي من اجزاء النفس  
والتي هي من اجزاء النفس

بان سترقت صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موضع المتبادر وما  
هو في موضع المخرجه كقولنا فيقول الترقى باصبا عا ولا يكون موقفا منك العودا  
اي لا يكون موقفا العودا موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة العود ليقف  
عليه ويكون اللفظ تابعا لغيره من حيث النافذ على العود والمعنى عرضت العود على اليها  
لان للعود من عليه يجب ان يكون له ادراك ليعمل اليه الى العود من اوجبه عند ومنه  
ادخلت الفلتق في الراس والخاصة في الاصبع ونحن نذكر ان الفلتق والخاصة في  
والاصبع موقوف لكن لما كان المناسب هذان في الموضع من عند العود وقوله  
بالمنعطف عن الراس وهما الامر بالعكس فليكن الكلام معناه لهذا الاعتبار بان  
فان كان لا ياتي بعد في اقله كان امكلام حار اي ذهب السور من الداس وانما  
وجبات اللام حتى او بقوا على هذا سنة لا ياتي الى انسان منهم احيى كان ام غيرهم  
انه قلب من جهة اللفظ على ان ظن من وقع كان المعنى لا بالابتداء لان الاستدلال  
بالفعل في هذا الاسم كقولنا فيقول في قوله ولا يكون موقفا منك العود كما هو  
بين ما وقع بين ام وما وقع بعد المخرجه بالثبات من حرف الفعل الجود المخرجه  
فوجوه كدوره والمقصود المذموم بعد المخرجه هو طويلا الفعل العام في هذا  
لما وقع بعد ام والقران ظني مستدا كان امك حفر وضع الاستدلال بانك لو فقهنا  
المخرجه نحو رجل في العار امه وخارج عطف على ظني لا فوجه المخرجه في الامم  
وسمي في الاستدلال حفر قولنا انما ندق على ان يكون زيدا مستدا اخلاق هل يدق  
لحسنه لا قلب فبد من جهة العقل لان اسم كان من المخرجه موقفا كما يقال رجل يعرف كمال  
من فقه قلب من جهة المعنى لان المخرجه في الاصل هو الام والمخرجه على هذا اطيا كان ام  
ام حار لان المقصود الاستدلال بان يكون امه طبيا وان يكون حار فانهم وبالله  
الملك السكاكي مطلقا انما وقع وقال انه ما بعدت الكلام ملحه ويشجع على كمال البلاء

الوجه الثاني في الاستدلال على ان القلب ليس من الاعضاء  
التي هي من اجزاء الجسم بل هي من اجزاء النفس  
والتي هي من اجزاء النفس  
والتي هي من اجزاء النفس

لما لا يلبس وياتي في الحاشية وفي الاستدلال في التمسك به في قوله اعجز السكاكي مطلقا انما وقع  
لصحة اعتبار الطبقات غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من الطبقات كقولنا في قوله وفيه وجه  
معناه سكونه بالعبارة اجماعا اطرا من فواحيه مع انما مقصودا كان لون ارضه حار وفيه  
مقدور اي لون ساه وهذا من قوله اي لوني ما فلهذا مع انما مقصودا كان لون ارضه حار وفيه  
لغيرها لون ارضه وفي القلب من الطبقات ما ليس به من كماله ان كان لون السكاكي مطلقا انما وقع  
حيث يشهد به لون الارض في العنبر والا ياتي وان لم يقم اعتبار الطبقات وكان العود المخرجه  
الظاهر من غير ذلك يقتضيه خروج من تطبيق الكلام انتهى الحال وهو على مسكن احد  
الان يقتضيه ما يحتمل عكس المقصود كقولنا في قوله القطا في بوعت نافذ العين فلما انجزت  
كما طبقت من طبقت السطح بالقدن اي المقصود بالقدن والقدن بالقدن والقدن بالقدن  
بالسباع وجوبه بقوله بعد اوت بهما الرجل اليك ليدعها ومن نظر ان لم يتساعا لفظا  
ان السباع من غير من الباع في حق النافذ ما لا يقتضيه قولنا طبقت العين بالسباع  
ان السباع قد بلغ من العظم والذكور الى ان صار غير له الاصل والقدن بالسبع بالقدن  
الى الفلك والثاني ان يقتضيه ما يحتمل عكس المقصود فيكون ادخل في الرد كقولنا في قوله وفيه وجه  
اصبت ولم اصب جذع البعير قارع الاقدام والمعنى قارع البعير بعد من الاقدام على  
حال من الضمير في انقرفت ولم اصب بمعنى لم اخرج وذلك لان العود من جهة السور والقدن  
قد مره وشاهد المناسب وهذا الرأي والبعير بالقدن ومنه الاقدام والاختصاص  
المعارك بالقدن كما يقال اوداه من غيري وبقي قلب في هذا القلب اعتبار الطبقات في قوله  
لعكس المقصود وجب بان لا يس من باب القلب لان قوله جرح البعير حال البعير في  
اصب لا نرا حارب ومعناه ولم اقم من اصبت التي الغنية وجدته في قوله جرح البعير  
بل جرحته بخلاف ما جرح الاقدام قارع البعير وليس معناه لم اخرج لان عاقبة الاقدام  
لذلك على ان جرحه وتقدر منه الدم لان قولي كلامه الدلالة على انه جرح ولم يمت اطلاقا  
لذلك على ان جرحه وتقدر منه الدم لان قولي كلامه الدلالة على انه جرح ولم يمت اطلاقا

الوجه الثاني في الاستدلال على ان القلب ليس من الاعضاء  
التي هي من اجزاء الجسم بل هي من اجزاء النفس  
والتي هي من اجزاء النفس  
والتي هي من اجزاء النفس







الشيء الذي لا يكون له  
الشيء الذي لا يكون له  
الشيء الذي لا يكون له

لما مر من الاستعمال لان اذا المعاجاة قد فعل على مطلق الجرد واذا اراد فعل جاحض مثل ما ذكرنا او  
او كما لا بد من ان يكون قد فعل الفعل على نحو خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان  
يدل على ان المعنى جاحض بالباب نحو ذلك والثاني فاذا قيل هو السبيل الذي يراى به ان ما بعد  
لما قبلها اي معاجاة من الازمنة للخرج وفيه المعطى جاحض المعنى اي خرجت فتاحات وتحت  
باب بالباب والعامل في اذا هو ما جاءت في يكون معك لا يدرى لافرا ويجوز ان يكون العامل  
هو انما قد فعلت فيكون لا يكون معناه اي انما قد قال للرجلان اذا طرف كان مجزبان ان يكون  
اي ما كان يريد انهم قد فعلوا شيئا منها اذا شرطه بكثرة لا يطرح في نحو خرجت فاذا اراد بالباب  
لنقولنا بانما كان فعل بالباب ونقولنا اي قولنا انما قد فعلوا من محلا وان في السطر  
السر كصفاة ما لا جمع ساق كصعب وصاحب وملا اي بعدا على اي ان تليق الدعا على  
ولما هنا اي لا حرة ارجع الى السطر الثاني فنقولنا في المعنى لا يرجع الى نحو على انما هو من  
على السطر وهو هنا طرف فقلنا بخلاف ما سبق ليعتد لاحصاء والعديد الى في قوله  
اعني العقل مع اتباع الاستعمال لا طرف والحرف في نحو انما كان ولا وان رايه وانما قد فعل  
سببويه هذا بابا فقال هذا باب انما كان ولا وانما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني  
او في قوله انما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني وفيه ايضا اي في ان محلا وانما قد فعلنا هذا هو  
اعني انما قد فعلنا على السطر والمصنف بعد هذا مثل ليعتد في قوله انما قد فعلنا هذا هو  
قال وعليه قوله ان محلا وانما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني الذي هو هذا هو السطر الثاني  
ولم يعتقد ان يكون الضيق ما فهم وقوله تعالى في قوله انما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني  
مذكور فيكون كحرف في قوله انما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني اعني انما قد فعلنا هذا هو  
الاصل في السطر الثاني ما يقبل في السطر الثاني وفيه فعل وفيه تقدم اسم وجعل  
منه الاثر من العتق اذا المقصود في الاثبات بهذا الظاهر تفسير المقصود في قوله انما قد فعلنا  
اليد والمسير لانه انما قد فعلنا على العقل دون الاسع فانه فعل الفعل المحذوف لانه

هذا هو السطر الثاني  
الذي هو هذا هو السطر الثاني  
الذي هو هذا هو السطر الثاني

هذا هو السطر الثاني  
الذي هو هذا هو السطر الثاني  
الذي هو هذا هو السطر الثاني

ولا نأيد ايضا على ان يكون التقدير انما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف  
لا يبعد حذف المضاف على ما سأل مع ما انما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف  
يعتصمه على البيان ليجوز ان انما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف  
ان الفعل الاول لا يمسقط لاجل انما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف  
قوله انما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف  
من انما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف  
نأيد عندهم وهذا الكلام صحيح في صاقصة فهو محجة عليه لانه قد فعلنا هذا هو السطر الثاني  
الذي هو هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف  
نذكر انما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف  
الحمل هو الذي لا يتكوى فيه الى الحلق ورجح حذف المسند اليه بانما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني  
وان سوق الكلام للمعجب ببول الصيرل والخبير بان العبر الجليل لاجل انما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني  
لانه قد فعلنا هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف  
موافق لانه قد فعلنا هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف  
حذفنا لانه قد فعلنا هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف  
فحسبنا لا يبعد حذفنا هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف  
الصيرل حتى صار هذا الكلام ما فهم منه هذا المعنى فهو له وايضا انما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني  
فجاء من قوله انما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف  
المعروف في هذا الكلام على وجه يكون المسند معه اولي وان كانت التكرار موصوفة بان  
المعنى من قوله انما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف  
انما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف  
لانه قد فعلنا هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف  
اسم والمفعول منه انما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف  
اسم في قوله انما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف  
ما على ما ذكره في قوله انما قد فعلنا هذا هو السطر الثاني لان حذف المضاف من حذف المضاف

وذكر كون العتق  
ومسند اليه كان  
المصدر







اسما وفعل فينبذ الشوق او الوجد كاستدراكه ان بدل لم يقصد الغيب من السند اليه كقولك قد  
الاسند فيقال الزمان كل سببه وتعلق ثوبه ونحو ذلك وحصول التخييل من ذلك من غير ان  
الزينة انما تذكر على سند وما تحجب الحكم للمسامح في ذلك للسند فيمنع الظاهر وما انما  
جعل السند في جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة نقى الحكم ان لو كان سببا في زيادة الوجد  
للقوى في غير ذلك فانه من جملة مقلد ما في زيادة في غير ذلك وليس عند القوي بل هو قريب من ان  
القوى كانه وقيل مع عدم افادة القوى معناه مع عدم افادة نقى الحكم في الحكم في ذلك  
الصدور فيخرج ما ينبذ القوي بحسب التكرار في غير ذلك وافتراض التاكيد في غير ذلك  
ومع ذلك او يقال في نقى الحكم في الاصطلاح ما هو تاكيد ما بطريق الموضوع في غير ذلك  
لم يقل مع عدم نقى القوي كالتشريع لفظ المنعاج ليجل صورة التخصيص في انما سبب في  
ورجل جاني وما انما قلت هذا فانه لم يقصد به القوي لكنه ينبذ ضرورة تكرر الاستدراك في  
القوي اعم من عدم نقى القوي **الجواب** اعجاب المنعاج بان من انما سبب في عدم نقى  
التخصيص في جملة فليعلم انما تاكيد من عدم نقى السند في جملة كانه سبب في انما قد  
فيه ورفع في غير سببي موقع الفعل في عبارة المنعاج عدل اليه المصنف لان من المنعاج قد  
نقل القوي بما يكون معنوية محله ما به بالقوت للسند اليه او بالاشارة في عدم نقى المصنف  
السببي ايضا لان كل سند محله هو ما يثبت في السند اليه او بالاشارة في عدم نقى ان الاستدراك  
حكم في ثبوت الشيء في ثبوت **والجواب** ان يقول لا يسلح صدق هذا السند في السند  
في غير زيد ابو منطلق وزيد انما هو منطلق وانطلق بالسند اليه لا بالسند اليه  
وقعت جزا للسند في ظاهر انما في جملة ثبوت منطلق وانطلق لزيد لكن هذا غير مقيد لان  
الجملة الواحدة خبر سبب في تاسد اليه ضرورة قد ذكرنا الاستدراك في جملة كذا في باب الحكم  
للمعروف وهو انما يثبت له انما في تاسد ضرورة فلا بد من الحكم في ثبوت مع عدم انطلق ابو من  
بمعنى ان يثبت له هذا الدف وهو كونه منطلق **الاجابة** ما في الباب انه وصفه انما  
قلوا انه من ثبوت بالثبوت حقيقة لا نقى كغير من السندات العقلية الاستدراك في  
كان الجواب مستندا عقليا فقد بطل ان كونه للسند فعليا مع عدم نقى القوي في جملة

هذا هو السند في جملة فليعلم انما تاكيد من عدم نقى السند في جملة كانه سبب في انما قد فيه ورفع في غير سببي موقع الفعل في عبارة المنعاج عدل اليه المصنف لان من المنعاج قد نقل القوي بما يكون معنوية محله ما به بالقوت للسند اليه او بالاشارة في عدم نقى المصنف السببي ايضا لان كل سند محله هو ما يثبت في السند اليه او بالاشارة في عدم نقى ان الاستدراك حكم في ثبوت الشيء في ثبوت

هذا هو السند في جملة فليعلم انما تاكيد من عدم نقى السند في جملة كانه سبب في انما قد فيه ورفع في غير سببي موقع الفعل في عبارة المنعاج عدل اليه المصنف لان من المنعاج قد نقل القوي بما يكون معنوية محله ما به بالقوت للسند اليه او بالاشارة في عدم نقى المصنف السببي ايضا لان كل سند محله هو ما يثبت في السند اليه او بالاشارة في عدم نقى ان الاستدراك حكم في ثبوت الشيء في ثبوت

هذا هو السند في جملة فليعلم انما تاكيد من عدم نقى السند في جملة كانه سبب في انما قد فيه ورفع في غير سببي موقع الفعل في عبارة المنعاج عدل اليه المصنف لان من المنعاج قد نقل القوي بما يكون معنوية محله ما به بالقوت للسند اليه او بالاشارة في عدم نقى المصنف السببي ايضا لان كل سند محله هو ما يثبت في السند اليه او بالاشارة في عدم نقى ان الاستدراك حكم في ثبوت الشيء في ثبوت

وما ذكره الفاضل العلامة شرح المنعاج هذا ان السند في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك  
منطلق في استدراك ان السند في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
مع ما علمه ليس جملة والمحكم في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
ظاهر لان الاستدراك في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
وحده والظاهر ان زيد السكاكي ان السند في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
والاكتفاء المناسب ان يورد في الفيل مثالا من هذا القبيل لانه لم يرد في الاستدراك في زيد منطلق  
القول بان من غير منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
شم الخوف من المنعاج ان من غير منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
هذا ان الفاضل ان يجعل في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
المصنف في غير ذلك ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
وضاها ليدل على ان السند في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
بان القوت اذا كان من غير منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
لا بالنسبة لعدم اعتماد الظرف على شيئا واما الفاضل في الشرح الجواب بان المثال الاول  
على ان الظرف قد راجع الى العادل لا بانفعل وانما في سبب على مدح في الاستدراك في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
سند في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
لا بد من عدم نقى في غير ذلك ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
الاكثر في السند في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
لان المفرد اما هو او فعل وكل منهما في السند في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
تكرار للمصنف ايضا وعلما على ما ذكرنا انه بعد ما في غير ذلك ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
يذكر في السند في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
من هذا الكلام لا يرفع من غير ذلك ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
في نفس ما يكون سببا وهذا ظاهر للظن العادى بصياغة التركيب في غير ذلك ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
والمراد بالسبب في زيد ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك  
بالجملة العقلية ايضا في زيد ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك في زيد منطلق ابو منطلق في غير ذلك ابو منطلق في استدراك

هذا هو السند في جملة فليعلم انما تاكيد من عدم نقى السند في جملة كانه سبب في انما قد فيه ورفع في غير سببي موقع الفعل في عبارة المنعاج عدل اليه المصنف لان من المنعاج قد نقل القوي بما يكون معنوية محله ما به بالقوت للسند اليه او بالاشارة في عدم نقى المصنف السببي ايضا لان كل سند محله هو ما يثبت في السند اليه او بالاشارة في عدم نقى ان الاستدراك حكم في ثبوت الشيء في ثبوت

هذا هو السند في جملة فليعلم انما تاكيد من عدم نقى السند في جملة كانه سبب في انما قد فيه ورفع في غير سببي موقع الفعل في عبارة المنعاج عدل اليه المصنف لان من المنعاج قد نقل القوي بما يكون معنوية محله ما به بالقوت للسند اليه او بالاشارة في عدم نقى المصنف السببي ايضا لان كل سند محله هو ما يثبت في السند اليه او بالاشارة في عدم نقى ان الاستدراك حكم في ثبوت الشيء في ثبوت



قل ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فتخرج معنى زيد منطلق ابو لا ينفرد به  
 هو احد لان تعليلها على الاستدلال ليس بما يدعى زيد فامر زيد هو قائم لان العائد مسندا اليه  
 ودخل فيه معنى زيد ابو فامر زيد فامر ابو وزيد مرت به زيد ضربت عمره والى ذلك  
 من خلافه وزيد ضربت عمره فامر ابو ان الذين استقوا على الصالحات ان لا تضع  
 احسن حال لان المسند اليه ان يكون قبل دخول المعامل او بعدها والعايد اعني من الصواب  
 فكل هذا المسند اليه هو جميع الجملة التي وقعت جزئيا والاصلح المستلزم هو ان يكون  
 معناه المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشي الذي هو عليه ذلك المسند اي جعل خبره او مستلزم  
 مطلوبه التعليق بعينه اي عليه ذلك المسند فتعلق اثبات ذلك الغير بنوع ما او تعلق في شئ  
 بنوع ما او يكون للمسند فعلا مستلزم لاسناد اليا بعد فطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله  
 بنوع اثبات او فيكون ما بعده كذا المسند مستلزم لما بعده قبله بنوع ما فالاول مستلزم  
 ابو منطلق وان من منطلق مع الحكم عليه بتوهم مستلزم لاسناد ابو فطلب خبره بالاثبات  
 له زيد من بابي غير منطلق عليه لان معناه ما جعل مسندا لوقوع منطلق متلاخفا منته فتخرج  
 من هذا النوع زيد منطلق ابو وانطلق ابو لان جرد اسم الفاعل ليس بشئ على ما  
 عرفت من تفسيره والثاني غير ضرب اخوه فان ضرب فعلا مسندا الى ما بعده وهو اخوه  
 غلق على ما قبله وهو زيد بالاثبات تكون الازم متعلقا به ومضافا الى خبره والمسند اليه  
 وقوله او يكون للمسند فعلا مستلزم معطوف على قوله لا يكون وهو خبر للمسند وقد تقدم  
 بعضهم ان المسند اليه هو النوع الاول فقط وان قوله لا يكون مرفوع معطوف على قوله  
 اذا كان في قوله ولما الحالة المنغضية كونه جملة تسمى اذا الربا معقولي الحكم او اذا كان المسند  
 ولا يجوز ان يسموا الا كان للناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا لا لا وجه للعدول  
 الى المضارع وتلك لفظة اذا في موضع الاتساق مع جازمته في الاقرب الذي لا يناسب خبره على  
 قوله اذا كان للمسند شيئا من الظاهر من لفظ المشايخ ان المسند اليه هو زيد ابو  
 هو منطلق في جزم ضرب اخوه وهو ضرب وان لم يكن معرفة كلمة هذا في الثاني  
 وقد يكون جملة كلمة قولنا زيد ابو انطلق بنا على ان انطلق مع ضمها جملة وليس في  
 كلامه ما يدل على ان نفس المسند السمي يجب ان يكون جملة بل لا يفرق من كلامه

في قوله لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فتخرج معنى زيد منطلق ابو لا ينفرد به هو احد لان تعليلها على الاستدلال ليس بما يدعى زيد فامر زيد هو قائم لان العائد مسندا اليه ودخل فيه معنى زيد ابو فامر زيد فامر ابو وزيد مرت به زيد ضربت عمره والى ذلك من خلافه وزيد ضربت عمره فامر ابو ان الذين استقوا على الصالحات ان لا تضع احسن حال لان المسند اليه ان يكون قبل دخول المعامل او بعدها والعايد اعني من الصواب فكل هذا المسند اليه هو جميع الجملة التي وقعت جزئيا والاصلح المستلزم هو ان يكون معناه المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشي الذي هو عليه ذلك المسند اي جعل خبره او مستلزم مطلوبه التعليق بعينه اي عليه ذلك المسند فتعلق اثبات ذلك الغير بنوع ما او تعلق في شئ بنوع ما او يكون للمسند فعلا مستلزم لاسناد اليا بعد فطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او فيكون ما بعده كذا المسند مستلزم لما بعده قبله بنوع ما فالاول مستلزم ابو منطلق وان من منطلق مع الحكم عليه بتوهم مستلزم لاسناد ابو فطلب خبره بالاثبات له زيد من بابي غير منطلق عليه لان معناه ما جعل مسندا لوقوع منطلق متلاخفا منته فتخرج من هذا النوع زيد منطلق ابو وانطلق ابو لان جرد اسم الفاعل ليس بشئ على ما عرفت من تفسيره والثاني غير ضرب اخوه فان ضرب فعلا مسندا الى ما بعده وهو اخوه غلق على ما قبله وهو زيد بالاثبات تكون الازم متعلقا به ومضافا الى خبره والمسند اليه وقوله او يكون للمسند فعلا مستلزم معطوف على قوله لا يكون وهو خبر للمسند وقد تقدم بعضهم ان المسند اليه هو النوع الاول فقط وان قوله لا يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله ولما الحالة المنغضية كونه جملة تسمى اذا الربا معقولي الحكم او اذا كان المسند ولا يجوز ان يسموا الا كان للناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا لا لا وجه للعدول الى المضارع وتلك لفظة اذا في موضع الاتساق مع جازمته في الاقرب الذي لا يناسب خبره على قوله اذا كان للمسند شيئا من الظاهر من لفظ المشايخ ان المسند اليه هو زيد ابو هو منطلق في جزم ضرب اخوه وهو ضرب وان لم يكن معرفة كلمة هذا في الثاني وقد يكون جملة كلمة قولنا زيد ابو انطلق بنا على ان انطلق مع ضمها جملة وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السمي يجب ان يكون جملة بل لا يفرق من كلامه

انراوا

ان اذا كان في الكلام مسند سمي بحال ان يكون مسندا لكل كلام جملة وهذا حق لما مر من ان  
 المسند السمي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا اليه مبتدا او مفعول ان يقال ان في قوله هو  
 ان يكون نصفا فاما هو الزمان وصير هو عايد اليه المسند السمي او الي قوله اذا كان  
 المسند سمي او المعنى ان المسند السمي يكون اذا كان معناه المسند كذا الوقت كونه المسند  
 وقت كونه كذا وجه يكون المسند السمي هو الماخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما  
 ذكرناه اوله فاما كونه اي كونه المسند فعلا فتعريف المسند باحد الخصال الثلاثة هي  
 الماضي وهو الزمان الذي قبله قبل زمانك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب  
 بعد هذا الزمان والحال وهو اخر اقسام الزمن الماضي واوالمستقبل متعاقبة من  
 هذه وتراج كايقال في بصل والحال ان بعض صلواتها من بعضها مستعمل في  
 تعلق الصلوة او الواقعة في الاثبات الكثرة المتعاقبة واقعة في الحال على انفسها  
 وتختلف في القسم بخلافه في اس والحق او عدا فانه يحتاج الى انصاف في قسم  
 الفعل فاحد الخصال الثلاثة جزئية وهو يصنفه بدل عليه مع انا او  
 الذي هو من الزمان الذي هو جزئية من الفعل وتعلقه بغيره يقتضي  
 الكل وحد وهو ظاهر ان الزمان عرقل الزمان لا يجمع اجزاء بعضها مع بعضها  
 كقوله اي قول طريف بنوهم او كما وردت عكسا هو مستوفى للعلم كما يجمع  
 فتشاهدون ويتفاخرون وكانت فيه وقاب قيله بعنى الى عرقلهم عرفت النظم هو  
 القيم بامرهم الذي شهد بك حرف بنوهم اي بنوهم من الوجوه وبنوهم لا يحد بنوهم  
 النظم شيئا ويصل منه الظن لحظا فحصة يعنى ان لي على كل قبلة جارية  
 ودولها طلبة بني اكلانل يامرهم واما كونه اسما فلا فادعدها اي عدم انقباضها  
 وفادة التحد بل فادة الثبوت والروام لامراض تتعلق بذلك في مقام المدح  
 والندم وما استدلوا به من ثبات الدوام والثبوت كقوله لا يالف الذين هم المصير  
 صرنا هو ما يحق فيه الدوام كقوله ما هو منطلق يعنى ان الانطلاق انما  
 له ايم من غير اعتبار تجديد قال في شرح عبد القاهر المقصود من الاخبار ان







Handwritten text in a script, likely Indic, possibly Devanagari or a related script. The text is written on aged, slightly discolored paper and appears to be a list or a series of entries, possibly related to a historical record or a collection of items. The script is dense and cursive, with some characters being difficult to decipher due to the handwriting and the age of the document.

الموت على الأسماء الملائكة الزلزلة قلبها لما خاف في حبس المستقر من أن هو قادم أو قد يموتهم من  
الحسنة والخير والبراءة قالوا بالهؤلاء أي جلد حشمتنا من غير سحتها لها وإن قصمت بينة من يدو ولا يلزم  
عربي أي بنت أمويه ويقر أو هذا بنو موسى ومن معه من المؤمنين خرجت جالس الحسنة بطلا الما بين  
لأن الملة الحسنة المطلقة التي سطرها مطلقا أبدا ولها ما عرفت تعريف الجس أي الحسنة لا الاستعداد  
وإن كان تعريف الجس بطلوعها وحسن الحسنة وقوله كما لو لم يكن تواسا لتحقيقه في كل نوع من أنواع  
خلاف نوع الحسنة فانه لا يمكن حسنها ولهذا أي أن دون إذا فيها قصد به النوع كقولهم تعادوا في حشمتهم  
وليس أصحكم فضل من الله وهما أن عدم النكر وعدم القطع بالحصول إنما هو في نوع معين أو هو في  
وإنما في نوع من أنواع أو هو من الأفراد لا يدل عليه النكر فلا لأن القطع يحصل للجس بوجه  
يحصل نوع أو فرد ما عدا ذلك لا يحصل إلا في ضمنه فالفرق بين إذا جازتهم الحسنة وبحر وإن قصمتهم  
حسنة وليس أصحكم فضل من الله وإنما سجدت وهو أن عدم النكر وعدم القطع في نوع ما هو للفتاح  
أن القصص نوع معين مخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجس في أعلى صراحة  
حيث يجوز أن يكون تعريف العهد ونعم أنه أخصى لحق البلاعة وذلك لأنه أن المراد به العهد على أنه  
المعبر فيه صحيح أنه لا يتقدم ذكر الحسنة كالحقيقة ولا تقدير لا يكون اللزوم إثارة البراءة ولم يصح أن يكون  
القصص في حصة معينة من الجس والمقدور أن المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها ثم وقع وأما عا  
وبهذا علم فادعوا إلى أن أخصى لحق البلاعة تكونه أو دل على فضل الله تعالى وعنايته حيث جعل الحسنة  
المعجزة التي حققها أن يتكاتف وقوعها كثيرة الوقوع قطعه الحصول مع جعل السبب القليلة عجز  
قطعه وإن أراد به العهد على مذهبه بناء على أن الحسنة المطلقة تزيل منزلة المعهود الخاص  
فإنه من حيث كانها نصب عليهم لفظ الاحتياج إليها وتوهمها في أيديهم ويكون أخصى لحق البلاعة  
فيه من الآثار التي جعلها المعنى ولهذا بدنه تعريف الجس على مذهبه وبهذا يطرأ ذكره لفتاح  
العلامة رحمه الله من أن تعريف العهد أخصى لحق البلاعة أما معني فكونه أو دل على من معاملته لا  
الحسنة وهي الحبيب والزنا قد صارت كذكره وعفا في أيديهم منزلة المعهود الخاص في أيديهم  
ذكاة على أن هؤلاء الذين يرون أنهم أحق بأخصا من هذا الطعام من الحسانات ولا تترك  
الله على أيديهم أقبح الناس اعتقاد أو ما هم معاملة ولا يرون في ذلك تعريف الجس وليس معنى  
القبيل كدهى استغناء الكثرة قد سلم الأول دون الثاني ولا تراكب النكر على العكس كركه على

شخص فی ز  
منہ















[illegible]

متممة له قال وقد اوجي اليك والى الذين من قبلك ليس اشركت ليعطينا عليك والحقنا ب محمد عليه السلام  
وعدم اشراكه مقطوع به لكن حجة بلفظ المصباح في هذا الاشراك في معرفته الحاصل على سبيل التوضيح  
نحو ما من صدر عنهم الاشراك بانهم قد جعلت اعلم كما اذا شك احدنا في قول فاسد يعني في الخبر  
ولا يجيء عليك ان لا معنى للقول يعني في خبرهم الاشراك وان ذكر المصباح لان هذا القول يعني في خبرهم  
عنهم الاشراك فان ذكر المصباح لان هذا القول يعني في خبرهم الاشراك وان ذكر المصباح لان هذا القول يعني في خبرهم  
والضعف نسبة الى السكاكي ولا يهتدون في كل جملة ما تقدمه وقال وقد طعن اي فطرن من اشرك  
في الخبر يعني لا يستعمل المصباح في النظر للقول يعني قوله تعالى وقالوا لعبد الله الذي  
من قبلي ايعا ليك لان عبد الله الذي خلقكم به دليل واليه ترجعون ادلولوا القول يعني كما ان السكاكي  
بسياق الايمان يقال واليه ارجع ووجه حسنا في حق هذا القول يعني اسامع العبد المخلص المعاني  
الذين هم اعداء الحق على وجه الاستدلال وكذا الوجه في خبرهم وهو في ذلك الوجه في الخبر  
بشيء من الالباطل ويعين طعن على لا يبرهن وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه  
على قولهم اي يقول الحق كقولهم في كل جملة ما تقدمه ادخل في الخبر المصباح في خبرهم  
لم الاماريل للشد وبسبب هذا الكلام لا يخرج من الكلام المضطرب كل من سمع قال الحق  
فكأنه منك المنكح باراد ان المنكح قد انصفت من فضة حيث خط من يثبته من مريد الحاطة يعني  
ايضا الاستدلال لا يستدل بالحدس الى الايمان والتسليم فعرضوا لطاعة السالك وقد كثر  
في السريال والاخصار في الحوادث فان قلت في قوله تعالى ان يتفقوا في ان يعيدكم شركهم  
ويظفر بانكم تكونون اعم اعداء الصلوات وبسبب ذلك ايديهم والسننهم بالسرايم والقيل والقر  
والتميز وروايتهم في اي فتوى ان تركوا من دينك منكم فلو كان مثلهما ونفع العباد في  
قد ذكر في هذا موضع جزاء هذا الشرط قلت في جوابها طاعة وقد علم في التاثير في لفظ المصباح  
نكتة في ذلك قلت وقد وجدنا احدنا وهو المذكور في اكتشافه ان الذين من قبله  
على انهم قد وافقوا كل شئ من المؤمنين وارتدادهم لانهم لا يبرهنون ان يخلق بهم مضار الديان  
واسبق المضار عند من ابرح والمؤمنين كما ان العلم بان الذين اعز عليهم مضارهم في دينهم  
سيد كون الاسرار وقد وثاها وصحها المذكور في المستاح ان نعمه وادفع ان يردكم كما ان السكاكي







الثاني يوجب رفع القدم ورفع القدم لا يوجب رفع الثاني فنقول ان هذا انما كان حيا  
 لكنه ليس حيوانا ينتج انه ليس باسان وفلان لكنه ليس باسان لا يخرج ان ليس حيوانا هذا ما ذكر  
 جماعة من المحققين والقهاء غيرهم بالمعنى ونحن نقول ليس من قولهم لا استماع الثاني استماع  
 انه يستدل باستماع الاول على استماع الثاني حتى يرفع عليه ان استماع السبب الاول لا يوجب استماع  
 المسبب الاول لانهم لم يفسدوا الدلالة على ان استماع الثاني في الخارج اما هو بسبب استماع  
 الاول ففقدوا استماعه على ان استماعه الدلالة اما هو بسبب استماع المشقة في مقدم يستعمل  
 على ان عمله استماعه للفرق في الخارج هو ان استماعه من الرضا من غير الثبات ان على العلم  
 باستماعه للفرق ما هو الاثر في قولهم لا استماع الثاني لوجود الاول لا يوجب له العمل على ذلك عن معناه  
 ان وجوده على سبب لعدم ذلك في ان وجوده دليل على ان هو في سببه وبذلك على ما ذكرنا  
 قوله اني العلم العربي وادوات اللغة كما ذكرنا فيهم وقاما ولكن ما نحن وولم الا يري ان استماع  
 يستعمل القدم لا يخرج شيئا على ما ذكرنا في المنطق وكذا قوله الحاشي ووطا في وجها في علمها الطائر  
 اي عدم طائر تلك الفرس بسبب انه لم يطرد ووجهه في علمها الطائر اما انما يري الموقوف فقد جعلوا  
 لو ان وجهها اداة للعلم والى على لزوم الفرق للفرق من غير قصد الى القطع باستماعها وهذا  
 عدم استماعها في مقدم قوله كانت الشمس في الغرة والفرق هو وجود ذلك الشرط لعدم يتفقون  
 على ان العلم باستماع الثاني على قطع باستماع الاول ففسد استماع الفرق باستماعه من غير الثبات ان على  
 الفرق في الخارج ما هو الاثر في علمها في ان العلم باستماعها استماع العلم والصدقيات ولا شك ان  
 باستماع الفرق لا يوجب العلم باستماعه لانهم لم يفسدوا العلم ولا تصحها وجود استماعها على  
 اللغة اكثر لكن قد تستعمل على ما ذكرنا في قوله تعالى لو كان فيها هذا لاسه الاية لظهور ان  
 الغرض منه الصكر بى باستماعه ذكر الالهة لا يوان سبب استماع الفاء فليعلم ان اعراض الشيخ  
 الحق واستماعها هو على ما فهموا من كلامه المعرف وقد غلطوا فيه غلطا كبيرا صريحا وكما  
 عايناه فلا يصح ما ذكرنا في الاستماع ما ذكرنا في قوله تعالى لا استماع الفرق في قوله تعالى ان  
 صهيبي لم ينفذ استماعه لم ينفذ ولا ينفذ ثبوت عصيانه لان في قوله اثبات وهذا ما سأل

العرض

الذي قد صهيبي بولم العصيان قد استعمل ان ولما لا ينفذ ان العلم لانهم العجدة في جميع  
 الاثر منه في فساد المنطق وكذا اذا كان الشرط ما يستعمل استماعه لذل الذي لا يكون متفق ذلك  
 الشرط والسبب والحق باستماعه وكذا في ان ينفذ استماعه وجوده لظهور وجود الشرط بعد  
 فيكون واما سوا كان الشرط والفرق استماعه في قوله استماعه لا يستعمل على ما ذكرنا في قوله  
 استماعه ليعضد او مختلفين في قوله وان ما في الامر من غير ان العلم والفرق من غير سببه  
 فقدت كلمات استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه  
 لهذا الشرط مع استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه  
 لولا ايضا علمه لولا ان كان استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه  
 لا ولما لا ينفذ على قوله فان قيل هل يجوز ان يكون له في هذه الاشياء على اصلها من تقدير استماعه  
 لولا سألنا انما لا ينفذ عدم العصيان للربط بعدم الفرق فلا يجوز ان يكون هذا استماعه  
 العصيان المرتبط بالفرق تابعا وكذا في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه  
 المرتبط بالفرق كما مر في كتابنا الاضيق على احوال الارتباط بالشرط غير معتبر في مقدمه الخ والى  
 من قبل ذكر الشرط ولا يمكن تقديره بالشرط بل لا يمكن انما اذا قلنا لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه  
 بالمعنى نفس فعله قلنا ان المنطق قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه  
 بالمعنى وليس كل ما لا ينفذ في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه  
 وفيه ذلك الشيء وري ابن الحارثية مستحق فواقع الخ لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه  
 المستعمل في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه  
 فانه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه  
 في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه  
 يكون المعنى في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه  
 بل معناه العلم بحيث استماعه عدم عصيان من ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه  
 باستماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه في قوله لا ينفذ استماعه











العلم بذلك الشيء لا يتبع العلم بالشيء بل يتبعه من الوجوه والاشياء فانها اذا اذنا الاول في  
 وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه معلوما في ان الشك في الحقيقة بل الشك في الحقيقة معلوم من وجه  
 والحق على الشيء انما يستلزم العلم به فوجه ما ولا ان قوله لا فائدة في الاحتياط بل هو في الحقيقة  
 في تعريف المسند ولا ان ما ذكر على تقدير صحة انما يدل على الاستغناء كما اعترف به والمطلوب  
 هل الاستماع كما ان الشاكي فلا فائدة في العلم بالاعلى ان الحكم على وجهه ان يكون معلوما وهذا  
 لا يستلزم كونه معلوما كما مر على ان قوله لا فائدة في العلم به وهو لا يجب كونه معلوما وانما يقتضي  
 خبره في علمه من اجل انه لو صحت خبره من اجل انه لو فائدة في العلم به وانما يقتضي خبره في علمه  
 فتجيب عليه الفائدة وجعل معلوما في المسند كماله فيكون من المقدمات والاشياء والحق  
 المتخصصات بمجرى اصطلاحه في العلم لان التخصيص عندهم عبارة عن شئ الشيء ولا شيء  
 لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 وجه لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 صحت ان لا يكون الوصف في خبره بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 على كل فرد في فرد من غير ان لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 يكون على حاله لا يكون وعينه وكذا طابعه لا يكون من جهة النفس وعينه في الحال  
 التي هي في جميع الحالات تخصيص الان في جهة قولنا صحت صحتها بالوصف واما انما  
 من كخصيص المسند بالاشياء فالوصف فظاهر ما سبق في تركه فثبت المسند ان من يتبع  
 وما نقره فلا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 استوجب عند تعريف المسند ان يكون المسند معرفة في كلامه الوصف كونه المسند انكره  
 والفرد معرفة في الوجود لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 معلوما في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 معنى به هو المطلق فتقوله باجرا اشارة الى انه يجب معار المسند اليه والمسند يجب  
 ليكون انكلامه مفيد انما هو في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 الكاملة وليس هذا العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة

هذا هو العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة

هذا هو العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة

ان لا حاجة اليه في قولنا ان يتبع العلم من سمعته بياضه لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 لكونه وهذا مستلزم من خبره في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 مفيد في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 عالما به والعلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 امرين لكن يتبع خبره في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 بحسب الذات فتعرف خبره في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 المتخصصات بمجرى اصطلاحه في العلم لان التخصيص عندهم عبارة عن شئ الشيء ولا شيء  
 فان تكونوا انما من جهة خبره فان من خبره في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 صحت ان لا يكون الوصف في خبره بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 على كل فرد في فرد من غير ان لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 يكون على حاله لا يكون وعينه وكذا طابعه لا يكون من جهة النفس وعينه في الحال  
 التي هي في جميع الحالات تخصيص الان في جهة قولنا صحت صحتها بالوصف واما انما  
 من كخصيص المسند بالاشياء فالوصف فظاهر ما سبق في تركه فثبت المسند ان من يتبع  
 وما نقره فلا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 استوجب عند تعريف المسند ان يكون المسند معرفة في كلامه الوصف كونه المسند انكره  
 والفرد معرفة في الوجود لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 معلوما في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 معنى به هو المطلق فتقوله باجرا اشارة الى انه يجب معار المسند اليه والمسند يجب  
 ليكون انكلامه مفيد انما هو في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة  
 الكاملة وليس هذا العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة

هذا هو العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة لا فائدة في العلم بل هو في الحقيقة











اعلام بالتشبيه مثل الاعلام به بعد التشبيه عليه والسند فان ذكر كجوي كجوي تأكيد لا  
في القوي والاحكام فيجعل فيه تحذف بدل من بدل ويرد من بدل وما اشبه ذلك فان قلت  
ان لم يصرح في الجملة الواقعة خبرا عن المضاف اليه المفعول وكونه واحدا متصفا لكن كان ينبغي  
يصرح في لفظ التخصيص مثل انما سميت في حاجتك ورجل جاني وما اشبه ذلك ما فصل بين  
ما في السند هنا جملة قطعا قلت هو داخل في القوي ضروري ذكر الاستاذ فكانه قال  
للقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ القوي يشمل التخصيص من حيث المتصف  
وفي عبارة المتنازع اشعار بذلك حيث ذكرته من زعمه ان عدم اعتبار السند والمتنازع  
بغير الاقوي واعتبارها بغير التخصيص ولم يعلل لا بغير الاقوي كذا في قوله  
في حيث انما ان ليس التخصيص الا تأكيد على تأكيد وهذا غير ما ذكره العلامة في قوله  
ان المعنى ان بغير التخصيص فقط دون القوي لانه لا بد في التخصيص من تلحق ثبوت  
الفعل وبعد تسليمه ان الحاجة الى التأكيد والبيان قد اجمعت على ان لا حاجة الى  
جملة الاقوي او كونه سببا مع ضرورة بان السند في غير انما سميت في حاجتك  
جملة واسمها وعلتها وشروطها المأمور على سبيل الاختصار الفعلي اذ هو في الطرف من  
بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليل هو الفعل والفاعل اما بغير التعليل فالأصح  
الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولا يثبت تعللها بالفعل قطعا في حق الذي في اللغة  
فالذي جاني قد رجع بعد التردد الى الجمل عليه اول وسيل الفاعل لان الاصل في اللغة  
منه اطلاقا لا لا يفرق في الاغراب على ان الاضافات هذه الملقب من قولنا زيد في الدار  
فيها او منقول لا يثبت ان استقر عبارة القوي في هذا المعنى ان الطرف عند جملة والمصنف  
غير الجملة التي تليها الى ان الفعل ففعل العزيم قد استعمل في القوافي ولم يفرق مع الفعل  
يكون المعنى من ذلك لا جملة لكنه لم يفرق هذا الوجه ان يقول للقد فعل لان معنى قول  
الطرف مع جملة انه جعل في السند من جملة لا مفرقا او جيب لا معنى لاجزاء المصنف  
مع انه من فاعله او لا فاعله ان جعل على ظاهرها انما ادرك ان الجملة على ما يفهمه باجم

صالح

على ظاهره وصارده واخرج لا الظرف في ذلك كما ذهب من ذلك جملة فكان ينبغي ان يقول انما  
سند الفعل انما تاخير فلان ذكر السند اليه ام كما مر في تقديم السند اليه واما تقديم التخصيص  
بالسند اليه او اقله السند اليه على السند على امره من الفصل ان معنى قولنا انما زيد  
على السند لا يحتاج الى التعليل ولا ينفك عن الاصل في قوله انما زيد على السند  
الطرف اعني جملة السند اليه ليس بمقتضى بل على جريه الوجه لانه الصريح في قوله انما زيد  
وجوابه ان المراد ان عدم القول بمقتضى على الاضافات في حق السند على القول  
فيما لا يحتاج الى الاضافات في حق الدنيا او القول فيها وان اعتبر في حق السند  
ان القول بمقتضى على عدم القول والكنية في حق السند لا يحتاج الى عدم القول في حق الدنيا  
فالسند اليه بمقتضى على السند ففعل عزمي وكذا في قوله انما زيد على السند  
مقتضى على الاضافات بكونه لا يثبت على وجه مقتضى على الاضافات بل لا يثبت بكونه  
مقتضى على القول في اللغة دون العكس كما شهد البعض ونظيره كذا ذكر صاحب المتنازع في  
قوله انما سميت على ان ان معناه حاج مقتضى على الاضافات على ان لا يحتاج الى  
الاضافات على ان ليس الفرض حقيقة الحق لم يذكر في مقتضى على الاضافات بل لا يحتاج الى  
البرهان اصله كذا في قوله انما زيد على السند ولا ينفك عن الاصل في قوله انما زيد على السند  
من ان الاختصاص هنا ليس على معنى ان يسمي لا يحتاج الى الجزم وروى لا يحتاج الى البرهان  
معنى ان التخصيص بكونه لا يفرق في حق السند كما ان معنى قوله انما زيد ان مقتضى على  
دون مقتضى لا ان معنى لا يكون قائما على مقتضى على انما في مقتضى على مقتضى على مقتضى  
لكن لا اي وان التقديم بغير التخصيص على ما ذكرنا في مقدم الطرف الذي هو السند على  
السند لا يوجب عندنا لا ينفك عن مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى  
على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى  
لان العزيم لا يوجب ان يكون مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى  
بأنه مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى  
على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى على مقتضى



على التفرقة وانما انما اول الاسرار لا يعرفها الا من جازى لاغت بالتأمل في المعنى والسطر الى ان لا يرد  
 التلاوة في السند كقولنا اي قد احسن في مع النبي عليه السلام ثم لا ينبغي انكارها وهذا الصريح  
 ويجوز ان يكون مقاديرها على البرهان البراهين وان لا يكون الخلف اعني ان  
 اعني لم نعلم انه نعت له لاحسن ثم هذا التقدير هو غريب دينا اذا كان السند اكن في نفسه  
 جعل ليصير السند استند في الحكم عليه كانه هو صحت معلوم بهذا الحكم كالفاعل ما ينبغي ان يكون  
 الحكم عليه كانه هو صحت معلوم بهذا الحكم كالفاعل ما ينبغي ان يكون الحكم عليه كانه هو صحت  
 ان يكون الخلف في الفاعل غير ما هو جعل لان الالباس باق لجواز ان يكون فاعله مستند  
 فلا يمتنع خلاف الظرف فانه يتبين كونه جزاء لانهم استعملوا الظرف ما لم يستعملوا في غيرها  
 اذا كانت اكن في نفسه فلا يحسب السند كقولنا تعالى ولا جعل في غيره وانما جعل في غيره  
 ان التخصيص اذا كان بسبب نفي الحكم يكون الحكم على غير المخصص فانه ان التخصيص يحصل  
 بعد حصول الحكم وقد قالوا ان الاصل في المخصص فالحق في هذا المخصص ما ذكره ابن الدهان  
 ان جواز تكرار السند لا يثبت على حصول الفاعل فاحسن ان يعلم ثبت في حال  
 على الباب ولا يمتنع على السطر وكوب انفق السطر او التلاوة في حصة من غيره وجعل الاربعة  
 الترتيب في السند كقولنا اي قولا مملو به في المنضم باسمه ثلثة هذا هو السند  
 والسند انما هو التلاوة واعطى عليه ثمة في معنى ملامحها واعطى هو الذي اعطى  
 الى المصنف ان ثلثة هو المكون في قوله بفتحها او بحسبها اي ضد الدنيا من غير  
 فيها بها وقد توهم بعضهم ان تترك مسند الى من ثلثة والديا طوف اي في الدنيا او بعض  
 على قضيت تترك معنى هذا مستند وهو من حسن المعنى وابو ابي وهو كونه للعصم بآية في  
 وما يقتضي بفتح السند فتنه للاستنباط من كيف ربي او كونه من عند الحكم على غيره  
 ما يمتنع فاعلمها المصنف اما الاول فلهذه امر ولان الكلام في الجزء من الآيات في جميع  
 الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا بل للاسباب التي للمعرفة بل هو المعنى المستحق للتعظيم  
 المذكورات فاصح له على ما مر في تقدير السند وما جعله السكا في نفسه السند  
 كون الماد والجهة التفرقة في حيز يعرف ويذكر في المصنف لانه لا يمتنع من حيث

افادة

وتمثل على نوع الخلال وذكر لانه قال اوان يكون الماد من اجله انا واد التفرقة وكون التفرقة  
 لتفصيل السند فلا يقدم اليه في السند اليه في الدرجة الاولى وقول في الدرجة الاولى  
 من هذا ما عرفت وانت عرفت في يد يعرف وان الفعل في السند الى ما بعده من الصيرورة  
 نحو ذلك الفعل الى ما قبله في السند اليه في الدرجة الثانية والاستكمال فيمن وجب ان احدهما  
 الكلام مخرج في او جعل السند اذا كان فضلا مسند الى غيره السند ما ساد الفعل الى الصيرورة  
 الاولى والى السند في الدرجة الثانية وكلامه في تفسيره بقوله الحكم يدل على عكس ذلك حيث  
 قال ان السند اكن في نفسه مستند اي في السند الى شيء ما اذا جازى ما يعطى ان السند اليه  
 الرتبة مستند في الحكم سواء كان في المصنف من السند او متصفا له اذا كان متصفا للمصنف  
 ذلك الصيرورة للسند او متصفا له ثانيا فيمكن الحكم في قوله وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى  
 السند وانما في الحكم فيهما مستند على الاسناد الى الصيرورة في هذا الاشفاق وثانيهما ان  
 اسناد الفعل في قوله الاستدلال في انا عرفت وانت عرفت وبتوهم اذا كان في الصيرورة  
 في الدرجة الاولى على ما ذكره من هذا كيف يصح الاخر من هذا بقوله في الدرجة الاولى والحال  
 ان الفعل في كل منهما مستند على اسناد اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الامكان في كل  
 ويمكن ان يحاسب عن الاول بان في حيز يد عرف ثلثة اسناد من يمتنع في القدم والآخر  
 انهما اسناد عرفت الذي يد بطريقه العقد والمستند اسناد الفعل الى السند في قوله الصيرورة  
 وثانيهما ان اسناد الصيرورة يد وثالثها اسناد الى يد بطريقه بقا الا ان اسنادا اسنادا  
 الصيرورة يد يد مستند من صحت الاسناد اليه سره ثانيا ما وجه تقدم الاول على الثاني فانه  
 الاسناد منه لا يتحقق بل يتحقق الظرف ويعد تحقها بالاسناد على سبيل المثال  
 صيرورة الفعل لفاعله اما يكون بعد الفعل في السند او قبله فكما يتحقق الفعل اسناد الى يد بطريقه  
 المستند اليه والمستند له اذ يتحقق الصيرورة في الحكم ثانيا ما وجه تقدم الثاني على  
 الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى الصيرورة مستند على اسناد الى  
 السند بل هو مستند في الصيرورة وهو الذي بطريقه الا ان اسنادا في حيز المعنى في الحكم











من جهة اخرى فمعلوم ان هذا يعني ان المراد بالمفعول المتعدي ان لا يكون له مفعول واحد وان كان  
سائر المفاعيل بل جميع المفعولات كذلك فان الفرض في كل واحد من هذه المفاعيل انه مفعول واحد فكيف يمكن  
تختلف بها اربعة في نفسه وله واحد وفرد وكذا اعادة اعادة وتكرر مطلقا اي ليس الفرض من ذلك مع  
الفعل اما اعادة وتكرر الفعل وتكرر في نفسه وتكرر اياه وان يعلم من وقع ومن وقع اذ كان الفرض  
وكذلك كان ذلك الفاعل والمفعول معا بل العيان في ان يتبين ان وقع الضرب ان وقع ولو يتبين  
وكذلك ان الاقفاط الدالة على وجود وجود الفعل الاسري انه اذا لم يتبين من وقع منه فقط  
ترك المفعول ولم يترك معه وانما المراد بتكريره من وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل  
للمفعول واستدل به ما اذا لم يذكر للمفعول به مفعول مع الفعل المتعدي المستدل اليه في قوله  
ان كان اثباتا في اثبات ذلك الفعل للمفعول او فحينئذ اي في الفعل عن فاعله مطلقا اي في  
الاثبات في الفعل بان يراد جميع افراد او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار حقيقة  
وقوعه على فاعله من عموم او خصوص منه ترك الفعل المتعدي في منزلة اللازم ولم يترك  
لان المقدور بان يسلط ذلك الفرضية كما ذكر في ان السامع يتوهم منها ان الفرض لا يحل  
الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه من وقع عليه فيستفيض من المكمل الا يرى ان ذلك اقل من  
معدلي التباين بان الفرض بيان حقيقة ما يتأمله الاعطاء لا بيان كونه مفعولا ويكون كماله  
من اثبات الاعطاء عند التباين لا من ثبوت ان يوجد منه عطاء وهو كذا في هذا القسم الذي  
منه اللازم في ان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا الى من تركه عند عدم وجوده  
فمنه من غير اعتبار تعلقه بالمفعول كما يبينه او من ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول  
مخصوص ذلك عليه من ثبوت ان يجعل ذلك الثاني كونه تعالى في كل حال يسبق في الذين  
يعلمون والذين لا يعلمون فان الفرض اثبات العلم لم يبينه عنهم من غير اعتبار عدم في اثنائه  
لا خصوص من من غير اعتبار تعلقه بغير علم عام او خاص والمسمى لا يستفيض من وجوده  
العلم ومن لا يوجد مع هذا لم يجعل مطلق العلم لانه عن العلم بغيره من وجوده بل في  
الفرضية ولما وقع الثاني لا يباين كما ذكر في قوله اشتراطها لانه في ذلك **السكافي**  
اما في الكلام الاستفراق انما كان المقام خطا في الاستدلال كما في كلامه من

المراد من قوله  
فان قيل  
المراد من قوله  
المراد من قوله

كثيرا والمناقض فيب ليعلم ان الموقوف باللام من كان او جاعلا الاستفراق محله هو ان المقيد  
المرج دون افرغ تحقيق الحقيقة فيها لا يخرج لاحد من اثنين على الاخر وقد ذكرت تحت حديث  
المفعول انه قد يكون للمقيد الى فاعله الفعل مبني على مقتضى لازم واما بان يكون فلا  
يعمل الوصفين على الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ما بها الجملة بالعلم بالعلم في اعادة الالام  
الاستفراق فيجعل المقيد قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله انما كان المقام خطا في  
حلي الموقوف باللام على الاستفراق والبيان ان مقتضى قوله ان يكون الفرض مبني على  
منه لم يترك اللازم من غير اعتبار كماله وان كان المقام خطا في كماله في قوله لا يستدل  
بطلب فيه البيان البرهاني او ادا والمقام الخطا في ان الفعل المذكور في كماله يكون الفرض  
بشيء لافلا او فحينئذ مطلقا مع الجمع في اقله الفعل وقفا للفتح اللازم من حلي في  
دون ان يترتب حقيقة ان معنى يعطي في الفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة في نفسه من حيث  
الفعل من كلام الحقيقة فيجب ان يحل في المقام الخطا في على استفراق الاعطاء في  
استفراق الفرض فيجعل المقيد لا يباين ان اشارة اليه في اقله الفعل مبني في كماله  
بشيء للمفعول او فحينئذ مطلقا لا معنى لاطلاق ان لا يفسرهم افراد الفعل او خصوص  
ولا تعلقه من وقع عليه فكيف يتصور ان لا يتعلق الاضطرار اذ لا يباين من عدم  
التي تعتبر في الفرض والمقصود عدم كونه مقادير استكلامها في الثاني للجمع على الفرض  
عدم التعلق لعدم اعتبار العلم والفرض في جميع المقامات في سراج الصانع ان هو لا يباين  
المذكور اشارة الى ما ذكر في اخراج الاستفراق من ان يحل جامع الجواهر فيبدا في فضاء  
بشيء بل يوجد على ما في قوله ان معنى قولنا فلا يعطى هذا فهو يوجب حقيقة  
الاعطاء لا غيرها وهذا الذي فوضته ما فيها من ان ما ذكر في قوله من قوله ما لم يسلط  
ولا محتمل فم اذا حل على التخي اما وان لا يوجد كل اعطاء في كل ان لا يكون من غير الاعطاء  
واما ان لا يوجد جاعلا الاعطاء فما لا يبيد هذه الغاية او الظاهر بان العلم في مقتضى ما ذكر في  
تقريب اقله فان هذا المقام ما وقع فيه ليعلم خطا عظمه والاول وهو ان جعل الفعل  
مطلقا كما يبينه من مقتضى القول بكونه في المقام ما يبينه من مقتضى الاستفراق











حقيقة اذا ذكرنا انهم لا يصدقون بل يصدقون المقصود على ما ذكرته فلا وجه للزيف سواء في الحقيقة  
ومن الخلف لمجرد الاستصحاب قوله تعالى قل ادعوا الى الله على قدر البصيرة ان الله يجمع بين السبيل والحق  
تعدلي الى مفعول اي نحو اسر او من الرضخ ايا ما سنده فلهذا لا شبهة في ان الله تعالى قد كان قد علم  
بما في القلوب المستدق الى مفعول واحد ثم انما كان سمي اسره بمعنى الرضخ وانه لم يقطع  
على نفسه ان كان غيره من مثل هذا المفعول وان كان بالذات باعتبار الصفات كقولنا الملك العزيم  
وابن الجاهل وليت الكذب في المردح كلمة لا يصح في اي زمان ولا في اي شعب من الشعوب  
التي هي اما يكون بين شعبين وايضا لا يصح قوله ايا ما قد علم لان ايا ما يكون له واحد من اثنين  
بجانبه واما قوله تعالى ولما امرنا بعد موتهم بعد طهر من الناس فيقولون ورجل منكم  
امر ان يتدوا وان قد جعل الشيخ عبد الصالح في كتابه في ان حدثت المفعول لغيره  
ان يمتنع الفعل ويمنع عليه سنده الا انهم ايجز من السمع منهم الدقة واما ان المسمى للمفعول  
ابدا او في غير ما من مع المسمى بل يوجب خلافه او لا يوجب او قد يصدق انهم يتقدمون انهم يتقدمون انهم  
يصدق ان المسمى عليه السمع من جهة انها على الزود والفاصل بين السمع وبين جهته ان مذكروا  
منع من يقيم ابل لا يرى انك لا اقول ما كنت من اخل كنت منك المسمى لا من حيث هو من  
من حيث هو من الاصح رد هيب صاحب المساج الى ان لم يرد الاستصحاب والمردود يصدق  
من حيث هو وقد ورد ان غمها وكذا سائر افعال المذكورة في هذه الآية وهذا الوجه الى التحقيق  
المرجح لم يرد من جهة صدق الدقة عنها وصدق السمع من الناس بل من جهة دقة علمهم بان  
الناس من حيث هو كما ساندوا ان غيرهم ما كان الناس يصدقون غيرهم ما كان الناس  
لم يرد للمرجح فلو ساندوا في غير هذا صاحب المساج بعد التامل في كلام الشيخين  
عنها الجمهور ما ساندوا في كلامها وما ساندوا على ما علمه قوله تعالى والظفر والليل اذ  
ما و كذا يرد على ما ساندوا كقوله لان قوله الذي على الايت والاسماع في الكلام في  
مثلا او صدق من الاصل المذكور ولذا ذكر صاحب المساج وجهين اخرين لاختصاص الفعل  
للمذكورين مثلا والذاكرين اسره كثيرا والذاكرين اي والذاكرين انما لا يستحقان ذكره في

المعنى

المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رايت منه ولا اي لقوله من النبي عليه السلام  
ولا راى مني اي لقوله واما النكتة اخرى كما خفاه في التمكن من كونه ان ممت  
اليه حاجة او تعينه او ادعاء تعينه او نحوه لك قال الله تعالى لنبي راسا  
شدنا اي لنبي الذي كلفنا حذف تعينه ولان العرض هو ذكر المنع  
وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجاهل والمجرب  
والظفر من الجاهل ونحوه لك عليه اي على الفعل لرد الخطا في التعيين كقولنا  
ربنا عرفت لمن اعتقد انك عرفت اننا وانما عرفت من فائدة مضمرة في اعتقاد  
عمرنا على اننا في محط في تعيين امر غيرنا يد وتقول لنا كذا اي تأكل هذا  
الذي زيد عرفت لا غير وقد يكون ايضا لرد الخطا في الاستدراك كقولنا زيد  
عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيد او عمر او غيرهما تقول في تأكله زيد عرفت  
رحله وكان على المصنف ان يذكر مكان الاخص ان يقول بل قوله لرد  
لانادة الاخصاص بل خلافه القصر انواعها الثلاثة ونحو قولك لا زيد  
اكرم وعمر الحكم في الامر والهي فان اعتبار في الخطا في الاختصاص فيجعل  
اي ولان التقدير لرد الخطا في تعيين المفعول مع الاصل في اعتقاد  
وضوح العقل على مفعول في الجملة لا يقال بل انما ضربت ولا غير ولا يضرب  
ولكن اكرمت اما الاول فلان التقدير يصدق في ضرب على احد غير زيد  
لعلى الاختصاص في قولك لا غير صحيح في تعينه نعم اذا قامت فريضة على ان التقدير  
ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيد انضرت ولا غير كما ذكر في ما انا قلت  
هذا ولا غير وكذا يصح ان يضرب وعمر اذا لم يكن التقدير للاختصاص بخلاف  
ما اذا كان له واما الثاني فلان معنى الكلام ليس على الخطا في الضرب في  
الصواب في الاكرام واما الخطا في المصروف غير اعتقاد زيد في ذلك الى الصواب  
اذ يقال ما زيد انضرت وكذا غير ما ما نحن زيد عرفت فكذا كذا ان قد علم  
المعنى في المفعول المذكور قبل المصروف نحو عرفت زيد عرفت ولا يوجب



فان لم يقدر المفسر قبل المنع بل بعد مخوف لما عرفت عرفة فخصص لا الفاء  
على المحذوف كالتقدير على المذكور كما في بسم الله مخوف لما عرفت عرفة فخصص  
التأكيد كذا اقامت قرينة على ان الفعل المقدر بعد المنع فهو المفعول  
من قولنا ناعرف لما عرفت لما عرفت من الكسب بالمقيد للتأكيد معلوم ان ليس  
والتخصيص التأكيد على تأكيد مقتوي ما زاد التأكيد معلوم ان ليس  
لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واي اي فارصون  
انه من باب رثاء خسر وهو او كذا في افاذه الاختصاص انك بعد  
صرح في الفتحاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير واي اي فارصون  
فارصون وتتحقق المفاخر بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف  
ولم يعتبر فيه التخصيص لان العوض فيه مجرد نفس الفعل لا ان كلفه  
بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعد فاباي فارصون عدوهم  
تقدير فاباي ناعبد وناعدون والفاء في فاعبدون جواب شرط  
لان المعنى ان ارضي واسعد فان لم تحصل العادة في ارض فاعبدون  
في غيرهما لم حذف جوه الشرط وعوض من حذف تقدير المفعول مع ان  
الاختصاص كفا في الكشاف وفي جعله الفاء في فاعبدون في جزاء الشرط  
تساخبا على انه لا نفسه لما ههنا الجزاء اعني فاعبدون كما انه ههنا  
الفاءات الثلاثة فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف اقبلت ثانيا  
على سببية عاقلة اي اذ كان ارضي واسعد فان لم تحصلوا الى الاخر  
جزاء الشرط والثالثة هي او عاطفة كافي الفتحاح وقد وقع في بعض  
النسخ واما مخوف فاما مخوف فاما مخوف فاما مخوف فاما مخوف  
تقدير الفعل مقدما مخوف واما مخوف فاما مخوف فاما مخوف فاما مخوف  
اما و الفاء وتحقق هذا المقام ان قولنا اما زيد فاما اصله ما كنى من  
شيء فزيد قائم بمعنى ان اتفق مع قوله زيد فاما مخوف فاما مخوف

ولم يرد له لا جعل لا زما الوقوع شي في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فانه يقع  
شي محذوف للمزيد الذي هو الزما اعني يكون من شيء واقع مقامه ولم يرد القيام  
وهو زيد واي في الفاء الموقوفة بان ما بعدها لا يرد لما قبلها ليحصل العوض الكافي  
اعني لزوم القيام لمزيد والافليس هذا موقع الفاء لان من قصد المخرج  
فحصل التحقير واقامة المذموم في قصد الحكم اعني زيدا قام المذموم في كلام  
اعني الزموا وحصل من قيامه جزء من الجزاء مقام الزموا ههنا فاعبدون  
من ان جزاء الشرط قد يتبع ان يشغل به لخر وحصل ايضا انما الفاء  
متوسطة في الجملة كما هو حقيقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتدا الكلام  
ولذا تضمن على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول وعوضه كل من المعطوفات  
بقصد زيدا وما بعد الفاء لولا ان تنكر لكان ما بعد الفاء بما قبله وان  
في غير هذا الموضع لان التقدير لاجل هذا الاغراض المنة فيخصص لتجملها  
الفاء المانع ويظهر لك من هذا التحقير ان مثل هذا التقدير لا يتصور  
بظهره ان ليس الجزاء الغرض اما ههنا توردون عجزهم واعني من عجزهم  
وانفرد الجزاء لهداية بل الغرض انما تاصل هذا بل لم يرد الاخبار عن  
صنيعهم الا سري انه اذا جاءك زيد وعمره ساكنا ما فعلت يا نفل  
اما زيدا فانك منتهى ما عرفت فاضته وتلي في هذا حصصه لا يمكن عاقبا  
ببشر اصل الاكراه والاهانة وكذلك اي ومثل قوله زيد عرفت قوله  
توردون لم يرد لم يرد لم يرد لم يرد لم يرد لم يرد لم يرد لم يرد  
مخوف من الجعة رث وفي المعنى صليت وتاد يا ضربه وما شاخحت  
لازم للتقدم غالبا يعني ان القصص لا يشك في مخالفة المخرج تعبير ما  
حقه التاخير يعني ان لا يرد للتقدير لزم ما خبرنا التاثير كما يقال محي الكلد  
الاسفل لزم للمضغ غالبا اي بخلاف التماسح وفوز غالبا اشار الى  
ان التقديم قد يكون لا للتخصيص بل لجرد الاهتمام او التبرك او الاستدلال











على الصفة وقسم الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف  
في الاول لا يمنع ان يشترك غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف  
ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصل الموصوف  
اخر وفي الثاني يمنع تلك التشارك لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لتلك  
للموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان يكون لتلك الموصوف  
صفات اخر والمعاد الصفة المعنى بها التي هي معية قائم بالغير لا العتق  
الغوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها عن التمول وبما  
عموم من وجه لتصادقها على العلم في قولنا انجب هذا العلم وهذا  
الصفة العنوية بدون العتق على العلم في قولنا امرت بهذا الرجل العلم  
حسن وهذا يدل على ان العلم في قولنا امرت بهذا الرجل وكذا في العتق  
والصفة العنوية التي فردها ما دل على ذات باعتبار معنى هو العتق  
من وجه لتصادقها في ذات رجل عالم وهذا يدل على قولنا العالم لمكون  
وبالعكس في قولنا جاني هذا الرجل وطوبى ان يكون المراد بالموصوف  
هو هذا العتق والاول اسبب واما قولك ما هو الذي وما زلت في  
احول وما الباب الاسلم ويعني ذلك ما وقع فيه الجرحا من قولنا  
على الصفة ان المعنى انه معقول على الانصاف بكونه ذلك او افعال او  
فليتأمل والاولى قصر للموصوف على الصفة من المعنى ما زيد الا كانت اذا  
اريد به لا يتصف بغيرها وبغير الكتاب به الصفات وهو لا يكاد يوجد بعد  
الاحاطة بصفات التي انما لم يتصور الا بالصفات بعد احاطة المتكلم بها  
فكأنه يصح منه قصر على صفة ونفي ما عداها الكلية ليقول ان هذا النوع يقتضي  
النصر مطلقا لاجمال لان الصفة النافية بقضا الشبهة وهو انما هو السواء اذ  
جميع الصفات الوهم انتفاع التقيض مثلا اذ قلت ما زيد الا فاعلى معنى لا يتصف

وهذه هي الصفات التي هي في  
العرفان بها ان الصفة هي التي  
لا تارة في الصفات والصفات  
منه في العتق والصفات  
والصفات في العتق والصفات  
والصفات في العتق والصفات  
والصفات في العتق والصفات  
والصفات في العتق والصفات

لهم انتفاع التقيض من الاما اقلت ما زيد الا فاعلى معنى لا يتصف  
لهم الا لا يتصف بالصفات ولا يتصف بها ووجه الاسم الا ان  
كقولنا في قولنا والثاني اي قصر الموصوف على الموصوف من قولنا  
الامر لا يدل على معنى ان يكون في ذاته معقول على زيد ويجب ان يعلم ان  
الاصنام النقية من قولنا الاول والعقب والغير لا عتق في العتق ولا يستبر  
وقد عرفت بما يتكلم به المصنف اقدم الاعتدال بغير الموصوف كما قصد في قولنا  
ما في الامر ان يعرف الامر من غير ان يكون في حكم الموصوف ويكون هذا قصر  
حقيقا اذ عاين الا ان حقيقة الموصوف المقصود في الامر الموصوف في قولنا  
احدهما العتق حقيقة والثاني الحقيقة بالصفة ويمكن ان يعتد بهذا في قولنا  
على الصفة ايضا على عدم الاعتدال بديان الصفات والفرق بين العتق  
العتق في الصفة المعنى بالصفة وادعاء وقوف فليتأمل والاولى ان  
على الصفة من قولنا الموصوف معناه ان الصفة دون صفة اخرى او مكانا اي  
تخصيص او بعضه مكان صفة اخرى والثاني اي في الصفة على الموصوف  
من غير الحقيقة بتخصيص صفة بغيره دون اجماع او كاد ولفظ اول النوع فلا ينافي  
التفسير وقوله دون اخرى معناه مجازا غير صفة اخرى فان المخاطب يقتضي  
اشبه اكد في صفة المتكلم بتخصيص احد ما يتجاوز عن الاخرى ومعنى  
في الاصل اني يمكن ان يقال هذا دون ذلك اذ كان لخطمك قلبا ثم استقر  
في التفاوت في الاحوال والرتب فليتأمل في قولنا دون غيره في الشبهة انما هو ما سئل  
في قولنا جاني هذا الرجل وحطى حبل الرحمة واما ان يقول ان قوله دون اخرى  
هو دون اخرى ان يكون دون صفته وحين اخرى ودون امر او احاطة اخرى  
ان خرج عنده ما اذا اعتقد المخاطب ان صفات اكثر من صفته او تنوت صفته

وهذه هي الصفات التي هي في  
العرفان بها ان الصفة هي التي  
لا تارة في الصفات والصفات  
منه في العتق والصفات  
والصفات في العتق والصفات  
والصفات في العتق والصفات  
والصفات في العتق والصفات  
والصفات في العتق والصفات



لا شيء من اعمى يخوفنا ما نرى الا ان كان له ان يمتد كتابا وسارا ومخا وبنا ما نسا  
 الا ان لم نعتقد ان ذلك يربك ويترك في الساعه وعين ذلك وان ارادنا  
 الدخول في الاثر فليجمع فقد دخل العصر الحقيقي في هذا التفسير لا يخصه او يصفه  
 دون سائر الصفات او خصه بصفه ما دون سائر الامور وكذا الكلام على  
 قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصه او يصفه دون سائر الصفات  
 فبحسب ان يصفه الخاطب ايضا فجميع الصفات لان العصر الحقيقي ان يصفه  
 الخاطب ايضا فجميع الصفات لان العصر الحقيقي ان يصفه الخاطب ايضا  
 ما نسا للكلمه فطما ولحقنا الا وهو لا يقع وكذا الكلام في الما في قوله **هذا**  
 الاقتضاء يخصه العصر الحقيقي الا ترى انهم انفقوا على هذه معنى الكلام  
 ربي قد احيى في اعمى ما ليس واعلى من اعتقاد ان جميع الناس في الدار وبنا  
 ان يجاب بان المراد هو الثاني وهذا العرف مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي  
 فهو لك خصه بعينه الحقيقي لا يكتفى بصفه التعريف بل غرضه من هذا الكلام  
 ان يخرج عليه القيم الاخرى في العصر الحقيقي والعاقلة لا يعتقد انصافا امر  
 جميع الصفات ولا انصاف جميع الصفات غير صفه واحده ولا يردده ايضا  
 بل ذلك وكذا ان الصفه يوصفها الامور كل ما في فعله من هذا الكلام في  
 اسفل لفظ او كان كل واحد من الموصوفين في الصفه من الصفه على الاثر  
 من الصفه الا ان يصفه دون اخرى فخصه بصفه ما دون ذلك والثاني  
 من يصفه الزكاه او غيره فصفه ان الذي يوصف واحد في صفه الموصوف  
 الصفه وشركه موصوفين او اكثر في موصوفهم واحدا في صفه الموصوف على الصفه  
 وحقيقه يكون الخاطب يقول ما نرى الا ان كان له ان يمتد كتابا وسارا ومخا وبنا ما نسا  
 والعره يقول ما نسا الا ان يمتد كتابا وسارا ومخا وبنا ما نسا  
 العصر او لفظ المراد في لفظ الزكاه المذكور وبنا في الخاطب الثاني في

لا شيء من اعمى يخوفنا ما نرى الا ان كان له ان يمتد كتابا وسارا ومخا وبنا ما نسا  
 الا ان لم نعتقد ان ذلك يربك ويترك في الساعه وعين ذلك وان ارادنا  
 الدخول في الاثر فليجمع فقد دخل العصر الحقيقي في هذا التفسير لا يخصه او يصفه  
 دون سائر الصفات او خصه بصفه ما دون سائر الامور وكذا الكلام على  
 قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصه او يصفه دون سائر الصفات  
 فبحسب ان يصفه الخاطب ايضا فجميع الصفات لان العصر الحقيقي ان يصفه  
 الخاطب ايضا فجميع الصفات لان العصر الحقيقي ان يصفه الخاطب ايضا

هذه صفه على الموصوفه  
 الخاطب الثاني في

لا شيء من اعمى يخوفنا ما نرى الا ان كان له ان يمتد كتابا وسارا ومخا وبنا ما نسا  
 الا ان لم نعتقد ان ذلك يربك ويترك في الساعه وعين ذلك وان ارادنا  
 الدخول في الاثر فليجمع فقد دخل العصر الحقيقي في هذا التفسير لا يخصه او يصفه  
 دون سائر الصفات او خصه بصفه ما دون سائر الامور وكذا الكلام على  
 قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصه او يصفه دون سائر الصفات  
 فبحسب ان يصفه الخاطب ايضا فجميع الصفات لان العصر الحقيقي ان يصفه  
 الخاطب ايضا فجميع الصفات لان العصر الحقيقي ان يصفه الخاطب ايضا  
 ما نسا للكلمه فطما ولحقنا الا وهو لا يقع وكذا الكلام في الما في قوله **هذا**  
 الاقتضاء يخصه العصر الحقيقي الا ترى انهم انفقوا على هذه معنى الكلام  
 ربي قد احيى في اعمى ما ليس واعلى من اعتقاد ان جميع الناس في الدار وبنا  
 ان يجاب بان المراد هو الثاني وهذا العرف مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي  
 فهو لك خصه بعينه الحقيقي لا يكتفى بصفه التعريف بل غرضه من هذا الكلام  
 ان يخرج عليه القيم الاخرى في العصر الحقيقي والعاقلة لا يعتقد انصافا امر  
 جميع الصفات ولا انصاف جميع الصفات غير صفه واحده ولا يردده ايضا  
 بل ذلك وكذا ان الصفه يوصفها الامور كل ما في فعله من هذا الكلام في  
 اسفل لفظ او كان كل واحد من الموصوفين في الصفه من الصفه على الاثر  
 من الصفه الا ان يصفه دون اخرى فخصه بصفه ما دون ذلك والثاني  
 من يصفه الزكاه او غيره فصفه ان الذي يوصف واحد في صفه الموصوف  
 الصفه وشركه موصوفين او اكثر في موصوفهم واحدا في صفه الموصوف على الصفه  
 وحقيقه يكون الخاطب يقول ما نرى الا ان كان له ان يمتد كتابا وسارا ومخا وبنا ما نسا  
 والعره يقول ما نسا الا ان يمتد كتابا وسارا ومخا وبنا ما نسا  
 العصر او لفظ المراد في لفظ الزكاه المذكور وبنا في الخاطب الثاني في

لا شيء من اعمى يخوفنا ما نرى الا ان كان له ان يمتد كتابا وسارا ومخا وبنا ما نسا  
 الا ان لم نعتقد ان ذلك يربك ويترك في الساعه وعين ذلك وان ارادنا  
 الدخول في الاثر فليجمع فقد دخل العصر الحقيقي في هذا التفسير لا يخصه او يصفه  
 دون سائر الصفات او خصه بصفه ما دون سائر الامور وكذا الكلام على  
 قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصه او يصفه دون سائر الصفات  
 فبحسب ان يصفه الخاطب ايضا فجميع الصفات لان العصر الحقيقي ان يصفه  
 الخاطب ايضا فجميع الصفات لان العصر الحقيقي ان يصفه الخاطب ايضا

دون اخره زكاه  
 تميز من شئ



فادركنا بالآخرى احد الصفتين في صا و ف على الصفه المذكوره لان الخاطيه  
 يعتقد ان صا و ياخذ الصفتين في صا و ف على الصفه المذكوره لان الخاطيه  
 باحدى الصفه فلا يكون هذا صفتا بل صفتا واحداً لان الخاطيه  
 على الاخرى في قولها كان اخرى لا يفتقر الى كون اعتقاد الخاطيه  
 الصفه المذكوره وانما انما يكون في قولها كان اخرى وانما الاخرى وهم  
 كذا كذا وانما في الاول من ذلك جواز ان يكون الصفه الثانيه هو انما  
 وقد جواز ان يكون هو العقود على الغير فادركنا بالآخرى  
 خصوصه بالقيام مكان الصفه الاخرى التي هو يتوهمه على الغير  
 العقود وهذا بخلاف قيام الافراد فانما اعتقدنا انما في الصفه  
 استقامه احوالها فلا يكون في كل ما من الافام خصوصه بالقيام  
 لان القيام في مكانه فليس بعد ارتكابه جميع ذلك الاستقامه لان غاية هذا  
 التكلف ان يفتقر في قولها التعيين فيصير في مكان اخرى لا يفتقر  
 ان يفتقر فيه خصوصه في قولها لان في كل ما من الافام ان يورده  
 بين القيام والعقود فيصير له بالقيام و ذلك العقود وانما لا يفتقر  
 يكون قوله و ان اخرى من كتابين في قولها و العبد ولا يلزم ان يكون الخاطيه  
 به من يعتقد ان كذا ليس بل اما من يعتقد ان كذا او من يعتقد ان كذا  
 والثاني من يعتقد العكس او من يعتقد ان كذا او من يعتقد ان كذا  
 في ما و في الامر ان عند سوا كان و من اخرى او كان اخرى فانه يفتقر  
 دليله على ما يفتقر له المفتح وكذا هذه الكلام انه يفتقر الى هذه النكافه  
 اعليه فوه طردت عنه من غير قصد الى الخافه و من طردت في الصفه  
 على الصفه او ادعاهم تنافي الوجودين لفتح اعتقاد الخاطيه انما  
 حتى يكون في الموقوف هذه المتيقنه في قولها ما يفتقر له الاستقامه كذا

من غير ما الموقوف  
 عند ما و في قولها  
 اعتبار الصفتين

و غايه ما يكون في هذا القيام  
 فقال ان في كلامه و انما  
 و قد يرد في الخاطيه الاول  
 يعتقد ان كذا او من يعتقد ان كذا

كذا كذا كذا

او منما لا يكون معهما الامتناع اجتماع الشاعره والمفتحه لان الاخرى اوهو جداث  
 الوجود في شاعره و من جاذب في الموقوف على الصفه فلا يكون معهما اي شاعره  
 الوجود في شاعره و من جاذب في الموقوف على الصفه فلا يكون معهما اي شاعره  
 ما سبق اليه من الاوهام من ان يكون اشياء المتكلم تلك الصفه المتكلمه و كذا  
 في قولها ما يفتقر له انما في شاعره و من جاذب في الموقوف على الصفه فلا يكون معهما  
 فبانه و قد لان هذا لا يفتقر على تنافيها لان اشياءها بطريق العصر  
 باسقاء العرق في قولها الاول والتعيين بل وقد يصرح بالقي والاشياء جميعها  
 ريد قائم لا فاعاد وانما ان ريد ان يكون اشياء الخاطيه تلك الصفه التي بها  
 المتكلمه والعقود مشاعرا باسقاءها و من جاذب في الموقوف على الصفه فلا يكون معهما  
 على كل الخاطيه فيكون و قد قلب قولها ايضا فاستدلوا ان يكون اشياءها  
 معلوما من وجه اخر من ان يصرح الخاطيه و تقول ما يفتقر له الفاعل و انما  
 في قولها ما يفتقر له الاشياء فيعتقد انه كذا لا شاعره من افام العقود  
 لعدم الاعتقاد الثاني من المفتح وانما استدلوا به الاستدلال في قوله و قد  
 قلب على ما يصرح صاحب المفتح و بعدا من في عدم استقامه في هذا الزمان  
 و اما ما قاله العراب هذا طبع و قد قلب قولها فاما في قولها ما يفتقر له  
 الايضاح ولعمري فلا دليل عليه لان العلم عدم حسن قولها ما يفتقر له الاستقامه  
 اعتقدت كذا الاستقامه و كذا ما يقال ان الما انما تنافي في اعتقاد الخاطيه  
 لا يجمع و قد لا و من لان هذا الاستقامه لا يكون صا و ف على الصفه المذكوره  
 ان و قد القلب هو الذي يعتقد في الخاطيه العكس اعني يفتقر ما يفتقر  
 المتكلم و منما انما و قد فاعاد عن صاحب المفتح في قولها انما يكون الخاطيه  
 معتقد العكس فلا يفتقر في الاعتقاد انما و قد في قولها القلب في قولها  
 و اما عدم استقامه السكا في قولها الاول و عدم تنافي الوجودين في قولها

من غير ما الموقوف

من غير ما الموقوف

لان الاول انما هو في قولها  
 و قد يرد في الخاطيه الاول  
 يعتقد ان كذا او من يعتقد ان كذا



في هذا المعنى وقد قيل انهم موهبان يكون الوجهان في هذا معناه  
لان عينا يكون الذي هو صوابا احد الامرين للغيرين لا يقتضي إمكان احدهما  
ولا امتناعه وكل ما دونه في مثل هذا لا يقتضي الاقتران والقلب مع كل واحد من الغيبي  
موجود في نفسه ولا يقتضي طواف والممكن جهنا بعد وقد جعل في القصة يتوسط  
غيره انفسا ولا يقتضي المسند ويتوسط في ذلك زيد مقصور على القيام ومقتضى  
وما اشبه ذلك فكان جعلوا القصة كسب الاصطلاح عبادة عن عيسى بن  
بطون من هذه الطرق لا يبعد ويكون ان يجعل الفضل في غير المسند ايضا  
موقوف الفضل لكن ترك ذلك لجهنا لاختصاصهما بما في المسند اليه المسند  
مع القصة لهما فيها سبق مجازا في العطف والتقديم وانما قد سبقا الاول  
بعان غير المسند اليه المسند كالطريق المذكور جهنا وقد في قول المصنف  
منها ومنها دون ان يفتقر الاول والثاني اما الى هذا المعنى العطف كقولك  
في قصة اي فصل الوصف على المصنف افراد زيد عاير لهما تب او ما يشبه  
بل تتعمر مثل ما كان احدهما ان يكون الوصف المصنف هو العطفون عليه  
والثاني هو العطفون والثاني بالعكس وفيه استعارة طرقت العطفون  
هو لا اول دون ما يوصف والعطف واما لكن فظاهر كلام المصنف في  
في باب العطف ان يعلل بها القصة ولم يذكروا جهنا وقد شربا الى ذلك في  
العطف وقلنا ان كان قائم لا فاعله وفي القصة وان علم فليست القصة بل  
على شيئا مما ذكره لعل من يكون المحاطب معتقدا للعكس فظاهر القصة  
على هذا المعنى على ما في الاشارات فان شال عن هذه الدلالة وما يشبه  
ما يلزم في قصة اي فصل المصنف على الموصوف زيد شاعر لا يوصف  
وما عر شاعر بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر غير بل زيد مكنه حينئذ  
رفع الاسمين ليجل ان يحل ما سبق في الخبر وقد اجمع النحاة على تحذف هذا

هذا المعنى  
في قوله

هذا

وخلان العمل وقد لوى شرح الفلاح انه يتبع قد علم على التمام واما ان  
اذ لم يعمل اما لان ادرك العمل واما لتواني العادة العامة وهو شرط فاحتمل  
له وجهان واعلم انه لا يمكن في جهة الوصف على الصفة مثال الاخر ومثال الاول  
يكون مثال القلب لا يتوافق مع الثاني في الاخر وقد عطف الثاني في القلب على  
زيدا فهو للقلب مثال الاخر في جهة الوصف ان جعلت الصفة فان هذا العمل  
يصلح لهما العطف للغير لم يتعد ذلك وقد ذكرنا الكلام في ما هو الطوق ومنها التي  
والاستثناء كقولك في قصصه او امارتين الاستاء وكذا ما روي الاقارب في قصص  
افراد اول ما شاعر الاخرين والكل يعلم ما الاستاء والقارب انما هو استاء  
المحاطب ومنها انما كقولك في قصصه او امارتين كانه قد علم انما روي في قصصها  
وقد اتما في ريب واعلم ان كلام الشيخ في دليل الاعيان متعديا له وانما يدل على قصص  
القلب دون الافراد لا يرد في المسند اليه بل ان لا يوصف في الثاني ما يوجب للدلالة  
شيء في الثاني ان يكون قد شارك الاخر في العمل الا يوصف في الثاني ما يوجب  
ان لم يكن موصوف في مثل ما كان من يوصف كان عكس في الثاني روي في ريب العطف  
الحاجي هو زيد لا يوصف في كلامه مع زيد عطف هو ثم ان الحاجي هو زيد لا يوصف في كلامه  
جائز ان وهذا المعنى قائم بعينه في انما اذا قلت ما حاجي زيد لم يكن شيئا ان يكون قد  
مع زيد عطف بل سمي الحاجي الذي ان ثبت لزيد عطف في كلامه مع زيد ان الحاجي غير  
لغير زيد ان زيد غير حاجي ان ثبت ان لزيد عطف ما حاجي موصوف القوم زيد  
فان ذلك هو الكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يفيد نحو وجه لان ذلك  
الوهم ككلامه وانما كان انما عطف القصة لغيره معي ما او لولا الكلامات انما في

انما كان  
في قوله

انما في انما العطف هي التارة على ما روي في بعض النسخ حيث استدلوا على قائله  
القصة بان ان استدلنا به وما لا يفي ولا يجوز ان يكون الاشارات في شأنها وهذا  
ونحو ما سواه او على العكس والتاويل باطل بل لا يخلو في نفس الاول وهو مضمون القصة ما عطف



هذا هو المتن  
الذي هو  
المتن  
الذي هو  
المتن  
الذي هو

وكذلك ان لا تدخل الاعلى الاسم وما التام في الاما دخل عليه من الناحية  
واشاد بلفظ النقص الى المسمى وما والاخر كما في الفقه ان دخلت او في  
او يكون في الشيء من الشيء وان يكون الشيء على الاطلاق فليس كل كلمة  
فيها الاصل في هذا المسمى في الاستدلال على نفسه وهو ان لا يشك او حاشا  
او الا وبقوله في الفقه انما هو عليه المستند بالمتن بغيره ما لم يعلم عليه الا  
اي هذا الذي هو المطابق له او الرافعي دفع المسند وتقرى على ان القراءة التبرع  
بغير المسند وهو من باب التخصيص للفاعل وقرى بوجه المسند ووجه المفاعل  
وقرى بوجهها ووجه مبنيا للفعول كذا في تفسير الكواشي فلو قرأه تحت المسند ووجه  
مبنيا للفاعل ما في ما كذا قطعا الاول كانه هو موصول بل في ما موصول  
ما قبله من الكلام معنى محلا فاذا قرأه وقوة النصب مما حرم عليكم الا ان  
انما انما معنى ما والا وطا بقت هذه القراءة قوة الرفع لان ما في ما موصول  
والعائد محذوف والمبتدأ خزان نقدر ان الذي حرم الله عليهم المسند وهذا  
يقدر ان القصر لما في تعريف المسند من المطلق في ما في المطلق في  
الانطلاق وعلى من في فان قلت هلا جاز ما في قوة الرفع كما في مثلي في  
النصب قلت انما على قوة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في الفتح والنقص  
هنا فظاهر انما ليست بكار لان حرم منك الى غير الله فلا وجه لرفع المسند الا على  
ناويل انما حرم ما هو المسند ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان جعل  
موصول والعائد محذوف والمبتدأ جازم والتقدير وان الذي حرم الله عليه المسند  
لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قوة حرم مبنيا للفعول فيجوز ان تكون  
كافوان تكون موصولة ونقل الرفع في نوع الرجاء انما خزان ان يكون ما كذا  
وهو مسند الى المسند كذا نقول حاشا لوجه اسم ان المسند جازم او في التفسير  
عائد على ما هو الاصل واسرار الوائين بقوله وبقوله الخاء انما الاثبات

قوله في الفقه انما هو عليه  
الرفع والنصب هو الموصول  
والثانية في العلم بتعريف الماخذ  
في القواعد من غير ان يكون في  
الرفع والنصب

هذا هو  
المتن  
الذي هو

ما في قوله هو او ما سواه او ما سواه ان لم يكن له اما في فقر الموصوف هو انما في قوله  
فهو لا يشك في ما سواه من غير ما سواه من القصور وعونه واما في فقر الموصوف  
انما هو موصوف في قوله لا يشك في ما سواه من غير ما سواه من القصور وعونه  
العلم المذكور بوجه في قوله الموصوف في قوله لا يشك في ما سواه من غير ما سواه  
ان الموصوف لا يشك في ما سواه من غير ما سواه من القصور وعونه واما في فقر  
وهو في قوله واما في قوله لا يشك في ما سواه من غير ما سواه من القصور وعونه  
انما هو موصوف في قوله لا يشك في ما سواه من غير ما سواه من القصور وعونه  
الاتحاد والاتصال ووجهه التقيد بوجهه من غير ما سواه من القصور وعونه  
فيما لغيره وهو في قوله لا يشك في ما سواه من غير ما سواه من القصور وعونه  
لغيره وذلك لان يكون المعنى ما يقوم الا انما في قوله لا يشك في ما سواه من غير ما سواه  
وضوح اسم السند ليعلم ان يكون الايات التي يشهد بها الايات الفواعل في قوله لا يشك في ما سواه  
التقدير قال للبريد في الماخذ والذود وهو الطرد في الماخذ وهو العهد وفي  
الاساس هو الحامي الدفاد او الحامي الدفاد في قوله لا يشك في ما سواه من غير ما سواه  
عن حاشا انما او من غير ما كذا عن حاشا انما او من غير ما كذا عن حاشا انما او من غير ما كذا  
والعائد او قال واما دافع عن حاشا انما او من غير ما كذا عن حاشا انما او من غير ما كذا  
عن حاشا انما او من غير ما كذا عن حاشا انما او من غير ما كذا عن حاشا انما او من غير ما كذا  
للدافع من حاشا انما او من غير ما كذا عن حاشا انما او من غير ما كذا عن حاشا انما او من غير ما كذا  
يجوز ان يقول واما دافع عن حاشا انما او من غير ما كذا عن حاشا انما او من غير ما كذا  
موصولة اسماء وانما حاشا انما او من غير ما كذا عن حاشا انما او من غير ما كذا  
انما الذي ليس على ان الغرض الاشارة عن الحكم بصدق والذود والذود  
عنه وليس يستحق ان يقال ان الذي ليس على الدافع انما مع انه في قوله لا يشك في ما سواه

هذا هو المتن  
الذي هو  
المتن  
الذي هو

واما معناه انه



من لفظه أو لفظ ما هو لفظه في القصور فان قيل كيف يقع اسناد الفعل الغائب  
 صم اليك قلت ان اسناد الفعل غائب عن غيبة الفعل ونحوه وخطاهما اسناد الفعل  
 اليه والفعل في قوله ما يفهمه الا انما كانت لا تكون عابا ولو لم يكن اسناد الفعل  
 هو التي منه العام وهو عاب وقد يستدل على صحة معنى ما في قوله  
 اعلم الصفة الواقعة بعد على ما خرج به بعض النحاة عن انما في قوله  
 ما قام الا انك وقد نقل في نسخة معنى ما والامانة عن علي بن عيسى  
 وهو انما كانت كل ان كانت اسناد المستلزم اليه ان اتصلت بهما لو كانت  
 ناسية تقع معنى الصلة ان الفعل ليس الا تأكيد الحكم على تأكيد وكذلك في  
 زيد جاء لا غير بل في قوله ما يفهمه اسناد الفعل لزيد صريحا في قوله  
 وضما في قوله لا غير لان قوله ما كان سلم الشئ لاحد ما اذا نقية عن  
 غير زيد لزيد ضرورة فان قلت هذه اسناد على تأكيد اسناد لا تأكيد على تأكيد  
 قلت لما الشايع في الاسناد النفي في تأكيد قطعا والاول في تأكيد بعبارة  
 الوصل الحكم لان كان سلم الشئ قبل فكونه وحده يعلم ان وجه مناسبة  
 ذكرت لوضع انما متعنا معنى ما والا فلا يلزم اطرافها حتى يكون كل ما فيه  
 تأكيد على تأكيد معنى المقصود ان زيد قام ومنها او ظرف في المقابلة  
 اي تقدير ما حقه الناحية للبدن ومجولات الفعل عليه كقول الوجيه  
 اي في قوله الموصوف فهو انما وكان الامور ان يكون ما كان لان هذا المثال لا يصلح  
 مثلا للجمع لان التسمية والقوسان شافيا لم يصلح لفظ الافراد والام  
 يصلح لفظ الجمع وفي قوله انما انعتبهم ما في قوله انما انعتبهم انما مع العبر  
 كقوله وقلنا انما اعتقد انفراد العبره وتعيين انما اعتقد لسانا واحدا  
 به وكذا الكلام في اسناد مجولات الفعل ما يقع تقديره وهذه الطوف

اما

الامر بعد انما في ان الخطاب بها يجب ان يكون حاكما حكمه ما هو واجب وخفا  
 ونحوه انما صوابه وفي خطابه اما في قوله لا في اسناد في بعضه وهو ما يفهم  
 الحكم وخفاء في بعضه وهو ما يفهمه واما في قوله القلب فالجواب كون الموصوف على  
 احد الوجهين او كون اللفظ لاحد الموصوفين والخصا بعبارة واما في قوله  
 فالجواب ايضا كونه لاحدهما والخصا بعبارة وكلاهما على تساوي في قوله وجوب اللفظ  
 الرابع في تقديم الموصوف في قوله الموصوفين معي اما اذا قيل ان الموصوفين في قوله  
 الكلام الذي فيه التقديم ثم من جهة الصلة وان لم يعرف في اصطلاح النحاة ان  
 ودلالة التسمية الواقعة في قوله الموصوفين لان الواضع وضع لزيد والنحو الاستعانة واما ما  
 تقدير المقصود في اسناد الوجه الثاني وجوب الاختلاف ان الاصل في اللفظ  
 طوية العطف الصلة على التيقن والنفي كما من الامثلة فان في الموصوفين عليه  
 التيقن والعطف وهو انما في قوله لا يكتفى ولا يكتفى لزيد النحاة الا كراهة لاطراف  
 كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتمهيد والعرفان زيد يعلم النحو وغيره ويكره  
 فيها اي في هذه المقامات زيد يعلم النحو لا غير ما في اللفظ لغيره لغيره هو  
 قام مقام لا التحديد في العرفان واما في الثاني فمعناه لا يكتفى زيد وهو قائم مقام  
 لا غير ولا يكتفى في المصداق لزيد غير زيد على الهمزة في الغاية فوجه انهما  
 والطور ولا يكتفى في الجاهلان لا هذه ليست عاطفة واما في الثاني التي في بعض  
 او نحوها وهو في غير المثال او ما هو ولا في قوله واما في قوله قد مر في المصداق  
 وهذا المقام يجوز ان يكون وهو الا واعترض عليه بان هذا ليس من العطف بل من  
 النفي والاستثناء لان العرفان يعلم النحاة معلومة الا نحو وليس عالم الا هو  
 واحسب بان ترك النفي على المثبت في العطف قد يكون ان عطف الموصوف  
 مقامه لفظ اخر مثلا ولا يكون العطف محال نحو لا زيد وقد يكون بان

للفهم



العاطفة وللعطوف وهو عاقله مقامها الفطري يودي بها مثل البوعلى  
وليس الا وحسب لاني العاطفة ليس اصلها فاذ ذوق فانصر الى العطف النقي عليها  
وفي النكتة بالايدي في الغيب فذوق دون التي يوجها ذوقا فاهما هو قائل  
هو فانه لو قيد على النقي في العود والحق في الوجه الشك من وجوه الاختلاف  
ان النقي لا العاطفة لا مطلق النقي اولاد ليس على ما يتبع ما زيد الاقايه ليس هو  
واما ما قيل من العطف في المصالح لان العاطفة لا تدور بل لا يجمع الشك  
اعني النقي والاستغناء لا يقال ما زيد الاقايه لا قاعد وما يقوم الارز لا يرد وقيل  
مستل ذلك في توكيد الصنفين لا في كلام النقي الذي يشهد بكلامه لان  
شرط المقيلا العاطفة على ما صرح به في المصالح ودلا على الخجاذ ان لا يكون  
النقي مقيلا قبلها فاعلم ان واثم النقي لا يمانه ووجوه لا تدور في الما الوجهة  
المبتوع لان تعيد بها النقي في تعيد نقيته وهذا الشرط مضمود في النقي  
الاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الاقايه فقد تعيد عنه كل صفة وقدر الشك  
حتى وانك قلت ليس هو بعاقد ولا قاي ولا مضمود نحو ذلك اذا قلت لا قاعد  
فقد تعيد بها شرا ومنه قبلها بما لا يمانه وكذا اذا قلت ما يقوم الارز  
فقد تعيد عمر وكره ووجوه من القيام فلو قلت لا عمر وكان قايما هو شقي  
قبلها في النقي وهذا هو وجع ومنها فان قلت ما فانيه قوله بقرها وكان  
يجوز كون منفيها قبلها بالاعاطفة الاخرى قلت للمرابه غيرهما في كل  
النقي على ما صرح به في الخجاذ وقايدة الاختلاف عن ان يكون منفيها بنقي  
الكلام او علم السامع او الشك او بتي من الاعمال الدالة على النقي مثل استع  
اي وكف وغير ذلك مما لا يدل على كليات النقي فانه لا استماع في ذلك وكان  
الاخر او يصح المصفا اخذ هو له وكلمات النقي وامان ان تتركه في

النقي

موتع بالناس في قولنا ادب الرجل القوم ان لا يودي عنوه فان القوم منه ان  
لا يودي عنوه سواء كان ذلك العير كرميا او غير كرم لان الضمير في ذلك الشخص  
فعله بغيرها اي بغير الاعاطفة التي تقبل بغيرها ذلك النقي ومعلوم انه  
يمتنع نقيته قبلها ان لا يخفى انه لا يمكن ان ينفق نقي بلا العاطفة قبل الا  
بما في بعضهم قد اخذوا هذا الوجه من هاهنا نحو انه احتراز عن ان  
يكون منفيها بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان  
يكون الثاني تأكيد للاول ونحو جاني الرجال والنساء لا هند ولا يند  
ولا غير هاهنا ان يكون زيد لا يجمع بين العاطفة الاخرى اي انها في  
القديم فقال اما انما تعيد لا نقي وهو ياتى في القليل نحو زيد  
ضربت لاعم وحسن لان النقي فيها اي الاخرين غير مصرح به بخلاف النقي  
والاستغناء فانه وان لم يكن النقي فيه مصرح به لكن النقي مصرح به في  
كلمة النقي والى ان يكون الاخران صريحا في النقي لم يكن النقي بلا العاطفة  
منفيها قبلها بقرها فاذ واثم النقي فلا يلزم حروجه عن وضعها ومما يدل  
على ان النقي الضمير في حكم النقي المصريح بقرها يقال ما فانيه الا انه وما لم يحد  
الا وهو يقول ذلك وامتنع ان اما ما فانيه الا انه واما ما لم يحد ذلك  
لان من لا تروا الا في النقي واحد هذا الذي لا يقع فيه وهذا كما في الاستع  
عن المحي لاعم ولا نه وان دلي على نقي المحي عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وامتنع  
المصريح اجمالا امتناع المحي فيكون لاني في كل لاعم وتنف عن الثاني اي  
للذلك بخلاف ما جاء في النقي لاعم فيكون صريحا في النقي فيكون لا قاعد النقي  
وهو ايجاز فخرج عن وضعها فالنفس بقوله امتنع زيد عن المحي لاعم وخرج  
ان النقي الضمير في حكم النقي المصريح لاعم ان النقي بلا العاطفة منفيها  
الضمي كما في انما تعيد لا قاعد لا يمانه قولنا امتنع زيد عن المحي لاعم

ليس



مضاه لا صوابا فليس على من يظهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ان هذا لا اله الا الله  
لا الشهود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان النبي لا يصر منقضي وكل  
الذي له ان يقال ان الفرج ما رآه من غير ان النبي الفرج ايضا في كل يوم  
به اي لم يرد به الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فمستم فلا شك في  
جماعته اي النبي العاطفة الثالث اي ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا  
بالوصف لعدم الفايده في ذلك عند الاختصاص نحو انما يصدق الله  
فانه مستبعد ان يقال لا اله الا الله لا يصدق ان ذلك عاقل يعلم انه لا يكون الا  
الامر بجمع وسبق لجلال اما يقوم به الامر واذ لا اختصاص للقيام  
نفسه من غير ان يقال ان هذا لا اله الا الله لا اله الا الله في كل يوم  
كما نحن في عين وهذا الوجه لا دلالة على الاستماع عند قصد زيادة التقوية والتأكي  
ولم يذكروا هذا الوجه في القديم لا وجوب ولا استحبابا فان دلالة على الفضا  
من انما قال عبد القاهر ان النبي في ما يحكي عنه النبي في القديم فان يحكي ما في ذلك  
جائز ان يباخر امره نحو انما جاء به الامر وانما يذكر عليه سبط وقصير  
لان الكلام في النبي بلا العاطفة والا فلا دليل على استماع نحو ما في الاثر  
عمر ومبارك الاقام لله هو يصدق وفي التبريل وما انت مسرور في القديم  
انت الانف بوصول الثاني ان يكون ما استعمله مما يجعله الخطاب ويصدق  
اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النبي والاستسقاء ان يكون الحكم الذي  
استعمله من الاحكام التي يجعلها الخطاب ويذكرها علة فان اصل  
يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يجعله الخطاب ولا يتركه في الاضاح وقد  
عز دلالة الامحارح قال اعلم ان موضع امان ان يتوكل على الجمل الخطاب ولا يكون  
اولا من هذه التولية وما لا لا يتركه في حكمه وفيما شك ان الخطاب  
كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه وما عساه لم يصح التبريل لا يصدق ان كلامه سوي  
لان الحكم فكل من الشئ ان يتوكل في زمان لا يجعله الخطاب ولا يتركه في زمان

وقوله ما في تنبيهه لا ينافي عليه ويؤيد هذا يكون موافقا لما في الفتح وهو ان قوله  
مستم على خطبه ومفاه لا يصدق ان قد يتوكل كل من الاصلين انما في الكلام على خلاف  
الظاهر فاما في الاصلين فلو كانا يقولانه فتوكل لا يصدق وقد يتوكل في  
ما هو لا يصدق اذا اعتقد في نفسه او اذا اعتقد من قبله فتوكل لا يصدق  
على هذا الاعتقاد وقد يقول المعلوم من قول الجمل لا اله الا الله فمستم على  
لذلك المعلوم الثاني اي النبي والاستسقاء او اذ اي حال يكونه فمستم او وجوه ومجمل  
الامرسون اي مضمون على الرسل فلا يصدق بها الي التبريل والاصل في الخطاب  
وهو ان الصادق يكون مضمون على الرسالة من جامع بين الرسالة والتبوء  
عنه لا يتركه كما انوا بعد من هذا كله امر عظماء تولى عظماء هذا هو  
انكروهم اياه في الهلاك واستعمل له النبي والاستسقاء والاصل في  
الاستسقاء عظم هذا الامر في نفسه ومن حرمه على غيره النبي عظمه في نفسه  
كما ان لا يتركه من هذا كله بالبال او فليست على قوله افراد او يستعمل له النبي  
حال كونه مضمون على غيره وانما لا يتركه من غيره وان قصد ما كان يصدق  
ابا وفاقا بوصول سلطان معين فان الخطابين عند الكلام وهم الرسل لم يكونوا  
يكونهم في اولئك من ذلك كمن تولى التولية التكرار لا اعتقاد الفايدين لان الوصو  
لا يكون من مضمون الخطاب بل هو على دعوى الرسل اي ان انكار الفايدين في  
القول اعني انهم لا يتركه وانما يصدق وان العترة في الرسل في الواقع و  
ان كان هذا الاعتقاد خطاهم هو الرسل الخطابيون فانوا يدعون انك  
الوصف اعني الرسالة من جهة انكاره موله المكلف للوصف اعني انك  
بما على ما اعتقد وانما في الوصفين فليست هذا الحكم وكسوه و  
قالوا ان اتهم الامر اي ان اتهم لا مقصود من على الحرية اي انكم وصفوا الرسالة

على خطابه او يجب عليه  
ان لا يصر



الحكمة في تبيين حقائقها

التي قد يكونها وكان ههنا مظنة سوال وموان القائلين قد ادعوا الشا في  
 البرية والوسا حيث واد الخاطبين مقصودون على الوسا في البشر والخطا  
 قد اعتدوا فيهم مقصودون على البرية حيث قالوا ان عن الابن مثلكم وكان  
 اسما الوسا فيهم اسما الى جوابه بقوله وقوله ما في قول الرسل الخاطبين  
 ان عن الابن مثلكم في ارجاء الختم او القاسي معه وارجاء العنان اليه  
 والسا له موثقيهم بعضه قدما فليخبر الختم في العتار وهو الذي له ولا في  
 وهو الاطلاع حيث يواشكته اي سا كان الختم والوا لا لتسلم استغفار  
 الوسا فالرسل عليهم الصلوة والسلام كانهم قالوا ان ما قلتم من ارجاء الختم  
 وتكون ذلك لا يسمع ان يكون انه تعالى قد فرجه عليه بالوسا وهذا اصل  
 جواب الاشياء الرسل البرية لا تقسم واما انما بطريق العتار فيكون في  
 وفق كلام الختم كما هو دأب الختمين ويكره في السوال بوجه اخر وهو انما  
 في قوله ان عن الابن السفي والاستشاد مع ان الخاطبين لا يذكرون ذلك بل  
 والاولا وقد يحول بالمراد فيهم ومما انتقل على تنويل العلوم من قول الختمين  
 قصو القلب قوله تعالى كما به من اجل انطاكه حين كذبوا رسلي عيسى  
 اسم الابن مثلكم وما انزل الرض مني ان اسم الابن يكون قالوا ايضا انه  
 وهو قلب لان الخاطبين وهم الرسل بعينه وانهم صادقون قطعاً  
 ويكرهون كونه كما يرون كونه صا حبال الصالح على انه قد اراد يعني الذي سماه  
 المم وقصصين بناء على نكته وهذان الختمين في الخاطبين وفيهم على  
 ان قطعهم يكون صادقين مما لا يسمي ان بعد عن العاقل البتة بل قال امر  
 ان يكون لم ترد بين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند  
 السامعين قصصهم على الكذب وقصصهم في كونه كاذباً على قوله تعالى

من ادعى ان الله تعالى  
 ما في قوله تعالى  
 ما في قوله تعالى

فقل ما انتم الا  
 رسلنا وما في  
 ما في قوله تعالى  
 قولنا ان الله  
 بون

لما جرك معي وان اصاب في امان ان يستعمل في ما لا يكره الخاطب كقولك تصاحبكم انا هو  
 اخولكم في علم ذلك وغيره وان يتوب ان يتوقف عليه اي ان تجعل من علم ذلك  
 شفاعة فقط على ذلك الخ والاولي سائر علي ما كونا ان يكون هذا المثال من الخ  
 لا على مقتضى الظاهر لان الله لا يفرق على احد فكان خطا في عدمه ان يكون با حيد كن  
 غير مصغلي ذلك وقد ينزل الخمول من قوله لعلوا اي من لم يوافقنا ان يكون  
 الخاطب ولا يصح على انكاره لا دعا يظهر من غير العمل الثالث اي ما نحن قوله  
 قالوا في خبر عن اليهود انما نحن مصطوبون ادعوا ان كونهم مصطوبين امر ظاهر من شانه  
 ان لا يجهل الخاطب ولا ينكره ولذا جاء الانهم هم الختم من المراد على  
 بما تولى من ارجاء الختم الاسمية بالله على التوبة وتعرف من الختم الذي على الختم الذي  
 هو ما يكره في كذب وتوسيط فيه الفصل المذكر لا في ذلك الختم وقد يصدق به الكلام  
 من الختمية ذلك على ان مضمون الكلام بالخطا والعبارة اليه مصر في  
 ثم التاكيد بان تعقب الكلام بما يدل على التبرع والتوب وهو قوله وتكون كذا  
 تعلم ان في الطرق الاربعة مشاركة باعية كالمركبة كاشرة كاشرة كاشرة  
 الاخر في ان دلالتها على العتار بالوضع والتلبيخ الاخر في ان لا تصدق في ما  
 على التثبت والتمني بل على التثبت فقط وتايبه كاشرة كاشرة كاشرة كاشرة  
 مع لا العاطفة ومرتبة ما على العطف انه بعض هذا اي في ارجاء الختم ارجاء الختم  
 المذكور والشئ ما سواهم معاجلة العطف فانه معهم منه ارجاء الختم الخ  
 عن ذلك فانه لا يفتقد وعلى العكس مما يريد قايما بل فاعد وتفتقد الختمين  
 معا ارجاء لا يذهب فيه الوجه الختم العتار في الامر على العطف واخر  
 موافقها اي موافق انما الذي يرضى على انما سلكوا ولو الا لاف فانه يرضى بان  
 الكفاد مؤخر طبعهم كالمهايم فضع النظر والناموس فيهم طبعهم منها اي طبع

ن



الطوموا اليهم قال الشيخ اعلم انك اذا استقرت فحدثها اقول ما يكون واعلم ان  
 اذا كان لا يروى الكلام بعد ما انظر معناه ولكن التمرين هو مقتضاها فما تعلم  
 ان ليس الغرض من قوله تعالى ما منك كوا الوالاد ان يعلم المصنفون ظاهره  
 ولكن ان يتم الكلام وان يقال نعم فوطي الى انهم لم يصر كما يقع بين المصنف  
 والجز على ما وقع بين المفعول والفاعل نحو ما قام العربي وجره الفاعل  
 المفعول نحو ما ضرب زيد الامر والمفعول بنحو ما اعطيت ذرهما الذي في  
 ذي الحار والحال نحو ملجأ زيد الاركا وما جاء ركب الارقي ولكن بين الفعل  
 وما بالملفات سوى المفعول معد نحو ما قام زيد الذي في الحار وما قام  
 الا في الليل وما ضوئته الالات وب ما طاب الاعمال ونحو ذلك وكذا بين  
 الصفقة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاء رجل الا فاعل  
 وملجأ في احد الاحول وما ضرب به الاربعة وما لم يزد الا  
 ثوبه في الاستثناء ثوب المفعول عليه مع اداة الاستثناء كما هو في الا  
 ومعنى المفعول الفاعل على المفعول مثلاً فاعل الفعل للسند الى الفاعل على  
 المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى هذا المصنف على  
 الموصوف او فاعل الموصوف على المصنف ويكون حقيقة او حقيقة اذ اذا  
 او قلنا او تعيننا ما ولا حقي اعتبار ذلك وقيل قد يما جملها ارجا  
 على قوله قد تم المصنف عليه واذا الاستثناء على المصنف حال كون  
 المصنف عليه والاداة حالها وهو ان يكون الاداة مقدمة على المفعول  
 عليه ولا فاعل عليه ولها نحو ما ضرب الامر زيد في قوله الفاعل على  
 المفعول والنقد يرمض من الامر وما ضرب الامر زيد على المفعول  
 على الفاعل والنقد يرمض من الامر وما ضرب الامر زيد ومنه قوله الساع

في قوله ما منك كوا الوالاد ان يعلم المصنفون ظاهره  
 في قوله ما ضرب به الاربعة وما لم يزد الا  
 في قوله ما ضرب به الاربعة وما لم يزد الا  
 في قوله ما ضرب به الاربعة وما لم يزد الا

ان قيل قد يما جملها ارجا  
 في قوله ما ضرب به الاربعة وما لم يزد الا

لا ينبغي يا قوم الاكتموا بها فابا المير ولا دفع الحاجب وقوله كان له من سواك  
 ولم يفرغ على احد الا على السواج وكل ما سائر العوائد واما قد تم ذلك لاستقامة  
 وهو الصفقة على فاعلها لا الصفقة للمصنف على عرو في الاول هي المفعول  
 اليه والصفقة المفعولة على زيد في الثاني هي الضرب المطلق بعد العطف  
 فلا بد من فاعله الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليس كذلك الصفقة اما جاز  
 ذلك مع قلنا لا نهائي الحقيقة من يذكر المفعول في الآخر والما قال جملها الى اخرى  
 احسن ارجع فلهما مع انهما من كانا نادرين في الاداة الاستثناء عن المفعول عليه كما  
 نفا كما ضرب به الامر ما ضرب به الامر في مقدمه الاداة والمفعول على الفاعل  
 لكن مع ما في الاداة عن الفاعل فانهم لما في في كمال المعنى وان كان المفعول  
 فالما بطلان المفعول عليه يجب ان يلى اداة الاستثناء سواء كانا سا حري  
 المفعول كما هو ان يع او مقدم من عليه كما هو الفاعل واعلم ان قد يما جملها  
 ايضا ما منعت بعد الفاعل لانه قد تقدم الفاعل في الفاعل والمفعول جميعا في المفعول  
 لان النقد في ما ضرب الامر زيد ما ضرب احد الامر زيد وفي ما ضرب الامر  
 غير ما ضرب احد الامر زيد غير ما ضرب احد الامر زيد في ما ضرب الامر  
 بلا عطف مطلقا ومعنى نحو ذلك اذا كان المشتق منه مذكورا والمشتق يد  
 نحو ما ضرب احد الامر زيد او لا يكون على مفعول مطلق المفعول او  
 الاستثناء اذا الاصل فيها الا هو في فلا ينبغي ان يكون قد تم جملها  
 اما يجوز على ان لا يعمل الاستثناء منقلا او جعل المفعول في السند مقد  
 وجعل عمل ما قبل السند المشتق بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان  
 يكون المفعول الواقع بعد المشتق هو المشتق من نحو ما جاء الا بد احد  
 او انما المشتق نحو ما جاء الا بد الذي في او مفعولا لغرض العامل في المشتق

المفعول في ما ضرب به الامر  
 في قوله ما ضرب به الامر ما ضرب به الامر



انك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول رايته والعامل في الموت  
 لم يبق فليطلب بيان ذلك من كتابهم وقالوا فالطرف في قوله تعالى وما من بك  
 الا الذين هم اهلنا باذي الذي منصوب بغير اي يتعول في اذي الواي وكذا  
 باب الامر في البيت الاول اي لا يسمي باب الامر والنواحي في البيت الثاني  
 مرفوع بغير اي قامت النواحي وفيه تحت لان الفعل الاول يفي بلاه  
 ولما لا يفي لا يفي نعم هذا في ما اذا قدم المرفوع والفاعل  
 ومن هذا قبل ان يعم في قوله اما ضروب هذا الامر اريد بغير منصوب بغير كان  
 قبل ما وقع ضروب الامر بغير ثم قبل موضع بغير فيضرب بغير اي ضروب  
 عمرا قال الله سبحانه نظروا قصاصه القدر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك  
 من ضرب الامانة استقام من جميع مرفوع عليه الفعل اي فانك اذا  
 ريدت عمرا وبكرا فقبل لك من ضروب فقلت بغير لم يبق الجواب حيواني بلحيث  
 هذا لا يكون غيره وفي المثال المذكور اعضاء والزيل ولم يقع ضوبا الامر  
 فيكون القدر في الفاعل والمفعول جميعا وقد حكي على وجه هذا البيت  
 فنحو اذ لك الامتناء فليطلب ان الفعل المضمون في اذ اذا العنصر في  
 يلزم الضر في المفعول نعم يمكن ان يقال ان المفعول امتناء العنصر في الفاعل  
 والمفعول جميعا ومنع صحة هذا الكلام في غيره من الفاعل والمفعول  
 اي السب في اذ العنصر والامتناء العنصر في المفعول والجز الفاعل والمفعول  
 او غير ذلك ان الذي في الشئ المرفوع وهو الذي يترك فيه المستفي منه ففرض  
الفعل الذي قبله لان الفعل عليه بالسبب المذكور بعد الاستبعاد للمفعول  
 هو مستفي منه لان اللاحراج والاحراج يقتضي من جابته عام يستلزم  
 المستفي ومنه فيحقق الاحراج ولا يلزم التخصيص من غير محض قاله

في قوله تعالى وما من بك الا الذين هم اهلنا باذي الذي منصوب بغير اي يتعول في اذي الواي وكذا

في قوله تعالى وما من بك

الفتح ولذلك في علم فنقول ما ثبت المرفوع كانت في قوله تعالى جعفر ان كانت الاية  
 واحدة بالرفع وفي نوى النبي المفعول في قوله تعالى فاصحوا لان في الامانة بفتح  
 مكهم وفي بفتح في بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع المرفوعة للظاهر  
 اللفظ والاصل الذي لا يفتقر لفتحة المقام معني في البيت وهو استكمال في  
 انه اذا وقع العامل وما بعد الايمان صحت الاستثنائية فلا يميز في الفعل  
 والحق ان يقال ما ثبت الفعل في الكا ولعل صاحب الفتح نظر الى العمل  
 والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو الشئ منه والقدر والافضل في  
 المنفي الى الفاعل المار ووقع الفعل منه واذ كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر  
 العام ومطروحة في الفعل بغير عايد اليه كما في قوله اذ كان غدا فاني  
 فاسمها بغير عايد والمفعول عليه وكقوله ولا عيب الذي يخرجون عما لا يوافق  
 ان يحدوا ما لم يفعلوا فيما لا يبالى فان فاعله ضروب عليا وجاسب لا متاع  
 الفاعل فعل بغيره يكون هذا مثلا في قوله ما قام الاخذ بن لام القهر  
 العايد الى احد كذا التزم في هذا الضم لان ال ولم يجوز الضم لاسقاط الشئ  
 منه من اللفظ بالكلية والاقصاء على ضمير العايد الى ما ليس في اللفظ وانما  
 العامل الى المستفي من الشئ في جبهه بان يقدر في نحو ما ضروب الامر بغير  
 احد وفي نحو ما كسوة الاحبة لاسا في قوله تعالى الا ان كانا على حال في  
 وفي نحو ما كسوة الاحبة لاسا في قوله تعالى وفي نحو ما كسوة الاحبة لاسا في قوله  
 في مكان ما كسوة الاحبة لاسا في قوله تعالى وفي نحو ما كسوة الاحبة لاسا في قوله  
 مستحب شئ هو اطلاق على الشئ او غير المقدر وما كسوة الاحبة لاسا في قوله  
 اطلاق على الغيبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة في المراجع في ذلك وفي مقته

في قوله تعالى وما من بك  
 في قوله تعالى وما من بك  
 في قوله تعالى وما من بك







هذا هو الذي هو في الحقيقة  
هو الذي هو في الحقيقة

مستحقه و كرمه شكافعت في حياها الفاضل على طبعه واداره  
كانت توفيق و فؤاد و جدت و اجود و كان دورها في كل  
يومان كوكب شمس كان نور و تلميع لمسيره كرمه و ادراكها  
الارواح و كاد و ادرك و توفيق منصف و حبيب و حبيب  
احسن و اروع في خفا و فتح اليه و كرمه و ادراكها  
و ادراكها و ادراكها و ادراكها و ادراكها و ادراكها  
لله و كرمه و ادراكها و ادراكها و ادراكها  
في سكران القلب و  
السرور و الحبيب  
و كرمه



ارفاق المحبوب عن اهلك قطينا والاشفاق ارفاق الكروم نحو اعلو ابوت السافل  
 وبهذا يظهر ان النوح ليس بطلب ومنها اي في انواع الطلب الاستفهام وهو ذلك  
 صورة في الذوق فان كانت تلك الصورة وتوقع الغيب بين الشين او لا وفيها  
 فمما هو الصدوق والافق والتصور والافاظ للموضوع لا لغيره وذلك  
 ومن داي ركه وكشف وامن والي ومي وايمان بعضها مختص بطلب التصور  
 بعضها بطلب الصدوق وبعضها لا يختص بشي منها بل يقع القليل في بعضها الاصل  
 صادر لهم اهم فقدمه المسند وقال فالله لطلب الصدوق اي اذ كان وقوع  
 او لا في غير ما وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراه كقولك اقليم زيد  
 قائم فانت عالم بان فيها شبه اما بالاجاب واللب وقيل بغيرها والحق  
 اذ كمالها ان كقولك في طلب تصور السند اليه اذ في الايام هل  
 تعلم ان في الاما سياتي والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور السند في الخاسر  
 ام في الزو فانك تعلم ان الذي يحكم عليه بالكيون في الخاسر والرو والطلوب  
 هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي وطلب بالاستفهام  
 ولهذا اي ولما اتم الطلب المتصور لم يقص في طلب تصور الفاعل اذ في قام  
 هل زيد قام ولم يقع في طلب تصور المفعول اعلمت كقوله هل اعلمت  
 وذلك لان التقدم يستدعي حصول الصدوق في الفعل فيكون هل الطلب  
 حصول الحاصل وهو ما علا ولا فانه ان يكون لطلب التصور وتعيين  
 الفاعل والمفعول وهذا ظاهر في اعلمت واما في اريد قام فلا اذ لا علم  
 ان تقدم الموضع يستدعي الصدوق في الفعل غاية انه محقق ان كان  
 على يذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون اريد قام لطلب الصدوق في

في هذا الموضع  
 في هذا الموضع

في هذا الموضع  
 في هذا الموضع

تقدم زيد لافهام ونحوه ويدل على انه محقق هل زيد قام بان هل يعني في الايام  
 مختص بطلب الصدوق كاسم والمسئول عنه بما في الذي في عند بلغة هو ما  
 يلحقه كالفعل في اريد قام اذ كان التك في نفس الفعل اعني الضمير العائد  
 المحاطب الواقع على زيد فارتدت بالاستفهام ان تعلم وجوده في هذا الطلب  
 الصدوق بعد والافهام واذ اقلت اريد قام لم اكن في طلب  
 السند اذ في هو ام اراه والصدوق حاصل بتدوين احدهما في العقل  
 يكون لطلب الصدوق وان يكون لطلب تصور السند ويغري به ما تحت  
 القرائن فهو قولك افترعت هذا الكتاب الذي كنت كتبتة سؤال عن وجود  
 الفعل وعز الكتاب هذا الكتاب لم استر به سؤال عن تعيين السند في هذا  
 ان كلام المصنف لا يخلو عن قصد والفعل في الاستفهام اذ كان التك في  
 الفاعل وهو مع العلم بوقوع صواب على زيد والمفعول في اريد قام  
 كان التك في المفعول وهو مع القطع بوقوع صواب من المحاطب وكذا سائر  
 المتعلقات نحو في الدار صليت وادوم الجمعة سرت واما ديارها سرت وادوم  
 ونحو ذلك قال الشيخ في دلالة الاعجاز وما هو يد ذلك انك تقول اقلت شعر لفظ  
 اريت اليوم سائرا فوقع ولا يصح ان تقول ائت قلت شعر لفظ وانت ريت  
 انسانا ولا معنى للسؤال عن الفاعل وهو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور  
 اذا كانت الاشارة اليه في محمول نحو ان تقول وقال هذا الشعر ومنه  
 الدار وما استبد بها يكون ان تصور على مدني فاما اقل الشعر على كلمة  
 في ريت انسانا على الاطلاق فيحال ذلك في لانه لم يوصف بهذا دون ذلك  
 حتى يبين فاعلمه وهل الطلب الصدوق فيجب ويدخل على المحقق في  
 قام زيد وهل هو فاعلم اذا كان المطلوب الصدوق في حصول القيام لزيد



والفعل ولم ولهذا لا يختص ما يطلب الضم في امتنع هل زيد قام أم لم يزل  
 المفرد بعد له دليل على كونه متصلا واما المتصل فطلب تعيين احد الامرين مع العلم بقوله  
 اصل الحكم في لا تكون الا طلب التصور بعد حصول التدقيق بقوله الحكم وهل المراد  
 طلب التدقيق فيهما انما يقع فيفتح خلاف ما اذا لم يذكر امره وقيل هل زيد قام  
 بفتح ولا يستعمل سمي فان قلت التصديق في التصور وكيفية طلب التصور مع  
 حصول التدقيق في ام المتصل عوارضا قام به قلت التصديق في العاقل هو العلم به  
 التمام الى احد المذكورين والظهور يفتقر الى التعيين وهو غير المتصور الى  
 على التصديق في التصور بوجه ما وقع هل زيد اضرب لان التصديق في  
 حصول التصديق في التصور فيكون هل طلب الحصول العاقل وهو محال وانما يقع  
 احتمال ان يكون زيدا منقول فعل محذوف ويظهر الظاهر هل ضربت زيدا  
 نكته فيفتح لعدم استعمال الفعل الضمير وقيل لم يمنع لاحتمال ان يكون التقديم  
 لغير الاحتمال على التحصيل وقوله لا وجه لتعقيب سمي في الغالب في الكلام  
 قولا لا يقتضي وجوب ان يقع وجه التعقيب على فعل الاحتمال في  
 الاختصاص ولا فاعل محذوف عن خبره في هل زيد ضربت زيدا وقيل هو المفعول  
 زيد او هل ضربت زيدا خبره بل هذا اصح لان الاصل تقديم العامل على  
 المفعول فلا بد من حصول التصديق في خبره وذكر بعض المحققين في الجاه انما يقع  
 الفعل في الكلام لا يدخل على الاسم وانما خصوص ما يميز الظاهر فلا يجوز ان  
 هل زيد ضربت زيدا لا بد من ايراد الالف والظا وجعل الكا في وقع هل زيد ضربت زيدا  
 اي لان التقديم يستلزم حصول التدقيق بنفس الفعل لا يتصور ان يعتاد الفعل  
 والتأخر في نحو هل زيد ضربت زيدا وان اصله في هل زيد ضربت زيدا في  
 قوله تعالى وفي قوله تعالى وانه الغوى الذي يظن وانما الحكم بالمتعاضد

هذا هو الوجه في قوله هل زيد ضربت زيدا  
 وهو الوجه في قوله هل زيد ضربت زيدا

لان

كان

ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويظهره اي الكا ان لا يقع هل زيد ضربت زيدا  
 للظهر المعرف لغير التحصيل حتى يستلزم حصول التدقيق بنفس الفعل على ما مر  
 فيجوز بانقضاء الجاه وما ذكره صاحب الفصل من ان نحو هل زيد ضربت زيدا على تقدير الفعل  
 فتكون للوجه القبيح العبد لا انشا بفتح حيز وهذا نظره هو ان لا يكون  
 ذلك وان كان يكون في جاي بعد امره وانما سمي على خصوص ما لا يوجب ان يقع  
 فعليه ما في باب لا بد من ايراد الالف والظا وجعل الكا في وقع هل زيد ضربت زيدا  
 وعلى غيره وايضا الكا في جاي هل زيد ضربت زيدا وهل زيد ضربت زيدا هل  
 بفتح في الاصل واصله اهل كذا كذا في الدار بالفتح وتوكل بالفتح كذا  
 وقومها في الاستفهام وقيمت هي مقام المهر ونظمت عليها في الاستفهام وقدم  
 لعازم الافعال فكذا ما هو بمعناها فان قلت قلت فيكون ان لا يقع ويتبع  
 على الالف الاسمية التي طرفا في اسماء وعوالم وقاعد والافعال في غير ما اذا  
 كان الخبر بعد نحو هل زيد قام قلت انها الفاعل اذا رأت الفعل في خبرها  
 فتذكرت عمودا بالحي وحيث بالالف المألوف وعانقته ولم توضح ما تارة  
 بينهما بخلاف ما اذا لم يجر في خبرها فانما تلت عنه ذاهلة وهي هل تحضر الفاعل  
 بالاستقبال علم الوضع كالعين وسوف فلا يقع هل ضربت زيدا وهو دخول  
 كما يقع انضرب زيدا او هو احول يعني انه لا يقع استعمال هل لانك اذا رأت  
 الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا يقع ان يقع استعمال الفعل في ذلك  
 لان هل تحضر الفاعل بالاستقبال فلا يقع لانك لا تفعل الواقع في الحال فاعلم ان  
 التقيد بقوله وهو احول ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال  
 لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح الكا في ذلك وقال  
 في ان يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ان هذا الامتناع جار في اذا دلت الف

وهذا هو الوجه في قوله هل زيد ضربت زيدا  
 وهو الوجه في قوله هل زيد ضربت زيدا



هذا الكلام وحالها في قوله تعالى انقلوب على الله ما لا تعلمون وقولك انقلب  
 اباك وانتم للظلم فانه لا يصح وقوع كل هذا الوجود عند الظاهر وما قيل  
 انما انزع ذلك من جهة ان المستقبل لا ينفصل عما كان لعدم القادر لان الواجب  
 مقارن له في كل حال فلو كان مستغيبا لكان مستغيبا عن كل شيء الى بوي الوجه  
 قولنا سبي زيد وكذا ما ضرب عليه وهو بين يدي الامير قال القاضي  
 ساعل على العار بالسبح جليا على قصا الله ما كان بكاليا ولما قيل  
 ان بعضهم لما سمع قول الخادم عجب بجزبي صدر الجلبة العاكية عن علامة الاستحباب  
 لما سئل في ذلك الجواب منه ان الفعل القيد الجالس عجزه عن حرف  
 الاستقبال فلا يصح تقديره على تصرف الجلال او فيقول الخادم ولما سئل كذا  
 وهو يادي على خطابه ولم ينقل عن احد تفسير الفعل المستقبل ولعمري ان  
 الشرع لم يزل هذه الباحة ما لا ينبغي ان تستغل به فكنا نحاول على القاصدين  
 ان يتعمقوا في معرفة ما مل وياخذوا منها ولا اختصاصا بالتدوين بل في كل  
 هل مقصود على طلب التدوين بعد معرفة الفهم القديس كما يقال انما  
 بعد لا ينفصل عن وعصية المصارع بالاستقبال كان لها من هذا اختصاصا  
 بما كونه ما لا يظهر ما موصولة وكذا في مستل وحيث ظهر ما يتأخر تكون  
 بالتي التي من انية الظاهر كالنقل فان الزمان غير مفهومه بخلاف الامر فان  
 يدل عليه حيث يدل بعرضه لما اقتضاه الثاني اعني تخصيصها بالمضارع  
 لذلك فظهر ان المضارع انما يكون فعلا واما الفضة الاولى اعني اختصاصها  
 بالتدوين لان التدوين هو العلم بالثبوت والامتناع والنفق والامتناع  
 انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال مرجية هي لا التدوين

العلم

لما

لما

لما

لما

لما

لما

مدلولات

مدلولات الاسماء مرجية هي لان المدلولات ذوات في الماضي وفي الحال وفي المستقبل و  
 لهذا اي وان لها من هذا اختصاصا بالفعل كان قبل انتم تذكرون اول على طلب التكر  
 من قبل تذكرون وقبل انتم تذكرون مع انه ممكن التكر لان انه فاعل فعل محذور  
 لان امره ما يستجد في معرض القاب اول على حال العناء بمصولة من انما على اصله  
 كما في تذكرون لانها داخله على الفعل حقيقة وفي فعل انتم تذكرون لانها داخله على  
 الفعل تقدير لان انتم فاعل فعل محذور ومن يفرع الظاهر وانما قبل انتم تذكرون  
 اول على طلب التكرين اقامت تذكرون وان كان للثبوت ما عتبار كون الجملة اسمية لا  
 صلا في الفعل والجزء وتكون معدا في ذلك الفعل مع حل اول على ذلك على ذلك  
 العناء بمصولة ما يستجد في ذلك اي ولا حل اول على الفعل في العناء بمصولة  
 حل ذلك مطلق الامر بالبيع لانه ان يخصصه الدلالة على الثبات واول ما سبق  
 في معرض الوجود على غير السليغ فانه لا يفرق بين وبين حل ينطلق بين فكان  
 به ان يدخل على الفعل كما هو احد هو اي حل فاما بيضا وهي اليه يطلب بها وجود  
 الشيء لا وجوده كقولنا هل الخ لا ما موجوده ومركبه وهي اليه يطلب بها وجوده  
 او لا وجوده كقولنا هل الحركة دائمة او لا فاما المطلوب وجود الله والوجود  
 وقد عرفت في هذا بيان غير الوجود وفي الاول شي واحد فلذا كانت مركبة بالثبوت  
 فالوجود في السبطة محمول وفي الحركة رابطة والسابق من القاط الاستقامات  
 في انما يطلب التصور فقط ومختلف مرجية ان المطلوب بكل منها تصور شي اخر فيل  
 بما شرح الاسم كقولنا انما العناء طالبا ان يخرج هذا الاسم ويصوره وانه لا ي  
 وضع في حاله بانها اول لفظ الشئ سواء كان له هذه اللغة او غيرها او عاين السمي  
 حقيقة اليه هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة سمي هذا اللفظ فها هو  
 ذاتية في نفس الفصل ويضع حل السبطة في الذي ينبغي ان يكون في السبطة  
 والى طلب الماهية يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اول شرح الاسم وجود

هذا الكلام وحالها في قوله تعالى انقلوب على الله ما لا تعلمون وقولك انقلب  
 اباك وانتم للظلم فانه لا يصح وقوع كل هذا الوجود عند الظاهر وما قيل  
 انما انزع ذلك من جهة ان المستقبل لا ينفصل عما كان لعدم القادر لان الواجب  
 مقارن له في كل حال فلو كان مستغيبا لكان مستغيبا عن كل شيء الى بوي الوجه  
 قولنا سبي زيد وكذا ما ضرب عليه وهو بين يدي الامير قال القاضي  
 ساعل على العار بالسبح جليا على قصا الله ما كان بكاليا ولما قيل  
 ان بعضهم لما سمع قول الخادم عجب بجزبي صدر الجلبة العاكية عن علامة الاستحباب  
 لما سئل في ذلك الجواب منه ان الفعل القيد الجالس عجزه عن حرف  
 الاستقبال فلا يصح تقديره على تصرف الجلال او فيقول الخادم ولما سئل كذا  
 وهو يادي على خطابه ولم ينقل عن احد تفسير الفعل المستقبل ولعمري ان  
 الشرع لم يزل هذه الباحة ما لا ينبغي ان تستغل به فكنا نحاول على القاصدين  
 ان يتعمقوا في معرفة ما مل وياخذوا منها ولا اختصاصا بالتدوين بل في كل  
 هل مقصود على طلب التدوين بعد معرفة الفهم القديس كما يقال انما  
 بعد لا ينفصل عن وعصية المصارع بالاستقبال كان لها من هذا اختصاصا  
 بما كونه ما لا يظهر ما موصولة وكذا في مستل وحيث ظهر ما يتأخر تكون  
 بالتي التي من انية الظاهر كالنقل فان الزمان غير مفهومه بخلاف الامر فان  
 يدل عليه حيث يدل بعرضه لما اقتضاه الثاني اعني تخصيصها بالمضارع  
 لذلك فظهر ان المضارع انما يكون فعلا واما الفضة الاولى اعني اختصاصها  
 بالتدوين لان التدوين هو العلم بالثبوت والامتناع والنفق والامتناع  
 انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال مرجية هي لا التدوين

العلم

لما

لما

لما

لما

لما

لما







بأن يكون الماني موضع الحدث ولم يخرق في شيء يعني كيف هو ولم يخرق في شيء  
لك أي من ذلك هذا المرفق الذي كل يوم وفعله يستعمل أشعاراً يستعمل أن يكون  
مثلاً تكبير للمعين وان يكون في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز وإيضاحاً كونه  
الخاصة أن في بعض كنهان الأنبياء الاستعمال مع ظاهره كما في قوله مرفق عز وجل  
أي مرفق أو مقدرة كقوله تعالى في ذلك هذا أي مرفق أي مرفق فقال الماني  
يعني مرفقاً كان من جهة إظهار مرفقاً في فعله استعمل الاستعمال بمعنى  
بطل التصديق كحل وبعضها يخص بطل الصور كما في الاستعمال وبعضها  
مثلاً كنهاناً كقوله فإني لطلب الصور والصدق في لم يقبل في الاستعمال  
ولذلك يجوز أن يقع بعد كم ساير كلمات الاستعمال سوى المرفق كقوله تعالى  
هل يتوى العظام والصور وقوله من هذا الذي هو حديثكم وقوله أما  
كنتم تعلمون وقوله الشاعر كم كيف ينفع ما يعطي الخلق ربحاً أنفاً وأما  
باللبن وأما هنا يعني بل التي تكون الاستعمال في كلامه إلى آخره غير استعمال  
كما في قوله تعالى أنا خير من هذا الذي هو مدين ولا تكاد يبين وهذا يحل  
ما قبله في قوله تعالى كنتم تعلمون أي لم يحيطوا بما على أمهاتكم تعلمون من  
أن أم إذا كانت متصلة فربما أن عليها أحد السورين والآخر على الله وهذا  
لم يرد ذلك وهو ظاهر وإن كانت منقطعة يعني بل ولا مرفق ولا وجه الذي  
ما الاستعمال فيه بعدها إذ لا يستعمل عن الاستعمال ولا حاجة إلى ما قبل في  
العواديات متصلة ولعلكم تعلمون أن كنزاً وإذا لم تكن أو أي شيء كنتم تعلمون  
في هذه الكلمات الاستعمال كما استعمل في غير الاستعمال ما يابس القام  
هو الخزان وعقبتو كيفية هذا الحال وبيان أنه مرفق أي نوع مرفق  
ما بين أحد حوزة كنهاناً كقوله دعوتك ومنه قوله تعالى صديق  
الرسول والذي من سواهم مرفقاً معه ومنه السقط الأكم وقم غلظاً

هنا

ينهم

لم

وبما لا يكون لنا أدان والتعب نحو ما لا يدرى لهذا والتعبه على الخلال نحو  
للهيوت والوحيد كقولك بل يدرى الأرب لم أرب فلما إذا علم ذلك والقر  
قد يقال المرفق يعني التصديق والتبعية وقد يقال يعني كل الخطاب على الأرب  
يعني والجار إليه وهو الذي قصده الله هنا بأبلا المرفق المرفق بما يعرفه والجار إليه  
وهو أي بطلان بطلان المرفق مع كل الخطاب على الأرب كما في حقيقة الاستعمال  
المسؤول عنه المرفق تقولون بطلان الأرب أن تعلم على الأرب بالنقل واستحو  
في قوله بالفاعل وأرب ضوياً في قوله بالفعول وكذا أرب مرفق وأرب كنهان  
وطول العمل المرفق فيه المرفق بالفاعل قوله تعالى في حكاية استعملت هذا الحنايا  
الذي هو مرفقاً على الأرب ما ذكر الاستعمال قد كان بل على الأرب ما كان  
كيف وقد شاركوا في الفعل في قوله استعملت هذا وقال بركم هذا ولولا  
التحريم لفعل كان الحوزة فعلت أو لم فعل وقمض المصاحفة بأنه يجوز أن يكون  
الاستعمال على أصله أي ليس في الساق أو ما يدل على أنه كانوا على ما كان أبوهم عليه  
هو الذي كماله استعمل جميع حله على حقيقة الاستعمال واجب بأنه في عليه  
ما قبله أي وهو أنه عليه لم قد حلف بقوله بأنه لا يدرى أصلاً كما بعد أن يقول  
مدبر من المماراة كماله الاستعمال والوازم فعل هذا الحنايا أنه لم يفعل ذلك  
يذكرهم بقوله إبراهيم والظاهر أنهم قد علموا من حله وقمض الاستعمال وقد روي  
هو أو تكون في بيت الأصل ليس معه أحد فلما المرفق بركم استعملوا  
عليه كقوله وقولاً بل المرفق المرفق يعني إذا كان المرفق المرفق فإني إلى غير  
المرفق والفعل والفاعل والمفعول وغير ما يتلوه البوق فان هل تكون المرفق  
بغير المرفق أو بغير المرفق والاستعمالية للمرفق ما بال مرفق مرفق  
مزيد وما دامت بطلان ومن الذي قلته ونحو ذلك والامكان في ذلك أي بركم



المفعول يعني اذا كان المفعول والمفعول وان كان مفعولاً لا يكون له فعل  
 وهو مفعول فذلك ان يضربك لو فعلت كذا وفعل كذا فمفعولك كيف تقوى  
 الصواب ان يكون المفعول من المفعول وما اشبه ذلك واما المفعول في الانكار فليس له فعل  
 قوله تقتلني واكثر في مضارع فانه لا يكون معاً من الفعل فلو كان لانكار المفعول في  
 ليس من صور فيه الفعل على ما بين في الوجه المحتاج الي ذلك وكذا المفعول في قوله  
 تعالى اثم يقتلون رجلاً فان انكر ان يكونوا هم القاتل لانهم القاتل وكذا المفعول في  
 قوله تعالى له اتخذ ولياً فان المفعول هو اتخذ وعلمه ولياً لا اتخذ ولياً واما قوله تعالى  
 اصناماً الهة فالتكرار هو نفس اتخاذ الهة فلهذا في الفعل الهة فلهذا في قوله تعالى  
 اصناماً الهة وكن اخر ذلك في التعلقات وهو ان يكون في قوله تعالى لا اله الا الله  
 على نفس الفعل يجب تقدير المفعول وهو قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى  
 في قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى  
 الفاعل عمل التقديم على التخصيص كما قد يكون لانكار الحكم على التقديم في قوله تعالى  
 وجعل صاحب المقام قوله تعالى افانت تسمي الناس واسمك تسميهم فليس تقوى  
 حكم الانكار نظر الى ان الخطاب وهو الذي علم به يقتضيه انكر ذلك ولا انكره به  
 وجعل صاحب الكثرة في قيل التخصيص نظر الى انك لا تسمع ما يسمع وبما يحضر  
 على ذلك كما قد يمتنع قد يتصور ذلك لانكار المفعول لانكار المفعول في قوله تعالى  
 ان ما يلوح في السحاب قصصك فلهذا في قوله تعالى ان ما يلوح في السحاب قصصك فلهذا في قوله تعالى  
 لانما تقول لو لم ان المفعول من قوله تعالى ان ما يلوح في السحاب قصصك فلهذا في قوله تعالى  
 التي وغيره بل جعل الجميع محتملاً للتقوى والتخصيص ان كان محتملاً ومتعيناً للتخصيص  
 كان محتملاً او للتقوى ان كان معقلاً وقد اشارت الى ان في قوله تعالى لا اله الا الله  
 ثم قال فلا تقل عند قوله تعالى لا اله الا الله انكم على التقديم فليس المراد ان ينكر من الله

الاذن

دون غيره ونحو ذلك على الاستدلال من امانته تقوي حكم الانكار وهذا هو ان من جاز  
 التوكيد في قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى  
 ذهب اليه فيما سبق من ان الحكم المفعول لا يحتمل اعتبار التقديم فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله  
 القوم ومنه اي في المفعول لانكار الله تعالى الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله  
 له وفي التعلقات وهذا المعنى او قال لان المفعول في التقديم في قوله تعالى لا اله الا الله  
 بما دخل في قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى  
 نوح لا يصدق وهو الله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى  
 يقال لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله  
 يكون الحكم الذي حصل عليه في قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله  
 انت قلت للناس اتخذ وفي قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله  
 الحكم لا يصدق فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله  
 ان في المفعول واما كان له صورة اخرى لا بد فيها الفعل المفعول انما يصدق له ولا انكار  
 الفعل صورة اخرى وهو ان يصدق من امر المفعول في قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى  
 تعلق بهما فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله  
 تعالى لانكر من الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله  
 عن الله تعالى لانكر من الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله  
 حوا في السحاب فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله  
 اما التوضيح اي ما كان يصدق ذلك الامر الذي كان نحو اعصم بقاء العباد  
 او في هذا الاستدلال من امانته تقوي حكم الانكار فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله  
 تعالى او في السحاب فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله  
 ذلك او يصدق ان يكون في قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله  
 واتخذ من الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله فلهذا في قوله تعالى لا اله الا الله

وتام  
 ام الجوز اخذت يد وساد  
 ركب بيمينه



تلك الحادثة التي اشرنا على وقوعها ونفكر في الاهتداء والاحكام كما هو ينبغي  
يكون هذا الاثر له وحده قوله في قوله اصل هذا الاثر ان الانسان وقوله في قوله  
وهل يدرك الضرر من قولنا يومه اذا امر الفل طعاما لمعلم وقد يكون استفسار  
الادكار الذي يعنى الشيء الموعود ايضا كقوله تعالى ما تعلمهم لو امنوا بالله واليوم  
بعثي اى تبعه وويل عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا المزمع والتوحيج والاطلاق  
مستلح فيهم والتمسك عطف على الاستصحاب نحو اصلوا انك تامل ان ترك هذا يجعل  
اباؤنا والتحقير في هذه والنهي عن كفر ابن عباس رحمه الله تعالى في قوله  
من العذاب الهين من فرعون بلطف الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال الله تعالى  
من لم يؤمن والاستبعاد نحو ايمانهم الذكي وقد جاءهم رسول مبين ينزلونهم هذه  
ظاهر والحاصل ان كل الاستفهام اذا امتنع جهلا على حقيقة تولد منه معونة القارئ  
ما ييسر المقام ولا يخص المتوالت فيما ذكره المصنف ولا يخص ايضا شيئا من  
اداه دون ادائه بل الحالك في ذلك هو سلامة الدوق وتبع التركيب فلا ينبغي ان يفتقر  
في ذلك على معنى معناه ومثال وجدته في بيان خطاه بل عليه بالتصرف واستعمال  
الروايات والهادي فيها اوجه اربع الطلح الامر وعرفوه بان طلب فعل غير كلف  
على جهة الاستعلاء وليس من غير الكف عن الشيء ويقول على جهة الاستعلاء اى على  
طلب المعلوس وان كان عاليا حقيقة او لا عرفه والالتماس وفيه نظير لا يخلو  
عنه نحو كلف من القتل ثم اختلف الاموليون في ان صفة الامر لا اوضح  
معنى فعل الوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدرك المنكر منها وهو الطلب  
على وجه الاستعلاء وقيل هو من ترك شيئا مع لفظا وقيل بالحق تفهين  
كوبنا للقدرك المنكر من الاستعمال المعطى وقيل هو من ترك شيئا للوجوب  
الندب والاباحة موضوعه لكل واحد منها وقيل للقدرك المنكر من الندب  
وهو الاذن والاكثار للحقيقة في الوجوب عظام تذكر الى ان لا يفتقر للقطع

من ذلك لم يرد المصنف واما الواجب وظهر عند العقل لقوة ما يتفق والاطلاق  
صبيته من مقتضى الكلام نحو ليجوز ان يكون واجبا نحو الروم من رطب سكر في هذا  
الى ان احكام صيغة شرط الاصل للمقتضى باللام الجارية وتخصر بالفاعل غير الخاطي في الامر  
النافع ما يخص به ان يطلب به الفعل والفاعل الخاطي يجوز في المعارف  
والناكس اسم دال على طلب الفعل وهو عند الخاطي الجاهل واسما للامانة والاف  
والتا في طلبه اسم لما في حقيقة الامر ان يطلب الفعل على سبيل الاستعلاء سمفا  
الغرض من امره استعمل في حقيقة الامر ان يطلب الفعل على سبيل الاستعلاء سمفا  
الهم اعظم في ذلك اللهم امر غدهم واما الثالث فلو كان اسم لم يعنى الامرين  
الهابس من موعده طلب الفعل استعلاء اى حال كون الطالب مستلبا سى  
كان عالما في نفسه او لا تبادر اليهم عند سماعها اى سماع الصيغة الى ذلك الطلب  
اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الهم من اقرب ما ان الحقيقة والصاحبة  
المفتاح وانفاؤا عية اللغز على صاف حرفة وليق الى الامر بطلبهم صيغة الامر  
مثال الامر لاد الامر دون ان يقولوا صيغة الاملة او لام اللاحقة مثلا  
كونا حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لا حقيقة الامر وفيه نظير لا يخلو  
سلم ان الامر في قولهم صيغة الامر يعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في حقيقة  
فيهم وليعلم في قولهم ذلك واما صيغة الصيغة والثالث اليه من صاف العام الى الخاص ببيان  
انهم يحلون فكيف في مقابل صيغة تادى والمضارع في مقابلها فليتأمل ويكون ان  
يجاب بان سناد ذلك كثر فيهم في قولهم وليعلم امر دون ان يسمى واحدا مثلا  
ذلك في اللغة وان لم يصح لولا عليه وقد يستعمل صيغة الامر لغيره اى لطلب الفعل  
استعلاء ما ييسر المقام عيب القارئ وذلك بان لا يكون طلب الفعل استعلاء  
او يكون الطلب من سبيل الاستعلاء فالاولى ان يشار بقوله كما لا يخفى  
كوجه الحق والوجهين والتمديد والاعتناء وهو اصل الامر لا يخلو



مع قوبف وفي المعاج هو قوبف موزعوه فالمتدلي هو الجواب لما سئمت والتمس  
 فانما صورة من مستلوا القصور كونه قوبف حاسين والاهاء كونه اجاره او حذو  
 ليس الغرض ان يطلب منهم كونه قوبف او اجاره لعدم قدرتهم على ذلك لكن الغرض  
 التخيير يحصل الفعل وهو صيرورته قوبف فلهذا لا يفتقر الى دليل على كونه قوبف  
 اياهم قوبف وانهم يخرون له منقادون لامرهم في الامور فانه لا يحصل الا بالبيان  
 فاجاره وانما الغرض انها تهم وقلة المبالاة بهم والتوبيخ هو فاصوا اول انصبروا  
 والفرق بين ما وبين لا باحالة ان المخاطب في الاباحة كان قوبف ان ليس يجوز له  
 الايمان بالفعل فاجع واذا لم يكن الفعل مع عدم العرج في التزك وفي التوبيخ كان  
 توهم ان احد الطرفين من الفعل والتزك انفع له وارجح بالنسبة اليه فخرج  
 وسوي بينهما والقوي هو قول امر القيس الامير الليل الطويل الا ان  
 وما الاصلح منك بامثل الاصلح الصبح والاعلاء الانا كما ان يقول الليل  
 ظلامك بضاء الصبح ثم قال ليس الصبح بافضل منك علي لاني اقاسي هو في  
 ثمارا كما افا قاسيا ليل او لان ثماري اظلم في عيني لان زحام الصوم على القيس  
 له طلب الاعلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك ككثيري في ذلك فخلصا  
 عن قوله في الليل من يراعي الحوى ولواجج الاشواق ولا استطاته تلك الليلة  
 كانه لا يوقب انجلاوها وليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا حمل على القوي  
 الترحي وفيه النايح اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء  
 انما يقول والدعاء غير ما عقر في فانه طلب الفعل على سبيل التفرغ والانتفاء  
 فهو كالمزيا وب ربه افضل يدا والاستعلاء وبه و التفرغ انما هو  
 وتكون الاقاس في العرف انما للطلب على سبيل نزوع من الصبح الى حلا المعانيه  
 الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف توافي الاستعلاء  
 ولتبادر القوم عند الامر بتي بعه الامر بخلافه في تعبر الامر الاول دون الجمع بين الامر

وارادة التواخي فان المولى او اقا السبيد ثم قال له قبل ان يقوم اضطلع حتى لا يشاء  
 التهم اليه عن الامر القيام الى الامور اضطلع لانه اراد الجمع بين القيام والاضطلاع مع تراخي  
 بعدهما وفيه نظر لان الاستعلاء كان عند خلو ما قبله عن التزك بل ليس هو توفه الا طلب  
 استعلاء والفور والتواخي موقوف الى الدبره كما ذكرنا وعدمه فانه لا دلالة له على  
 وصاها و انواع الطلب التي وضو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو  
 لا الجازمة في فعله لا تفعل في غير النجاه حتى يفسر هذه الصيغة تنبأ في اي معنى تفعل  
 سمي فعل الامر وهو كالمز في الاستعلاء لانه لا يتبادر اليه التهم وليس كالمز في عدم القوي  
 وعدم التكرار والعق الذي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر  
 والتميز رجعا الى قطع الواقع فهو كذلك التزك والتزك لا يتحرك فالا لاشبهه التزك  
 كان رجعا الى اتصال الواقع فهو كذلك في الامر بالتزك تحرك اي في الاستقبال في التزك  
 لا سكر فالعبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الشف عن الفعل كما هو مذاهب  
 البعض فانه قد اخلفوا في استحقاق التهم كلف التفرغ عن الفعل بالاعمال باحد اوجه  
 او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذاهب ان مقاربان في الجواب قد قيل  
 في معناه وذلك بان يستعمل لطلب الكف او التزك كالتدبير فيقول له بعد  
 يستعمل امر لا يستعمل امر في فانه ظاهرا ليس المراد طلب كفه عن الاستعلاء او  
 يستعمل لطلب الكف او التزك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التفرغ  
 فتكون دعاء التهم لا تنتم الى اعدائي او على سبيل التلطيف فتكون التماسا  
 فهو كالمزيا وبك لا تفعل كما انما الامر وقد يستعمل الامر والمزيا لطلب التماسا  
 والتماس على المخاطب عليه من الفعل والامر انما هو احد نال الامر اطال السقم ولا  
 تخيبر الله غافلا اي دم وانت على ذلك وهذه الاربعة يعني القوي والكسبي  
 والامر والتميز هو يرتبط بالمرط بعدهما وايوا الجواب عقيبها مجزوما بان معناه

التميز

الامر

او طلب التزك كما هو في  
 البعض



مع الشك كقولك في الشيء ليس له ان لا تنفقه اي ان ارضه انفقته وفي الاستهتام  
 بينك وبينه ان تعرفه انك وفي الامور التي يكون فيها ان تكون في الكرم  
 وفي التي لا تنفق في كرمك في الكرم ان لا تنفق في كرمك وفي كرمك في كرمك  
 جهات احدها ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا يتحقق من سبب  
 حامل للطلب عليه وجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في  
 الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلومة للعلل الفاعلية وان كانت  
 على العلة العلة الفاعلية ولهذا قال ان الغاية مستند في الوجود على العلة  
 ويتأخر في الخارج عنه وهذا معقولهم اول الفكر اخر العمل وان كان ذلك  
 كون وجود السبب الحامل مسبب عن الطلب في الخارج منزه عن ذلك الطلب  
 المسبب الذي جعل سببا حاصلا عليه فانت هذه القريبة عن ذكر حرف الترابط  
 والسبب اذ ليس معنى الترابط والغرض الاربعة الاولى للثاني والآخر السبب الحامل  
 بان المقدر بعد هذه الاشياء وانما ان كل كلام لا يفي من حامل للطلب  
 عليه والحامل على الكلام الجزائي فاذا لم يخطب عصبونه وعلى الظلي كونه الظلي  
 مقصود للكل لثانية او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله ويوقف  
 غيره على حصوله هو معنى الترابط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يطلب  
 توقفت على المطلوب بخلاف الحاطب كون ذلك المطلوب مقصود النفس والكل  
 وان ذكرت بعده ذلك طلب على طنه كون المطلوب مقصود الكل والكل  
 لنفسه فيكون اذن معنى الترابط في الطلب مع ذكره تلك التي طاهر هذا اذا  
 كان المذكور بعد هذه الاربعة صكالحال ان يكون جزاء ومقربا ومقتضا  
 السبب بخلاف قولك ان يتكلم صرير هذا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان  
 نقرضه امره في السوق واما قوله تعالى قل للذين آمنوا يقيموا الصلوة

فلا ان الشرط لا يلزم ان يكون علمه تام لم يحصل الغرض بل يكفي في ذلك توقفا لآه عليه  
 وان كان متوقفا على شيء اخر عوان توصات مع صلاتك واذ لم يقصد السبب في  
 المضارع على غير هذا ما حال وجودهم في وجودهم يلزمون او وصفا عن الكرم جلا يحكم  
 او شيئا فاقوا باهرو سوال يتبعه ما قبله عنهم بين عونك واما العبر وان علة  
 النسخة فارجح الاستاء التي يتولد بها الشرط ويخرج في جولة المضارع كقولك لا  
 يتكلم صاحبها الى ان تقول يتكلم حرا لولم والاستهتام اي ليس هو بالاعلى حرا  
 على الحرة فيه من استهتام دخلت على الفعل المتبقي واستعجلها على حقيقة الاستهتام  
 لان غير علم القول مثلا فالاستهتام عنه يكون طلبا الحامل من قبله من غير  
 الاستهتام الحاصل من القول على الحاطب وطلبه وهذا في الحقيقة من انكار  
 اي لا معنى لكان لا يتولد وانكار النفي بانبات فالحاصل بعد الترابط للثبوت بعد  
 محقق من كسوف الترابط فلهذا وجه المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون غير  
 فلا يصح بعد السبب بعد التثبت وبما لم يخطأ لا يجوز لا تكلم في ذلك النار ان  
 اسلمت دخل النار يعني ان تكلم او لا تكلم تدخل النار خلافا للثبات في فانه يجوز  
 تقولا على القريبة ويجوز بعد الترابط في غيرها اعني هذه الاربعة القريبة  
 كقولنا نحن وامرؤنا اسما وليا فاسم هو الذي اي ان ارادوا وليا هو فاسم  
 هو الذي يحسن ان يتولد منه ويثبتك انما الولي والسيد لادن قوله لم يحسن  
 انكار كل في سواه فان قلت لا يمكن انكار فخرج يعني لا يستغنى عن  
 مذكور اسما وليا وحج يتوجب عليه قوله فاسم هو الذي في غير بقدر وترطبا  
 يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فاسم تعالى هو الحق للعبادة قلت ليس كل  
 ما في حكمه التي حكمه حكم ذلك التي ولا ينبغي على ذي طبع حسن قولنا لا يصح  
 بذلك فهو لكونه بالحق بخلاف انفسه في بقا فقولنا هو كاستهتام انكاره لا  
 يحسن الا بالاولى والغاية وذلك لانهم وان جعلوا استهتام الانكار يعني النبي لم

العرض



يقصد وان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذي وقع عليه من هذه القنوت والنج  
 وقع احد محاليت لا يسمع وقع الاخر ويختلف الزط في الكلام كبر واستمر في  
 في تحت الابهات انتاسه وهذا اي من انواع الطلب الطلب وهو طلب الاقبال  
 يعرف فاني سبب ادعوا مطلقا او مقديوا فايا وهيا البعيد وقد يتولد عن  
 البعيد مقام البعيد تكون نايما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي  
 يتاخر له يعني انه بلغ من طول الشان الى حيث ان المحاط لا يفي بما هو فيه  
 السعي فيه وان يدرك وسعته واستقر حبه فكانه فافل عنه بعيد واي  
 العجز للفرس وقد يستعملان في البعيد تقيها على انه حاضرا في القلب لا يفي  
 فيه اصلا كقولهم اسكان فغان الامر لا يقتضيان انكم في ربح قلبي سكان واما يا  
 فقبل حقيقة في الغريب والبعيد لانهما الطلب الاقبال مطلقا ومنه بل البعيد  
 واستعمال في الغريب اما الاستحصار الذي نفسه واستعاده من ربح القلب  
 عن ياله واما للتبعية على عظم الامر وعلو شأنه وان المحاط مع هذا الكلام  
 الامتثال كانه غافل عند بعيد عن يا ايها النبي بلغ ما اتوا اليك واما  
 للمرجوع على اقبال كانه امر بعيد عن ياله واول ما للتبعية على بلاد  
 بعيد من التبعية عن اسم يا ايها الغافل واما لا عطاء شأنه بتبعيد الله عن  
 المجلس عن ياله وقد يستعمل صيغة اي صيغة النداء في نحو عن ياله  
 طلب الاقبال الاقبال كالاغراء في قوله من قبل ينظم يا من ظلم فانه للمع  
 طلب الاقبال كونه حاصلا واما الغرض اعز او علي زيادة النظم وبسبب التلوي  
 والاخصاص في قوله انما فعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله  
 تخصيص المادي بطلب اقباله عليه ثم جعل عند طلب الاقبال فقل الى تخصيص  
 مدلوله من امتاله بما سب اليه وهو اما في معوض المعافاة هو انما اكرم العفيف  
 ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال بالكرم الصنف والفضل عن انا السكين

مجدد

ايها الرجل اي مختصا بالسكنة والجود بيان المقصود بك كذا الصبر لا للفظ ولا للصمد  
 نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرا ايها القوم وكل هذا هو بتمسيرة النداء وليس به  
 لان اياها جمل وصف لم يرد به المحاط بل هو عيار عينا دل عليه صير النظم السليم  
 ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء واصلا فذكره التوضيح  
 فتقوله ايها الرجل في مضمون والرجل مرفوع في كل في النداء وتكون نحو قوله في فعل  
 الصب على الحال ولعله لندا قال للمع في فية اي مختصا من بين الرجال وقد ورد  
 مقامه اي اسم مضمون اما معروف باللام عن عن الدرب اقرب الناس او مضاف  
 كقولهم انما لا يبيد ويا يكون على نحو بيان ما كيف المصداق قال ابن الجاحظ  
 ليس مضمونا لاسم النداء لان المادي لا يكون ذا لام عن ايها الرجل مضمونا لفظا  
 والمضاد يحتمل امر من الفعل فيكون مضمونا بيا مقدره وكونه مثل العربي فيكون  
 مضمونا بيقدر يولي او اخذ وقال الامام المرحوم في قوله يا بني مثل الامم  
 الفرق بين ان يصب في مثل على الاختصاص وبين ان يرفع على الوجه هو انه  
 لوجه جمل كان فعلة الى تعريف نفسه عند المحاط وكان فعلة في كل ما  
 عن جنون فهم وجمل من المحاط بآلهم فاذا نصب امر من ذلك فقال  
 اما ان كرم لا يفي شأنه لا تفعل كذا وكذا وما يستعمل فيه صيغة النداء الاستعارة  
 نحو يا من العلم الغافل ومنها التخييل على ما لا يملك والى كانه لو اريد دعوه في  
 لتعجب منه ومنها التقليل والتخفيف في نداء الاطلاق والمنازل والمطابا ونحو  
 فكل كونه اياها سائل سلمي اس سائل وقوله يا نافع جدي فعلة فاستانما ملك  
 صري وعري وحلاسي واساعي ومنها التوجع والتعجب قوله فيان هو كذا  
 حوده وقول كان منه الي والجر من عا وقوله يا عني كذا عن كل صباح ومنها  
 الداء كقولك يا محمد كذا كذا دعوه ويقول نقال فانما شاق لك والى  
 هذه المعاني كثيرة في الكلام فتأمل واستخرج ما ياسب القامع المجر



قد يقع موقع الاستدلال باللفظ الماصي على انه من الامور العاصلة التي حتمت ان  
تغير عنها بافعال ماصية كقولك وفكك الله للقوي والظاهر العجوة وهي  
كاهل في تحت الشط من الطالب اذا عظم رغبته في شيء كقوله انما هو  
يحب الى حاصله من رده بلفظ الماصي كقولك زرقى اسد لكارك والدعاء  
الماضي في البيع من جهة الماصي كقوله اي القاول واظهر المرحي ولما خال البيع  
ذاهل هو هذه الاعتبار او للاحتيا من صورة الامر كقول العبد كذا في  
لولي التي تعدد ان يقول انظر لانه في صورة الامر ان كان دعاء شفاعته  
في الحقيقة او لعل المحاط على المطلوب بان يكون المحاط من لاجب ان يكون  
اي سبب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك تأنيق على  
مقام التي تسمى باللفظ وجهه على الايمان لانه ان لم يأتك على صوت كاذب  
من حيث الظاهر يكون كذا في صورة الخبر بالخبر في هذه الصورة بخلاف الاستدلال  
في غيرها وضع له ويحتمل ان يكون كذا في بعضها وفي الاعمال كذا في المنايا  
المرتبعة بالانتفاء الى تعدد الى المداغة في الطلب حتى كانت المحاط خارج  
الامتثال منها القصد الى استكمال المحاط في تحصيل المطلوب ومنها  
النقطة على كون المطلوب مرتب الوقوع في نفسه والوقوع الاساس للتحقق  
في وقوعه وتعدده من الاعتبار **ففي** الانتفاء كالاخبار في كذا في  
الانتفاء كذا في بعض احوال الاسناد والسند اليه والسند متعلقا بالفعل والعقد  
فليعتبر اي ذلك كذا الذي يترك فيه الانتفاء كذا في الخبر الناظر المتأمل في الاعتبار  
ولطائف القباله فان الاسناد الانتفاء ايضا ما هو كذا في خبر غدا التاكيد وكذا  
اما ان كذا في بعض وفيتكم او مخرج من في او من كذا في كذا السند المتأمل في  
مطلوب او من كذا في بعض او غيره وللتعلق احاطة او من كذا في كذا في بعض  
وتعلق ايضا ما بعد في بعض الاعتبار المتأمل في بعض او من كذا في كذا في بعض

يجمع  
استحوال

**الباب في المصطلح الفصل الثاني في اللفظ الماصي** واللفظ الماصي هو الذي  
عطف بعضها على بعض في مقابل العدم والملك ولهذا قد م اللفظ الماصي  
تعددها كذا في بعض الباب فقد عطف اللفظ الماصي على اللفظ الماصي  
عليه وانما عطف بعض اللفظ الماصي على اللفظ الماصي على كذا في بعض  
لما كان في الخبر وذلك من جعلوا الكلام والحمد منادى في كذا في بعض  
على كذا في بعض الكلام لان الكلام من انفس اللفظ الماصي وكان مقصودا  
والحمد من انفس اللفظ الماصي سواء كان مقصودا لانه اولاً فالصحة والصدق  
التي عليها البت كلاماً ولا يمكن ان اسماها اليه لصلها والحمد والصدق  
او حاشا او صلا او نحو ذلك من انفس اللفظ الماصي لان اسماها اليه مقصودا  
فان كان كذا في بعض او لمان يكون لها من الخبر او لا وعلى الاول او لا  
تكون في بعض او لا في بعض فذلك من انفس اللفظ الماصي لان اسماها اليه مقصودا  
الذي هو كذا في بعض او لا في بعض او لا في بعض او لا في بعض او لا في بعض  
العطف على الترتيب الذي هو كذا في بعض او لا في بعض او لا في بعض او لا في بعض  
كودا على او من كذا في بعض او لا في بعض او لا في بعض او لا في بعض  
الاخرى الا وهي واقعة موقع المردف يكون عليها كذا في بعض او لا في بعض  
اي يكون عطف الترتيب على الاول او لا في بعض او لا في بعض او لا في بعض  
والترتيب من جملة خبره في بعض او لا في بعض او لا في بعض او لا في بعض  
ومع ما بين الدعوى وفي بعض النسخا وخلافه بين كذا في بعض او لا في بعض  
هنا عطف المردف على خبره في بعض او لا في بعض او لا في بعض او لا في بعض  
قاسم على خبره في بعض او لا في بعض او لا في بعض او لا في بعض او لا في بعض  
العطف الذي هو كذا في بعض او لا في بعض او لا في بعض او لا في بعض  
سواء في بعض او لا في بعض او لا في بعض او لا في بعض او لا في بعض  
او من كذا في بعض او لا في بعض او لا في بعض او لا في بعض او لا في بعض

على المردف

وإذا كان من كذا في بعض  
فحينئذ يكون كذا في بعض  
اللفظ الماصي







والعام

بقيت الاشكال فان قلت ان الواو ايضا تصيب الجميع بنوع مضمون المضاف في المضاف  
فما لا شك انك اذا قلت بغير بين سبع مائة واذا قيل ان يكون في ذلك سبع مائة  
عن هو لك بغير واو لانه كذلك في دلاله الاعجاز قلت هذه القصة متوك  
بن الواو في محل المتك في وجود الموصول عنونه متناهية فحين ما حيي العطف  
فيه على الاخير هو الذي يتركب العراب والاول وان لم يعطف به الثاني  
والاولى على معنى عطف سوى الواو فان كان للاول حكم لم يقصده  
للتاسعة والفصل واحد لا يفرق من الموصول المتك في ذلك الحكم هو واذا  
خلق الله لم يعطف اسمهم على الواو لانه لا يفرق من الموصول المتك في ذلك الحكم هو واذا  
كان من ان تقدم المفعول وهو من الطرف مقدم بقية الاحتصاص فيكون  
ان يكون اسمهم وهو واحد منهم وخلافه وما سولت لهم انفسهم من  
ايامهم من جهة لا يسمون محصا على خلافهم الى سائرهم ولينزل ذلك الفصل  
لا يعطى له حال فان قلنا سلم ان اذا في الاخر في كل طرف وبعد سلم ان  
العامل في اذ الربط هو المضاف فليس ان من هذه المقدمة بقية الاحتصاص  
هو كذا بقية الربط كالاستقمام والى سلم ولا نسلم ان العطف على مضمون  
تقدم المعطوف بذلك التي تلي اذ الربط بمعنى الطرف استعمل استعمال  
الربط ولا شك ان قولنا اذ خلوت قرأت القرآن فيه معنى لا اذ القرآن لا  
اذا خلوت بواحد ذلك باعتبار مضمون الربط او باعتبار انه تقدم  
الاختصاص في المقادير اذا كان معنى ما على المعطوف عليه والظاهر معنى  
المعطوفه كقولنا اذ هو للجمعة من وطوبى بين وفي ذلك ان معنى عطفك  
انك نعم انه ليس يقطع لك الى الواو التي في الخطاب فان قلنا اذا  
عطف على جواب الربط فهو على وجه واحد من ان يكون في كل طرف

عطف ما ياتي عطفك وانك وانما يكون المعطوف عطفه في المعطوف  
عليه ويكون الربط سببا في واسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا حج  
الاسر اسارت وخرجت اى اذا رجعت اسارت واذا اسارت خرجت فلم لا يجوز  
ان يكون عطف اسمهم على الواو من هذه القبيل قلت لا نه حيث يصير  
العنى واذا قال الواو انك اسمهم وهذا على مستقيم لا ان الجزاء اعني اسمهم  
اسمهم انما هو على معنى اسمهم والاسم اياه لا على اعتبارهم عن اسمهم انما  
مستوفى بل على اسمهم والواو انك المفعول عن اسمهم والتسليم عن اسمهم لم يكن  
علمهم مواصلة كذا في ولا يلزم الاعجاز والاعطف على قوله وان كان ذلك في حكم  
اى وان لم يكن الاول في حكم اى وان لم يكن للاول حكم لم يقصده اعطاءه للتاسعة  
وذلك ان لا يكون لها حكم وابنه على مضمون المفعول ويكون ولكن قد اعطاه  
للتاسعة ان كان كان بينهما اى بين العطف كمال الانقطاع بلا ايهام اى ان  
ان يكون في الفصل ايهام لان المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما الى  
الكامل فكذلك يتحقق الفصل والاى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بل  
ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما او الموصول متعين وتحقيق ذلك ان الواو في  
المطلق والجمع بين سبب في معنى مضاف ومما سببه بينهما ومما سببه ان يكون  
مفاد واحد بل هو مطلق الذي هو نفسه والحاصل من اموال عطف العطف  
لا على الجواز الاعراب ولم يكن للاول حكم لم يقصده اعطاءه للتاسعة  
الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال كالتشبه كمال الاتصال  
الرابع كمال الاتصال كالتشبه كمال الانقطاع مع الايهام السادس كمال الاتصال  
بين العطف على الواو من الموصول وحكمه الاربعة السابقة الفصل اما في الان  
فكذلك والتاسعة فليعلم المناسبة واما في الثاني والرابع فليعلم المقام  
المعقود الى الربط بالماضي فاذا اخذ العطف في تحقيق المعاني والاشارة وقال

ان الواو ينفذ مقارنه وسما



اما كمال الانقطاع فلا خلاف فيها خبرا وانما اللفظ ومعنى اي يكون احد والحق  
 خبرا لفظا ومعنى والاخرى لنا لفظا ومعنى نحو وقاله ارسطو او انا  
 فكل حقا امرى بحرفي بمقدار الرأى الذى يتقدم القوم لطلب الماء واللبس  
 وارسوا الى افعوا وانهم وسعت السعيتاى بحسبها بالمراساة من اولها الى آخرها  
 وتعليلها والعلم للمعنى قال ارسطو القوم ومقدمهم افعوا لفظا فان  
 كل نفس بحرفي بمقدار ما يتعالى وقد لا الحرفين يبقيه ولا الاقدام يورده  
 قبل العلم للسفسه ونيل الخبر والوجه ما ذكرناى كما كان ارسوا انما لفظا  
 وتو اولها خبرا كذلك لم يطف عليه ولم يحصل ايضا خبر وما جوا باللام لان  
 تعليل الام بالارساء بالمراساة والامر بالجرم بالعكس ما اعطى بغير الارباب  
 على الجرم والامر بالامر بالامر لان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير  
 وهو ان لا يكون للادنى محل من الاعراب والعلامة الاولى في هذا المثال في  
 قوله ارسوا او جعل النسب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما في  
 انه قد يكون بين العلم واللفظ لا محل لا لهما معا من الاعراب كمال الانقطاع  
 او كمال الاتصال او نحوها اشار الى تحقيق هذه المعاني في نحو انى كان بها  
 للجدتين اللتين يكون لاولهما محل من الاعراب ولا يكون فيك مثال الخبر  
 كمال الانقطاع بين العلمين وقد يكون يقال ان التصود بالتمثيل هو ما وقع  
 كلام الرأى والعلل ان في كلامه ليس لها محل من الاعراب ولا حق ما هو  
 لان المثال ما هو من المصالح والعلل ان في كلامه ما له اعراب ولا محل  
 كقولهم تعالى افا ماعلم اعما عن منبه ومنه ما له محل من الاعراب على ما مر  
 اي لا خلاف فيها خبرا وانما ومعنى بان تكون احدها خبرا ومعنى والاخرى  
 ان المعنى وان كانا خبرين او انما ليس لفظا نحو مات فلان ومعنى  
 اي ليس خبرا انه فنوا انما ومعنى فلا يصح عطفه على مات فلان ولا على

هذه الامور لا حرج فيها  
 عند من يطالعها كفا

على اختلافهما والضمير للثان لا جامع بينهما كما ساقى بان الجامع فلا يصح زيد على  
 وعمر وانما وان العلم حسن ووجهه زيد يفتح واما كمال الاتصال فلكون الثان  
 مؤكدا للادنى او يد لا عنها او بيانها او اما التفت فلما لم يفتح عن عطف  
 البيان الا بانه ما يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعلم  
 هذا المعنى مما لا يخفى له في الجمل لم يتول التامير الاولى متى لم تفت من  
 المنصوب ثم جعل التامير مؤكدا للادنى ليكون الموضع توهم نحو زوا عطف  
 وهو محال لانه اما ان يتول التامير من الادنى منزلة التاكيد المعنوي من  
 في قاعدة القوم مع الاختلاف في المعنى او من لغة الماكين اللفظي في اتحاد اللفظ  
 فالاول محال لارباب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان  
 يكون جملة الم جملة مستقلة او طائفة من جملته مستقلة وذلك انما  
 محتمل ما يشهد لارباب فيه فالله على ما هو الوجه الصحيح المختار وهو ان  
 اخر خارج عن القصور فاما بولع في وصفه في وصف الكتاب والى  
 في قوله بولع بعد متعلق بوصفه اي في ان وصفه بان يبلغ الدرجة القصوى  
 في الكمال وبولع بولع متعلق بالادنى في قوله بولع المبتدأ وذلك وتعبير الخبر  
 باللام وذلك لما مر ان تعريف المبتدأ اليه بالاستان يد على كمال العلم  
 بقدره وانما بولع بعد ذريعه الى تعظيمه وبعد درجة وان تعرب  
 المستند باللام يفيد الاختصار حقيقة خبره الواجب او ما لزم من حاكم  
 القول ومعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما علمه من الكتب  
 في مقابلة ما ذكره والذى الذي يامل ان يسمي كتابا كما تقول هو انما  
 اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس بولع  
 بولع على ان يعرب بسبب هذه البياغة للذكور ان يتوهم السامع قبل  
 التاميل انما في كمال ذلك الكتاب مما يوجب حرا في اي من غير ان يكون معاد

انما



عن روبر و برون فانبعث على لفظ النبي المفعول والمرفوع المستوعبان الى قول  
لا ريب فيه والمنصوب اليه اي قوله ذلك الكتاب اي وما جاز ان يتوهم  
ان قوله ذلك الكتاب خراف جعل قوله لا ريب فيه تابعا بقوله ذلك الكتاب  
نفسا لذلك المعنى فورا اي وراى لا ريب فيه وراى نفسه في جاني زيد  
والثاني هو صدي اي هو صدي المتقرب فان معناه اني الكتاب في الحديث  
بالغ درجة لا يدركها لما في تنكير صدي من الالهام والتعظيم وله التي ياتي  
حي وانفرد بمخبره حيث جعل الخبر مفعلا للاسم فاعل ولم يقل هذا المفعول  
وهذا المعنى في ذلك الكتاب لان معنى معناه تمام الكتاب الكامل والمراد بك  
كامله في الهداية لان الكتب المتفاوتة بحسب الهداية يقال لكن عملك بحسب  
ذلك اي على قدره وعدده وتقدم العبار والمجرور المحسوس اي بحسبها تارة  
في درج الحال لا بحسب علوها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب خرافة  
الظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظم قوله هذا  
واخل في الهداية لانه ابرئ الى السند بقرود دليل عليه تورا اي في ان  
هدي المتقين وراى زيد الثاني في جاني زيد يكون مع المفعول  
ذلك الكتاب مع انما هما في المعنى عطف قوله لا ريب فيه فانه وان كان  
مقررا لكم ما مختلفان معني فلما جعل يدق لئلا يترك للمعنى صديا في  
ذكر النسخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وحسب  
ذلك الكتاب وزايدة تبين له بمقوله ان يقول هو ذلك الكتاب فتعبد  
مرثاينة لتبينة اريد لامها عطف على قوله مؤكدا لا لاولي القم الثاني  
من حال الانصاف لان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لبيان اني الاول في  
واحدة بتمام المراد كقول الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا تبين غير الوافية  
والتمام يبين اعتناء شأني شأن المراد لان الغرض من الايدى الى ان يكون

جها اية

هو ذلك الكتاب

اوه

الكلام وانما تمام المراد وهذا انما يكون فيما يعني وشأنه نكتة كونه في تلك النكتة  
شأنه ان يكون المراد مطلقا في نفسه او مطلقا او محوبا او لطيفا فيقول له الجملة المتخالفة  
من الاولى منزلة من ل البعض فلا تتكامل من متبوعه فلا يوافق عليها من المتبوع  
واللبيك منه من قوله الاتصال ولم يقتصر على الكل لانه لا يتصور عوا التاكيد لا  
بان انظره عنون لفظ متبوعه وانما المتصور بها النسبة دون غيرها التاكيد  
هذا المعنى مما لا يختص به في العمل سوى سمي الى لا عمل احده في الاعراب  
فالاول وهو ان يقول من قوله ان المعنى واما قدكم بما تقولون امدكم  
بانعام وينين وجبات وعيون فان المراد التنبية على نعم الله والتمام بتصدي  
اعتساب ان يكون مطلقا في نفسه او من رعية الي غيره والثاني اعني قوله امدكم  
بانعام الى اخره او في بادئها في اودية المراد دلالة اي دلالة الثاني عليها اي  
نعم الله تعالى بالانصاف من غير لفظه على علم الخاطي والمعانى من قوله  
ان وجهه في عجبي يد وجهه لخلق الثاني في الثاني لان ما تقولون في حال  
الانعام والسير والحوادث وغيرها والثاني وهو ان يقول من قوله لا انما  
كما قوله له ارجل لا تقف عندنا والافق في البر والبحر معلما ان لم يحل  
فكر على ما يكون عليه لم يرسوا العالمين في البر والبحر فان المراد اني  
يقوله ارجل حال انما ذكره لا قامت اي قامت الخاطي وقوله لا تقف  
عندنا او في بادئها اي بادئها لا دلالة عليه اي دلالة لا تقف على الجسر او  
وهو حال اظهار انكراهه لا قامت به بالطاير مع التاكيد الحاصل من التوبيخ  
قلت قوله لا تقف عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة  
موضوع للمعنى واما اظهار انكراهية المعنى فمن لوازمه ومقتضياته فمن لا ي  
عليه يكون بالانكراه دون المطابقة فلهذا هم ولكن عار فقلت لا تقف عند  
حسب العرف حقيقة في اظهار انكراهية اقامته وحضوره حتى انه لا يتركها

تحقق انما

الاول



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ولا يرد عليه ولا ينافي له  
 ولا يمتنع عليه ولا يرد عليه  
 ولا ينافي له ولا يمتنع عليه  
 ولا يرد عليه ولا ينافي له

لانهم عندى ولا جوارى كفه من الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره  
 لهذا المعنى فصار بالاكيد بالنون اول على كمال اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة وقرب  
 ما بينا لانهم يوردون بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالة على  
 تفهم منه قصد ومراجعة لاجل فان دلالة على كمال اظهار الكراهية  
 لاقامته ليست بالمطابقة مع انفسهم فيه حتى من الشاك بل انما يدل على  
 ذلك بالاثر المقرب في قوله والا فكن في السر والظهر طالما فانه يدل على ان المراد  
 من امر الرجل اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة من العلق فيهم صاحب  
 الفناج ان دلالة الرجل على هذا المراد بالنقص فانه اراد بالنقص معناه اللوم  
 لان الرجل معناه الصريح طلب الرجل وقصد في حق ذلك فليس من الاقامة لظهور  
 كراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهية لاقامته ليس جرحا من مفهوم الرجل حتى  
 يكون دلالة عليه بالنقص ويمكن ان يقال له منى على ان الامر بالثبوت  
 الذي عنده فقول الرجل يدل بالنقص على مفهومه لا تقم عندنا وهو كمال  
 كراهة اقامته على العرف كما وفيه تعسف وقرائنا في ان لا تقم عندنا  
 وان جرحنا في الجرحي الدار جهلا لان عدم الاقامة معناه ولا رجحان فلا يدل  
 لا تقم تاكيد لقوله رجل او يدل كل وعنى دخل فيه اي عدم الاقامة  
 داخل في مفهوم الارحال فلا يكون يدل بعض مع ما بيننا من اللبس واللا  
 فيكون يدل والكلام في ان اللفظ الاول اعني رجل منسوب الى العمل الكلي  
 مفعول اقول كما مر انكم واسم بهتم فيهم وفي ارسوا وتوا لها وقول في  
 الثاني اعني الاربعة والاربعون في بيادته الى اريد لعل في اللفظ الاول  
 فيها وفي نظام المراكمة كقول الدافه اما في الاول فاما في الاجال فاما في  
 البت فلما في دلالة على تمام اللوم من الصور او بما عطف على مواده اي  
 ان الله الغم من حال الاتصال ان يثبت الجملة السابقة بما لا ولا في قول منها من

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ولا يرد عليه ولا ينافي له  
 ولا يمتنع عليه ولا يرد عليه  
 ولا ينافي له ولا يمتنع عليه  
 ولا يرد عليه ولا ينافي له

عطف البيان من متبوعه في اواده الايضاح ولا يعطف عليها كخفايا في العنق  
 للجملة الاولى المعاني حقاً الاولى مع انصاف المقام الى ان لا يتعدى سور اليه  
 الشطر قال يا ادم هل اذ لك على سحر الغنم ومكر لا يلو فان في اي  
 واذ قوله قال يا ادم واذ ان عمر في قوله اقم يا الله ابو حقن عمر حيث جعل  
 يا ادم يا ادم ووضعا القواه وموسى الى الشيطان لم يجعل عمر يا ادم ووضعا  
 لا يحقن ولا يجوز ان يقال انه من ياد عطف البيان الفصل لانا اذا عطفنا  
 النظم عن فاعل الفعل لم يكن قال يا ادم ووضعا الوصور فليس امل وقد عطف  
 الجملة المتصلة بيا لاولي عليها فتمت على استقلالها ومفادها لا ولا في  
 قال يا ادم وموسى سوء العذاب ليكونا يا ادم وفي سور يا ابراهيم وعلو  
 اهلكم بالارواح طوح الواو جعله يا ادم وموسى وموسى ونفسوا العذاب  
 حيث استعملوا جمل التدبج لانه اوفى على نفس العذاب واد عليه زياره  
 كان جبري اذ وقد يكون قطع الجملة على ان يكون عليها يا ادم في امر من مفرقة  
 اقول يا ادم عذاب يوم كبير او ادم موعدهم فانه يتبين عذاب يوم كبير  
 موعدهم الى يوم وقاد على كل من فكل من فكل من فكل من فكل من فكل من  
 فرغ من حال الانقطاع والاتصال اذ ان يشيروا اليه فيهما فقال فاما لو بدا في كونه  
 الشا من قطع عذابها في الاول فيكون عطفها عليها اي عطف المتبوع على  
 موعدها الصلح على عذوبها او يودي الوضاد المعنى وبه هذا يقال الانقطاع  
 يتم على ما وقع من العطف وهو ان يمد خلاف المراكمة ان المتبوع انما وخر  
 المتبوع من اللغز لاجل ما بينهما من التعلق اي لا مانع لكرهه دون لان المانع  
 من خارجي بها يمكن دفعه بنصب قرينة وبه الفصل الى ذلك قطعاً  
 مثله وتبين سمي اني ابي جاهد لا اراه في الظاهر يتم فاذن جملتي العنق

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ولا يرد عليه ولا ينافي له  
 ولا يمتنع عليه ولا يرد عليه  
 ولا ينافي له ولا يمتنع عليه  
 ولا يرد عليه ولا ينافي له







2011/11/26

سؤال  
تقسیم



في الاستواء على السبيل فلو لم يعمل على سبيل الاستواء ما استقر  
 عنه او مينا على صفوان كان عن غيرهم ولا معنى لاشتماله على بيان السبيل  
 في قوله تعالى والواستقام قال السلام وقوله نعم العوادك اني في غمرة الليل  
 كان باعادة الاسم والصفة فما وجد هذا الكلام قلت وهو اذا انشئت  
 حكم فقدر رسوال عن سبيله واري ان احباب بان سبيل ذلك انه مستحق لذلك  
 لهذا الحكم واهل له هذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك المسمى في ذلك  
 سبيل هذا الحكم كونه حقيقة تارة باعادة صفة في ان سبيل حقيقة  
 لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس جميع صفو الاستواء في هذا بين  
 القمير ولهذا قال عنه وفنه دون اما في سبيل وليس في هذا في  
 سبيل الاستواء في سبيل له قد عد في سبيل الاستواء فعلا كان او لم  
 نحو سبيل له في هذا القدر والاحمال حال كانه قيل في سبيل في سبيل  
 اي يجه حال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على  
 قوله من عمل الخصة من سبيل واحد وفي اي هو زيد ويجعل الجملة  
 استافاجوا بالاسوال عن تقبيل الفاعل اليهم كما وقد عد في الاستواء  
 كله اما مع قيام مقامه خوفا لعماسي بجوابي اسد نعم ان افوا  
 فوسق الف اي ايل في الرجلين المعوقين لهم في التجاره رجل في النساء  
 الي الذين في رجل في الصفة في السنام وليس لهم الاف اي والصفة في الرجلين  
 للموقنين وبعدها عليك او سوا جوا وخوفا وقد جاءت سبيل سبيل  
 فانهم قالوا صدقنا في هذا الزعم ان كذا ما قيل في ذلك ثم في هذا الاستواء  
 كله وانهم لهم الف وليس لهم الاف مقامه ان لانه عليه في عمل ان يكون  
 قوله لهم الف وليس لهم الاف والجواب اسوال امتضاء الجواب الخوف وف  
 فانهم قالوا المتكلم كذا ثم قالوا لم كن سبيل فقال لهم الف وليس لهم الاف

في الاستواء على السبيل فلو لم يعمل على سبيل الاستواء ما استقر عنه او مينا على صفوان كان عن غيرهم ولا معنى لاشتماله على بيان السبيل في قوله تعالى والواستقام قال السلام وقوله نعم العوادك اني في غمرة الليل كان باعادة الاسم والصفة فما وجد هذا الكلام قلت وهو اذا انشئت حكم فقدر رسوال عن سبيله واري ان احباب بان سبيل ذلك انه مستحق لذلك لهذا الحكم واهل له هذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك المسمى في ذلك سبيل هذا الحكم كونه حقيقة تارة باعادة صفة في ان سبيل حقيقة لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس جميع صفو الاستواء في هذا بين القمير ولهذا قال عنه وفنه دون اما في سبيل وليس في هذا في سبيل الاستواء في سبيل له قد عد في سبيل الاستواء فعلا كان او لم نحو سبيل له في هذا القدر والاحمال حال كانه قيل في سبيل في سبيل اي يجه حال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على قوله من عمل الخصة من سبيل واحد وفي اي هو زيد ويجعل الجملة استافاجوا بالاسوال عن تقبيل الفاعل اليهم كما وقد عد في الاستواء كله اما مع قيام مقامه خوفا لعماسي بجوابي اسد نعم ان افوا فوسق الف اي ايل في الرجلين المعوقين لهم في التجاره رجل في النساء الي الذين في رجل في الصفة في السنام وليس لهم الاف اي والصفة في الرجلين للموقنين وبعدها عليك او سوا جوا وخوفا وقد جاءت سبيل سبيل فانهم قالوا صدقنا في هذا الزعم ان كذا ما قيل في ذلك ثم في هذا الاستواء كله وانهم لهم الف وليس لهم الاف مقامه ان لانه عليه في عمل ان يكون قوله لهم الف وليس لهم الاف والجواب اسوال امتضاء الجواب الخوف وف فانهم قالوا المتكلم كذا ثم قالوا لم كن سبيل فقال لهم الف وليس لهم الاف

في البيت استقامان كذا في الاصلح فان قلت هذا الوجه الاول بعينه لان قولهم الف  
 بالنسبة اليه كذا في البيت وفي لا يجوز ان يكون استقاما جوايا وبما ان السبيل فافهم  
 مقام السبيل قلت بل على التاكيد والبيان وقد جعل في الوجه الاول وكذا الجواب  
 الحمد واما بالاروب وون وكذا اي بد وون فقام في مقامه خوفا لعماسي بجوابي اسد نعم ان افوا  
 نحو على قوله اي قوله من عمل الخصة من سبيل واحد وفي اي هو زيد ويجعل الجملة  
 والخبر جملته غير تقدم في مقامها وكذا في من الاحوال الاربعة المقصود للانفصال  
 شرع في الحالة المتضمنة للوصل فقال ولما الوصل لدفع الابهام فذكر في  
 وانما هو في قوله لا في ذلك الكلام السابق كقوله هل الامر كذلك فقل لا اي  
 الامر كذلك فذكر في انشائه مع لانه بجواب الدعاء فيهما كمال الانقطاع قد  
 تركه العاطف من ايوهم خلافا لمتنود فانه لم يقل لا اي كذا لانه لم يرد ما  
 على الخطاب بعد من التاكيد فذكر في هذا الوجه في بالواو العاطف للاستاء  
 الدعاء على الاشارة الى التقيد الذي لول عليه ان يكون العطف في صورة  
 نحو ونظر سبيل البيت في فعال الابهام ولما التوسط اي ولما الوصل للتوسط  
 بين جاني كمال الانقطاع وكما ان الامتداد في وقت فمهم بعضهم اما في قوله  
 في خط عظيم واما هو بالفتح عطفا على ما السابق وقد علم ما ان الوصل  
 اما في الابهام ولما التوسط بين كمال الامتداد والانقطاع فتقول اما في  
 لرفع الابهام فذكر في الوصل للتوسط فاذ التفتنا اي للعلم ان جنوا في  
 انما انقطاعا ومعناه او معنى فكذا يكون بينهما جامع فيهما كمال الانقطاع وما  
 بد في جميع هذا من ان الجمع بينهما في ان يكون كذا وكذا والاتفاق في ذلك  
 انما يتحقق اذا كان كلاهما في نفس واحد ومعناه استاء في كذا وكذا او كان  
 فكذا هما في نفس واحد فقط بان يكونا استاءين لفظا او يكونا لفظا  
 استاء لفظا ولان الثاني خبري او بالعكس او كان كلاهما استاءين معني فقط

ان  
 احكامهم وادراكهم

اما







قال ابو التمر  
وقال ابو العزم  
شاعر

الثانية وكلما باعتبار السند والاولو السند في الثانية نحو يحيى بن زيد ومكة <sup>الظاهر</sup> بين الشعر والقبالة وقيل في خيال اصحابها ما وعطى ويمنع لصداق <sup>مطابق</sup> والسند عند عدل السند اليها ما عند تعاقبهما او لا بد ان يكون يحيى بن زيد جامع كاشا واليه ينقل ويرد سائر وعمر وكاتب ويحيى بن زيد طويل وعمر ويحيى بن زيد سببه بينهما اي في زمان يكون بين يحيى وعمر مناسبة كالاخوة والصداق او العداوة او نحو ذلك وعلى الوجه يكون لهما منسب في الاصل وملابس المختلف ويحيى بن زيد وعمر وكاتب ويحيى بن زيد ومنه اي بدون المناسبة بين يحيى وعمر فانه لا يصح ان كان للسندان مناسبة بين علي وازدحام محمدا ايضا ولهذا صرح السكاكي باستماع العطف في حق حوضي حاشي صنف ويحيى بن زيد وعمر وطويل مطلقا اي سواء كان بين يحيى وعمر مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين السندين في الشعر وطول القامة فلا الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه يجب ان يكون الحد عند في احدي الجانبين بسبب المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى السبب والنظر والقيصر الخبر عن الاول فلو قلنا ويحيى بن زيد طويل القامة وعمر سائر كانا مختلفا في القول السكاكي الجامع بين السنتين وقد نقل المصنف كلام السكاكي ونصرف فيه بل جعله محلا لظنا طامنة انه اصلاح له ونحوه في اول هذا الكلام طامنة لما ذكره السكاكي ثم تنبيه الى ما في كلام المصنف من الاختلال فنقول من القوم المدركه العقل وهي القوم العاقلة المدركه للظنيات ومنها القوم المدركه القوة المدركه للما في الجهة الموجودة في الحواسات فروعها ان يادي اليها بطرق الحواس كادراك العداوة والصداق ويحيى بن زيد كادراك الشهادة وهي في الذب ومنها الخيال وهي قوة تجمع بينهما

الجامع هذه

نقلہ

حار على الفلح  
 اراس على الصلح  
 احوار على الصلح  
 احوار على الصلح

المحسوسات وتصورها بعد غيبها عن الحواس المتحركة وهي القوة التي ينادى بها  
صور الحواس من طرف والحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاككة بين المحسوسات  
الظاهرة فالحكم بان هذا الاصغر هو هذا العلو ونفوقها الصور ما يمكن ادراكه  
بأحدى الحواس وبإيجان ما لا يمكن ومنه المنقوله وهي التي لها قوة التفصيل  
والترتيب بين الصور بالاختلاف عن الحواس المتحركة والعاقل للملكة بالوجه  
بعضها مع بعض وهي دائما لا تكون نوما ولا يقظة واسرها ما بان تكون  
علمها مستطابا بالنفس مستطابا على أي نظام يربط فان استطاعها بواسطة  
القوة الداعية في العقل وان استطاعها بواسطة القوة العاقلة وحدها  
او مع القوة الداعية فهي المفكره اذ لم يد هذا فنقول ذلك السكاكي انه  
حيث ان يكون بين الجليلين ما بينهما عند القوة المفكره جها فحينئذ العقل او  
فحينئذ الوجه او وجهه الخيال فالجامع بين الجليلين لما عاقل على بان يكون  
بينهما اتحاد في التصور لا بالجامع العقلي ام بسببه يقتضي العقل اجزاء  
الجليلين في المفكره قال السكاكي هو ان يكون بين الجليلين اتحاد في تصور مثل  
الاتحاد في الخبر عنان في الخبر او في قدر في قدر وهما مثل الوجه في الخيال  
او الطرف او نحو ذلك فظاهر ان اراد بالتصور الامر بالتصور اذ كثر اما <sup>طوله</sup>  
التصورات والمقصود بقاء على المعلومات التصورية والصدق ببقاها  
هناك اي في تصورهم وتصويراتهم ان اراد الى سبب كون العالم لها <sup>بقاها</sup>  
بسببه العقل اجمعها في المفكره يقول فان العقل يتحرك بالسلطان عن التغيير  
في الخارج يرفع العقل ويثبتها لان العقل هو الذي يدرك بقاءه لا يرى من  
حيث هو جرمي بل يحده عن العوارض الشخص في الخارج من صنع سنه  
العقل الكلي في ذلك فاللهما ثلاث اذ امر داع عن الشخصات صار متخذا في  
فكون حضور احد هما في المفكره حضور الاخر اما قال عن الشخص

ایک ایک کی مانند ہوا  
اس کی جگہ دیکھ کر

[illegible]



الخارج لان كل واحد حاصل في العقل فلا بد له من شخص عقلي ضروري  
 متصور عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لابد من الشخص لانه لابد من  
 الجزاءات بواسطة الالات الحسية كما علم على الجزاءات بالكلمات كقولنا  
 انسان والحكم يجب ان يدركها معا لكن ادركها لكل واحد بالذات والجزء  
 وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت يجوز  
 عن الشخص في الخارج لا يتصور ارتفاع نقول وجه الجواز ان يصدق والبقول  
 كلية حاصل في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل احم فاضل وفردانه رجل  
 اسود جاهلي قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو  
 عنهما في الجزاءات وهذا على السوية باعتبار العقل وان كانت يجب الخارج  
 مختصة ببعض منهما وهرثا نظر وجوان التفاضل اذا كان جامعاً لهما  
 صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبتين زيد وعمرو مثل الاحق  
 والحد ذاته ونحو ذلك لا ينافي ثمان لان لا تشترك في الانسانية وقد ظهر  
 والجواب ان المراد بالتفاضل اشتراكهما في وصف له من اختصاصهما  
 يستحق ذلك في باب التشبيه او يضاهي وهو كون الشئ بحيث لا يمكن  
 تقبل كل واحد منهما بالقياس الى تقبل الآخر فهو كل واحد منهما في الفكر  
 يتلزم حصول الآخر ضرورة وهذا مع الجمع بينهما كما بينت في العلل والمعلول  
 فان كل امر صيد من غير انما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغلبة  
 في جملة الامر الآخر معلوله فتقبل كل منهما بالقياس الى تقبل الآخر او الاول  
 والآخر فان كل واحد يصير عند العبد فانما قبل عدد اخر فهو اقل من الآخر  
 والآخر من اقل منه هو العظم والآخر اكثر منه وذلك خارج العلاقات المتكافئة  
 الاولى مثال المتضاهي بين الامور المعقولة والثاني مثال المتضاهي بين  
 ما في المحسوسات والعقوليات ونسبه نظر لان المتضاهيات هي

الا

ان المتضاهي بين الامور العقلية والاشياء الحسية  
 والاشياء العقلية والاشياء الحسية  
 والاشياء العقلية والاشياء الحسية

منه

فهو في العلة والمعلول ومنه في الاقل والاكثر لا بد من الذي ليس الا في  
 تقبل وان الواجب ليس بالقياس الى تقبل وان محلو فانه وبالعكس وكذا  
 تقبل جهة من الجبال ليس بالقياس الى تقبل جهة وبالعكس والمفهوم مات  
 صور معقوله لا محسوسه فان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر  
 يكون محسوسا وان يكون معقولا وهو من العلة والمعلول كالخارج والشر  
 فانما محسوسا وان اراد العلية والمعلول معقولان فكونهما في سبيل  
 فالأقلية والاكثرية ايضا كذلك ان وهي عطف على قولنا عقله والمراد بالجامع  
 الواسع امر سببه يقضي الوهم اجتماعا في الفكر باجماع ان الوهم يحيا في ذلك  
 بخلاف العقل فانه اذا حكي ونفسه على اجماعه كما لو كان يكون في نفسه  
 سبباً على كل شيء بياض وسفره فان الوهم بين هما في معرض التلويح فوجه  
 يسبق الى الوهم انما نوع واحد زمني في احد هما عارض بخلاف العقل فان  
 انهما نوعان واخلاق تحت جنس واحد هو اللون وكذلك النفس واللحم  
 في ذلك والى لان الوهم بين هما في معرض التلويح ويختلف في الجمع بينهما في العلم  
 حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلثة مشرق الدنيا بهجتها شمس وهي ابواسحاق  
 والقرآن والوهم بين هما في معرض الامتياز وتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد  
 وانما اختلفت بالحوادث وللخصوصيات بخلاف العقل فانه يصدق ان كلاهما  
 من نوع اخر وامانته وكنت في عارض هو اشراق الدنيا بهجتها علمي ان ذلك  
 ابواسحاق وجوان او يكون بين يقصو بهما متقاد وهو المتقابل بين امرين  
 جود بينهما قبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض  
 في الصورات والاشياء والفرق في المعقولات والحوادث منها متقابل  
 العلم والملكة لا تقابل القضا لان الايمان هو يقض من التعليل على العلم  
 في جميع ما علم محسوسه بالعقولة اعني في الشئ لذلك والادعان

ان

سائرين











فعلتها والعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعراب بين واحد والآخر  
وهذا جعل المناسب ولا يخفى على النصف من الحرف هذا الوجه ووقت وان ذلك  
الجهور وخصي على كثير من القول الا لما يقع مثل ان يوا في احد هما الجند وفي  
الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمر قاعد او يوا في احدى المعنى وفي الاخرى  
المضارع مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويهدون وقوله فقويها  
كذلك وقويها يقولون او يوا في احد هما الاطلاقات وفي الاخرى التقييد  
بالشرط مثل اكرمته زيدا وان جيتني اكرمك ايضا وقوله في قوله تعالى وقالوا  
لو لا انزل علينا ملكا ولو لا انزلنا ملكا لقضي الامر بك في يدك شبه بعض ما  
الفصل والعصل بالبحث عن الجملة العالمية وتكونها بالواو وان وغير الواو  
بأنه نيب وهو جعل الشيء ذميا للشيء وكان هذا يتم باب الفصل والواو  
وتكمل له والحداد على ضربين هو كونه في بعضه بالواو ومضمون الجملة الا  
على راي ومضمون الجملة مطلقا على راي والعنوان الحال اليه ليست مما يثبت  
تأخر وتواليا اخرى كغير اما يقع للجملة التعليلية ايضا في شرط في اللوكدة كونهما  
بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما اخر من اللوكدة والمنشقة وتسم داية  
او ثابته قبل الجملة الحال الغير المنشقة ليست محلا للواو ولست اعلم ما لها فلا  
يجوز عنهما الا من المنشقة وقولنا اصل المنشقة ان تكون بغير واو لانها مع  
بالاصالة لا بالتعريف والاعراب في الاحكام انما هي في الدلالة على المعاني الخاطئة  
عليها سبب توحيدها مع العوامل في الوجود والعلو المعلق المعنى بينهما وبين  
عواملها فيكون معينا عن كل معلق اخر كالأو ولست اجد المصنف على  
ذلك بالقياس على الجبر والنسبة فقال لانها أي الحال وان كانت في المنشقة  
فصلت الكلام من دونها لكونها في المعنى حكم على صاحبها كالجبر والنسبة

بند

الشيء من حيث أنك تثبت بها المعنى الذي له الحال كما تثبت بالجنس المعنى الذي له  
في ذلك جازية كذا تثبت الركوب لزيد كما في قولك جاز زيد ركبا تثبت الركوب  
لزيد كما في قولك زيد ركب الا ان المعنى أنك تثبت به لزيد معنى في احكامه  
بالجبر ولم يقصد ايضا اثبات الركوب له بل اثبتته على سبيل التبع بخلاف  
الجنس فانك تثبت به المعنى ابتداء ووصفا له اي ولان الحال في المعنى  
اصاحبه كالمعنى بالنسبة الى المنفردات الا أنك تقصد في الجملة ان صاحبها  
على هذا الوجه حال عبارة الفعل فهو زيد الفعل وبيان كدفعه وروفا  
بخلاف النعت فان المقصود بيان حقه وهذا الوجه لثبات النعت  
من غير ان يكون له مباشرة الفعل او غير مباشرة ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود  
والابيض والطويل والقصير وما شابه ذلك في الصفات التي لا تسبق فيها  
نعتا لاحالا وبذلك كما ان من حق النعت ان يكونا بدون الواو فكذلك  
الحال فان قلت النعت قد يكونان مع الواو ايضا اما النعت فكونا بدون  
كقوله الخامس فلما صرح الشرفاسي وهو عريان وحينئذ الواو بعد الا  
عقوب لحسم ما احد الاوله نفس امان واما النعت فكان الجملة الواقعة  
صفة للنكر فاما قد تصد بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف  
الدلالة على ان اوصافها او صيغة كقوله سبعون منهم عليهم وكقوله تعالى  
وما اهلكنا من قوم الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك  
مما ورد على خلافه في الاصل تشبها بالحال على ان مذهب صاحب  
الفتح اصدون قوله ولها كتاب معلوم حال عذوبة لكونها نكرة في سياق  
النفي ودفع الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وجعل على الرصف  
كما هو مذهب صاحب التكملة فهو فاصل الحال ان تكون بمعنى واو



لكن خلاف هذا الأصل اذا كانت الحال جلية واما جاز كونها جلية لان  
 الحال في علمها ويصح ان يكون اليقين مضمون الجلية كما يكون مضمون  
 فاما اي الجملة الواقعة حال من حيث هي جملة مستقلة بالافادة مع  
 تنوقف على العاقل ما قبلها وان كانت فرجحت هي حال عن مستقل بل تنوق  
 على التعليق في كلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم  
 ابتداء بل تنفي او لا حكمه ثم تنقل به الحال وتعملها فصلة اثبتت  
 على سبيل التبع لم يحتاج الي الواقعة حال لا بسبب كونها مستقلة من حيث  
 هي جملة الوفاة بل لاجل انها اجابها الذي جعلت حال اعنه وكل من الضمير والواو  
 صلح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في المعنى الى اللفظ  
 والجزء النفي ومعنى اصالة انه لا يعود ليعنه الى الواو ما لم يترجحه  
 الى ما دونه ارتباطا والافعال واسد في الربط لا ينافي الموضوع له فالحال  
 لكونها افضل من تمام الكلام اخرج الى الربط فقد رتب الجملة اليه اصلها  
 الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو اليه اصلها الاستقلال  
 المع اننا نأمر انك الامر بانها لم تنوق على استقلالها بخلاف الحال المضرة  
 فانما ليست مستقلة وتخلو لها الجزئية جوهرا وكلام وتخلو النعت فانه  
 لتعنية للنفوت وكذا للدلالة على معنى في صارت كاز من تمامه فالتقي في  
 الجمع بالضمير كالجمل الواقعة صلة فان الوصول الى ان جوهرا الكلام بدونها  
 فكل من ربط الجملة للحال قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير وكل مقام من  
 مفعول الجملة التي تقع حال اما ان تكون محالة عن ضمير صاحبها الذي هو  
 فالحال التي تقع حال ان مخط عن ضمير صاحبها التي تقع حال اعنه وجه  
 لتكون مخط به عن مخط فاجوز خرجت زيد على الباب وجوز

جملة

عند فاعله لا لا بسبب على فانه ولما بين ان اي جملة يجب فيها الواو وان  
 او جملة يجوز ان تقع بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة خالصة عن  
 اي الاسم الذي يجوز ان ينصب عن حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا  
 او متصلا بموضوع لا مبتدأ او خبر ولا يكون محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحبها  
 لان خبر المبتدأ هو قوله يقع ان يقع انك الجملة اعنه اي عما عجز ان ينصب عنه  
 حال بالواو واي اذا كانت للجمع الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة  
 حال اعنه لم يقع اطلاق صاحب الجملة على الاحوال وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز  
 ان يقع تلك الجملة حال اعنه ليدخل فيه الجملة الحالية عن ضمير المصدر بالضمير  
 لان ذلك الاسم ما لا يجوز ان يقع تلك الجملة حال اعنه لكنه مما عجز ان ينصب  
 حال شأ ولا للمصدر بالمصارع الحالي عن الضمير المذكور فيصح اشتاؤها وهو  
 الاصل من المصارع التثنية عذوبة زيد وتكلمه وفاته لا يجوز ان يكون  
 يتكلمه وجملة من عجز زيد لما ساق من ان شرطه مله يجب ان يكون بالضمير  
 فان قلت قوله كل جملة الواقعة شاملة الانشائية وهي لا تصح ان تقع حال اسبق  
 كانت مع الواو وبها لان العرف هو ان لا يتصور وقوع مضمون عام مله  
 تنوق حصول مضمون لا ان يجب ان يكون ما يقصد فيه الدلالة على حصول  
 مضمون وهو الخبر بدون الانشائية قلت ان كل جملة يقع وقوعها حال في الجملة  
 لانها المقصودة بالظن بغيره سواء الكلام فان قلت هل يقع الجملة الانشائية  
 حال ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اراد ذلك لزم ان يجعل  
 الشرط خبرا عن ضمير ما اراد الجملة عذوبة جازي زيد وهو ان يبالى بها  
 فيكون الواقعة موقعا في الحال هو الاسم في وقت الشرط وذلك لان  
 لشكها بالضمير والفتن في عدم راي الام لا يكاد يثبت اني قبلها

والجملة يجب ان يكون فاعلا  
 جملة خالصة عن ضمير ما عجز  
 ان ينصب عنه حال

جملة



الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الجز والعت فان الشك  
 لعدم استغناء عن الغير ويصير الى نفسه ما وقع بعد ما لم يكن فيه ادنى صلاح  
 لذلك وكان العت لا يبيح ولا يوجب من الاشتراك والاتحاد العتوي  
 حتى كان شئ واحد خلاف الحال فانما اقتضت قطع عن صاحبها واما الذي  
 الداخلة على الجز المذكور على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ذلك  
 الشرط المذكور او لم يكن الزعم ان ذلك الكلام السابق الذي هو العتوي هو  
 من ذلك الشرط لقوله الكريم وان شقي واطلبوا العلم ولو بالصرى فلهذا  
 صاحب اكتشاف الوجه في الحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعلى الجواب  
 وقال العتوي انما العتوي على محذور وهو عند الشرط المذكور اي الكريم ان  
 يشقي وان شقي واطلبوا العلم ولو بالصرى وان كان بالصرى وقال  
 بعض الخلفاء من الخلفاء انما العتوي اصيه ونفي العمل الا عن اصيه ما شق  
 اجرة الكلام متعلقا به معنى متعلقا على طريق الالتفات لقوله  
 فاستطلق والطلاق الية وقوله ترى فلهذا وجب انما فاست  
 وقد عني تمام الكلام لقوله عليه السلام اسيد ولد آدم ولا فخر في  
 عظم على قوله ان قلت اي وان لم يخل لليلة التي ترجح حاله عن صحتها  
 فاما ان يكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون صفة او متعلقا  
 هذه يجب فيه الواو وبعضها يشق وبعضها يوجب فيه الام ان او  
 يتوجه فيه احد هما فاستار الى ان يقتصر ذلك وبيان اسبابه بقوله فان  
 كانت فعلية او الفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الذي  
 وحسب الالتفات بالصرى نحو ولا تميز تستكر اي لا تقط حال كونك متعلقا  
 ما تعطفه كثيرا لان الاصل في الحال المبدية لعمدة المفرد في الاعراب

فعلها مضارعا او ماضيا  
 والمضارع اما ان يكون

المارة

وضحا

وتعلق الحال عليه بسبب وقوعها موقفة وهي الفردة تدل على حصول صفة  
 الهماليان السهية التي عليها الفاعل او المفعول واليه ما تقوم بالزوال  
 معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المتعلق بمقارن ذلك الحال ولا دخل  
 الحال فيكون له معنى العامل لان الفرض من الحال تصغير وقوع مضمون عاملها  
 يوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارن وهو كذلك اي المضارع المثبت  
 يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن كما جئت قبل الله والمفرد فيمنع فيه  
 دخول الواو كما يستع في المفردة اما الحصول اي اما دلالة على حصول صفة  
 غير ثابتة فلو كانت فعلية مثبتة فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والا  
 تدل على الحصول ولما المقارن فلو كان مضارعا والمضارع كما يصلح للاستعمال  
 يصلح للحال ايضا اما على ان يكون متروكا ينها او يكون حقيق في الحال مجازا  
 في الاستعمال وهذا نظره وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو  
 زمان الكلم وقد مر ان حقيقة اجرة متعاقبة من اجرة الماضي واول السبق  
 والحال الذي غير محذور هي ان يكون مقارنا الزمان وقوع مضمون الفعل  
 المثبت للحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا  
 فالمضارعة لا دخل لها في المقارن والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على  
 اسم الفاعل لفظا وسمعا ومعنى فيصير دخول الواو وقتا ولما كان ههنا  
 مضاعفا تارة وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في التنوين والظن  
 الجواب بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واسكن فلهذا  
 وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما جئت اضافه نحو  
 ارضهم ما لا يقبل على حد في البيت اي وانا اسكن وانا ارضهم فيكون  
 للماضية فيصير دخول الواو ومثله قوله تعالى لم يزدوني شي وقد يكون  
 اي من اسماهي وانهم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واسكن وحده

ان اخرج



شاذ والثاني اي نحووت وارجهم ضرورة وقال عبد القادر في الواو فيما في قوله  
واصلك فقولوا ارجهم للعطف لا المحال ولما لم ينفذ فمما او حبه ونحوت ورجا  
ما كانا للمضارع معي المضارع على والاصل فت وصككت ونحوت ورجا  
عند عن لفظ الماضي الى المضارع خذارة المحال الماضي ومعناها ان يفسر  
ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فبعد عنه لفظ  
المضارع كقوله ولقد ادم على السم يسمي بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في  
الجزئية الفعلية مضارعاً ممتداً وان كان الفعل مضارعاً متصفاً فالمراد  
حاز ان يعني دخول الواو وتوكله من غير ترجيح اما مجيئه بالواو وهو  
كراهة ابن دكوان فاستقيما ولا شيعان بالتحفة اي بحسب النون فان  
لاج للنفوذون التي لنوت القوت اليه هي علامة الرفع فيكون اخبارا  
ولا يصح عطفه على الامر قبله فيعتبر كون الواو المحال بخلاف قوله العائد  
ولا شيعان بشد بي النون فانه معطوف على الامر قبله والنون  
واما مجيئه بغير الواو فما اشار اليه بقوله ونحو وما لا نؤمن بانه اي في  
شبهنا فالعقوب ما تصنع حال كوننا غير مومنين بانه وحقيقة ما سبب عدم ايماننا  
واما حاز في المضارع للنفوذون لدلائله على المقارنة ككونه مضارعاً عارداً  
لحصول كونه متصفاً والمنفرد حيث انه متى انما يدل على عدم الحصول  
ان حاز ان يدل باللاتزام على حصول ما يقابل للصفة المنفية لكن لا يقال  
العبر وهو الطائفة والمرد بالفي ههنا الذي بما اولاد وولدت لا ينفذ في  
ويشوط في الجزئية الواقعة حالاً خلوها عن حيز الاستقلال كالبشر ونحو  
ولن ونحوهما وذلك لان هذا الحال والحال التي تقابل للفعل الاصطلاح  
وانما احسنه لان لفظ يركب في قولنا نحن بعد عند يركب حالاً بهذا  
اللفظ غير حال بل لفظي المقابل للاستقبال لا لتلخيص في زمان التكلم كقوله

لنا

لا على المصولة

استمعوا صدق القول الخالية بطل الاستقبال لتناقض الحال والاصناف في  
الجزئية وزعم بعض النحاة ان الذي يلفظ ما يجب ان يكون يدق قوله لا لا  
المجرد ويصلح للمحال فكيف انما انتم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما  
وجوابه ان قوله الدلالة على الحصول جواز ذلك قال الشيخ عبد القادر  
في قوله ما لكين فجمع اقادوا وادري في قوله وفي وكنتم وما ينفذ في  
الرعيك ان كان نامة والجزء الدخلة عليها الواو في موضع الحال وحده  
غير منه بالوعد وعبر ما اليه ولا معنى لجمع اقادوا وحده الواو  
فزيد وكذا يجوز الاداء ان ينفذ في الواو والاكفاء بالضم وان كان  
الفعل في الجملة الفعلية ما ضا لفظاً او معنى كقوله اخبارا التي يكون في  
غلام وقد يلحق اليك بالواو وقوله او جادكم حصرت عدل ورجا يدق  
الواو وهذا هو ما هو ما في لفظها ولما الماضي معني في معنى المضارع المنفي  
بالم او لما فان كلا منهما يقبل معنى المضارع الى الماضي كما اشار الى امثلة  
ذلك بقوله وقوله التي يكون في غلام ولم يستوي به وقوله فافتقدوا  
بنحو من الله وقيل لم يصح يسمى سو وقوله ام حبتن ان دخلوا  
لغنه ولما اياكم مثل الذي ينفذوا فيكم واحمل ما لا التي لم يجر في  
الواو لانه لم يطالع على لكن القياس يقتضي جواز ثم اشار الى ما هو  
الامر في الماضي مشتاقان او متصفاً بقوله اما التثبت فلهذا لانه على  
الحصول يعني حصول حذف عن ثباته فكونه معاً مستبداً دون المقارنة  
فكونه متصفاً والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالة على  
المقارنة شرط في الماضي التثبت ان يكون مع قد ظاهره او مقدره لان  
قد تقرر الماضي في الحال ويوجد ههنا الاستدلال المذكور وهو ان  
الطلوب في الحال مقارن حصول معنى هذا الحصول بمعنى الحال لما

المنفي

استمعوا



لا زمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين جونا كان يكون ماضيا زمانيا  
 اذا كانا مضارعين وانما لفظ قد انما يقرب الماضى الى الحال المقابل للاستقبال  
 ومن بيان التكلم من يكون قد في الماضى سيما لعدم مقارنته لمضمرين الفاعل  
 كما في قولنا جاء زيد في الاستقبال مضروفا ركب فزسه واو كان العترة هذه  
 المقارنة للحال اليه هي زمان التكلم لوجب تقدير المضارع الميت بالواو اذا  
 كان العامل مستقبله لعلنا نحكي الامر بقا والحياب من يدويه بعد  
 المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال  
 هذا القائم ان حاله الماضى وان كانت بالنظر الى عامله ولقطه قد انما  
 تقربه من حال التكلم فقط والحال ان متاينان لكنهم استبشروا لفظ الماضى  
 والحالية لتساوي الماضى والحال في اللفظ فانما يلفظ قد لظاهر الحال وقالوا لجا  
 زيدا في السنة الماضية وقد ركب كالم في استقراطه لعلنا نعلم العالم من  
 الاستقبال فظهر ان تقدير الماضى الميت بلفظ قد لجهلنا استحقاق لفظي  
 وكثيرا ما يتبدل الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضى الواقع قبله بغير  
 تكرار تقدير بلفظ قد مكر منه سوء الاستيعاد كقول ابي العلاء  
 احد قد في غزبه وقد امرت صحابه موسى بعب اياته السبع وباجلده  
 يعلم ان الحال التي هي زمان الحصة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي  
 زمان التكلم وله تماثيلان حقيقة وهذا يظهر بطلان ما قاله السجاف  
 من انك اذا قلت جيت وقد كنت زيد فلا يجوز ان يكون حلالا وان كانت  
 الكتابة قد انقضت وجوز ان يكون محالا اذا كان شرح في الكتاب وقد  
 منها جرح الا انه ملقب بما استديم فلا يفسد جرح منها جرح الماضى وتفسيرها  
 ودوامه عليها جرح ان يكون لفظ الماضى محالا لا يفسده بالحال واسما  
 الماضى المتبقية لاجاز فيه الامر ان مع استقاء المقارنة والحصول ظاهر يكون

ماضي

ماضيا متبعا احتاج في تحقيق المقارنة الى زيادة بيان فقال واما الثاني او اما جرح  
 الامر في الماضى المتبقية فله دلالة على المقارنة دون الحصول اما الاول اي  
 دلالة على المقارنة فلان لما لا استغنى عن اي لا استغنى او التي من حين الاستغناء  
 الى حين التكلم عند عدم زيد ولم يبقه الندم اي علمه ففقد الندم من قبل  
تجبال التكلم وغنوها اي غنوا ما قبل ما ولم لا سقاء متقدم على زمان التكلم  
 مع ان الاصل استغناء اي استغناء ذلك الاستغناء وان جاز انقطاع دون  
 زمان التكلم محول بضمير من اسر لفته ضمير في اليوم فيحصل به اي اليه  
 او بان الاصل فيه الاسماء الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق  
 اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الاستغناء كما في قولنا لم  
 نضرب زيد اسر ولكن ضربه اليوم بخلاف الميت فان وضع الفعل على  
 اقامة الجرح ومنه ان يكون الاصل استغناء فاذا قلت ضربه عند  
 كفى في صدق وقوم الضرب في جرح من اجزاء الماضى فاذا قلت ما  
 ضربه فاذا استغنى عن الذي يجمع اجزاء الزمان الماضى وذلك لانهم ان  
 ان يكون الشيء والاثبات المتقدان بزمان واحد في طو في بعض  
 الشيء كالاثبات مستقبله من الاجزاء لم يحقق الشافعي لحواله بقا  
 الجرح فاكفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا وادعوه وحده وفي  
 الشيء الاستغناء اذا استمر الفعل اصعب واقل من اسم الزمان والحال  
 كان كقولنا جرحا للكرار دون الامر وكان في الشيء انما نادا ما قبل  
 ما نال وما انتك ونحو ذلك ونحوه اي تحقيق هذه الكلام وان  
 الاصل في الشيء الاسماء بخلاف الاثبات ان استمر العدم لا يقتصر الى  
 سبب بخلاف استمر الوجود يعني ان بقا الحادث وهو استمراد  
 جرحه يحتاج الى سبب موجود لانه وجوده متبوع وجوده والوجود

مما



العادة لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فإنه عدم فلا يحتاج إلى  
 وجود سبب بل يكفي فيه انقضاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم فالأصل  
 ان استمرار العدم لا يثبت في سبب وجوده بغيره والافضل مقتضى السبق  
 على الوجود وهذا ما قدمنا ان العدم لا يميل وأنه اولى بالمكان من الوجود  
 والمجمل ما كان الاصل في السبق الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على السبق  
 وقد عرفت ما فيه وما الثاني اي عدم دلالة على الحصول فلو كان متغيرا  
 اذا كانت للجهة عقلية واذا كانت للجهة اسمية فالمستمر رجوعا وتوكلها اي  
 توكل الواو على ما في الماضي المتيقن اي لدلالة الاسم على المقارنة لكنها  
مستمرة لا على حصول صفته غويته لدلالة اللفظ على الدوام والنبات نحو كونه  
 قوة الحية ورجوع عوده الى يد يهيئ في قوه وعوده على الاستمرار في قوه  
 على ما استدل على ان البدن مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي والشيء  
 ايضا ان دخول الواو اولى من دخول العدم ولانها اي الجهة الاسميه على  
 عدم التغير مع ظهور الاستيناف فيها فخر زيادة رابط نحو فلا اعتدوا  
 لله انك اذا واثم تقولون اي انتم من اصل العلم والمعرفة او وانتم تقولون ما فيه  
 وبينما لا تقاوت نحو ذهب كثير من النجاة الى ان مجرد الاسم عن الاسم هو  
ضعيف وقال عبد القاهر ان كان البتد في الجهة الاسميه صمد في العمل  
 وجبت الواو سواء كان جزء فعلا نحو جاني يد وهو سريع او استرخى  
 زيد وهو سريع وذلك لان العمل لا يترك هذا الواو حتى يتصل في صلة العمل  
 وتتم اليه في الآيات وتقدر بقدر المقدور في ان لا يثبت لها الاثبات  
 وهذا ما يمتنع في نحو جاني يد وهو سريع او هو سريع لانك اذا عدت  
 ذكر يد وجبت بغير المتصل المرفوع كان بمنزلة اعاده اسمها من جاني  
 في انك لا تجد سبيلا الواو ان تدخل سريع في صلة المحي وتقفه اليه في الآيات

علم

لا داعية له فلا يكون حتى يقصد استيفاء الجوز بما في سريع والا لكانت توكد  
 المستأنصه وبعدها في اللفظ وجري مجرى يد تقول جاني يد وهو  
 سريع امامه ثم ترمي اليه ثم تقول ما لم يتبدل في السرعة ابنا او على هذا  
 فالاصل والظاهر ان لا عمل للجهة الاسميه الواو وما جاني يد في سبب  
 التوكل الخارج عن قياسه واصله بغيره في التوكل ونوع والشيء وذلك لان  
 قوه في وقتها او بغير عوده على يد يد واما في ظرفها الذي جاء منه واما في  
 اذا ثبت ايار وان سألته وحدها خاضعة الجواد والكرم فلا نسب عند الجوز  
 ويرى في العمري في ذلك وحدها خاضعة الجوز والكرم  
 وينزل التوكل عليه غير ليس في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ايد  
 كالحا كالحا في اليد قد حلت كلامه في دليل الاعجاز والذي يلوح منه ان  
 الواو في نحو جاني يد وفي سريع او سريع او جاني يد وفي سريع او سريع  
 في نحو جاني يد وفي سريع او سريع وقال ايضا في آخر انك اذا قلت جاني يد في السيف  
 كقوله لو خرج السيف عليه كان كلاما نافعا لا يصدق في الاستعمال لانه بمنزلة  
 وهو مقلد سيف وخرج وهو لا يلبس السيف في ان المعنى على استيفاء كلام واثبات  
 اثبات وانك لم تود جاني يد لك وتكر جاني وهو كذلك فظهر منه ان العمل  
 لا يجوز تخرجه عن الواو الا في ريب والتوكل والتوكل بالنفس بالقرن وهذا في العمل  
 انكشاف حيث ذكر في قوله سياتا او هم قائلون ان العمل الاسميه اذا عطف  
 على حال قبلها حذفت الواو استغالا لاجتماع حرفي عطف لان الواو الحال في  
 العطف استعربت للوصل فتوكل جاني يد راجلا او هو فارس وكلام صحيح  
 واما جاني يد هو فارس فيحدث وذكر في قوله بعضكم بعضه وانه في  
 الحال او يتعاضد بجانها اليسرى في عبادتها فاقول في قوله تعالى الله وهدى  
 خلاص جاني لانه لو لم يكن ذلك لوجب ان يقال فارس اقل الحكم بالحيث

لا بد من سبب في العمل  
 لا بد من سبب في العمل

تألم

يد جاني



والذي بين ذلك ما ذكره الشيخ في دليل الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد  
 فيه منزلة جازية يصرح به في قوله جاء سرا في انك تقبض به مجازا في سماع  
 تقيد احاطة غير بالحق ويجعل الكلام جنوا واحدا كانك قلت جاءني بـ  
 الحية واذا قلت جاء زيد وهو سرح او غلامه يسير بي به او وسبقه  
 على كفه كان المعنى علم انك بدأت فاشتت المحيخ استأنفت جازا واستأنفت  
 انما نانا بالما هو مضمون الحال ولهذا احتج الي ما يربط الجملة السابقة  
 في بالواو كما هو في غرض من مطلق وجرادع وتحتها واو حال لا  
 يخرجها عن كونها محتلة لضم جمل الوجدان كالفاء في جواب الشرط فاما  
 بمنزلة العاطفة في انها جازية لربط جمل من شأنها ان تربط نفسها بالجملة  
 في نحو جاءني زيد يسير بمنزلة الجاء السقي عن الفاء لان معناه ان يوطئ  
 نفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو سرح او غلامه يسير بي به في  
 سيفه على كفه بمنزلة الجاء الذي ليس من شأنه ان يوطئ سيفه فاما  
 الشيخ وان جعل نحو على كفه سيفه جازية فيها اي في تلك الحال تركها اي  
 ترك الواو نحو قوله اذا انك تقي لذة او تنكها خرجت مع البار على  
 اي اذ لم يعرف قد رى اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم وفارقهم  
 مصلح البار الذي هو انك الذي مشى على شئ في تلك الحال عنك في  
 الواو لا سماع الصق فقله على سواد اي بقية من الليل حال تركها فاما قال الشيخ  
 فاعلم ان الوجه ان يكون الاسم في مثل هذه الظروف لاعتناء على ذي الحال كما يستدل  
 ويشغى ان يقيد بهما خصوصا ان الطرف في يقيد باسم الفاعل دون  
 الاسم الا ان يقيد بهما ماضيا معوق وقال للشيخ لعل اما اختيار  
 يقيد به باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهي الغيبة ولهذا تقرر  
 ترك الواو وانما جازية التقيد بها الفعل الماضي لجهتها بالواو كقول وان  
 اسري اليك ودونه من الاخر موماه ويبدل سملق وانما جازية التقيد

فليلا

بالضام لا تسهلوا ان التقيد بولا متع مجزأ بالواو هذا كلامه وفيه انقلاذه كما  
 ان اصل الحال الاول فقله الجوز والتفت فالواجب ان تدل مناسبة تقتضي اختيار  
 الكلام في الحال على الخصوص دون الجز والتفت فلانا لا نسلم ان جواز التقيد  
 بواجب استماع الواو لجواز ان يكون المقيد به موجودا بالماضي الا ان  
 اخبر يقيد به بالفرد ومع هذا لم يتع الواو مع ان المفرد او الماضى استماع الواو  
 من الضام والمحق ان نحو على كفه سيفه يحتمل ان يكون الاسم موقفا على  
 والظرف جازية فتكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد واقام زيد  
 ويحتمل ان تكون فعلية فتكون بطلا ماضيا او للضام وان يكون حال المفردة  
 فيقيد باسم الفاعل والاولان مما يجوز في ترك الواو والآخران مما يمنع  
 فيه الواو فمن اجل هذا كونه ترك الواو هذا اذ لم يكن مصلح الحال  
 متقدما والافالوا وحيد ليل لا يقيد الحال بالصفة نحو جاءني جازا  
 وعلى كفه سيف وما اهلكنا من قبلي الا اولها كان معلوم ومن كلام الشيخ  
 قوله ويجوز التولي ترك الواو في في الجملة الاسمية تارة لوجوب جازية على  
 يحصل ترك الحرف نوع من الارتباط بقوله اي الفرق فقلت عوان يصح  
 فانما هي جواز الاسود الجوز وجرادع فقلت في الاسود جازا  
 وقيد حاله من فعل تنصوي ولولا دخول كان عليها لم يكن الكلام الواو  
 وقوله جازا في الثاني وجوابه حال من في الجملة التسمية ومعنى الفعل الذي  
 الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية في الجملة بوقت من حال تقول اي  
 والله يتيقن انما لا يردك ان يحتمل وتعلم من الجملة حال ولولم يقيد بها  
 قول سالما ليجن فيها ترك الواو والحال ان هو وقع الجملة الاسمية  
 يكونا امرا ~~المراد~~ وهو ان يكون مطلقا اجزا مستقدا ده صاحبها والفتن  
 في نفسك مما يجوز ان يكونا امرا الاحوال المتخذة وهي ان يكونا امرا  
 صاحب الحال المتأخر الاسم الذي يتصل بالجملة السابقة في ان يجعل قوله

بالضام

الاجاز



بود ان يجعل حال الامن الضمير في سبيلها وقال بعضهم ان كان للضمير ضمير في الجا  
 عيب الواو والافان كان الضمير في اصد به الجملة سواء كان مبتدأ او فاع  
 الي في واهبطوا بعضكم لبعض عدوا واخر اخو وحدثه حاضره الجوز والكر  
 ولا حكم يضعف مجرور الواء وتكون الواو في اول الجمل وهذا البيتان  
 هذا القليل والاف هو ضعف قليل كقوله نصف النهار لما فرغ من  
 ورفته بالغلاب هذا الباب الثامن الايجاز والاطباء الاول  
 قال السكا في ايام الايجاز والاطباء ولما كانا في اي الامن النسبية  
 يكون تفقها بالنسبة التي تغفل شي اخر فان الموجه انما يكون موجرا بالنسبة  
 الى كلام ان زيد منه وكذا اللطيف انما يكون مطبعا بالنسبة الى كلامه  
 لا يتغير الكلام فيهما الا بتغير الحقيقة والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على  
 والحقيقة ان الايات بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار المطبوع  
 اذ لم يكن مطبوعا بالنسبة الى كلامه ويكون هو بعيد مطبوعا بالنسبة  
 كلام اخر وكذا اللطيف فكيف يمكن علم الحقيقة والتعريف ان هذا ايجاز في  
 اطباء والباء على امره في اي والا بالباء على امره في اصل العرف في  
 هو مقارن الاوساط الذين كثر لهم فضاخر وبلاده وفي الامم وفيها  
 اي كلامهم في مجري عزمهم في تادية المعاني عند المعاملات والمخاطبات  
 اي هذا كلامهم الى كلام لايجز الاوساط في باب البلاغة لعدم رعايتهم  
 الاحوال والادب ايضا منهم لان عزمهم تادية اصل المعاني في الامم  
 والفاظ كلف كانت ومجرد تاليف عجزها عن حكم التعريف في الايجاز اذ المقصود  
 بالفرع عبارة التعارف والاطباء اذا وادعوا بالاعتناء قال الاختصار في  
 نسبيا بوجه تارة الى سابقه في كون عبارة التعارف اكثر ويوجه تارة اخرى  
 الى كون عبارة التعارف اكثر ويوجه تارة اخرى الى كون عبارة التعارف اكثر  
 مما ذكر في الكلام الذي ذكره النحوي وليس المراد بما ذكره مقارن الاوساط

العلم

التيهاهالي صفا

على

على ما سبق في بعض الامم يعني ان يوصف الكلام بالاعتناء لكونه اقل من عان  
 التعارف وقد يوصف به لكونه اقل من عبارة الالف بالقيام بمقتضى  
 كقوله تعالى رب اني وهب العظمى لي وسهل الراس لي فانه اطباء بالنسبة الى  
 وهو قولنا ابارك فيك كنه ابارك فيك الى ان يقتضيه المقام لانه مقام بيان انظر  
 الشار والم الشيب فينبغي ان يسطو فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل  
 مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز تعيين اصد هو كون الكلام اقل من عبارة التعارف  
 فلا في كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبهما العموم من وجه لصادق بها  
 فيها هو مقتضى المقارن وهو مقتضى المقام جميعا اذ لا في ذلك قد شئت  
 حرف النداء وبما الاضافه ومنه ولا وليد من الشاي كما في قوله اذ قال العجيب  
 فانه اقل من عبارة التعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام  
 لصغير في حيز السند اليه كالمركب والساوي دون الاول كما في قوله  
 الي وهب العظمى لي وسهل الراس لي فانه اقل من عبارة التعارف  
 لان سابق الذي هو اليه كما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطباء عموم ووجه  
 كذا بين الايجاز في المعاني التي بين الاطباء في تامل وقد توهم من ان المقام  
 ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى التعارف  
 الاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكا قد صرح بما  
 الاختصار على كونه اقل من التعارف ايضا فلو قيل للايجاز اختصارا  
 لانه لم يطلق على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه  
 لان كون الشيء بالاختصار يقتضي تحققه معناه لان كنه هو الامور النسبية  
 الاضافه قد تحقق معانيها وتعرفت بقرائن تليق بالايام واليوم وغو  
 وجوابه ان المراد عدم تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعبر ان هذا القول  
 من الكلام ايجاز وذلك اطباء على ما مر وهذا ضروري وليس المراد ان لا يكون



ان سبب معناها اصلا لان ما ذكره السكاكي تقصير لعمامة ليا على المقادير والبيط  
الموصوفان يقال اي الكلام قد يكون كذا او في المقادير وقد يكون يكون  
المقام خليف الكلام اسطر من الكلام المذكور رد في الجمل ان لا يعرف فكيف  
الاصطلاح وكيفما الاختلاف طيفانهم ولا يعرف كل مقام اي هذا ريفتي  
البيط حتى يفسر عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان اللفاظ في  
العامي والفكر على تاديه العامي بعبارة مختلفة في الطول والقصر والتميز في الحكم  
المقامات عامي من ذاب البلغة ولما لا وسطون بين العامي والبلغة فلم في فهم  
المفاهيم لو من الكلام في فيما بينهم في الحوادث اليومية يدل على ان  
الوضع على العامي القصوره وهذا معلوم للبلغة وغيره فالباء على البقاء  
اختر بالنسبة الى التلغاف اليها جميعا ولما الباء على البيط الموصوفان فاما قوله  
الى البلغة فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البيط وان كل مقام اسطر  
البيط على ما مر في ذلك في الابواب السابقة فلا رد الى الجمله والافراد  
الى الصواب والي الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ عام  
اولا والثاني اما ان يكون مقصوده او اعم اعنه والناقض اما ان يكون  
اولا والثاني اما ان يكون لغايره او لا فائدة حصة طرق تلك معناه قوله  
اثنان ووردان اما القول بمرطوق التعبير عن المراد فهو تاديه اصله لفظا  
اي لا اصل المراد لفظ ناقص عنه اي عن اصل المراد المضاف او بلفظ زائد  
لغايره فالساو او ان يكون اللفظ مقيدا لاصل المراد والاعيان ان يكون اللفظ  
عنه واقابره والاطناب ان يكون اللفظ اذ اعلى لغايره واحتوى  
الاختلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد عن المضاف او بلفظ زائد  
اي الخارج بوجهه السكوي والعيش خبر في ظلال القول اي الحق في الجمل  
من اي عيش من عاش كذا او هكذا وادعوا اي الناعم في ظلال القول

تقدم

العيش

العيش الشاق في ظلال العقل في ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النول  
حيث من العيش الشاق في ظلال العقل ولغظه غير واثب لا يكون مغلا  
وفيه لانه قد استمر في العيش ان العيش المعتد به اعني العيش الناعم اما هو  
الحمل للحمي دون العقل المتاملين في عوالب الامور فعمله مطلق العيش في  
ظلال النول كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء  
المختبرين في امورهم وشاربا لطيف وجهه الى ان العيش في ظلال الجمل  
والعاقبة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العقلاء العاقل  
حيث انه ذكر الناعم في ظلال العقل لكان كالتكرار ويغني عن ذلك لفظ الصلة  
واحتوى بعبارة من الطويل وهو ان يكون اللفظ اذ اعلى اصل المراد لا لغايره  
ولا يكون اللفظ الزايد متعبا نحو قوله عدي بن الابرش يذ كر عدي الزايد  
بن الابرش وقد لا تدل له اهتبه والزايد وجد قوله كذا وحيث  
والكذب والبر معنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقيد بلفظ القطع  
لما كان عديان في يافض الذابعت والتعبير في اهتبه وفي الواجب  
وفي قوله عدي وقوله الناعم وعز الحش الفند اي واحتوى بعبارة من النول  
المقتضيه ايضا وهو الزايد لا لغايره بحيث يكون الزايد متعبا وهو قوله  
لان ذلك الزايد اما ان يكون مقفلا لعمي او لا يكون مقفلا لعمي كالتعبير  
في قوله اي كلفظ الندي في بيت ابو الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا النجاة  
والندي وصبر العز لولا لقا شغوم في اسم الله غير منتهى العلم والنا  
واما من هذا الضمير والعز اي لا فضل في الدنيا النجاة والعطاء  
على الزايد على تقدير الموت وهذا المانع في النجاة والصدور من العطاء  
فان النجاة ان يفكر في الملوذ من الجهل هان عليه الاقام في الجواب  
لعدم خوف من الجهل فلم يكر في ذلك فضل وكذا الصواب اذا يفكر في  
الحوادث والتدابير وبقاء العز هان عليه صبر على الملوذ ولو توفى به خلا

نظرت

لعمري

عدم



عنه بل مجرد طول العزم يهتدون على القصور الصبر على المكان ولهذا يقال ان  
 ليس هو الرب فمن ان لم يجر نوح خالف البازل ما له فانه اذا تفرق بالظهور شغل  
 بدل المال لا يحتاج اليه واما فيكون بد لرح افضل واما اذا تفرق الموت  
 فان عليه بذلك وهذا فنيل فكل ان اكلت واطعم احال فلا الزاوية ولا  
 الاكل وما يقال ان المراد بالتدني بذل النفس فليس بشي لانه لا يفرق من اطلاق  
 لفظ التدني ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى له بل النفس الاعداء  
 التفرغ عن الامور التي من شأنها الاهلاك وهذا بعينه معنى التنازع والافترس  
 ما ذكره الامام ابو جري وهو ان في القتل وينقل الاحوال فيه فمع الموت في  
 الى جأ ما يكن القصور ويهمل البوس فلا ينقل المالك كونه فصل فلا يكون المالك  
 حيا ومفلا وغيره لئلا يقول اي من القتل العبر المفسد للغير كلفا قبل في  
 جريه بن ابي علي واعلم ان اليوم والامس قبله ولكني عن علم ما في غدي وان  
 قلت قد يقال انصوبة بعضي وسعته باق في نفسه بيدي ولا يملك هذا  
 من الحول وقوعه في التناول وقول لهم ما كتبنا انهم قلت امثال ذلك  
 اما انقال في مقام يقتصر الى التاكيد كما تقول لموتكم وعرف ما كتبه يا هذا  
 لقد كتبت فيميتكم هذه واما قولنا في ذلك قولهم باق اجمعهم فمعناه  
 انه قوله لا يعصده به ان قاموا الالفاظ فهو هوون به لا معنى له كالالفاظ  
 المهمة التي هي اجواس وتم لا معنى له وذلك لان القول الدال على معنى لفظ  
 مقول بالقيم ومعناه موثر في القلب وبما لا معنى له فيقول بالعلم لا معنى له  
 قال الله تعالى يقولون باق اجمعهم ما السر في قولهم **السائلة** قد علموا انهم الا  
 والمقتضى عليه نحو ولا يحسن المكرر الذي الاباهله وقوله اي قول النابغة  
 مخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدني وان لم تكن ان المشاي  
 من هو اسم الموضع في اي شيء اي يقيد عنك واسع اي ذو سعة ويؤيد به بالليل  
 لا هو صف في حال يحمله وهو له والمعنى انه لا يثبت للمدح هاربا وان ابق في

شك

الحرب فصاروا الى اقوى الاجزله عن مملكة وطول مدة ولا بد في جمع الافاق فطعنا لا  
 هو الجايد اليه فان قيل كلا التاليين غير صحيح لان لا يحد والمستوي وفي  
 السيد حد وجواب الشك فيكون ايجابا لاساواة قلنا امنا ذلك ام لا وطول وعما  
 القول في الخوة من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حي كونه بد لك كالكاتب  
 اطلاقا بل بها يكون نظو بلا وبالحكمة كون لفظ الآية واليوت ناقضا عن اصل المراد  
 على انه قد صرح كثيرا من الفقهاء بان مثل هذا الشرط الواقع حال لا علاج الى الجواب  
الايجابان ضروران احراز القصور وهو ما ليس عذرا وعوالم في حق القصاص  
 معناه كونه لفظا يبين لان لا ادوية ان الانسان اذا علم انه متوقف فقتل  
 ذلك اعيان الى ان لا يقدم على القتل فان تقع بالقتل الذي هو القصاص كغير من  
 الناس بعضهم لبعض فان ارتفع القتل حجة لهم ولا حد فيه فان قلت  
 حذف الفعل الذي به يتعلق الطر فقلت لاسد الطر وسد وجهه  
 لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر ان تطول في اصح ان يقال القصاص  
 حد وبيني مما يودي به اصل المراد ويقدر الفعل انما هو مجرد غاية امر لفظي  
 وهو ان عرف الجاني وان يتلف فقط او يجان قوله ولكم في القصاص حجة  
 على ما ذكر عندهم احسن كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انق للقتل  
 لقتله وهو ما يناظره في اللفظ الذي هو يناظره قولهم القتل انق للقتل  
 من ابي من قوله ولكم في القصاص حجة وما يناظره هو في القصاص حجة لا  
 قوله لكم لا مدخل له في المناظره تكونه هذا على معنى قولهم القتل انق للقتل  
 فحرف في القصاص حجة احد عن ان اعتبر القصور والافترس وهو في القتل  
 انق للقتل اربعة عزو للعتبر الحدود الممنوعة لا للمقتول لان الايجاب  
 يتعلق بالعبارة دون النص على المظنون الذي هو حيوة على خلاف قولهم  
 فانه لا شتم على التصريح بها وما يفيك شتم حيوة والتعظيم لمقتلها  
 اياهم عما كانوا عليه من جملة جماعة بولحن فالعق لكم في هذا القصر من الحكم الذي

انقشابه  
 القصاص



انما يقتل بالقتل

هو العصاص حيوة عظيم او النوعية عظم على العظم اي لكم في العصاص نوع  
من الحيوة الحاصلة للقتول والقاتل بالادوية عن القتل نوع العلم بالقتل  
من القاتل لانه اذا هم بالقتل فلم انه يقتلونه فان يدع علم القاتل  
ولم هو من القود واطرا ده اي يكون قوله ولكم في العصاص حيوة مطرا لان  
الاقتصاص مطلقا سببا لحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو القتل  
ما يكون متاكفا على وجه العصاص لا مطلق القتل لان القتل ظاهرا  
ان القتل بل ادع عليه وظلوه اي بخلاف قوله ولكم في العصاص حيوة عن القتل  
بخلاف قولهم فانه يقتل على تكرار القتل والتكرار فحيث انه تكرار عن  
الكلام يعني ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يقتل عليه ولا يلزم من هذا ان  
يكون التكرار مجزأ وهو من الجنات فلهذا سببه في التكرار بل هو من جنات  
على المصدر وهذا لا ينافي حبان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاضطرار  
على الصلوات لا يوجب التكرار بان يكون كل من التكرار معناه في استغفار  
اي واستغفار قوله ولكم في العصاص حيوة عن تقي ومحمد وبخلاف قولهم  
فانه يحتاج اليه او القتل اي للقتل من تركه والمطابقة اي بالقتال على صفة  
المطابقة وهو المعنى المتبادر كالقيام والحيوة من حج ايضا ما في العاص  
وهو ان العصاص قتل وقوة كحيوة وقيل مكانا وطرعا كحيوة وسببا  
عن قتال الاسباب الحقيقة التي تقتضي سلامة الكلام بخلاف قولهم فانه  
فيه ما يجزئ من جنات متلاصقين الا في موضع واحد ويخلو مما  
عليه من جنات التناقض في الظاهر وهو ان الشيء يقتضي في نفسه في نفسه  
لان ذلك غير متضمنه وموافق تقدم العلم على التمسك بالعصاص من العلم  
لان تقدم العلم على التمسك لا يقتضي الاختصاص وانما الذي عطف  
على انما ان العصاص وهو ما يكون بخلاف قولهم فانه ما يجزئ من جنات  
مات في الكلام ويتلوه ولا يكون مستقلا عدة فان افضله وان

اي الذي يقتل به

من جنات التكرار

او حيلة عضاف يدل من جنات حلة خفوا سال الفقيه اي اهل القرية او موصوف خفوا  
المرحون انما من حلة وطلاع انما يمتنع مع العامة فترد في التقييد العضة وفلان طلاق  
الشيا اي كابر اصحاب الامور او ما بين رجل رجلا الامور اي كتبها في قوله المقتدر  
وقيل ان العضة اذا كانت حلة لا تجزئ وموصوفها الفقيه ان يكون الموصوف بعض  
قبل من الموصوفين او يكون متوالي ومنهم من ذلك وهو كذا في القوم دون هذا  
والمرحون نادرا لاسيما اذا لم يمتنع اضافة غير الطرف الى الجوز ولفظ حلة علم وحده  
التسوية لا تفتقر الى قيد في قوله تفتقر الى قيد في قوله تفتقر الى قيد في قوله  
غير منصوص للعلمية ووزن العمل على ما توجه بعض النقاد لان هذا الوزن ليس  
بمخصص للعمل ولا في اوله بزيادة كثرة العمل وحق ذلك ان العمل المقول الى العلم  
اذ اعتبر به فاعلم وجه الجوز علم او محقق والتحكيم المعروف في الاضطرار وعند  
اوصفه نحو وكان وراهم ذلك ليجزئ كل عصب عصب اي كل عصب عصب وعصبها  
كسالم او غير عصب وما يوجب في هذا المعنى ليل ما قبله وهو قوله فارت ان  
فانه يدل على ان الملك كان انما يأخذ العصب دون العصب او شدة كما مر في قوله  
الانسان او جواب شدة اما الجوز الاختصاص من واذا قيل لهم انما يدين ارباب  
خلفكم لكم توجعون اي لعضوا يد ليل ما بعده وهو قوله تعالى وما ياتهم من  
مرات يوم الا كانوا فيها معردين والذلة عطف على قوله الجوز الاختصاص  
خلفكم من الجوز لانه لا يعلم انما وجواب الشرط هو لا يحيط به الوصف او ان  
ليس السامع كل مذهب متفق ولا يمتنع من قولها او كروها لا يمتنع من ان  
يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر في امرين وراسل امر صفة الامر  
ان المولى اذا قال لعبد واسمك ليرتد اليك وسكت تراجعت عليه في الحق  
المعقود الموهوب مالا يترجم له ليرتد على ما يترجم على اوجه من العذاب وكذلك

ان اختلف امره او جلاه







ومما ان ينزل العقل عليه في العادة على التعيين خوفه لكن الذي لم يتغير فيه فإ  
 العقل لا علم في قوله فلهذا مضى كما مضى وما لا معنى للقول الانسان على  
 ذات شخص بل انما يلام على فعل كسب واما تعيين الحد وفي قوله فيقول ان  
 فيجب لقوله قد شغلها في قوله ما رويته لقوله ما رويته ما عمن نفسه وفي قوله  
 يتعلمها اي الحب والمراودة والعادة ولست على الثاني اي ما رويته لان الحب  
 المفرط لا يلام صاحب عليه لانه اياه وخطيئته في كماله الحب المفرط حليجته عليه  
 عليه فلا يصح ان يقدح فيه ولا في شانه كونه شاملا له وتعيين ان يقدح  
 في ما رويته فكل في العادة ومنه اي وقوله لانه تقدير الحد وفي الشروع في  
 الفعل الان الشروع في الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان الحد وقت هو  
 الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحد فانما هي من جهة ان الجار  
 والجرور لابد له من فعل يتعلق به على ما يستلزمه القواعد في قوله  
 على تعيينه الشروع في الفعل بخلاف اسم الله فبعد ما جعلت التسمية  
 له اي بعد رعيه الشروع في الغزاة بسم الله افرو عنه الشروع في القيام  
 او العقود بسم الله اقوم او اقبل وكل ذلك كل فعل شرع فيه ومنه  
 الاقتران اي وقوله تقدير الحد وفي اقتران الكلام بالفعل لقوله  
 العربي بالوقاف والنون اي اعربت فان كون هذه الكلام مقارنا لاخر  
 الخطاب دل على ان الحد وفي لغزته والباء الملازمة والروايات الاشارة  
 والامتناع بقوله رفات النوب ارفاه اذا اصبحت ما هو منه **والاطلاق**  
 اما بالايضاح بعد الاهتمام بولي الفقيه في صورته حتى لا يفتقر احد منهما  
 والاعتراف موضعها وعلمان خبرهم علم واحد او ليعلم في النفس فضل

لما طبع الله النور عليه من الشيء اذا ذكره ما بين كان اوقع في ما كان بين  
 او لكل هذه العلم اي بالمعنى وذلك لان الادراك له في الحيزان عندهما  
 بالمعقول بوجه ما لم فالجواب في العلم يحصل به شعور ما فلا لم في الجواب به في العلم  
 حصوله الشعور بوجه دون وجه فتوقف الغنى في العلم به والمثل في العلم  
 اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت هذه العلم به العلم الضمني  
 بان الله عقيب العلم اعمل واقرى وكما قال فان هذه الوجهان والذم  
 للخلاص من العلم غير لاقتل في قوله وتكون بيان وما يوجب ذلك ما في قوله  
 هل يتطوون الان يا ائمة الله في ظلمة الغمام فانه جعل العذاب يا ائمة  
 من الغمام الذي هو مظلمة الوجه لكون الله لان الشراذم اجزاء من حيث  
 يحسب كان اسرها فكلها اجزاء الشراذم من حيث يحسب لغير ذلك كان  
 من هذا المستقطع لجهل من حيث يتوقع الغيب وبما لهم من الله  
 يكونوا عتسبون عني بارجح لي عذري فان اخرج لي يهلك طلبه في  
 لي بالذي للطلاب ومدة في يمينه تقبله في نفسه ذلك التي وايضا  
 وهذا الايضاح بعد الاهتمام به بحيث ان يكون الاقتران التسمية المنكوة  
 وقد يكون ذلك لتجسيم الشيء المبين وتفظه لقوله تعالى وتبيننا اليه  
 الامرات داوود ولا تعطف مع مصححين وقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد  
 من البيت حيث لم يقبل قواعد البيت بالظاهر ومنه اي لا يوضح بعد  
 الاهتمام بالرفع على ايدى القواعد اي على وجه جعل المحض بوجه مستل  
 محذوف اذ لو اريد الاختصار كونه بغير قلماء في قوله الرجل زيد او  
 جلا زيد كان اظنابا ابراهيم فيه الفاعل او لا ومسوتا بيا وقوله اذ لو

لغة  
 عند النبي وبعده  
 ان كان المحرم اذ اقام  
 من احسنه لا كان  
 احسنه اذ اقام



ان هذا الاختصار متغير بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطباء و  
 الاحبار والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه ان  
 نعم سواء ذكر في الابهام بعد الايضاح او ان الكلام في معرض الاعتك ان نظروا  
 الى الاطباء من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الاحبار من وجه  
 حيث حذف التبتك الذي هو صله الاستان او الابهام الجمع بين الجمع  
 المتماثلين الاحبار والاطباء وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان  
 الجمع بين المتماثلين من الامور الغريبة المستطرفة التي تظهر البتة من وجه  
 تارة وانما السجيب واما قال الابهام الجمع بين الجمع لان حقيقة الجمع بين الجمع  
 ان يصدق على ذات واحدة وصفان شتى اجزاء على شيء واحد في  
 واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام التواتر  
 وهو ان يوافق في محم الكلام بين ممراتين تامهما معطوف على الاول كقول  
 ابن آدم وبيت فيه حفلة من الحرس وطول لاسل ولوا ربك الاختصار القيل  
 وبيت والحرس وطول لاسل كناية عن اولا ثم اوضح لما سبق في محم هذا  
 فتبين ان التوضيح لها القطن للتدوين فكان يجعل التفسير عن الجمع  
 الواحد بالمتن للعنوا واحدا غير له لف القطر بعد التدوين واما بيت التواتر  
 بعد العام عطفت على قولها اما لا يوضح بعد الابهام ويعني بذلك ان  
 يكون ذلك على سبيل المطف دون الوصف او لا بد ان يكون ذلك  
 بمطاف الخاص على العام اكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي في  
 الخاص هو كانه يصور البحر وحبسه اي من جنس العام بتوابعه لا العنوا  
 في الوصف منزلة الخاص في الذات بحيث ان هذا امتاز عن سابقه

ان هذا

في

العام بما لا يوافق الاوصاف الشريفة جعل كانه في اضعاف العام ما بين لها  
 لا يتم له لفظ العام ولا يعرف حقيقة منه بل بحسب التصدير عليه والتخرج  
 به وذلك قد يكون في معزذ نحو جاوزوا على الصلوات والمصلون الوسطى  
 او الوسطى من الصلوات او الفضل من قولهم لا فضل الاوسطا وهي صلوة العصر  
 على قول اكثرين ومنه قوله تعالى في قوله عز وجل وما لا تكبره من ربه  
 ويكابر وقد يكون في كلامه نحو قوله تعالى وليكن منكم امة يدعون الى  
 الخير ويامرون بالعرف ويهيون عن المنكر ومنه قولنا صبروا وصبروا وان  
 الصابرون باب من الصبر وكثيرا ما يشترط ومعنى ما لا تكبره من ربه  
 اطنا لا انطوي لا تكبره الا انكرا في قوله كلاسوف تعلمون ثم كلاسوف تعلمون  
 فتقوله كلاسوف وتبيين على انه لا ينبغي للشايط ان يكون الذي يجمع هي  
 والى لا يجمع بين شيئين وتعلمون انكرا ليجازوا فيتم وان عطف على شي  
 الخطا فيما انتم عليه اذ علمتم ما قدامكم من هول لقاء الله ولو انكرا لكان  
 والاندرا في الايمان بالفتنة لانه على ان الاندرا الساقى ابلغ من الاول  
 نقول المنصوح اقوله كلف انكرا قولك لا تفعل به وذلك لان اصله الدلالة  
 على العواحي الرومان كنهه فذكر في محم التدريج في دمج الارتقاء بعد عطف  
 التدريج واللعن بمنزلة التدريج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وفي  
 اذ انكرا الاول يلفظه عن وانه ثم وانه وتعالى وما ادرك ما يوم الدين  
 ثم ما ادرك ما يوم الدين ومن ذلك التكرير بزيادة التبيين على ما ينبغي التمسك والاعتناء  
 عن سمة العطف لتكمل تلحق الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي امرنا  
 قوم اتقوا في احدكم سبيل الرضا وادعوا قوم انما هذه الدعوة الدنيا مائع ومنها  
 زيادة التوجع والتعظيم كما في قوله فيا قوم معكم ولان اوله من الايجاز

بعد

كلام

في



















فالتعجيز في قوله ولا يحصل له فلا يعرب لأنه لا يعمل في التكميل ما كان واقفا  
 في جدي الذي يقتضيه سواء كان محلا لأعراب أو لا يكون الاسم إلا ان يقال ان  
 الأعراب اذا كان محلا يتقطعه عند هوائه ان لا يكون لها محل في الأعراب  
 قوله جله كان أو أقل من جله أو أكثر منه لأن ما هو أقل من الجله لا يدعى ان يكون  
 له أعراب في الجمله تلامه لا يخرج عن ضبط ما يغير ذلك أي الإطناب يكون  
 اما ان لا يصح بعد الأبهام وأما بكذا وأما بغير ذلك كقولنا الذي يقولون  
 العرف في قوله يجوزون جدي بهم ويؤمنون به ويصدقون به فإنه  
 لو انصرف لم يترك ويؤمنون به لأن ما يؤمن لا ينزل من جديهم فلا يجاز  
 إلى الإحصاء به تكون معلوما وحقوقه أي ذكر قوله ويؤمنون به أظها  
 في الإيمان فإنه ما ينضبط به جملته العرف في قوله يتبعها صيا في الجمل  
 وكون هذه الإطناب غير أقل فها سبق ظاهر بالتأمل فيها وفي الأمثلة  
 إلى أو غيرها المصنف في هذا المقام قوله ما به يعني وقوله تعالى  
 بقولهم بأفواههم ويؤمنون بك **فحينئذ** تقولون هذا داخل في التقييم  
 انهم اذا قد اقرئوا بغضلة لكفة هو الذي والى له على هذا قول عري في  
 محي على التقييم في عنوان يكون يفرجه عن علم القلب ومنه ما قرأ في  
 عتق تامله بعد قوله فصام ثلثا أيامه في الحج وسبعة ايام جمع لا في الأهم  
 الاباحة فان الواجب للأباحة في حق جالس المسكين أو ابن سيرك الا ان  
 انه لو جالسها جميعا أو واحد منهما كان ممثلا وفيه نظر لا بد من جملته  
 يكون من باب التكميل المعنى الإتيان بما يقع ولا للمعصية وهو من باب  
 اذا جالس المساكين قالنا استدل أنك لو سأل الله واستعلم الله  
 واستعمل الله ان المساكين كما قد يكون فإنه لو اختار له تكلمة أو سئل

أنك لم سأل الله شيئا ولا فقلت بلسانك في دعوى الاخلاص في الشهادة فيه  
 دفع توهم انهم كانوا يوثقون في نفس الامر وفيه نظرا لا يضاف في التكميل ولا في الامتياز  
 عند مزجهم يكون التكملة فيه دفع الابهام وتعلم انه كما وصف الكلام بالاجاز في الام  
 باعتبار كونه فاقصاها **أقربا** سأل المراد ان يابا عليه فلكذلك قد لا يوصف الكلام  
 بالاجاز والاطناب باعتبار انهم صوف وقلمها بالنسبة إلى كلام اجزاء أو إلى  
 الكلام في أصل الحق كقوله أي قولنا في تمام بعد أي مع جوف من الدنيا وأقرب  
 أي ظاهر وود أي سياره وتمامه والى من يرت في ربي عند رافده الذي الصية  
 العدل المبكر والمأخذ المله الذي قد شكك في أي ارتفع وقوله أي قوله  
 الشعر المزمع يستظهر إلى جانب المعنى إذا كانت العليا في جانب المعنى  
 بالحق وسببها في الواحدة وبالفعل المعنى يعني ذلك السيار مع القلب ولا في  
 والحق في حق الله سبحانه في هذا الصنف بالميل إلى العالي فيصير أي تمام اجزاء بالنسبة  
 هذا البيت على ما في أصل المراجع قد وجد في البيت اطناب بالنسبة إلى  
 وشبه هذا الاجاز يجوز ان يكون لجواز ايات التفسير السابق ان يكون مساوية وان  
 اطنابا وكذا مثل الاطناب هذا الاطناب وتقر من هذا التفسير في  
**لا يملك ما قيل لهم بالوقت وقوله الخامس وتكريرا ان جملته على ان**  
**قولهم ولا يتكروا القول حين نقول** أي تقرر ما رد بغيره من قول غير واحد  
 لا يحصر على الاخر في هذا المقام والهرافا وقد أجازنا حنف راسهم وصاد حكمهم ورحم  
 الناس في المعامات التي رايهم ولا تارة تارة تارة إلى است واما قال ونفس لان جاني الله تسلك كل فعل  
 واست محقق القول وان كان يلزم منه هجوم الأفعال اليهم واست على غير عمل العلل بكون الله وحسن خلقه  
 تفكر على كل حال بولاه وعلى كل الذي هو الله وسأله التوفيق في تمام التفسير الاخر من عند وجه  
**الفقر الثاني على علم البيان** قدس على علم البيان كنهه التصريح بالبيان

له المعنى

في قوله لا يملك ما قيل لهم بالوقت وقوله الخامس وتكريرا ان جملته على ان قولهم ولا يتكروا القول حين نقول أي تقرر ما رد بغيره من قول غير واحد لا يحصر على الاخر في هذا المقام والهرافا وقد أجازنا حنف راسهم وصاد حكمهم ورحم الناس في المعامات التي رايهم ولا تارة تارة تارة إلى است واما قال ونفس لان جاني الله تسلك كل فعل واست محقق القول وان كان يلزم منه هجوم الأفعال اليهم واست على غير عمل العلل بكون الله وحسن خلقه تفكر على كل حال بولاه وعلى كل الذي هو الله وسأله التوفيق في تمام التفسير الاخر من عند وجه تفكر على علم البيان كنهه التصريح بالبيان قدس على علم البيان كنهه التصريح بالبيان



[illegible]

الصفحة فبداية من الاول الى اخره في ذكر احواله  
والاول الى الثاني والآخر الى الثالث







والله اعلم بالصواب والاعتماد على ما لا يشك في كونه من لوازم الوجود فدلالة اللفظ عليه  
 غير ان يكون ترجيح اوله اعتمادا على ما لا يشك في كونه من لوازم الوجود فدلالة اللفظ عليه  
 المحاط به في بعض هذه الامور لا في غيرها من كونه من لوازم الوجود فدلالة اللفظ عليه  
 وغير ذلك مما هو من لوازم الوجود فدلالة اللفظ عليه  
 الله في وجهه الخلافة في نفسه وان لم يكن له ذلك بل جعله لادلائه انما هو  
 معنى خارج عن الشيء سواء كان في نفسه من لوازم الوجود فدلالة اللفظ عليه  
 ما هو اللازم الذي ان لا يشك في كونه من لوازم الوجود فدلالة اللفظ عليه  
 عدم الاشكال وظاهره انه لو اشترط مثل هذا للوجود لم يخرج كثير من معاني الجواهرات  
 التكميلية عن ان يكون مدلولها التزاما بالمدلول لانه لا يشك في كونه من لوازم الوجود فدلالة اللفظ عليه  
 والحق ان لا يرد للذات ان لا يكون له في الوجود بطرق مختلفة في الموضوعات لان  
 بالوجهية او لدلالة المطابقة لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لكان  
 المعنى لو كان بعضا او وضع دلالة عليه من بعض ولا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ  
 لم يكن كالمعنى في الالفاظ ولا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا  
 يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع العذرات والهيبة التي كسبه امتنع ان يكون  
 يودي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة او وضع من دلالة قولنا اخذ به الورد او  
 اخذ لانا اذا قلنا ما قلنا كل كلمة ما يوافقها فالسامع ان كان عالما بوضعها لكان  
 المفهومات كل من هذه اياها من الالفاظ كقوله اياها من تلك الكلمات فغير نقاوت  
 لم يكونا بوضعها لهما من الالفاظ فذلك المعنى اصلا واما قال واللام لم يكن  
 واحد منها لادون ان يقول لم يكن واحد منها لادون المفهوم والمقصود  
 هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فقيضه الله اليه يقول  
 ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اهم لان يكون عالما بوضع شيئا او لا يكون شيئا

بالمعنى

انه

والمعنى

اذا كان عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها لادون بعض في اللفظ  
 يكون كل واحد منها لادون بعض فيكون بعضها لادون بعض في اللفظ  
 فيها الموضوع فان قلت لتوقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الذي لا يعلم  
 بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الالفاظ من اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة  
 على فهم التنبيه فقلت لتوقف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم باللفظ  
 اما توقف على فهم المعنى للجملة لا على فهم اللفظ وتوقف فهم ما يقال ان فهم المعنى  
 في الحالة يتوقف على العلم السابق بالوضع ولا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك  
 الرمان السابق فان قيل ان لم يكن له ان كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها  
 من بعض الجواهر ان يكون بعض الالفاظ المعرف في المعاني بحيث يحسن معانيها في العقل  
 بادني المقادير فكذلك الممارسة والملازمة وترب العبد لها وبعضها يكون عسرا  
 في المقادير اكثر من لوجه اطول وكذا ما يتفرع في استنباط المعاني المطابقة في بعض الالفاظ  
 مع سبق علمنا بوضعها او معاودة فكرها بعد تامل اطول العبد بها وقلة تكون اللفظ  
 على المعنى والمعاني على العقل والجواب ان المراد بالاختلاف في الوجود والحق ان يكون  
 ذلك بطور النفس الدلالة لانه لا يشك في كونه من لوازم الوجود فدلالة اللفظ عليه  
 واحدة كما في اللزوم العرسي وقد يكون عينية كما في اللزوم البعيدة المعنوية في الالفاظ  
 بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق لا يوجب قطعاً عند العلم بالوضع ومشتقاً عند  
 عدم العلم بالوضع وسر حد حضور بعض المعاني المطابقة في العقل ويطور اما هو في  
 جهة سره عند السامع للوضع ويطورها ولهذا يختلف باختلاف الالفاظ والادوات  
 وبنائاً في العقلية اي لا يوافق المدكور في بالدلالات العقلية لجواهرات مختلفة  
 مراتب اللزوم في الوجود او مراتب اللزوم الاجزاء لكل في اللفظ ولزوم اللزوم

وهو ان يكون عالما ببعضها لادون بعض في اللفظ  
 يكون كل واحد منها لادون بعض فيكون بعضها لادون بعض في اللفظ  
 فيها الموضوع فان قلت لتوقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الذي لا يعلم  
 بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الالفاظ من اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة  
 على فهم التنبيه فقلت لتوقف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم باللفظ  
 اما توقف على فهم المعنى للجملة لا على فهم اللفظ وتوقف فهم ما يقال ان فهم المعنى  
 في الحالة يتوقف على العلم السابق بالوضع ولا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك  
 الرمان السابق فان قيل ان لم يكن له ان كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها  
 من بعض الجواهر ان يكون بعض الالفاظ المعرف في المعاني بحيث يحسن معانيها في العقل  
 بادني المقادير فكذلك الممارسة والملازمة وترب العبد لها وبعضها يكون عسرا  
 في المقادير اكثر من لوجه اطول وكذا ما يتفرع في استنباط المعاني المطابقة في بعض الالفاظ  
 مع سبق علمنا بوضعها او معاودة فكرها بعد تامل اطول العبد بها وقلة تكون اللفظ  
 على المعنى والمعاني على العقل والجواب ان المراد بالاختلاف في الوجود والحق ان يكون  
 ذلك بطور النفس الدلالة لانه لا يشك في كونه من لوازم الوجود فدلالة اللفظ عليه  
 واحدة كما في اللزوم العرسي وقد يكون عينية كما في اللزوم البعيدة المعنوية في الالفاظ  
 بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق لا يوجب قطعاً عند العلم بالوضع ومشتقاً عند  
 عدم العلم بالوضع وسر حد حضور بعض المعاني المطابقة في العقل ويطور اما هو في  
 جهة سره عند السامع للوضع ويطورها ولهذا يختلف باختلاف الالفاظ والادوات  
 وبنائاً في العقلية اي لا يوافق المدكور في بالدلالات العقلية لجواهرات مختلفة  
 مراتب اللزوم في الوجود او مراتب اللزوم الاجزاء لكل في اللفظ ولزوم اللزوم



في الاتهام اسبق الاتهام فظاهر يكون ان يكون لشيء واحد اثنان متعديين  
 اثنان عليه من غير سبب قلة الوسايط فيكون اوضح لو ويا له فيمكن تأدية ذلك  
 للزوم باللفظ الموضوع لهذه الغاية لانه لا لالة عليه وضحا وجها  
 وكذا اذا كان لشيء واحد ملوحيات لزوم بعضها اوضح منه للبعث فممكن  
 ذلك الغاية من تلك الغزوات المختلفة لالة عليه في الموضوع وذلك لان  
 العنبر في دلاله الاتهام هنا هو ان يكون العنبر الخارج بحيث يلزم من حصوله  
 في اللزوم حصوله فيه سواء كان بالوسط او بالسطح واحد او بالسطح  
 وسواء كان الزوم بينهما عقليا او اعتقاديا وفي الواصل احيانا لا يقع  
 في وجود يلزمه عدة لوازم مختلفة للزوم مثل كونه كتيو الوباد وجبا  
 الكلب ومزول الفصيل فيكون تأدية هذه العنبر بتلك العبارات التي هي  
 اوضح دلالة عليه من بعض ولما في النقص في انما يجوز ان يكون العنبر جزءا من  
 الجزء من اثنان لالة التي الذي في العنبر جزء منه على ذلك الفاعل اوضح  
 التي الذي في العنبر جزء من جزءه مثلا دلالة الجوان على الجم اوضح من دلالة الانسان  
 عليه ودلالة الجوان على التوا اوضح من دلالة البوع عليه فان قيل ينبغي ان يكون  
 الامر بالعلم لان فهم الجوان على فهم الكمال ففهمهم في الانسان اولاهو فهمهم  
 للعبوانة الانسان قلت الامر كذلك لكن النقص هو جوا بان النقص تابع للظا  
 لان العنبر النقصي انما يتقبل اليه النقص هو الموضوع له فكأنهم يتوا ذلك على  
 ان النقص هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل فكثيرا ما يلزم الكل من غير  
 العات الى الجوان كما ذكر الشيخ الربيع في التقدير ان النقص من غير انما هو موضوع  
 يقال فلم يلزم النسب بينهما في هذه الحال اسكن ان نضيف على النقص نحو ان يكون

وهو نظرا لانه لم يرد ان يكون  
 الجنبس وانما كما عرف  
 معنى الذاتي كغيره

الشيء بالكل ولا ينفك النقص عن العنبر هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالشيء  
 الواحد ما يورده الكلام الطابق لمقتضى الحال وهو لا يكون معنويا كيا وما ذكرنا  
 هنا من التاوية بالعبارة المختلفة اما هو في العنبر الذي قلت فقييد المعنوي  
 بما ذكرنا لانه لا عليه اللفظ ولا يساعد كلامهم في مباحث البيان لان الجواز  
 باسره وهو من عظم مباحث البيان وكثيرا ما قيل ان الكفاية ما هي في القفا الاخر اية  
 لكننا لمساعدنا القوم في القيد فنقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه  
 الركني يجوز ان يكون بسيما يكون بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو  
 جزء من ذلك العنبر الركني فاذا عرفت ان معنى الركني في الكلام اوضح دلالة  
 على ما هو جزء من ذلك العنبر الركني داخل في ذلك المعنى كان هذا ما كان المراد بالشيء  
 بطور مختلف في الموضوع هذا ما كان المراد في الكلام في هذا المقام وهو بعد من  
 نظير اللفظ المراد به لا زوما وضع ذلك ما هو وضع ذلك اللفظ لانه لا يلزم بالامر  
 عند سواه كان دخلا في حاق النقص او خارجا عنه كما في الاتهام ان قامت في معن على  
 ارادة على ارادها وضع له خيار والا اي وان لم يبدل قوله على عدم ارادة ما في  
 له فكفاية وهذا معنى على ما سيجي في اول باب الكفاية وان الاستعمال في الجواز انما  
 كليها اما هو من اللزوم الى اللزوم وان ما ذكره السكاكي من ان معنى الكفاية على الانسان  
 من اللزوم الى اللزوم ليس صحيحا دلالة للزوم في حصة لانه على اللزوم في اللزوم  
 انما هو دلالة على لا يلزم السعي لعل ملزوم من ظاهر هذا الكلام بل ان الراجح  
 في الجواز ان يترك اللزوم ويراد اللزوم وهذا لا يصح الا في القفا لانه اوضح على ما سيجي  
 وقد مر الجواز عليها اي على الكفاية لان معناتها لان المراد في الجواز هو اللزوم  
 فقط لانه لم يفسر على عدم ارادة جبهى الجواز معناتها على الكل الجواز في كل

المراد بالشيء الواحد ما يورده الكلام الطابق لمقتضى الحال وهو لا يكون معنويا كيا وما ذكرنا  
 هنا من التاوية بالعبارة المختلفة اما هو في العنبر الذي قلت فقييد المعنوي  
 بما ذكرنا لانه لا عليه اللفظ ولا يساعد كلامهم في مباحث البيان لان الجواز  
 باسره وهو من عظم مباحث البيان وكثيرا ما قيل ان الكفاية ما هي في القفا الاخر اية  
 لكننا لمساعدنا القوم في القيد فنقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه  
 الركني يجوز ان يكون بسيما يكون بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو  
 جزء من ذلك العنبر الركني فاذا عرفت ان معنى الركني في الكلام اوضح دلالة  
 على ما هو جزء من ذلك العنبر الركني داخل في ذلك المعنى كان هذا ما كان المراد بالشيء  
 بطور مختلف في الموضوع هذا ما كان المراد في الكلام في هذا المقام وهو بعد من  
 نظير اللفظ المراد به لا زوما وضع ذلك ما هو وضع ذلك اللفظ لانه لا يلزم بالامر  
 عند سواه كان دخلا في حاق النقص او خارجا عنه كما في الاتهام ان قامت في معن على  
 ارادة على ارادها وضع له خيار والا اي وان لم يبدل قوله على عدم ارادة ما في  
 له فكفاية وهذا معنى على ما سيجي في اول باب الكفاية وان الاستعمال في الجواز انما  
 كليها اما هو من اللزوم الى اللزوم وان ما ذكره السكاكي من ان معنى الكفاية على الانسان  
 من اللزوم الى اللزوم ليس صحيحا دلالة للزوم في حصة لانه على اللزوم في اللزوم  
 انما هو دلالة على لا يلزم السعي لعل ملزوم من ظاهر هذا الكلام بل ان الراجح  
 في الجواز ان يترك اللزوم ويراد اللزوم وهذا لا يصح الا في القفا لانه اوضح على ما سيجي  
 وقد مر الجواز عليها اي على الكفاية لان معناتها لان المراد في الجواز هو اللزوم  
 فقط لانه لم يفسر على عدم ارادة جبهى الجواز معناتها على الكل الجواز في كل



المعلوم ببلان الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها الالهام والمثل وجهها والخبر مقدم  
 على الكل لبعدها ويصلح اليه القطع الكل في الوجود مع ان ليس بعلته لكل قدم في الوجود  
 ايضا لواقع الوضع الطبع **بمعناه** اي من المعاني **في التفسير** وهو الاستعارة على  
 اصلها التشبيه فذكر التشبيه ولربى به التفسير فصار استعارة **ففي التفسير** على  
 التشبيه في التفسير والمجاز الذي لا يحسن اما الاستعارة لا سيما على **فان قيل** في  
 البيان **في التفسير** والتشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا ذكر التشبيه في علم البيان فالتشبيه  
 الاستعارة عليه فلم يجعله مقصدا واسدود وان جعل مقصدا لحيات الاستعارة قلت لا  
 تكثر مباحثه عليهم فوايد الرقيم بان يحيط وقد سلحت الاستعارة **فان قيل** في  
 وجه من خواصه واستحقاقه يجعله اسلاسل هذه هو الكلام في ترجع مدرك علم البيان  
 بالحدود والكاوي وانت خبير بما فيها من الاضطراب والافرن ان يقال ان البيان  
 علم حيث فيه عين التشبيه والمجاز والكناية ثم تتعلل بتفصيل هذه المباحث على ان  
 اليها لاجازتها وورد ما في صدر هذه الفصول **في التفسير** او هذا بت التشبيه الاصطلاحي  
 الذي يفتي عليه الاستعارة وهو المقصد الاول في القاصد التلوة وما كان هو  
 هو طالع التشبيه اعني التشبيه بالغة للغمي استاروا الى تفسيره بقرينة **في التفسير**  
 التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يفتي عليه الاستعارة او غير ذلك  
 لوجه اعادته للظهر فلم يأت بالضمير ليدل على يعود الى المفكر الغرض من الكلام **في التفسير**  
 الاول للهدى وفي الثاني للجهش وما يقال من المعرفة اذا اعتدت معرفة في علم  
 عين الاول في ليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه **في التفسير** **في التفسير** هو  
 وللت فلا ناعلي كذا اذا هن تبه فيكون ان يعل على سائر كذا لامي في معنى فالامر  
**الاول هو التشبيه** والمثاني هو التشبيه والغني هو وجه التفسير وطاهر **في التفسير**  
 لغرض من التفسير ان يرد عرا وجاني يرد ويحرم وما اشبه ذلك والمراد انها لم تكن

منه

اخره

بالتشبيه

الحال

ايها الامم انتم المصطفى عليه وعلم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى حيث لا  
 يكون على وجه الاستعارة الحقيقية كقوله في الكلام ولا على وجه الاستعارة الكناية  
 استتبت الميزة اظفارها ولا على وجه التفسير في لفتين بوب اسد اوليتي منه اسد على قنا  
 سجي في علم البيان في ذات قوله التلوة ولان على مشاركة امر لاخر في معنى مع ان سياتي  
 لا يسمي تشبيها في الاصطلاح جزاء الصاحب المضاح في الخربة فانه صرح بان هو ريت هذا  
 اسد اوليتي مناسد في التشبيه في التشبيه في الاصطلاح عند اللص هو الدلالة  
 على مشاركة امر لاخر في معنى لا على وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة الكناية في الخبر  
 وهو ان يضاف فيه قولنا اياك ان يكون لغضا ان يفتي في الخبر عن قوله في العلم  
 عرا وجاني يرد وعرا وما قاله الاحسنان الحقيقيين الاستعارة الكناية لان لا  
 التفسيرية وهي ثابت الاظفار المنيق في المثال الذي ليس من دلالته على مشاركة امر لاخر  
 عند المسبق لان المراد بالاظفار عند معناها الحقيقية على ما سجي استار سر قاني **في التفسير**  
**في التفسير** اي في تفسير التشبيه الاصطلاحي ما يسمي تشبيها بالاختلاف وهو ما ذكره اذ اذ التشبيه  
 عن ريتي كالاسد او كالاسد جلف او كور ريتي لقيام في تشبيهه ما سجي تشبيها على النوع  
 المتعارف وهو الاختلاف في زيادة التشبيه وجعل التشبيه به خبر عن التشبيه او في حكم الخبر  
 كان مع ذكر التشبيه مع حله فلا وسحقون **في التفسير** استاروا الى تفسيره بقرينة **في التفسير**  
 كقولك للبتا اي هم هم فان المحققين على ان معنى تشبيها بليغا الاستعارة لان الاستعارة  
 امثلة للتشبيه في بولي في ذكر التشبيه بالكلية فكيف الكلام خلق عنه صالحا لان  
 يواد في التشبيه عند القول بالبيان لادلالة الحال **في التفسير** الكلام وحي في زيادة  
 تحقيقه في تشبيه في اخر باب التشبيه استاروا استمع والنظير **في التفسير** اركانه في التفسير  
 هذا التشبيه ما هو من اركان التشبيه المصطلح **في التفسير** اركانه في التفسير والتشبيه في التشبيه  
**في التفسير** وادان في العرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاركان



الفكر اما باعتبارها ما هو في نفسه لانه هو الدال على سائر الامور في معنى  
 وعنه واما باعتبار ان الشئ في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الذي هو السائر  
 الذي كرم عن قولنا زيد كالا سائر في السجدة المتكلمة طوله اما حسان قدّم  
 عن طويفة لاصلا لها لان وجه الشئ في قام بها بطريق الاداء الذي انشأه الشئ  
 لان ذلك واحد الطرفين ولعل الشئ في الوجود والاداء فالطريقان في الشئ والاشئ  
 اما منسوبان الى الحس كالحس والورق في المبصرات والصوت الضعيف والحس في العلم  
 والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا من قريب لكنه لم يبلغ حد الشئ  
 وهو الصوت الذي اخطى فيه كانه لا يخرج من تصور الغير فكذلك وهو يسمع العلم العنبري  
 في التحويلات والورق في الخبز في المن وفات والخبث الطام والمري في الكورسات  
 كل ما فيه نوع شائع الا في الصوت الضعيف والحس والخبث في تلك الكورسات  
 ما يصرح بها اما هو كون كذا والعمر وانتم رايتهم العنبري في ان وفهم الرق في  
 وبالحس ملائمة لخبث الطام والمري في انهما المذوق هذه الاشياء تكونها احكاما  
 لكنه قد استمر في العرف ان لفظ البصر في الورد في سميت العنبر في فتل الحس  
 المريا في علميات عطف على قولنا اما حسان كالعنبر في وجوده فيهما  
 جدي في ادراك العلم ما سمي تخفيفا او مختلفا ان بان يكون الشئ عقليا والاشئ به  
 حسيا او على العكس فلا ولا كالشئ والسبع فان المنة في الموت عقليا لانه عند  
 الحس مما فرثانه فكذلك والجمع في والثاني مثل العطر يختلف بجل كمن كان  
 العطر هو الطيب محسوس بانتم والطقن في كونه نفسانية يصدر عنها الاداء  
 سهو له عقلي وثقل ان شئ الحسوس بالمعقول غير جازي لان العلم العقلي مستفاد  
 من الحسوس ومنه الهاء في ذلك فيكون مستفاد فقل على بعض العلم المستفاد من  
 الحس واذ كانت الحسوس اصلا للمعقول فيصير به يكون جعله المخرج اصلا لا

الشيء

انما هو غير جازي بل ذلك لوجوه ومحاولة المبالغة في وصف الشئ بالظهور  
 المسك بالظبط فقال الشئ في الظهور والمسك كمثل ذلك في الظبط كما  
 من القول واما ما جاء في الاشئ من شئ الحسوس بالمعقول فحينئذ ان قيل في الحس  
 محسوسا او محسوسا كالاصول في ذلك الحسوس على طريق المبالغة في شئ  
 كان من الشئ والاشئ به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالحواس الباطنة  
 العقلية والوجهات هي التي والوجهات هي التي اراد ان يدخلها في الحس والعقل  
 تفليسا للاشئ ونسبها للاصل في الظبط لانه كما قيل في كل اقل الاشياء  
 الاقام واذ اقل الاشياء كان سهل ضبطها فانما سئل في شئ الحسوس والعقل  
 والمراد الحسوس الذي هو المادة باحدى الحواس الظاهرة وهي البصر والسمع ونحو  
 ذلك والاشئ في ذلك هو بسبب زيادة قواها او ما تدرك في الحس والاشئ  
 الحسوس هو المدرك الذي هو في قوله او ما تدرك في الحس او ما تدرك في العقل  
 او كما يشبهه كالشئ به في قوله او ما تدرك في الحس او ما تدرك في العقل  
 النقصان او ما تدرك في وسطه سواء واما الضعيف في النقصان لانه هو اضعف من  
 او انقصا او ما تدرك في وسطه سواء واما الضعيف في النقصان لانه هو اضعف من  
 وهي التي ينفرد في شئ على وجه مزج من جند فان الاعلام ليس اقوية من ذلك على الوجه  
 الذي يوجد به ما لا يدرك الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة فان  
 المدرك في الحس هو ما هو موجود في المادة فان المدرك في الحس هو ما هو موجود في  
 والياقوت والزمرد والذو جند كل هذا محسوس بالحس **والاشئ به ما تدرك في العقل**  
 المراد بالعقل ما لا يكون هو ولا ما تدرك به باحدى الحواس الظاهرة **ففيه**  
**فيه** الذي هو المدرك في الحس فيكون غير مدرك في الحس لان الحس في ذلك لا يدرك  
 منه ولهذا قال **او ما تدرك به باحدى الحواس الباطنة** وكذا يجب

كان

الشيء

الحسوس

وهو

لا يكون







على سبيل التخييل والذات بل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي النعماني  
وكان النجوم بين دجاء من حجم درجة وهي الظل والنور ليل وزيوت دجاءها والظلمة  
او النجوم من سائر الجاه بغير من امتداد فان وجه الشبه في اي وجه الشبه المذكور  
في هذا البيت هو الرتبة الحاصلة من حصول اشياء من سائر الجاه من سائر  
اسود وهي اي تلك الشبهة غير موجودة في الشبهة بل على طريق التخييل وذلك  
اي بيان وجوده في الشبهة على طريق التخييل انه الضمير للشيء لما كانت  
البدعة وكلها جعلها صاحبها كمن يمتنع في الظلمة فلا يهتدي للطريق  
ولا يامر من ان يخال مكرها شبيهة للبدعة وكلها هو حمل بها اي بالظلمة  
ف قوله شبيهت جواب لما وزعم بطريق التفسير ان يشبه الشبهة وكلها هو حمل بها  
لان الشبهة والعلم متقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وتام ذلك اي  
كون البدعة والجهل كالظلمة والنور والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي الشبهة  
وكلها هو علم معاله بياض واشراق نحو ان الشبهة الخفية البياض والاولى هو حمل  
ذلك اي يحمي ان البدعة وكلها هو حملها له سواد وظلام كنون ذلك شاهدت  
انك من جبر فلا ان فصلا في سبب تخيل ان الثاني هو البياض واشراق والاولى هو  
سواد صارت شبيهة لهم من الدجاء من سواد البدعة لتشبهها اي مثل تشبه  
النجوم بياض الشبه في سواد الشبه اي بياض في اسوددها سواد متحقق في  
بالذات واي الالهة وتلقب بالافاق اي لا تعرف من الباطن بل من الخارج وبما هو  
تجب الابصار فقط فظهر ان تلك النجوم من الدجاء والسن من الدجاء من  
كلها فاستاذنا بياض من سواد على طريق التناول وهو تخيل او البصر  
يتلون متلونا وعلما ان قوله من لاجل سبب من يتطلع من باب القلب والخبير  
لا يجب بين الابداع وكان الظلمة في بيان كثرة النجوم في كان البدعة

الام

انما يريد التبيين

والظلام

متحقق

في

هو التناول من بينها فاعلم من وجوب اشكال وجه التبيين بين الشبهة والشبهة  
فساد جعلها في وجه التبيين في قول القائل الحق في الكلام كالحق في الكلام العام  
كون القائل مصلحا او لا فبقوله لان العموم لا يترك فيه المشابهة على الحق  
لان الحق لا يحمل القلة والكم لانها اذا كان من حركه رفع القائل ونصب المفعول  
منها فان وجب في الكلام فقد حصل الخوف فيه وانما في التبيين وما يشعنا  
فهم للاصحة وان لم يوجد ذلك في كل حمل الحق فان كان لا يتغير به بل يتغير  
لوقوعه في عا وهو من الوجوه عليه كما يوجد في الكلام القليل بخلاف المع  
فانما حمل القلة ولكن ان جعل في الطعام القلة الصالحة او اقل او اكثر  
فالله ان وجه التبيين فيه هو كون استعمالها مصلحا او اهما مفسدا والغرض  
الكلام لا يستعمل ولا يحصل معانها التي هي للكمالات على المقاصد الامارة احكام  
العمومية والاعتبار والترتيب الخاص كالاجزاء الطعام ولا تخيل للضعف للظلمة من  
وهو التبيين على الحق وهو حمل وجه التبيين كون القليل مصلحا او اكثر مفسدا  
فكان ان يكون العوا سماء الوجود العربي والافاق الضعيفه وهو ذلك مما لا يصدق  
الكلام وهو اي وجه التبيين اما من خارج عن حقيقتها اي حقيقة الظهور وذلك  
لان يكون تمام ما هيها النوعية او من امياتها كما فيها وهو ما يشعري او غيرهما  
عن غيرها في شيم توب بياض في دجاءها او صبيها التي فصلها كما يقال هذا الحق  
ذلك في كونها كذا او نوب او غير المظن او خارج عن حقيقة الظهور ولا يصح ان يكون  
معين قائما بها فلهذا قال مدة وتلك الصفة اما حقيقة اي هي حقيقة  
في الثالث من رتبها والصفة الحقيقية لها حسيه او مدية كذا الحق كذا  
الحسيه اي الحسية بالانضمام ما فيه كذا الحق وهو من رتب في العيب من رتب  
المدية كذا حقان ففتقن ان الى العيبين هو الاول والاستكمال والتكليف

وعدم

ذلك

من

نوع



ادا حله بمائة واحدة بالحجم كالماء ولو بناتين كمثل نصف الطير انزلت بنات  
 كثلث اربع كالماء في ذلك والمقادير والمقادير متساوية الذات في  
 ما لكم عرضا بقدر الخمر لئلا يتصل ان يكون الخمر احد متساويين  
 عند وبرا حصر عن العدد ويكون في الذات ان يكون اجزاء المفروضة ثمانية  
 وبه احصوا من الرمان والمقادير حجم تعلم ان قبل التمس في الطول والعرض  
 وسمي ان قبل في الطول والعرض فقط وخط ان قبل في الطول فقط والعرض  
 والعرض عند التكبير حصول الحجم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعطى بها  
 عن مجموع المصول وهذا مختصر للمعرفة لا يتبع وعند الحكماء هو المخرج من القوة  
 اليه من على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات في الكيفيات فكل واحد  
 ومفهومه انكم اعلمون الذي يتبع في التمس لئلا يتصل في الاوضاع الغريبة والكيفية لا  
 تفقد لئلا ينافي ولا ينافي فكانه ان يلقاها في الطول والعرض والتقسيم  
 والجزءات عن السرعة والبطء والتوسط بينهما وما يوصل بها او بالمقادير كانت كل من  
 المتصف بها الحق باعتبار الخلقه التي عيان عن جميع الشكل واللون والفتك والبناء  
 الحاصل باعتبار الشكل والحركة والانساقمة والاختفاء والتعدي والتغير الداخلي  
 الشكل وغير ذلك لا يسمع فقط بل بالسر والسمعة قوة رتبة في الصانع على سطح  
 باطن الصانع يدرك بها الاصوات والاصوات الضعيفة والقوية والتميز في  
 الاصوات الحادة والقبل والبعيد في الصور يحصل من التفرع للعلو للفرع  
 الذي هو اما سمي غيظ والقلع الذي هو قوة تغيب في طمعا ومنه المذوق  
 للقاغ والمفكر وعكس قوة المقاومة وضعها يختلف قوة وضعها يختلف  
 قوة وضعها يختلف الاختلاف في صلابته المذوق او ما لست في امره والاعراض  
 المتكثرة او في تصور المتكثرة او في تصور المتكثرة او في تصور المتكثرة

ان

فان

ونقل

ونقل او بالذوق وهو قوة منقوشة في العصب المذوق على جرم اللسان من  
 الطعوم واصولها شعبة المراف والمراء واللوح والحوضة والعفوصة والقبض  
 والقبض والذسومة والحلاوة والنفاضة او بالشم وهي قوة منقوشة في اذن  
 مقدم الدماغ الشبهت بن حلق المذوق في الوالج والاضطر لانها والاشياء  
 لها الامزجة الموافقة والمخالفة كراحيه طبيعيه او منقوشة او منقوشة الاضافه اليه  
 محلها كراحيه السكا والى ما قبلها كراحيه الحلاوة او باللمس وهي قوة منقوشة في اليد  
 كله ما يدركه المماس المراء والبرودة والحرارة واليبوسة هذه الاربعة  
 هي اول المماسات التي بها يقاسم الاجسام العنصرية وتعمل بعضها عن  
 بعض فتولد منها المركبات والاوليان منها فليسان لان المراء كنهية من  
 شانه تفرق المتعلقات وجمع التباينات والبرودة وكيفية من شانه تفرق  
 التباينات وجمع المتعلقات والاضطراب انفعال لئلا يكون في الطوبى كنهية  
 تقضي به اوله التكل والعرف والاتصال واليبوسة كنهية تفتيحه صغرى  
 ذلك والحقيقه هو كنهية يحصل من كون بعض الاجزاء المتضرر وبعضها ارفع  
 واللاسه وهو كنهية يحصل من استواء وضع الاجزاء واللين وهو كنهية  
 وتولد في الباطن فيكون التي ياقوام غير سالك فيقتل عن وضعه ولا  
 يصل ببدنه كنهية اسوله ولما يكون قبوله في الباطن من الرطوبة وما  
 من اليوسه والصلابة وهو شابل اللين ويكون هذه الاربعة المماسات  
 من حيث الحكماء والحقد وهو كنهية يفتيحه بها الجسم ان يحرك في حيزه المحيط  
 لولم يعقبه عائق والتقل وهو كنهية يفتيحه بها الجسم ان يحرك في حيزه المحيط  
 المركز اعلم يعقبه عائق وكل منهما في الحقيقة من شانه تفتيحه صغرى  
 مع عدم الحكم كما يجد الانسان من الحرا والسكر في الموقر وان لم يجد

من ان النفس والمعنوس متجانسان  
 من ان النفس نفس كالماء  
 من ان النفس نفس كالماء  
 من ان النفس نفس كالماء



هذا هو الحق  
والله اعلم  
بما لا يعلمون

مد اضعها واحدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالذات كذات كالبسطة والجماد  
واللذات وجهه واكتشافه المتشابه وللطاقة والكثافة وعز ذلك ما هو متعلق في  
غير ذلك هو ذلك في غير هذا الفرق او عطف على جسد في الحيز الحقيقي  
اما حيد كأم او عطفه كالتفكير النسبية اي المخصوصة بن ذات الانساق الذات  
اي حيد القول وهي شدة قوة الفكر معقد لاكتساب الآراء وتبديلها وان يكون  
سرعة التنازع التنازع او هو لا يحتاج التنازع مسلكة للتشويق كالبسطة والجمع بل  
كأنه من اوله العواطف المنفعة والعمل المبرر قد يقال على الادراك المنفرد حول  
صوره من التي عند العقل وعلى الاعتراف بالغاير للباطن الذات وعلى ادراك  
الكلبي وعلى ادراك المركب وعلى يملكه وقد يعا على استعمال موضوعات ما  
تكون عوطف الفرافة صا دراع البصر بحسب ما يكون فيها وعلى اهل الصناعة  
والعجب وهو حركة للتشويق بها ارادة الاستقام والخلق وهو ان يكون  
التشويق مضمنا لا يحركها العجب مبهول ولا يضطرر عند صاها المكون في  
الغرائب جمع غريب وهو الطبيعة وفرت باها ملكة بعد رعيها صفات خلق  
وتغريب منها الخلق وهو ملكة بعد رعيها الافعال مبهول من غريب وفيه الا  
ان للذات عباد خلاق الخلق دون الغزوة وتلك الغزوة من الكرم والقدرة  
والشجاعة ومقابلتها وما السيد ذلك واما اضافية عطف على قواها اما  
حقيقية والحقيقية كالتفكير على ما يقابلها الاضافي الذي لا يكون مسررا في  
الذات بل يكون منفردا بآثاره كماله المحاب في سبيل المحبة بالتميز فانها  
ليست هيته متفرقة في ذات الجبر والتمس ولا في ذات المحبات كذات ذلك  
قد تطلق على ما يقابل الاعتراف هو الذي لا يتفق لغيره من الاعتراف اعتبار  
العقل كالمصورة الذاتية الشبهة بالمحلب والمنايا للنسبة والي كلهما انما

والله اعلم  
بما لا يعلمون

الكرم صفة من صفات الانوار  
التي هي من صفات الانوار  
والله اعلم  
بما لا يعلمون

عقل

ما صاحب المتنازع حيث قال ان الوصف العقلي منحصر في عقلي حقيقي كالكميات  
النسبية بين اعيانها وهي كالصفات النسبية كونه مطلوب الوجود والعدم  
عند النسب او كاتصاف شي بنسبته وهي محض واعلم ان ما له هذه التسميات التي  
لا تنفع على اقلها الحكم متفاوتة فكل واحد في وكان هذا التنازع كالكافي باطلا  
على اصطلاحات المتكلمين فلهذا والامام عبد القاهر والحاطية باسرها السليخة كمال  
العرب وخلاص تركيب اللغة فان لم يزد في هذا المقام على الكثير من امثلة النوع  
التسميات وتحتوي اللطائف المودعة بها وايضا وجه النسبة اما واحد  
اما بمرئاة اوله كونه من كيان متعدد اما تركب حقيقة بان يكون وجه النسبة  
حقيقته متمم من غير مختلفه او تركب اعتبارا بان يكون هيته او هيته بها العقل  
من علة امور هيته عند لفظ الفتح وفيه نظير شعرة وكلها في اي من الوجدان  
وما هو متولد تخلي وعقلي في ما متعدد عطف على اما بمرئاة الواحد اي وجه النسبة  
اما الواحد او غيره وعبر الواحد اما بمرئاة الواحد ولما اعتقد بان ينظر الوحدة امورا  
ويقتصد اشترال الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف التركيب للتركيب من جهة  
الواحد فانه لم يقتصد استنكا في كل من تلك الامور بل في الهيته او الحقيقة للشيء  
وتلك المسند كذاتك اي اما هي او عقلي او مختلف اي بعضه حي وبعضه  
عقلي والمقتصد الذي يتركب منها هو بمرئاة الواحد انما اما هي او عقلي وهو  
عقلي او مختلف كونهما كان وجه النسبة هو مجموع التركيب دون كل واحد من الامور  
او بل يقتل الى تسميته وللحسب طر فاه حسان لا غير يعني ان وجه النسبة هي  
كان بتمامه حيا او مقتصد او مختلفا لا يكون النسبة والنسبة بمرئاة الاحصاء في  
يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لا مشاع ان يترك بل هو من غير النسبة  
يعني ان وجه النسبة اما من اخرون من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوجد من العقلي

وهو ان المركب من الامور العقلية  
تركيب حقيقي ليس من الامور العقلية  
بل من الامور الحسية



ويوجد في العقل وجوده فيجب ان يدرك العقل الاله ليس لان المدرك  
 باله لا يكون الاحتمال او كما باله والاعتقالي اعلم يعني ان يكون طرفاه عقليين وان  
 يكونا حقيقين وان يكون احدهما حسيما والآخر عقليا لانه ان يدرك العقل كذا لا استلزام  
 في قيام العقل بالحس من كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي و  
 لذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعلم من التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يقع  
 فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو  
 هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي فذلك هو المراد ان كل  
 وجه تشبيه فهو مشترك فيه لان تلك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الخلق  
 يكون من صورهما فاعلم وقوع الترتيب فيه فكل وجه تشبيه هو كلي ولا ينبغي ان يحسب  
 بكلي لان الحسي فهو موجود في تلك المادة فحاضر عند ذلك وكل ما هنا سائر فهو  
 جزئي فصار هو فلا يتم وجه التشبيه حسي وهو المطلوب قلت المراد بكونه في  
 التشبيه حسيا ان افترده اي جزيا انه مقدر ان يكون بالحس الحس في تشبيه الوجه  
 بالورد فان افتراد الحس وجزئيا لنا الحاصل في المواد من كونه بالهس وان كانت  
 الحس الكلية المشتركة بينهما لا يدرك الاله العقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما  
 هو باعما ذكره صاحب الفتح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه لا يكون بكونه  
 عقلي لانه المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى قوله الواحد  
 سراج في نقد او امثلة الانقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه  
 اما لو ادرك ان يتفرد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والآخر اما  
 او عقلي او مشترك فصارت سبعة اقسام فكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان  
 او تشبيهي والتشبيه بعقلي او بالهس فهو ثمانية وعشرين لكن وجوب كون  
 طرفي الحس حسيين فيعطي سعة اقسام وبنحو ستة عشر فالواجب الحس كالحس

ان من زعم ان الواحد الحس في نفس  
 المستند الى الحس في كل واحد من  
 السند كذا وكذا في كل واحد من  
 فليس له ان يتفكر

الحس

البعرات بلحفا اي حفاة الصوت من الجموعات وفيه تسامح لان الحفا ليس بمجموعة  
 في قوله وطيب الواح من المشهورات ولذا التسامح من ذلك وقاد ولين المسمى  
 للموسات وفيما هو اي في تشبيه الحفا بالورد والتعدد بالهس والتكثير بالغير والبر  
 بالمر والجلد للسان بالمر والواحد العقلي كالعر كمن الفايده والجزء هو على وجه الحس  
 الشجاعة ويقال جزء الرجل جزء بالكل وانما هذا الجواب على الشجاعة لان الشجاعة  
 علمها مسرورها الحس كاختصاصه وان الانفس الناطقة لا يجب كونها صادرة عن  
 روية فليس تشبه كل الاسد بخلاف الاسد فاما الحس والهداية الى الله لا يملك  
 الى المطلوب واستطاعة التقوى في تشبيه وجود الذي العديم السبع بعدد واما طرفاه  
 معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عارفاً عن  
 الفايده او غير عارفاً فهذا يقطع ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز فان التشبيه  
 ان تشبه له ما مع من معاني ذلك وكما في حكمه كما سئل الرجل الشجاعة الاشياء  
 والعلم حكم النور وانك تفصل بين الحق والباطل كما تفصل بين النور والظلمة  
 فاذا قلت للرجل القليل العالي فهو معدوم او هو والعدم سواء لم يشبه  
 شيئا من شي بل انما سمي وجوده كما اذا قلت لشيء هو بيتي ومثل هذا لا ينبغي  
 ثم قال الامر لك كذلك نظونا الى ظاهر قولهم بوجود كل واحد من شي في نفسه  
 ووجوده تشبه بالعدم فان ادبت لان قولهم على هذا الظاهر فلا مضاهية  
 والرجل الشجاع بالاسد فها هو قاصحان والعلم بالنور هو السبع عقلي التشبيه  
 ببحر في العلم يوصل الى الحق ويغفر بينه وبين الباطل كما ان بالو  
 يدرك هذا المطلوب ويفصل بين الاسياء والعقول بخلاف شجر كرم فها  
 التشبيه محسوس والتشبيه به معقول وفي الكلام ان في نفسه هو هذا  
 وفي وجوده تشبه تسامح لما فيه من تشابه التركيب كالعر كمن الفايده

ان هذا التشبيه هو التشبيه  
 وهو تشبيه في كل واحد من



واسطاهما النفس وقد ذكر في المناسخ والاصحاح من امثلة العقل في طوافه عقله  
 تشبه العلم بالحيوان في كونهما جوهرا اذ كل ريان ذلك ان المراد بالعلم المكتسب بالحيوان  
 بما على اذهان جوهريه كعلم الحيوان بالحيوان شرط للادراك والسبب والشرط ان يكون  
 في كونهما طويلا الى الادراك ويعرف من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل في  
 لو جعل وجه التشبه بين العلم والحيوان الانفعال بينهما ان وجد التبه بين العقل  
 العبد عدم الانفعال كان ايضا صوابا والركب الحيواني وجها للتشبه لا يستعمل  
 حية الطائر وعقله ما لا يعرف من ان الحيواني مطلقا لا يكون طرفا الاحصائي  
 لكنه يتشبه باعتبار اخر وهو ان طرفه امامه وان اورد كيانا او بعد هما مفرد  
 والاخر مركب فان قلت ما معنى التركيب والافراد ههنا اول خصص هذا التركيب  
 به وجه التشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليعلم المراد من  
 التشبه او التشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة كقوله ان الطائر  
 في قولنا ربي كالاسد مفرد ان لا مركبان وكذا وجه التشبه وهو ان  
 وجه التشبه في قولنا ربي كرم وفي الاتا به واحد لا متراكب من لهما واحد  
 بل المراد بالتركيب ان تصد اليه عدة اشياء مختلفة او اليه عدة اشياء  
 واحد فتتبع منها هيئته وتختلف اشياء او تشبهها او وجه تشبه في ذلك  
 نوعي صاحب الافتتاح يصح في تشبه المركب بالمركب بان كلام السبب في تشبه  
 به هيئته مستعمل على ما سيجي بان شاء تعالى وحسنه لا على غير ذلك  
 القصد الواحد بهذا المعنى اعني يعني ان لا يكون معنى مستقلا عدة  
 اشياء داخل منها داخل في حقيقة لا يكون طرفا مركبين بالمعنى المذكور  
 لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني يعني ان تتصل الى متعدد دون نوع  
 منها هيئتين ثم تتصل الى اشياء كل اشياء الحسنيين في هيئتهما في تلك  
 اما يكون اذا كان وجه التشبه كمالا على وجهه اعلم ان هذا ما ذكر في المناسخ من ان وجه التشبه

يكون

يكون

انما يكون

واحد وهو بعد من الرشد اما يكون في حكم العقل ان لا يكون له احد من الرشد  
 انما يكون اذا كان وجه التشبه في كونهما جوهرا والركب الحيواني في التشبه الذي  
 طرفاه مفردان كما في قوله اي وجه التشبه في قولنا جوهري او نفس من الاشياء  
 وقد لا في الصريح انما يكون في كونهما مفردا ملاحظة للمعنى في كونهما جوهريين  
 طول وقد جاء تشبيه ذلك في هذا البيت من قوله اي وجه كذا في اسرار نور  
 السابعة يقال نور رب الخمر وانما اذا اخذت نورها من الشمس بان لما في  
 قوله كذا العاصلة من تقارب المور البصر السيد بوجهه علم المقادير في السوي  
 الصغار وان كانت كيار في الواقع على الكيفية في تقاربها لكونها على الكيفية  
 الخصوص من مضمنا في العقل المخصوص والمراد الكيفية المخصوصة بها ان تكون مضمونة  
 اجتماع النظم والالتصاق ولا هي عند هذه الاقوال كالكيفية المخصوصة من التقارب  
 والسائد على تشبه قريبه مما تجده في رأي العين في تلك النظم وهذا الذي ذكر  
 في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقادير المخصوصة او مقادير  
 القرب والبعد وعنده صاحب المصالح الكيفية والمصنوع جمع بينهما فكل  
 اراد بمقدار مخصوص مجموع مقادير الاشياء والعنفود اعو ما لها من الطول والقصر  
 الخصوصي فيجعل ان يكون الكيفية الشكل المخصوص لان الاشكال والكيفيات في  
 ما قلنا المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا او القرب فقد تكرر في هذا  
 النفس الى عدة اشياء وقصد الى الحقيقة العاصلة منها وانما قلنا ان الطويل قصير  
 لان التشبه هو تفسير الترتيب والتشبه به هو العنفود من نفع نور وسجي ان المعنى  
 قد يكون مضمنا وانما لا يقتضي التركيب وفيما اي والمركب الحيواني في التشبه  
 طرفاه مركبان كما في قوله انما كان متار المعنى يقال انما العباد اى هو في  
 وسنا وساقا اسلم بما في كواكبه او ساقت بعضهما في ترفيعها لاسل  
 تنهاى في هذا احدى النابيين في جعله ما صيغ له نوتت تكون مضمنا في

واحد او لا يكون  
 في كونهما جوهريين

نور

الصغار

مقدار







المائة من غير هامن الاوصاف فبذلك ايضا يعني كالايدى في الاوصاف فكذلك في  
 الثاني لا بد من احد لا يحرك كغيره للجسم الى جهات مختلفة لانه كان يحرك بعضه  
 الى اليمين وبعضه الى اليمين وبعضه الى اليسار فلهذا لا يكون الا كالحركة  
 ونجدة الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا للحركة المركبة والسهم لا مركبا  
 لاتحادها بخلاف الحركة المركبة في قوله اي قول ابن الغزواني وكان الذي يخفف  
 قاربين واليهما اي قاربي فانظرا قامرة واضعاها اي فيبطن الظن اقا  
 مرة وينفتح انفتاحا اخر في فان فيها تركيب لان الحصف يحرك في الجهات  
 اثنى عشر الى انطبق ولا انفتاح الى جهتين في كل حال الى جهته قال الشيخ  
 كل هيئة من هيئات الجسم في حركته اذا لم يحرك الى جهة واحدة فنشأ عنه  
 ان يعرف ويندر وكلما كانت التفاوت في الجهات التي يحرك اليها الاعاض  
 الجسم استدل كان التركيب في هيئة الحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر  
 في وصفه والرباض حقلت برة كالغيثان تلحفت خضرا لحرير على قوام معقد  
 وكانها التمايل والبرج جاء يميلها بنفي القفاق ثم سنها النخل وقد نوى له ليل  
 في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قوله في الطب في صفة  
 يعني اي على ذلك الكلب على الشبه جلوس البدوي له صلى باربع محذلة  
 لم تحذل اي بقوام محكمة الخلق من جلد لانه لا مزج بالانسان والجدول  
 المستقل من الجسد الفاضل من موقع كل عضو منه اي من الكلب في افعاله فانه  
 يكون لكل عضو منه في الافعال موقع خاص والجميع صور حاضرة فانه  
 من تلك المواقف وكذلك صور جلوس البدوي عند الاصطلا بالانسان  
 الموقد على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في وصفه وطلوب  
 كانه عاشق قد مدح صفة يوم الوداع الى قد دمع من غل او قاهر

المعالي

و جعفر المشير

بروقت

حقاری



بانصاعهم من المعقنين وان احدهما لا يتقدم قلت الفرق بينهما ان الفرق في البيت  
 تحت اربعة اركان متطابقة لا ياتيها مودى ويكون الشيء كذا لا حرام من ابي علي  
 بينهما وليس في قولنا اولى وكونه اكثر من الجمع بين الصفتين غير قصد اليها  
 امتزاج احدهما بالآخر لانك لو قلت هو بوجهه فهو لم تتعرض لذلك الكدر وجدت  
 شبيهك له بالآلة في الصفا عجا له على حقيقة ونظر البيت قولنا بكن  
 لا افادة ثم الترتيب للمعنى ربط احد الوصفين بالآخر كما ذكره المسنف على ان  
 السبعة ولا يخفى ان قولنا ان يوصفوا ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل  
 الاستعارة بالكنية على ما سقوا ان شاء الله تعالى ثم قال وقد علم ما ذكرنا ان  
 التشبهات الخمسة تقار في التشبيه المركب فيمتزاج ما ذكرنا من احدهما انما يجب  
 فيما توفيقا فالتشبيه انما اذا خالف بعضهما لا يتغير حال الباقي في افاده ما كان يقيد  
 قبل الخذف فاذا قلنا اني كالاسد والجور ليس لحيات يكون لغيره انما  
 في شخصه بوجه بل اوردتم التشبيه بالمر او السيف جار ولواسط واحد النكتة  
 لم يغير حال الباقي في افاده معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه نكتة انما  
 واحد ومركب ومعدد ولما فرغ من الاول شرع في الثالث وهو اما حصى او عقلي  
 او مختلف والمعدد حصى كاللون والطير والجماد تشبه فالحكمة باخرى والمعدد  
 العقلي كحده الخور والعدو واخفاها السقادات والاخرى الانثى والليل  
اخفى سقادات الزاير في تشبيه طائر بالمر والمعدد المختلف الذي بعض حصى  
 بعض عقلي كحصى الطلوع الذي هو حصى في ساحة الشات اى من في استهارة  
 الذي هو عقلي في تشبيهه انسان بالمر واعلم انه الصريح لان قد يترجم التشبه  
 اى التماثل يقال بينهما تشبه بالمر يلى في تشابه وقد يكون بمعنى التشبه كما  
 بالكون وعند التحقيق الماهية لها التشابه اعني وجه التشبيه في بعض  
 التضاد لا اشتراك القدر فيه اى في التضاد فان كلامهما متضاد لا مشترك

لا اريد في قوله الطير  
 مطلقا او موقفا  
 ان تضاد تشابه  
 انما هو في وجه

يتوالت التضاد على التماس بواسطة تلحق اى انما ما فيه ملاحة وظهوره يقال  
 الشاعر اذا اى شئ ملج او تمك اى تحريم واستهزاء فيقال للحيات ما استهزاه الاسد  
 للحيات هو حاتم كل منهما يمتثل ان يكون مثال للتلحج والتمك والنايذ في قولهما ج الفاء  
 فان كان الغرض من الملاحة والطرافة من غير قصد الى استهزاء وتحريم فتلحج والتمك  
 وما وقع في شرح المصالح من ان التلحج هو ان يباري في تحوي الكلام الى قطعة في  
 مثل او شعر نادر وان يكون قولنا هو حاتم مثال للتلحج لا للتمك ومنه ان ذلك  
 هو التلحج يتقدم الكلام على التلحج كما سيجي في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم  
 استهزاء او تحريم من جهة حاتم قال الامام المزي في قول العباسي انا في الزور  
 كسل لفيطة الضحك كجمي ان قائل الابيات قد قصد بها التلحج او التلحج  
 قلت ظاهر قولنا لا اشتراك القدر فيه بوجهين ان وجه التشبيه بين الحيان والاسد  
 الا تضاد بالحد في وجه الحيوان والجماد وكذا بين الغيل والحامة وجه التشبيه ولا  
 لا انا اذا قلنا للحيات كالتلحج في التضاد اى في ان كلامهما متضاد لا مشترك  
 الملاحة والتمك في شئ واحد لا يوجب في الاصل الى قوله ثم يلى منكم التماس  
 له اصلا قلت لا يخفى على احد ان قلنا هو اسد والتلحج هو حاتم ورونا النص  
 لوجه التشبيه لم يثبت ان نقول في التضاد او في مناسبه الضدية بل انما يصح  
 ان نقول هو اسد في الجملة وحاتم في الجود ومعلوم ان العاقل في التشبه هو حاتم  
 الجارية والجود بولساط التلحج والتمك لا تراكها في الضدية كما يجعل في الاكاذب  
 فوجه التشبيه في قولنا للحيات هو اسد اما هو الجملة تكون باعتبار التلحج او التمسك  
 هكذا ينبغي ان نفهم هذا المقام واداته اى اداة التشبيه الكاف وكان قال  
 البطلح انما التشبيه اذا كان الجرحا من افعال كان ريدا اسد والتك اذا كان مستقرا  
 عن كائن قائم لان الجرح في المعنى هو التشبيه والتك لا يبينه بنفسه وتلك التشبيه

اذا العلم في كلامه  
 هذا ما علمت كما







والصالحين

١٥  
 ١٤  
 ١٣  
 ١٢  
 ١١  
 ١٠  
 ٩  
 ٨  
 ٧  
 ٦  
 ٥  
 ٤  
 ٣  
 ٢  
 ١

باب الحذف والتقدير فقد ومثل ذوقه صيب والي من الاقمار على نقد بود وولي  
اول على المقصود واشد ملائمة للمطوف عليه اعني قوله كما لو كانت كمثل انما  
الذي استوفى فلما سئل وقد ظهر بها ذكرنا ان مر قاله ان نقد بود قوله كما لو  
كسلا ما على حذف المضاف قاله به بل الكان كونه محذوف وافق  
سواء وافق ان كونه في عنده اي عن التشبيه كما في علم زيد اسد  
ان قرب التشبيه واريه انما يشابه للاسد مشابهة قوية لما علمت  
للدلالة على تحقق التشبيه وثيقته وكما في حوت او حلت به اسد  
اصح ان نقول الغنم او في تعيد لما في الحسان من الدلالة على الظن  
دون الحقيقة ففيه اشكال ان شبه بالاسد ليس بحيث يتبين انه  
هو حويل بظن وتخييل وفي كون هذا الفعل منما عن التشبيه نظر  
للفتح بان لا دلالة للعالم والحسان على ذلك وانما يدل عليه علمنا  
بان اسد الا يكون حوله على يد تعقبا وانما يابكون على نقد بود او التشبه  
سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قوله زيد اسد ولو قيل انما هو عن التشبه  
من العرب والبعد كان اصوب والغرض منه اي في التشبيه في الاغلب يعود الى  
التشبه وهو اي الغرض العائد الي التشبه بان امكانه يعني ان التشابه مكرر  
وذلك في كل امر عربي ممكن ان يخالف فيه ويدعي توساعه كما في قوله اي في  
قوله اي الطيب فان تقابل الامم وانت منهم فان المكعب ومن الغيرة الكمية  
اراد ان يقول ان المذبح قد فاق الناس بحيث لا يقرب منه ولا يجر من  
بل صار اسلا بارسه وجما تفسر وهذا الظاهر كالمشع لا يستعاد  
بعضه بعضا في النوع في التفاصيل الخاصة بذلك النوع كما ان بعضه كان  
ليس منها فاصح اعادة الدعوى وبني امكانها بان شبه حاله حال المكعب

فان المقصود من الاسم هو  
الاعتناء به لان  
شما يفتنه ١٢



الذي هو من الماء ثم انه لا يعد في الدعاء لما فيه من الاوصاف الشريفة  
 لا توجد في الدم فان قلت ان التشبيه في هذا البوت قلت يدل البيت عليه  
 فمما وان لم يكن عليه صريحاً الا ان قلنا ان تقوا الانام مع انك واحد منهم فلا  
 استبعاد في ذلك لان المسكت في دم القرال وقد فاقها حتى لا يعد منها الى  
 شبيه حال المسك وليس مثل هذا تشبيهاً مضمياً او تشبيهاً مكنياً او  
حاله عطف على مكانه اي بيان حاله المشبه به على اي وصف من اوصافه  
صاغة المشبه كافي تشبيه قريب باخر في السواد اذ قلنا لو كان المشبه سواد  
في المشبه والالم يكن لبيان الحال لا بما فيه او مقدرها اي مقدر حال المشبه  
في القوة والضعف والزيادة والنقصان كافي تشبيه قريب التوب الاسود  
بالعراق في تشبيهه اى تشبيه السواد او فقريرها رفوف موطوف على بيان امكان  
 اي فقريرها المشبه في تشبيه السامع وقومته تشابه كافي تشبيه في التشبيه  
 على كمال من يرق على الماء فانك تجد فيه قوس من عدم القابضة وقوسه شانه  
 ما لا تحل في غيره لان الف الفكر المحسوسات ثم منه بالعقلية لتقدم الحسية  
 وفرد الف النفس بها الا يري انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم  
 كاطول مايتوهم او كان لاخره فلا يجد السامع في الاضيق في قوله  
 ويوم كظلي الريح وقصر طوله دم الرفعنا واصطكال الزام وكذا اذا قلت  
 وصفت القصر يوم كافر ما تصور او كلف الجسر وكان ساعه لا تجد فيها  
 تجد في قوله ايام كايامهم العطاء فقلت اشاعر ظلالنا عند باب ابي نعم  
 بيوم مثل ساعه ان باب وكذا اذا قلت فلان اذاهم بشي لم يزل ذلك  
 عن ذكره وقصر جواهره على امضاء غيره فيه ولم يشغل عنه شي والسلم لا يبا  
 فيه من الايجتهان جاد في تشابه قوله اذاهم التي بين عينيه غيره ويكتب عن

انما الذي  
 عديم  
 انما له كاهل  
 انما هو الذي  
 انما هو الذي  
 انما هو الذي

هذا البيت  
 من الشعر  
 في وصف  
 من الشعر

ذكر العواقب جانباً وهذه الغرض الاربعه تقتضي ان يكون وجه التشبيه في  
 به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به وجه الشبهات واعرف ظاهر  
 هذه العبارة ان كلاً من الاربعه يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان  
 امكانه لا يقتضي كون المشبه به وجه الشبهات اجمع قياساً للمثلية عليه  
 دليل على امكانه لكنه لا يقتضي كون المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي  
 الاكون المشبه به وجه الشبهات كما اذا كان الثوبان متساويين في السواد  
 لان الغرض من الاشعار يكون اسود وكذا بيان مقدر حاله لا يقتضي كون  
 اتم هو مقتضي كون المشبه على حد مقدر المشبه به في وجه التشبيه لا  
 ازيد ولا انقص ليعتبر مقدره على ما هو عليه ولهذا قالوا كل كان وجهاً  
 ادخل في السامع عن الزيادة والنقصان كان التشبيه وحل في الثوبان  
 ولما تقر حاله يقتضي الامر بجمعها لان النقص الى اتم الاشهر اميل والتشبه  
 به لزيادة النفس والقوية احده فان قلت لم يخص هذه الاربعه بل  
 قلت لان الترتيب والتشبيه والاستطراف لا يقتضي التسمية والاشهر به  
 لصحة تشبيه وجه الضدي الشديد السواد بمقله الظبي للترتيب مع ان  
 السواد فيها ليس اتم منه في وجه ولا هي اتم منه في السواد ولان التشبه  
 الترتيب بين الوجهين وجهاً في الوجه المحامد والقوي يلبس في الوجه اتم ولا  
 هي بها اتم وكذا في الاستطراف بل كل كان التشبيه اتمه واخفى كان  
 التشبه به اتمه هذه الغرض اتمه وقد اضطرب في هذا المقام كلام الكافي  
 لانه قال ان حق التشبه بان يكون أعرف وجه التشبه واخص به او يوي  
 حاله معها والامر بجمع ان يذكروا المشبه ببيان مقدر المشبه ولا يبا ان  
 ولا لزيادة قوته ولا لزيادة في معرض الترتيب والتشبيه لا مشاع في وجه المحمول

بهام







وعنه الصبح ليا  
 غره النور لا غره والكرم وجه الخليفة حين يمدح فانه قد ات وجه الخليفة ام  
 الصباح في الرضوح والصيا وفي قوله حين يمدح ولا على انصاف المذبح  
 حق المادح وتعلم شأنه عند الخاصين بالاصفاء والبر والارواح له وعلى كونه  
 كاملا في الكرم سقيم البشر والطلاقة عند استماع المدح والصوت الناعم  
 الاهتمام به اليه السيد بكسيد الجميع وجهه كالمدرسة في الاشراق والاستدراك  
 بالبر غيث وايضا هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من  
 جعل احد السنين مشبها بالآخر مشبها به اما ان يكون اذا اراد المعاني المتماثلة  
 وجه الشبه حقيقة كما في السيد الذي يعود الغرض الى السيد او ادعاء كما  
 في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى السيد به بالناظر في وجه الشبه وهذا  
 الكلام محل نظر لان ما تقدمه كدليس ما يقتضيه في المعاني المتماثلة وجه الشبه  
 بالناظر على ما قرناه فها هو فان اراد النوع بين شيئين في امر من الامور من غير  
 قصد الى كون احدهما فاضا والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او  
 لم يوجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم والتأنيده ليكون كل واحد من الشين شيئا  
 ومشبها به احدهما من جنس واحد للثابتين في وجه الشبه كقولنا في  
 اسحق الصائبي شلبي ومعنى اذ جري وملاحيه من مثلنا في الناس عنه تنكب  
 ففاضه ما اورد في انما اسبغت جفوني فقال اسبل الدمع والطر اذا هطل وان  
 السمار فالبار في البحر للتقدير وليست زائدة على ما وهم ام فرعون في كسرت  
 لما اعتقد التساوي بين الدمع والجزر ولم يقتض ان المحدث هما اريد في الجزر  
 والآخر ناقص لم يوجب حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز تقدير ايراد الجمع  
 بين شيئين في امر التشبيه ايضا كمشبه غره الغرس بالصبغ او تشبه  
 الصبح بقره الغرس في اريد ظهور منبره في مظلم كثر منه اجف ذلك المنبر  
 ولم يخرج قصد الى المبالغة في وصف غره الغرس بالعباء الانبساط ووط

اي التشبيه  
 هذا

منه

ايهام

التلاوة ونحن ذلك اذ لو قصد في ذلك لم يجب جعل الغره مشبها والصبغ مشبها  
 به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقدر  
 ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء والقصد الى ايهام في التماثل  
 انه كالتأنيذ اقتصر على ان بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون  
 او جود وصفين على وجه يوجد في النوع على وجه او ليس منه في الاصل  
 فان العكس يستقيم في التشبيه ومما يرد على من في ذلك ان يستقيم قلت امتناع  
 ترجيح التماثل بين التقييد ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه استملا  
 قلت التماثل في وجهيهما اما في وجه وجه الشبه فيكون ان يجعل التشبيه احدهما  
 مشبها والآخر مشبها به لغرض من الغرض وبسبب من الاسباب غير هذا القصد  
 الى الزيادة والنقصان كمن لما استقيا في الامر الذي فقد اشترى الكفا فيه  
 كان الاحسن ترك التشبيه المشي في الغلب عن كون احدهما كاملا والآخر  
 ناقصا والآخر كاملا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في ان كان التشبيه وفي  
 الغرض منه في واما النظر في اقامه فهو ان لم نقسم باعتبار الطرفين في  
 احدهما اعتبارا لاداء والآخر باعتبار الغرض فقد ذكر هذه الاية في الترتيب السابق  
 و اشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار طرفيه اي التشبيه والتشبه  
 به اربعة اقسام لانه اما تشبيه معقول معقول وهما اي المعقول ان غير معقودين  
 كالخمر بالورد وتشبيه كل من الرجل من المرأة بالباس للآخر في قوله تعالى  
 لباسكم وانما لباس لمن لان كل واحد يتناول على صاحبه عند الاعتناء باللباس  
 او لان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس بالباس  
 للورد فان ثمة اليقوت له ولم يفتد في التشبه به قلت لا اجد حل  
 له في التشبيه لعدم توافق الاستمالة والعبارة عليه او معقود ان كقولهم  
 لم لا يحصل من سعيه على طامل هو كالمثل على المثل فان التشبيه هو الساعي

فان

وجه التشبيه والآخر باعتبار  
 كسبية الخمر



المقيد بان لا يحصل من سعيه على غير المشبه به هو الراقم المقيد  
 بغيره على السواء لان التشبه وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعده هو  
 وهو متوقف على اعتبار هذا المقيد من ثم التشبه قد يكون بالوصف وقد  
يكون بالاضافة وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك ويختلفان اياهما  
غير مقيد والاخر مقيد كقوله والنفس كالمرأة في كماله الاشل فان المشبه وهو  
غير المقيد والمشبه به وهو المرأة مقيد بكونها في كماله الاشل وعكسه اى  
تشبيه المرأة في كماله الاشل بالتشبه بها التشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما  
تشبيه مركب بركب كافي بيت بشار وهو قوله كان مثار الشفق البيت وقد  
تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به  
حاصلا من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف  
حيث قال ان العرب ناخذ اشياء فرادى متحد مفردا بعضها من بعض وتشبهها  
بظواهرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضاممت وتلاصقت وحو  
شيئا واحدا باخرى فلهذا تشبيه المركب بالمركب قد يكون مجتمعا وتشبه كل  
جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابل من الطرف الاخر كقوله وكان اجرام النجوم  
وهر يثون على ساطع الزرق فان تشبه النجوم بالذرة وتشبه الساطع بالزرق  
تشبيه حسن كذا ان هو من التشبيه الذي يتركب منه البيت فلهذا القول  
سواء وعجبا من طلوع النجوم من تلقه متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء  
الصافية وقد لا يكون بهذه الهيئة كقوله فكأنما المروج والمترد قد  
الرفعة منصروف بالليل من دعوة قد اسرجت قد امه شمعها فانه لو قيل  
المروج كخروف من الدعوى لم يكن ساء وقد يكون بحيث لا يتكلم ولكن ان  
يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابل من الطرف الاخر لا يعد تكلف  
ونفس كافي قوله على مثلهم كمثل الذي استوقد نار الابرة فان الصحيح

في  
 المقيد  
 في  
 المقيد

ان هذا من التشبيه من حيث التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد وحده  
 حتى يقال تشبهه به وهو القول بالعمل والمذهب الخ وان جعلتاهم المقيد  
 فلا بد من التكلف وهو ان يقال في الاول شبه المضاف للشيء قد نارا في  
 اظهار الايمان بالله بالاضافة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار واظهار  
 الايمان بالانصاف وانقطاع او في الثاني شبه دين الاسلام بالنسب وما  
 يتعلق به من شبه الكرامات والظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالزهد في  
 البرق وما يصيب الكفر من الافراء والبلايا والفتن وتشبه اهل الاسلام  
بالنواحق واما تشبيه مفرد بمركب كما هو من تشبيه الشقيق باهلالم يافى  
مشقير على رباح من زبوج فالشبه مفرد وهو الشقيق والشبه به مركب  
من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاه الجليلي بجوار ابي مشقور والشبه  
نائب على راسه شجوا غضاو العرق بين المركب والمفرد المفرد هو الشاه الجليلي  
الناظر والشبه به في قولنا هو كالماء على الماء انما هو الماء بقرط ان يكون  
رغمه على الماء في تشبيه الشقيق او الشاه الجليلي هو المجمع المركب من الامور  
المتحدة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاه الجليلي  
من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الدريك وتشبيه الزباد بالعقود  
المفرد وتشبيه النخس بالمرأة في كماله الاشل وجعل التشبيه في قوله  
والشمس من شرقها قد بدت مشرقا ليس لها صاحب كانها يوقد اجمت  
يجوز فيها ذهاب ذاتي وقوله كان مثار الشفق وقوله وكان اجرام النجوم  
وقوله وكانها يخرج من تشبه المركب بالمركب واضا الى ان كلا من التشبه  
والشبه به هيئة حاصلة من عدة امور فلم يتفرق تشبيه المفرد بالمركب  
وعكسه وكان ما ذكره المصنف فان العرف بين تشبيه الشقيق وتشبيه  
الشاه الجليلي بان قد في الاول الى ما يدل على انه لا يعد تشبيه



مخلاف الثاني ضعيف واما تشبيه مركب بغيره كقوله اي قول الى تمام  
يا صاحبي تقصينا نظركما اي ابلغنا افقي نظركما واجتهد في النظر يقال  
تقصيتا اي بلغت انتهاء كذا في الاساس ترويا وجوه الامر كيف تصور  
اي تصور عذرت النار قاله صور اسد صور حشره فتصور ترواها  
منها فاجتهد في فهمه فمما يشابه اي خالطه زهر الربيعة فيها لانهما  
انضوا شد خضرم فكانا هو اي ذلك لهما الشمس من اي ليل ذي قمر  
شبه النهار والشمس الذي يختلط به ازهار الربوات تقتصت باحطار  
من صورة الشمس حتى صار يغير الى السواد بالليل المرق والمشمس مركب  
والشمس مركب ولا يخرج هذا عن تسامح وانما تشبيه اخر للتشبيه باعتبار الطر  
وهو انه ان تعد دونه فاه فاما مليون في وهو ان يري على طرف العطف  
او غير من المشبهات او لا يشبهه كقوله اي قول امر الشمس بصف  
العناب بذكر اصطباد الطيور كان قلوب الطير رطبا بعضها وباسا  
بعضا لذي وكرها العناب والخشخاش هو اراء امر اليالي تشبه الطير  
الطيري من قلوب الطير بالعناب واليابس العنق منها بالخشخاش البلي  
اذ ليس لاحتمال ما يصيد مخصوصه بغيرها ويصدق تشبيها ولهذا  
قال الشيخ في سرائره انما يستحق التفضيل من حيث استحالة العطف  
حسن اكثر من تشبيه فيه لان الجمع فادعى في عين التشبيه او معقول  
وهو ان يولد تشبيه ومثله بغيره اخر في آخر كقوله اي قول الموقر  
الاكر بصف سائر السراي الطيب والريحه سك وبمخرج دنانير  
واطراف الاكف وروي اطراف السنان عظم هو خراج العين وان تعد  
طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه الشمس كقوله صديق  
لحبيب وحالي كلاهما كاليالي وصفه ونغمه في صفار واربع كاللالي

كقوله

ابلاغه

وان تعد وطرفه الثاني يعني المشبه دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول  
بات نديا لي حتى الصباح اضد مجد ول مكان العشاخ كما يابهم ذلك الاند  
اي الشاعر قلما البدن عن لولو منضد منظم او يرد اي قاح هو حاشي الخدم  
الافاح جمع الخوان وهو ورد له نور شبه نغم بثلاثه اشياء وفيه قول الخرج  
بغير عن لولو رطب وعن ورد وعن قاح وعن طلع وعن حبيب ستر حبة  
اشياء وفيه كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان الشبه اعني التقر  
غيره كور لفظا ولا يدي بل الا ان لفظا كانا في بيت الجزري يدل على  
انه تشبيها استعاره وسبق في هذا كلاما انشاء الله مع من تشبيه الجمع  
من الصحاح بن عباد وصف ابيات هديت اليه انخب بالاسواق ابانة  
عقل وحي بروج المعاني كبر والشباب وبرد الرثا وظل الاما في  
ونيل الاماني وعمد الصبح وسيم الصبا وصف الدنان ورجع القيان  
وباهتار وجهه عطفت على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار  
وجهه ينقسم ثلث تسميات الاول تشبيل وهو تشبيل والثاني تمثيل وهو  
والثالث قراب وبعيد استار الى الاول سبق له اما تشبيل وهو اي  
التشبيه الذي وجهه وصف متخرج من متعدد ما من او امر كاس  
من تشبيه الثريا والشمس في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرأة في بيت  
الاسفل وتشبيه الكلمة بالبدن في المصطلح والتشبيه في قوله تعالى مثل  
الذين حملوا القربى والاية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت  
الي عز ذلك وقوله اي المخرج من متعدد والسكالي يكونه غير حقيقي  
حيث قال التشبيه في كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منزه عما من  
عنه امور جبرها باسم التشبيل كقوله تشبيه مثل اليهود بقتل الحارثان  
وجه التشبيه هو حرمان الاسماع الاستغناء بالبلغ نافع مع تحيل العقب

الجزري



الكلد والتعب في استحقاقه فهو وصف مركب من منفرد وليس حقيقي بل هو  
 عايد إلى التوهم وكذا قوله مناهة كمثل الذي استوفى فأرأى الآية وما أسبه  
 ذلك فالتشبيه بغيره أحسن منه بتفسير التوهم وما أصح الكشاف  
 التشبيه مرادف التشبيه وقال الشيخ في أسرار البلاغة التشبيه المنزوع من  
 أموره وأدله يكون التشبيه عقليا فقال أنه ينضم التشبيه ولا يقال إن فيه تشبها  
 أو ضربا مشكلا وإن كان عقليا جازا إطلاق اسم التشبيه عليه وإن يقال  
 ضرب الاسم مثلا كذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحجوة للعلم وأما غير  
 تشبيه وهو بخلافه أي بخلاف التشبيه عند الجمهور ما لا يكون وجهه مستوعبا  
 من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون معتزلا عنه أو يكون وصفا حقيقيا فتشبه  
 الثريا بالعنقود والمنور فمثل عند الجمهور وليس بتشبيه عند السكاكي وأيضا تشبيه  
 التشبيه باعتبار وجهه وهو أنه ما يحمل وهو ما لم يذكر وجهه منه أي في الحمل  
 ظاهر وجهه أو في الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر بغيره كمل أحد عن زيد  
 بالأسد ومنه حتى لا يبدل له إلا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرقة لا  
 يدري أي طرفاها أي مناسبتون في الشرف يمنع تعين بعضهم فاضلا  
 وبعضهم أفضل منه كما أنها أي الحلقة المفرقة متساوية الأجزاء في الصور يمنع  
 تعين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكن هنا مفرقة مصححة للجواب والدأب  
 بخلاف ما لو لم تكن مصححة الجواب كالتوهم فإن موضع الانفراج منها يكون  
 طرفا ومقابلها وسطا ذكر جابر أنه إن هذا قول الأمازيغ فاعلمت بيت الخرشب  
 حين مدحت بينهما الكلمة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهايل وتبين الحفاظ  
 وأنش الفارس أو لا يزال العبيد وذلك أنها سلمت عن بينهما أهم أفضل  
 فقالت عمارة لأبل لا بلان لأن ثم قالت تكلمهم إن كنت أعلم أليم  
 أفضل هم كالحلقة المفرقة لا يدري أي طرفاها وقال الشيخ عبد القاهر

سبيل

توهم

ما هو

عمر

هذا التشبيه لا يشبهه أي لا يشبهه في الحقيقة بل يشبهه في اللفظ

الله قول من وصف بني المطلب المحاج لما سألهم وأباحتهم أو من أجل وقول من  
 دون أن يقول وأيضا ما كذا وأما كذا أشعار بان هذا من تشبيهات الحمل لا تشبها  
 مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله من ظاهر ومنه حتى أي من أجل ما لم يذكر  
 فيه وصف أحد الطرفين أي الوصف الذي يكون فيه إيعاز إلى وجه التشبيه  
 زهد أسد فقولنا زيد الفاضل أسد يكون ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين  
 لأن الفاضل لا يشبهه الشجاع هكذا ينبغي أن يفهم ومنه أي من أجل ما ذكر وصف  
 التشبيه به وحدد بعض الوصف الشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرقة  
 لا يدري أي طرفاها فإن وصف الحلقة يكون هنا مفرقة عن طرفيه شعر وجه  
 التشبيه كما هو ومنه قول النابغة الذبياني فأكثرت للملوك كوكبا إذ طلعت لم يد  
 من كوكب ومنه ما ذكره وصفهما أي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله أي قول  
 أي تمام في الحسن بن سهل ستبح العيس أي والدليل عندني كثير ذكر الرضوي ساقط  
 صدقت عند لم يردف مواهبه عني وعارضة طي فلم يجب كالغيث أي حين  
 وأما كذا أي أناك رقيقة يقال فله في روقه تشابه رقيقة أوله وما به روق الملقح  
 كل شيء أفضل وإن ترجمت عن طي في الطلب وصف المدح بان عطاياه فأيضا  
 عليه أعرض أو لم ير من وكذا وصف الغيث بأنه يصببك حبيبا أو ترجمت عنه  
 وهذه الصفات مشران فوجه التشبيه لعمري الأفاضل في حلق الطلب وعدمه  
 وحال الأقبال عليه والأعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف الشجر وحده كقولك  
 فلان كثر ما به لذي ووصل مواهبه إلى طلبه عنه أو لم يطلب الكفوت وكانه  
 تركه لعدم الظهور في كلامهم وأما أفضل عطف على قوله أنا محمل وهو ما ذكر  
 وجهه كقوله وثق في صفاء والدمي كاللالي وهذا على فنيين أحدهما أن كذا  
 المذكور حقيقة وجه الشجر والثاني أن يكون المراد ما به واليو الشارح له

فهم

أي لم يثبت

أي







الا بعد فكر وقد يتبين نظرا لعدم الظهور في مخرج في يادي الذي وعدم الظهور يكون  
 لا من غير اما كذا في التفصيل للمقوله والتميز كالمادة فكذلك الاستلزام وان وجد الشيء فيه من الشيء  
 للمادة المذكورة مما سبق وقد مررت ما فيها من التفصيل ولذا لا يتبع في استلزام الماد  
 الماد الا اضطرار اب الا بعد ان يتبين ان المادة لا تكون في ظهور من غير الماد في اي او لا يكون  
 حقا للشيء به اما عند حصر الشيء بعد المناسبة كما مر من الشيء في غير الماد  
 ولما عطفنا وقد وجد حصر الشيء به مطلقا يكون كونه دهيما كالباب الاعمال او امر كما  
 حيا ليا بالعلم باقوت حقيق على ما من زهد جد او كما عطفنا على الماد على السبيل  
 كما مر اننا قال ما ذكرنا من الاستلزام للمادة او قلنا كونه او كونه للشيء به على الماد كونه  
 كالمادة فكذلك الاستلزام كالمادة في كذا الاستلزام لست ما يمكن على الماد لانه ما يتفق الرجل من  
 يتقوله ان يكون في كذا الاستلزام وان كان قد وجد حصر الشيء به سببا لعدم ظهور وجه الشيء  
 منع الطريق ومنها يتقوله لانه كونه للشيء كونه في الماد لا يكون في كذا الماد او لا يكون  
 ما مر ان قد مر في الشيء في الماد كذا الاستلزام من وجهين احدهما كونه التفصيل في  
 الشيء والثاني فله كونه للشيء به على الماد والمادة بالتفصيل ان يتقوله كونه من وجهين  
 واحد ان كونه في الماد لا يكون في الماد او وجهها او وجهها البعض بعد البعض كل  
 فذلك في الماد واحد ان كونه في الماد كذا الاستلزام في الماد في الماد كونه في الماد  
 بعضا في بعض في وجه بعضها لعدم بعضها كانه في الماد في الماد كونه في الماد  
 سالب في بعض في وجه وان تغير الوجه كما مر من الشيء في الماد كونه في الماد  
 الماد في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 من احد التفصيل الثاني بعضا من بعض وان يكون في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 شطرا في الشيء الواحد الى اكثر من وجه واحد وان يتبع على وجه واحد وان يتبع على وجه واحد  
 بعضا كالماد الى اكثر من وجه واحد في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 الشيء بعد ان تغيرها كلها وقطعنا في الشيء كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 والشكل بالكون ولذا انما حيا على ما مر من وجهه في الماد كونه في الماد كونه في الماد

في كذا الماد كونه في الماد

من الماد كونه في الماد

في كذا الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 في كذا الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 في كذا الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد

في كذا الماد كونه في الماد

ذكرنا اننا ان شغل الحاشية في الحاشية كذا في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 ما ليس في كل فرع في كذا الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 قد مر اننا كذا في كذا الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 بعد كونه في كذا الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 الشيء من جهة الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 المتبادل في كذا الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 ولا يتبع ان الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 من جهة الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 لعدم الظهور في كذا الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 فان الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 وعلى كل من الفكر اذا صادف مضافا او مضافا مضافا الى الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 والماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 الاستلزام من الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 عربيا ويخرج من الاستلزام كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 فان كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 الغاية لا شغل في كذا الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 في البيت كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 الشيء في كذا الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 ان السحاب كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 المغير في كذا الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 المذكور كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 او كونه في كذا الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد  
 سكن الارض في كذا الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد كونه في الماد

في كذا الماد كونه في الماد

في كذا الماد كونه في الماد

في كذا الماد كونه في الماد



میتونم

*[Faint handwritten notes at the bottom of the page]*

مفتی محمد رفیع الرحمن

میں

باعتبار العزيم

موجودہ المیہ

[illegible]

1875

هو  
فستاد بی بی و حضرت  
وین قرآن است

یعنی مصر



هذا التباس وقد يكون في الصفات والصلوات التي هي في هذا القليل ما يحيل على ما يريد ان يبينه

عليه لا يفتقد منه واذا عرفت هذا اسد فوضع الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد ان يبين  
 مشع على الحقيقة فيقول على ان اثبات شبه من الاسد له فيكون الاثبات بالاسد لاثبات الحقيقة  
 خطا بان يفتقر شبهة الى المشبه به بالماضي من لاثبات الحقيقة بخلاف قوله ان اسد لاثبات  
 بالمشبه به ليس لاثبات معناه بل يبين صريح الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون  
 التسمية فيكون قصد التسمية فكيف في الحقيقة لا يعرف الا بعد نظر كامل واذا انظر  
 الصدق ان هذا الاثر اقرب ما سبب ان يعرف شيئا في مصطلح والبيان بان يسمي احداهما  
 والآخر اسما سقارة هذا لاختصاص كلام الشيخ في اسد بالذات وعليه جميع المحققين ومن الثابت  
 من ذهب الى ان الثاني انما هو كذا في اسما سقارة بل اسما سقارة بل اسما سقارة بل اسما سقارة  
 لفظي اجمع الى غير التسمية والاستقارة للمصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه خبرا عن اسم  
 المشبه كالحجر فان لم يكن كذلك فقد ثبت بغير اسد وليتقى منه اسد فلا يسمي اسما سقارة  
 بالاشارة لانه لا يسمي اسما سقارة بل يسمي اسما سقارة بل يسمي اسما سقارة بل يسمي اسما سقارة  
 معناه لكان في ان اسد على الحقيقة للثابتين ولا يسمي شبهة لاثبات الاثبات بالمشبه  
 ليس لاثبات التسمية اذ لم يقصد الا لاثبات المشبه به واما التسمية فكيف في الحقيقة لا يسمي  
 بعد ما حل حلالا السكالي ما نرجو مثل ذلك شبهة بهذا وهذا لثابتين في الحقيقة لا يسمي  
 اسما بل بالذات فان أثبت الا ان تطلق اسم الاستقارة على هذا القسم اعني بخلاف  
 اسد فان حسن فغله اذ ان التسمية عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك ان يبين  
 اسم المشبه به معرفة بخلاف الاسد وهو نفس النهار فانه يحسن ان يكون اسد لا هو  
 كمنس النهار وان لم يحسن قول شي من الخرافات لا يتغير لمصوغ الكلام كان  
 اطلاق اسم الاستقارة او لم يحسن فغله ان يبين ان التسمية فيه وذلك ان  
 يكون من موصوفة بصفة لا تلام المشبه به بخلاف ان يسمي اسد لا يسمي اسد  
 لا تخيل قال الشاعر عن الفوق والفر او غيرها عا وبدره والشمس الصدور  
 كسوف فانه لا يحسن قول الخرافات في شيء من هذه الامثلة لا  
 صوته نحي هو كالبدر الا انه يمكن الارض وكما نرى الا انه لا ينبغي على

هذا التباس وقد يكون في الصفات والصلوات التي هي في هذا القليل ما يحيل على ما يريد ان يبينه  
 عليه لا يفتقد منه واذا عرفت هذا اسد فوضع الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد ان يبين  
 مشع على الحقيقة فيقول على ان اثبات شبه من الاسد له فيكون الاثبات بالاسد لاثبات الحقيقة  
 خطا بان يفتقر شبهة الى المشبه به بالماضي من لاثبات الحقيقة بخلاف قوله ان اسد لاثبات  
 بالمشبه به ليس لاثبات معناه بل يبين صريح الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون  
 التسمية فيكون قصد التسمية فكيف في الحقيقة لا يعرف الا بعد نظر كامل واذا انظر  
 الصدق ان هذا الاثر اقرب ما سبب ان يعرف شيئا في مصطلح والبيان بان يسمي احداهما  
 والآخر اسما سقارة هذا لاختصاص كلام الشيخ في اسد بالذات وعليه جميع المحققين ومن الثابت  
 من ذهب الى ان الثاني انما هو كذا في اسما سقارة بل اسما سقارة بل اسما سقارة بل اسما سقارة  
 لفظي اجمع الى غير التسمية والاستقارة للمصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه خبرا عن اسم  
 المشبه كالحجر فان لم يكن كذلك فقد ثبت بغير اسد وليتقى منه اسد فلا يسمي اسما سقارة  
 بالاشارة لانه لا يسمي اسما سقارة بل يسمي اسما سقارة بل يسمي اسما سقارة بل يسمي اسما سقارة  
 معناه لكان في ان اسد على الحقيقة للثابتين ولا يسمي شبهة لاثبات الاثبات بالمشبه  
 ليس لاثبات التسمية اذ لم يقصد الا لاثبات المشبه به واما التسمية فكيف في الحقيقة لا يسمي  
 بعد ما حل حلالا السكالي ما نرجو مثل ذلك شبهة بهذا وهذا لثابتين في الحقيقة لا يسمي  
 اسما بل بالذات فان أثبت الا ان تطلق اسم الاستقارة على هذا القسم اعني بخلاف  
 اسد فان حسن فغله اذ ان التسمية عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك ان يبين  
 اسم المشبه به معرفة بخلاف الاسد وهو نفس النهار فانه يحسن ان يكون اسد لا هو  
 كمنس النهار وان لم يحسن قول شي من الخرافات لا يتغير لمصوغ الكلام كان  
 اطلاق اسم الاستقارة او لم يحسن فغله ان يبين ان التسمية فيه وذلك ان  
 يكون من موصوفة بصفة لا تلام المشبه به بخلاف ان يسمي اسد لا يسمي اسد  
 لا تخيل قال الشاعر عن الفوق والفر او غيرها عا وبدره والشمس الصدور  
 كسوف فانه لا يحسن قول الخرافات في شيء من هذه الامثلة لا  
 صوته نحي هو كالبدر الا انه يمكن الارض وكما نرى الا انه لا ينبغي على

العدل

هذا التباس وقد يكون في الصفات والصلوات التي هي في هذا القليل ما يحيل على ما يريد ان يبينه  
 قريب من اطلاق اسم الاستقارة اكثر اطلاق وزياده قريب كقول اسد فوضع الاسد فوضع الاسد فوضع الاسد  
 عرفت من بعض المرات من بعد فانه لا يسمي الى ان يقال للمقي ان اسد والمرت لما في ذلك من  
 الشا قفولان تشبهه بحسن البيع المرفوع دليل على انه دونه ليرشله وجعل دم الجوز الذي هو  
 لبعض خضاب يد دليل على انه من قفولان المرفوع وشبهه قفولان الجوزي بعد ما لا يسمي  
 ووضعه على منه اسد فغله فانه ان يرجع فيما في التسمية الساقية حتى يكون المعنى هو كذا  
 لانه ان يكون قفولان الجوز المرفوع موصوفا بالين فيه فغله انما اراد ان يثبت من المرفوع  
 بدله من الصفه العجيبة التي لم يقرها عليه من قبل فغله ان يثبت ان يثبت من المرفوع موصوفا  
 الصفه ليس الكلام موصوفا لاثبات التسمية بها بل لاثبات تلك الصفه فهو كقول كذا  
 كيت وكيت لا تقتضيان اثبات كونه جولا كذا اثبات كونه موصوفا بآذ كيت وكذا كذا كذا كذا كذا  
 في البيت فغله لاثبات التسمية به من الخارج من الاصل الذي تقدم من كونه الا ان يسمي كذا كذا  
 التسمية فغله في معنى على ان كونه المرفوع بدله اسد فغله ان يثبت ان يثبت من المرفوع موصوفا  
 الصفه العجيبة وكما يشع في قول الكفوف في هذا مخرج يفتق وهو كذا وحسب لا تقتضيان  
 يكون الجوز المرفوع كذا في قوله اثبات في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول  
 منه كقول كذا كان زيد الاسد لثبات الظاهر كقول كذا كان زيد الاسد وانكره فيما نحن فيه  
 غير ثابت فغله ان كان وحسب عليها كذا في المجرول وايضا هذا الصف اذا كانت  
 متحققه من وجوب محصوره انك تدعي وجوب شيء من الجوز لكذا لانه جفون  
 عجيبة لم يتوهم جوازها انك لم يفتقر الى التسمية به عني مثلا فغله اسد فغله الاسد فغله الاسد  
 عجيبة لخص بها الاسد المتكلم لا يفتقر الى التسمية به عني مثلا فغله اسد فغله الاسد فغله الاسد  
 فلا معنى لفتقر التسمية به لخصه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 المشبه موكفا او قد لا يفتقر الى التسمية به لاسما سقارة ولما في المقامه كذا كذا كذا كذا كذا  
 الاستقارة انما اسد تعالى الحقيقة والمجان اي هذا ما يجب للحقيقة والمجان  
 وهو المقصد الثاني فغله اصل علم البيان والمقصود الاصل اي ما يجب للمجان كذا كذا كذا كذا كذا

العدل



و قد تم بحمد الله تعالى في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٠ هـ

العصر

1. The first thing I did was to  
 go to the bank and see  
 what the interest was on  
 the money I had there.  
 I found it was 4 per cent.  
 I was very glad to hear  
 that, for I had heard that  
 the interest was 3 per cent.  
 I then went to the  
 office and saw the  
 manager. I told him  
 what I had done, and  
 he was very pleased.  
 He said that I was  
 a very good man, and  
 that I was very  
 careful. He then told  
 me that I was to  
 be promoted to the  
 position of assistant  
 manager. I was very  
 glad to hear that, for  
 I had been in the  
 bank for many years,  
 and I was very  
 satisfied with my  
 work. I then went  
 home and told my  
 wife what I had  
 done. She was very  
 glad to hear that,  
 and she said that  
 I was a very good  
 man. I then went  
 to bed, and I was  
 very happy.

[illegible]



هـ وقد اكدنا به وهو من النسخ لان ان اريد ان اكدنا به بالتبسيط الى المعنى الذي هو سها هو موضع فالجواب  
ايضا كذا لان اسلاف من كذا ريت اسوا من يبيع ايضا بالتبسيط الى المعنى وان اريد ان يبيع  
بالتبسيط الى المعنى الذي هو المعنى كذا في نفسه ما صحه الظهور ان دلالة على اللزوم ليست بنفسه بل  
بواسطه فربما لا يأتى معنى قولنا تبسيطه اي من غير تبسيطه ما عدا عن ارادة المعنى بل ان كان من غير تبسيطه  
لا نأمنه الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضع في تعريفه الموضع والثاني يستلزم ان  
المعنى لا يتغير حتى لو كانت التعريف معتقده كان المعنى لا يتغير في الحقيقة فان قيل معنى كلامه ان  
عن تعريف الحقيقة المعنى ان كذا به فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاك حيث قال الحقيقة  
والكلامه يستلزم ان يكون بها حقيقتين وتفرقان في الصريح وعدمه فلف هذا ايضا في صحيحه والكلامه  
لرشد في الموضع لم يزل انما استعملت في لزم الموضع لزم جواز ارادة الموضع وهو جواز ارادة  
اللام لا يجب كون اللفظ مستمرا فيه وحيث انما يمتنع في باب كذا في اللفظ بدل اللفظ  
ظاهر فاستد من الجواب في هذا المقام ما وقع لبعض شايه الامم وهذا في العصر وهو انه لفظ  
الاصح فتع من هذا من جهة اعتبار المعنى على السكاك في ان اراد السكاك كالدلالة في نفسه ان يكون العلم  
بالوضع كافي في العلم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ الدالة ظاهرا لانه لو لم يكن ان السكاك اراد بالدلالة  
بنفسه ما يفتل ان دلالة اللفظ دائمة فلا يفتل لاحد ان يفتل كلامه من جهة على معنى كذا في اللفظ  
كلامه وانما كيف جعل كذا ابطال كلامه للمصنف فجعل على معنى هو عربي منه والجملة انما تستبد  
المصنف ايضا في الموضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه وان السكاك ايضا اورد هذا  
والبطلان في هذا الحق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عني شيئا فقول هذا  
بحيث يعرف ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من تخصص لئلا يكون نسبة الى جميع المعاني  
نذهب المحققون الى ان التخصص هو الموضع ومخصص وصفه هذا دون ذلك هو ارادة الطابع  
والظاهر ان الرضا هو ما ياتي على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاسدي من انه تعالى وضع اللفظ  
معرفة على ما تعلمها بالرب تعالى في الاصطلاح فيكون في جميع واجماع ذلك الجمع في  
او جماعه من انما من على ضربين في واحد او جماعه فذهب بعضهم الى ان التخصص هو  
الكل يعني ان معنى اللفظ والمعنى مناسبه بطبيعة مقتضى احصاء من دلالة اللفظ على ذلك المعنى

في

والقول

واضح الجواب على ان هذا القول ما سدد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت دلالة على اللفظ واجب  
ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان ينهم كل احد معنى كل لفظ يستلزم استحالة العلم  
عن الدلالة ان كل احد منهم من كل لفظ ان لفظا ولا يستلزم جعل اللفظ واسطه التعريف بحيث  
على المعنى الجواب دون الحقيقة لان ما بالذات لا يزل بالغير لا يستلزم نقله من معنى الى معنى اخر بحيث  
لا ينهم من هذا الاطلاق الا المعنى الثاني كانه الاعلام المستفاد من معنى هاهنا من اللفظ لا يتغير  
من المعنى لا التسمية والعلم به لما ذكره لا يستلزم وصفه مشر كما بين للشايبين كانهما هل للفظان  
والرايان والمختارين كالذين لا يدرى ولا يعرف لا يتلوا ان يكون للعلم من قولنا هو على ان  
جوز انضافه بالمشايخين والمختارين وهذا او من قولهم لان الاسم الواحد لا يتلوا بالبيان  
التي عينين او المختارين لانه من معناه وقد تأمله اي القول بدلالة اللفظ لدلالة السكاك في  
صحة من ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه اعلم على الاستفاد والتعريف من ان الحروف في نفسها  
بما تختلف كالمجرى والمجرى بالحق والحق بالحق والحق بالحق وتلك الحروف في نفسها ان يكون  
العلم بها اذا اعتد في تعيين شيء من المعاني لا يفتل الشايب منها فالحق في ذلك كالمعنى بالالف  
هو حرف وهو كذا في من ميزان بين والمعنى بالحق الذي هو شدة كذا في معنى من ان  
الحصيات تركب الحروف ايضا فالحصيات واللفظ بالحق كذا في المعنى والحق في معنى ما هي  
الحكمة وكذا باب جعل اللفظ على معنى من كذا في المعنى واللفظ بالحق كذا في المعنى والحق في معنى ما هي  
في الاصل يستلزم جازا المكان يجوز ان اذا اعتداه نقل الى الكلمة الحاضرة اي المعنى كذا في المعنى  
او الكلمة المحذرة بما على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصل كذا في المعنى في اسرار البلاغة ومنهم  
المعاني الظاهر انهم من قولهم جعلت كذا معناه الى حاضري او علمنا كذا معناه جازا المكان  
فان المعنى يلحق الى المعنى معناه واعتبار الشايب في تسمية شيء باسمه بغير اعتبار المعنى في  
شيء يسمي كذا في المعنى لانه جازا في المعنى واعتبار الشايب في تسمية شيء باسمه بغير اعتبار المعنى في  
على معنى حال وضعه المعنى وما ان اذ ان يزل كذا في المعنى في الوصف لفظا ولا يفتل  
شدة في المعنى في الوصف في التسمية فكذا في المعنى لا يفتل في الوصف في التسمية  
بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لهما تسمية بها بل لا يوزن كذا في المعنى











شرطاً للآخر فيخرج ذلك يستلزم على من قدم هذا شرطه والاطلاق للجزء على الكل استلزام لكل واحد من  
الجزءين مثلاً فان الانسان لا يوجد بدون هذا فلو ان الانسان لم يكن من الاطلاق الى الانسان وهذا الطلاق  
الذي على الوجود فيكون بحيث لهذا الانسان بل من حيث انه ربيبه وهذا المعنى لا يجمع بين  
ما فهمه من الجمله اذ اكان بين الشئين علاقه فلا محاله يكون ان الشئ الذي من احواله ان يكون  
في الجمله وهذا معنى الوجود في هذا المنكر والاستعانة وهي ما كانت علاقته المشابهة في هذا  
على المعنى للآخر في بسبب تشبيهه بعباده الحقيقي ما اذا اطلق على المشرك في استعانة الانسان فان اريد  
بشئ الاطلاق في العطف في استعانة وان اريد ان اطلاق المعنى على اللطائف كالاطلاق للمعنى على الا  
من غير قصد الى التسمية فيما مر على اللفظ الواحد بالنسبة للمعنى الواحد يعني ان يكون  
وان يكون في ما ليس له بالعبادة من تشبيهه بالحق في حقيقة وهذا المعنى يعم عن التشبيه في المعنى  
واما التسمية في حقيقة الحق سبحانه اي ما عني بها واستعملت في هذا هو ان يكون له فيكون  
وكذلك المعنى امر معلوم فيكون ان يكون له في ما ليس له بالعبادة من تشبيهه بالحق في حقيقة وهذا المعنى يعم عن التشبيه في المعنى  
عن سواه الا على محض استعمال هذا المعنى على سبيل المثال في تشبيهه بالمعنى في خروج  
له والمعنى كماله اى قوله فخرج من اى سبيل لى احد شأكي السلاج او كمال السلاج وكذا في تشبيهه  
فيما في السلاج بالثبوت والحذف من جهة ومقتضى كماله الى ارفع ومقتضى كماله الى ارفع  
له حاسبه وبذلك كماله له بعد المعاني ثم قلتم ان لا لا سبباً في تشبيهه من تشبيهه على تشبيهه بالحق في حقيقة وهذا المعنى يعم عن التشبيه في المعنى  
وهو القطع فالاستدعاء استعانة بالحق في اجتماع وهذا هو مقتضى حاشية قوله وهذا المعنى يعم عن التشبيه في المعنى  
احد الصراط المستقيم اى الى الحق وهو له الاسلام وهذا امر مقتضى مثلاً انما تشبيهه  
المتنازع في قوله تعالى فاذا جاء اسم الله بالحق في الجميع ان الظاهر من انما تشبيهه بالحق في حقيقة وهذا المعنى يعم عن التشبيه في المعنى  
وان كان محتملاً لحدوث ان يعل على الحقيقة وهذا ان يستعان بها ليدبر الانسان عند جرحه في سبيل  
اللون واخرى وثالثه هي في حقيقة قوله لان كل واحد من الناس تشابه استعانة تشبيهه  
تحتل ان يكون عقليته وان تكون عقليته لا في التشبيه بل في معنى الانسان والتشبيه  
بعض الحوادث بالعباس في الداس والحادث الذي يشبهه في ان يرد في التشبيه  
والجميع من تشبيه عقليته وان يرد في سبيل السلاج في اللون من تشبيهه فيكون حاشية كما ذكرها في السلاج

[illegible]







انعام  
جنس

2

[illegible]

نور

من فضل السيد وقسمه  
عن السيد وكم

3



هذا كصاحبة وبين انهما من نفس سيرة ثم قال على ارضي الاقل من شرا لا حسن فذكر العدد الذي  
 هو عدد الانا بل وحي ابي الاستفان ثم باعتبار الطرفين باعتبار الجميع وباعتبار السيرة  
القطر باعتبار اخر غير فكذلك باعتبار الطرفين بين المستقار والمستقار له فبان لا اعتبار  
 اي اجتماع الطرفين في شيئا فكل من احبها في ارض كان شيئا محبها اي ما لا يهتدي به  
 الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للعدلية التي هي الدلالة على طريق الوصول الى  
 المطلب والاشياء والهداه ما يمكن اعتبارها في شي وهذا اول من قبل المصنفان اللطيف  
 ما يمكن اعتبارها في شي وهذا الاستفاد المدة للضلال تليق من هذا السبيل ولا يكون لغير  
 الميت بالصلوات فلهذا ما لا يخفى حيا في ان كان شيئا ما حيا في شي وبسبب هذا الاستفاد  
 التي يمكن اجتماع طرفيها في شي وقاية طين الطريقين من الاتفاق ولما يتبعه من طريق  
 انها يمكن كاستفاد اسم للعدم للعدم فانه هو ايضا النفع اي استفا النفع في ذلك  
 المدح وكما للعدم لا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شي متع وكذا استفاد المدح  
 لمن عظم وقيل انما ينبغي ان لا يكون للجدية التي هي ذكره وتذكر في الناس اسم وكذا استفاد  
 اسم الميت الحي لحي اهل والاعباء او الماه فان الموت والحيوة ما لا يمكن اجتماعها في شي قال  
 ثم الصنفان ان كانا باقيا بلين للشدة والضعف كان استقامتهما الاستقامت للضعف او  
 فكل من كان اقل علما والضعف فو كما قال في باب استقامته اسم الميت لكن الاستقامت على اولئك  
 من الاقل من لان الادراك اقدم من العقل في كونه خاصه فليكون لان افعال المخصصة  
 اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك فاذا كان الادراك اقدم من افعالها فكلها من  
 الفعول فلهذا استقامت بعد الموت للحيوة وتقربا الى معناه وكذا في حركات الاشدة فكل من  
 كان اكثر علما اشد من كان اول بان يقال الماهية هي من كماله ولا يتغير عن استقامته  
 لان الصنفين الباقلين للشد والضعف هما العلم والجهل والعدم والوجود ولا ينبغي ان  
 احدهما لا يستعمل المصنف انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل  
 للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه استقامت اطلاق الاخر عليه في الوجود

وكذلك

غير ان في ذلك ولم يسم هذا الاستفاد الذي لا يمكن اجتماع طرفيها في شي فانه لا يسم هذا الطريقين ومنها  
 اي من القدر الاستفاد المتكبر والتجسيم وانما الاستفاد في هذه ابي الاستفان التماسه  
 في عدم معناه الحقيقي او بقية من امر اي شي في الضاد او الثاني ففهمه الشايب بواسطة  
 يلج ان يمكن على اسبق تحقيقه في باب السيرة فلهذا في باب العلم اي انه في استيفت اليك  
 التي هي الاجزاء بما يظهر من العلم الذي هو صفة بارها في حيا على سبيل العلم  
 وكذا في كبريات اسرارها في حيا ما على سبيل التعليم والظن انما الاستفاد والاستفاد بالعلم  
 الجامع انما قصد استكمال الطرفين فيه وهو الذي سمي السيرة وبها فهمنا ما فبان لا  
 اي الجامع اما داخل في فهمه الطرفين او المستقار والمستقار منه ففهمه على العلم حيا في  
 جعل يمكن بيان في سنة كمال اسم صفة طار اليها او جعل في شدة في شدة بعد استيفت  
 الموت قال جبارا من جميع الصفة التي تفرع منها اهلها من هاجم يبيع اذ جين والشدة  
 بارها ليل والحق من الناس رجل احد بينان من ربه واستفاد الجواهر في سبيل الله او جعل  
 الناس يمكن في بعض رسل الجبال في نعم لم يقل بهاها وتكون بها في امرها في بعد  
 حتى تامة الموت المستفاد الطريق للعدم والجامع داخل في فهمها ما والجمع بين العدم  
 الطريق قطع المادسية وهو داخل في فهمها اي في مفهوم العدم والطريق الاشارة  
 الطريق اخرى عند في العدم قال السبع في اسرار الوجود والعرف سيرة وبين مفهوم السيرة  
 ان الاستفاد كونه في صفة من جعل في حيزين مختلفين كالاسد والاسان فكل من الطريقين  
 فانها حيز واحد وهو المراد من قطع المادسية وانما الاختلاف والبرهنة وجهتها فكل من العلم  
 وذلك لانها حيزا مختلفا في الجنس فكل في الفرق بين الاستفاد الطريق للعدم واستفاد  
 المرين لانها لانها مع ان كل من المرين والطريقين خصوص في صفة لا تفهم  
 ان خصوص في صفة المكان في طار في استقامته للعدم فكل من خصوص في صفة  
 المرين والحاصل ان التسمية هنا مستطرفة فكل من هذا اذا حفظ فيه السيرة في كل  
 الماهية هذا استفاد وقال ايضا كان الوجه ان لا اطلق اسم الاستفاد على شي























ما نسي على الكمان  
الذي يستعاره لعل الكمان

اعمال الخیر

مجلس المجمع العلمي  
بدمشق  
الكتاب المذكور  
في تاريخه  
الكتاب المذكور  
في تاريخه

اعنی

این کتاب در روز ۱۵ شهریور ۱۳۰۲  
در کتابخانه مجلس شورای ملی  
ثبت گردید



الاستقارة لا يخلو سبيل التشبيه ولا معناه الاصطحابي فلا يخلو هذا الى ويكون للشيء شذوذا استقارة  
سبيل الاستقارة لا يخلو سبيل التشبيه ولا معناه الاصطحابي فلا يخلو هذا الى ويكون للشيء شذوذا استقارة  
فبما لا يخلو سبيل التشبيه ولا معناه الاصطحابي فلا يخلو هذا الى ويكون للشيء شذوذا استقارة  
للمتعارف ان يكون هو اللفظ الذي هو حق للشيء به لكنه عار به للشيء فلو وقع فيه  
لما كان هو اللفظ الذي يحصل للشيء به فلا يكون عار به لغيره الا لم يقع في المثال الى غير ذلك  
تكرار شيئا واقله ان تشبه وجبا بل انما ينطلي الى مورد المثال مثلا اذا طلب رجل شئ  
فكذلك قد يقول له بالوصف صنعت الذي تكلمنا لفظا بل المثال المذكور في قوله ولما سار  
في كلامهم من نحو صنعت اللبن في الصنف على لفظ التكلم فليس بمثل ما خرد من المثال  
اليه ويكون المثال ما فيه عار به استقارة لفظ الحال ان الصنف او الفقه او كان له ان كان  
غاية كقولهم شئهم كمثل الحال الذي استقر كما انما ارجع الى عالم العجيب الشان وكقولهم وله المثال  
الاعلى الى الصنف العجيب وكقولهم مثل الجنة الذي وعد للمؤمن اي ما قصصنا عليك والى ما  
قصص الجنة العجيب **فصل** في تحقيق معنى الاستقارة بالكناية والاستقارة التفسيرية  
الامر امل ان في مثل قولنا انظر الى الشيء انشئت فقلان استقارة بالكناية واستقارة تخيلية  
اختلفوا في تحقيق المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومعه ان ذكر يرجع الى كونه  
احدهما ما فهم من كلامه القدام والآخر ما ذهب اليه السكاكي وسجي ما فهموا انما الثالث ما اورد  
المصنف ولما كانا متعلقين امرين معنويين غير متعلقين في تعريف الجار اورد له امضا في ذلك  
حجت الاستقارة تقيما لامرهما وكما انهما في التي يطلق عليهما فقال قد لا يخلو سبيل التشبيه  
اي في فنون الحكم فلا يصح حتى من ان كان سوى الشيء فان قلت قد سبق في التشبيه ان  
الشيء به واجب التبر وان اقامه يخرج من غايته بالبيان وكذا لا كان وتركها لثباتها  
التشبيه للصطلح وقد سبق ان الماخذ في الاستقارة بالكناية وبذلك اظهر ذلك التشبيه  
في النفس بان يثبت الشيء او يثبت الشيء به من غير ان يكون هناك امر متفرع عنها او مثلا  
يجري عليه اسم وكذا لا يثبت في التشبيه للشيء في النفس استقارة بالكناية او كناية لها

استقارة بالكناية

الكناية

الكناية فلا بد من توضيح بطلان ما دل عليه بذكرها من الاستقارة في تشبيهها بالشيء  
وتشبيهات ذلك الامر للمصنف بالشيء به لشيء استقارة تخيلية لانه قد لا يخلو سبيل التشبيه  
الذي يخص الشيء به ويكون كذا او قدامه في وجود الشيء لتخيل امر من حيث الشيء به وذلك  
الامر يخص الشيء به لثبته للشيء على من هو احداهما لا يخلو سبيل التشبيه في الشيء به وذلك  
وان ان عار به يكون قدامه وجه الشيء في الشيء به فاشارة الى الاول بقوله كما في قولنا في  
الحدثي واذا الشيء انشئت اي علمت انظر الى عالم العجيب كل شي لا يقع في الفقه الحرة التي يحصل  
بعض اذ العلق الذي علقه في شي لا يذهب به بطلت عند القليل وهي انه هكذا في ذلك  
عام واحد من بين وكما انما فهموا الى مصر من عام بتفسيره من هذا البيت وسهنا  
قوله ان الذي في قصتي حرة هذا الزاد وهو لا يطلع على ان النفس من على شيء من  
معناه بعدد معناه معرفة قاصد يتجسد وانتهى الى ما بين ابرم الى ان يلد له  
فانما باللسان في قوله وقال واذا المنية انشئت البيت به ففقه الشيء بالسمع  
انفصال النفس بالهبة والفقه من غير عقل فبين فقه وقصر ولا يخلو سبيل التشبيه  
في قصصه فاشبه لها اي المنية او الطار التي لا يخلو سبيل التشبيه في قوله اي في السبع وذلك  
تحقيقا لما بين في الشيء ففقه الشيء بالسمع استقارة بالكناية وامات الاطراف للشيء  
استقارة تخيلية واما الى الثاني بقوله وكما في قول المصنف وليس نطق بذكر شيء  
فلان عالي بالكناية اطلق شبه الحال بابان مشكل في الدلالة على المعنى وهذا هو  
بالكناية فاهب ثبت لها اي الحال الابان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فاهب  
في امرها الحكم وهذا الاستقارة تخيلية على ما ذكره المصنف كل من لفظي الاطراف  
والشيء حصصتان مستعملتان في المعنى للمصنف له وليس في الكلام مجاز العدي في  
المجاز فاشبهت شيئا لشيء هو له وهذا في كائنات الايات للسمع على ما سبق في  
الكناية والاستقارة التفسيرية امران معنويان وهما اختلاف الحكم ومكان في الكلام  
يتحقق لهما بديون اخرى لان التفسيرية يجب ان يكون فقه للكناية والتفسيرية

استقارة

استقارة بالكناية



ان يكون قريبا تحصيله السد وان قلت فاذا يقول المصنف في مثل قولنا انظار المشية السبعة  
 اهلكت فلما قلت ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترجح لتسمية كايي من  
 في قوله عليه السلام في قوله في اهل كايي انما هو الجواز في اليد المستقيمة القدر فان قلت  
 ما ذكره المصنف من انظار الاستقامة باكتفاء به في الاستقامة في كلامه السلف ولا هو ينبغي  
 ساجده لغيره مكانه استنباط منه في انظارها الصحيح قلت معناه الصحيح المذكور في كلامه  
 السلف هو ان لا يصح ذلك في الاستقامة بل يذكره في غير ذلك من الدال عليه والمقصود بقولنا  
 للمصنف استقامة البيع للمصنف كاستقامة الاسد للرجل الجماع في قولنا انظر اسد لكنا في  
 بذكر الاستقامة في البيع بل اقتصر على ذكر انظر لست في لفظ الاسد كاستقامة الاسد  
 والاستقامة لفظ البيع الغير للرجل به والمصنف منه هو الجواز في المصنف والاستقامة في  
 من هذا في كلامه صاحب الكفاية في قوله تعالى في المصنف من هذا اصريت قال في  
 المصنف في ابطال العهد من حيث تحصيله العهد بل الجواز في اسد الاستقامة في  
 العهد بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولما فيها ان يكون من ذكر التسمية  
 في مخرجها البر في ذكرها في روادف فينبغي ان يكون في مخرجها في مخرجها في مخرجها  
 ففقد منه على ان الجماع اسد هذا كلامه وهو صحيح في ان الاستقامة هو المصنف في  
 صريح المصنف في البر في روادف فينبغي ان يكون في مخرجها في مخرجها في مخرجها  
 ان يكون استقامة تحصيله بل قد يكون تحقيقه كاستقامة المصنف في ابطال العهد في  
 على ما ذكره السالك وما السج عبد القادر فلم يصح كلامه في الاستقامة باكتفاء به في  
 ان في قولنا انظار المشية السبعة يعني انه انظر للمصنف في التسمية بالمشية السبعة  
 وهو البيع وهذا في مخرج المصنف في التسمية في اسرار البلاغة الاستقامة  
 على مخرجها ان يوشل الاسم من صفة التي لم يتحقق يمكن ان يرض عليه وبنها لغيره  
 اسدا في رجلا متجاعا والى ان في هذا الاسم من حقيقة ويوضع موضعها لغيره في  
 اليه في هذا الصلح بالاسم كقول اسد وعده رجح وكسفت وقوم اذا اصحيت في

الاستقامة في البيع  
 المصنف في البيع  
 المصنف في البيع  
 المصنف في البيع  
 المصنف في البيع

الاستقامة في البيع  
 المصنف في البيع  
 المصنف في البيع  
 المصنف في البيع  
 المصنف في البيع

حبل المشال في اسر من ان يبين المعنى في معنى اليد والافعال لا يصح ان يقال اذا صحت في  
 مثل اليد المشال كما لا يصح ما ريت رجلا مشالا اسد في عاينتي في كذا التسمية في هذا بعد ان  
 الطريقة فيقول اذا اصحيت المشال لها في مخرجها في العدة سبعة الماك كايي في  
 فيجوز الاستقامة في مخرجها في الاستقامة بل ما عاينته لا يملك جعل المشال مشالا  
 وكما اليد من الاحياء فيجعل المشال لها في المشال في مشالا في مخرجها في ثبوت الحكم من يكون  
 التي في المشال لا خلاف في ان لفظ اليد استقامة مع انه في مشال في مشال في مشال في مشال  
 انه شبه مشال باليد واما المصنف في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال  
 مما ريت في الصلح في المشال في المشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال  
 اي تركه وامسح عنه في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال  
 استغ باليد في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال  
 والتحصيلية ان يبين مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال  
 الاستقامة في المشية السبعة في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال  
 فلما سأل في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال  
 الجبل والقي في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال  
 نه في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال  
 الا ان مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال  
 مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال  
 الصلح في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال  
 جهة المشية والعز في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال  
 الصلح في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال  
 الصلح في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال  
 وشار الى الحقيقة بقوله في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال في مشال











محمود

منه من ان الرقيق يبيع نفسه للخطا والشر  
ولا يضع لهذا العمل في الدار او تحتها  
مغفلا وما ذكر من بعض الناس من انهم  
ان الرقيق يبيع نفسه للخطا والشر  
منه من ان الرقيق يبيع نفسه للخطا والشر

31



الحمد لله على اسمه وهو صبوراً وطييباً يهديهم للصراط الأمامي القويم

۱۰۰

العشر



الحمد لله

هذه

قدس عالمی ان صاحب  
 سونہ صدقہ و حاکم انوار  
 باکین ید الله ان ناول  
 عام المراء او سبب  
 مع قدس سببی الکلم  
 ارضه ان کان انکار  
 کتاب العدد ۶

[illegible]

هو اسم مادع السويده لها واهلها يكون  
مستغفرين لله يومئذ الا طغف ارم

قصر

المشعر

فقد ذكر الشافعي لمصلحة واورد به المستبره اعنى البيع والاستعاره بالكتابة الاستفهامية الصلبة بان  
اصنافها اصل المستبره لا يكون الا على سبيل الاستعاره وما ذكره من مثل استعاره الكلى  
عنها بان لفظ المستبره فى اى فى الاستعاره بالكتابة كلفظ المستبره مثله استعمل بما وضع له حقيقة  
القطع بان المبادىء المستبره هو المقتضى لا غير والاستعاره ليست كذلك لانها فى بعض النسخ  
طريق التفسير وتزيد به الطرف الاخرى جعلها فيها من الجواز للغيرى المقتضى كلفظها  
فغير ما وضع له بالتحقيق واصنافه على الاطلاق التى جعلها فيه الاستعاره اعمام قد يبر  
الشيء المعبر عنه المتعارف فيه المستبره بالبيع وهذا كما نرى جواب سؤال من ذكره وهو انه لو  
اريد بالمستبره معناها الحقيقية لم ينعى اصنافه الاطلاقا لربما والا فلا دخل لربى الاغراض فان  
قلت انه قد ذكره كتابه بالحصول المستبره المعنى من هذا الاغراض حيث ورد سؤالا وهذا لا  
ينص على ان الاستعاره لم تخرج من المعنى من هذا الاغراض من وان كان يكون شافعيه وسبب الاستعاره  
بالكتابة على ذلك المستبره باسم جند ولا اعرف حقيقة التى اكل من المصريح باسم جند  
بما تسئل عنها باسم المستبره ما فعلته الاستعاره المصريح بها بمسمى المستبره كما ندعى هذا كالتجاع  
لفظ الاسرار بكتاب تاويل كما مر من تسمية لنا المصنف من الشافعي من ادعاء الاسرار  
ومضى العزم المانع من اراده المصطلح المخصوص كذلك ندعى عنها اسم المستبره  
واذا لفظ البيع بالكتاب تاويل وهو ان تدخل المستبره ضمن البيع للمباينة المستبره  
فاناد البيع فسمى مستبرا وعبر بتعارفه كدخول على سبيل التفسير الى ان الغرض كيف  
يخرج منها ان يضع اسم كلفظ المستبره بالبيع حقيقة واحده لا يكونان متغايرين وتسمى  
بما نبهنا الطرف دعوى الجعية المستبره المصريح بلفظ المستبره قلت لما جيع ذلك  
لاستحقى كون اللفظ المستبره مستغلا عنه ما وضع له على التحقيق غير ما يدل على ذلك  
تسمى تعرف الجواز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما اذا جعلنا مسمى الجواز  
مسمى الاسرار بالكتاب تاويل لم يصح استعمال اللفظ الاسرار بطريق الحقيقة بل كما

[illegible]

تفتقر إلى القطر للمياه على جبل  
ملا وقال سبع ديارك من السبع  
الموت لو اني لم اكن اذا اشتبهت لفظ  
السبع في الموت فانه لو اني لم اكن  
واحد لم اكن من لفظك مع غيره من  
حقيقته ومجازه اذا اشتبهت لفظ  
واحد في سبع

حاصله ان ادعاء المراقب لا يثبت  
 فلا يكون انطواء الغيب مستلزما له  
 كدفعنا وذلك لان الادعاء لا يحل  
 له غير صريح له مما كما انه لا يحل  
 المدفوعه مع صوغه لم لا يستفاد  
 بها







لرباب حتى تشناب لكن فيه وقع ارتباط لان الواو بعده الخال ولعظ هذا جزم من حيث هو اي  
 الامر هذا جزم من حيث هو اي الامر هذا او من حيث هو هذا كذا وكذا وقد يكون هذا  
 من كذا مثل قوله تعالى حيث ذكر من الامساك عليه السلام ولابد ان يذكر عقبيه الجند واهلها  
 ذكر وان المتعين لمن مات قال ابن الاثير لفظ هذا هو هذا المعام من الفضل الذي هو  
 من الوصل وهو علاقة وكذا بين المزج من الكلام الى الكلام احسن تر قال وذلك من فصاحة الخطيب  
 الذي هو احسن موقعا من العلق ومنه اي من الاقصاب الذي يعقب من العلق قولنا انما  
 سند امراده الاستدلال من حديث الى حديث احسن هذا باب فان فيه وقع ارتباط جزم  
 يتدلى للحدوث الامتنان ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام بعض المتأخرين من انما  
 وقاله في ثالث الموضع الذي ينبغي ان سائق فيها الامتنان فصح على البليغ ان يحكم كلامه شغل  
 كما هو عليه او يراد به احسن حاله لا يجرى ما بعده السمع ويرسم في التوضيح لغيره فان كان  
 حسنا تلافاه واستلذه حتى جبر ما وقع من التفسير كالطعام الذي لا يشاء  
 بعد الاطعمه الشهيرة وان كان متخلفا في ذلك كان على العكس حتى ربما اساءه للمعاني الموردة  
 سبق كقولنا اي قولنا في الغناس في الحبيب بن عبد الحميد وان جديرا في خلقنا بلوغنا  
 او جديرا في الغناس في الحبيب بن عبد الحميد وان جديرا في خلقنا بلوغنا  
 الجليل واهله في اي فانت اهل الاعطاء وكذا الجميل والافاق عاذا ما كان من هذا المعنى  
 وشكوك الماصد عندك من الاصفا من المديح او العطايا الساندة واحسنه اي احسنها  
 ما اذن بانها الكلام حتى لم يبق للفقس تشويق الى ما وراء كونه اي قول العرفي نفي  
 الدهر بالحيف اهله وهذا دعا للبيش شاملا لان يقال سيب يكون البويه في من وفوق  
 صلاح حال وقد قلت عناء المتقدمين بهذا النوع والمتأخرين بعينه ودورها  
 ويحتمل حسن المقطع وبلغة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها وارده على احسن  
 واكملها من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح السور واهلها وموافقاتها من البلاغة  
 والفقن والافان الاشارة ما يعبر عن وصف كنهه العبار واذ نظرت الى فواتح

لحمه  
 عاصده في سلاسل

كنهه



السور وجدتها في غايه الحسن وبها الكمال كونهما بين اربعة و صاها وهو اعظم وتحميد  
 و وعد و وعيد الى غير ذلك من الفواتح التي لا يبق للفقس بعدها قطع ونشوق قال  
 شي احسن وكيف لا يلازمه من وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والعناء والتصو  
 من المضاجعة وقد اعجز مصانع البلاغة واخرش شفاشوق الفصحى ولما كان في هذا  
 وقع حقا بالنسبة الى بعض الادها حيث اتمتع بعض السور يذكر لاهوال والافاق  
 واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اعرفوا ربكم ان من قرأه الساعة  
 عظيم وقوله ثبت يدا الى الحب وكذا خاتم بعض السور مثل قوله عز وجل انما يصيب علمهم وان  
 تأسفوه لا يضرهم ولا تنفعهم ان هذا انما يظفر عند التامل والتذكر للصالحين الذين  
 في علم المعاني والمعايير وان لكل مقام متالا يحسن فيه عين ولا يعقوب مقامه وهذا  
 معوق قوله وفقره كذا بالامل مع التذكر لما تقدم من الاصول والقواعد المتكررة في الفنون  
 الثلاثة وتفاصيل ذلك ما لا يتوعد به الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا بالعلم القريب  
 هذا ما ارادنا جعده من العفاند وظهر من الفرائد مع فروع البال وتشتت الاحسن  
 وثبات الاخران والمحسن وتكاثر الافان والمفقن وقوارع حوادث او رتبت الطابع ملا  
 والمنظر كذا لا تكن اسرجلت حكمته قد وفقنا للانعام وحقق لنا الفرائع من قبله الى اليسار  
 في العلوم الامرها العادى عرفت من شرفه شرفان ما رجع بين وسبيله عروسه هو اصحابها  
 اسر من الافان وكان الافانح بهم الاشين الثاني من مضان الواقع في سرائير  
 يجها شرفها من حياها الله تعالى من البليات والمجده على الانام وسرع من سريته  
 نعم هذا الكتاب المسمى بالمطهر المبارك المسمى بالسابع من الفرائد من السرائير من العرف  
 من الماسك احاديثه عظم من الماسك احاديثه عظم من الماسك احاديثه عظم من الماسك احاديثه عظم  
 من الماسك احاديثه عظم من الماسك احاديثه عظم من الماسك احاديثه عظم من الماسك احاديثه عظم

محمد طاهر الطاهر  
 امير



٥٢٣٤